الطريق

العدد الخامس | تشرين الأول اكتوبر | 1981

٥

دراسات في :

- حركة تكوّن الطبقة العاملة العربية
- التحرّك النقابي للعمّال الزراعيّين في لبنان

(محور خاص)

- لغة الشعر الحديث وقدرته على التواصل
- جبران الفنّان ☐ في رحاب الفكر السّينوي
- بحث في : الاستشراق السّوفياتي والتراث العربيّ
- دراسات في كتب جديدة ☐ طريق الأدب والفن

АЭРОФЛОТ
Soviet airlines

شعارنا
السرعة
الراحة
و
حسن الضيافة

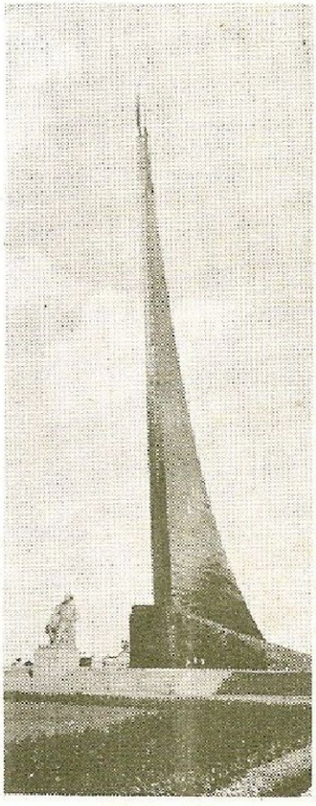

للاستعلامات : أيروفلوت الخطوط الجوية السوفياتية - مركز هيفنور - بيروت - لبنان هاتف ٣٦٤٠٣٠/١
او وكيل سفركم المعتمد

الطريق

مجلة فكرية سياسية تصدر مرة كل شهرين

أسسها: انطون ثابت، عام ١٩٤١

□ العدد الخامس/تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ □

□ السنة: الأربعون □ المجلد: الأربعون □

المدير المسؤول: حسين مروه ـ سكرتير التحرير: محمد دكروب

مكاتب المجلة: أخر كورنيش بشارة الخوري/ بناية جراب/ ص.ب: ٩١٢٠/ تلفون: ٣٠١٤١٥-٢٣١٩٧٧

ثلاثة محاور

□ يضم هذا العدد ثلاثة محاور أساسية:

١ ـ في المحور الأول تتابع «الطريق» البحث في حركة تكوّن الطبقة العاملة في البلدان العربية، هذا البحث الذي أفردت له «الطريق» عدداً خاصاً كبيراً (في آب ١٩٨٠) اعتبر يومها أول بحث شمولي في موضوع «نشوء وتكوّن الطبقة العاملة في البلدان العربية» تقوم به مجلة عربية. ثم تابعنا البحث نفسه في عدد لاحق (شباط ١٩٨١). أما المحور الذي نقدمه في هذا العدد عن الطبقة العاملة العربية، فهو يضم كذلك محوراً متمماً عن التحرك النقابي للعمال الزراعيين في لبنان، هذا الموضوع الذي يحتاج أيضاً الى متابعة البحث وتعميقه وتنويع مجالاته في محاور لاحقة.

٢ ـ في المحور الثاني تفرد «الطريق» قسماً جديداً تقدم فيه دراسات جادة حول العديد من الكتب الجديدة. ويتميّز هذا القسم بطابعه الجدالي الذي لا بد ان يستدعي نقاشات وحوارات علمية ديمقراطية لاحقة. و«الطريق» تفتح صفحاتها لأي حوار دون أن تشترط توافق آراء الباحث مع آراء المجلة ومواقفها، بل تشترط جدية البحث والتوجّه الوطني الديمقراطي العام.

٣ ـ المحور الثالث: «طريق الأدب والفن». وهو محور تعترف «الطريق» انه لا بد لها من اغنائه وتنويعه، سواء من حيث نشر النصوص الابداعية الجديدة أم من حيث ضرورة المتابعة الواسعة، المعمّقة، للجديد في الحياة الثقافية.

في هذا العدد

صفحة

محور خاص :

حركة تكوّن الطبقة العاملة في البلاد العربية.
التحرك النقابي للعمال الزراعيين في لبنان. ٥

- أفكار حول بعض أنماط الانتقال
  من تعاضدات الروابط الحرفية إلى التعاضدات الطبقية ..... جاك كولان ٦
- البنية التعددية للطبقة العاملة
  وتكوّن هذه الطبقة وتطورها (مثال الجزائر) ..... م. ل. بن حَسين ١٢
- عن المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني
  لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ..... الياس الهبر ٣١

- تطور الرسملة الزراعية والتحرّك النقابي
  للعمل المأجور في الأرياف اللبنانية ..... د. أحمد بعلبكي ٣٨
- الحركة الجماهيرية في الريف
  سماتها الأساسية الجديدة ومهماتها الراهنة ..... عزيز صليبا ٦١
- التجديد والتحرير بين الواقع والقانون ..... ميخائيل عون ٧١

بحث :

- الاستشراق السوفياتي والتراث العربي ..... سهيل فرح ٨١

دراسات عن كتب جديدة

- في رحاب الفكر السينوي ..... د. توفيق سلوم ١٠٨

- منهجية جديدة للبحث في
  التأريخ العسكري ـ الاجتماعي ..... د . مسعود ضاهر ١٣٠
- « التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا » :
  موقف طائفي طبقي مزدوج
  يسحب نفسه على النظرية والمنهج ..... د . خيرية قدوح ١٣٧
- الاستشراق : علم موضوعي أم سياسة مقنّعة؟ ..... نبيل بيهم ١٤٩
- نشاط وكالة المخابرات المركزية الأميركية
  في نصف القارة الإفريقي الجنوبي ..... د . عبد العظيم أحمد ١٦٥

طريق الأدب والفن

- لغة الشعر الحديث
  وقدرته على التواصل ..... محمود أمين العالم ١٨٤
- ... عن أعمال ندوة « قضايا الشعر العربي المعاصر » ٢٠٩
- جبران الفنان (ملاحظات أولية) ..... د . محمود أمهز ٢١٤
- بيلا بارتوك وموسيقى الشرق ..... نزار مروة ٢٢٤

الكتب :

- « أزهار لبنان البرية »/للدكتور مصطفى نعمة
  عمل وطني علمي جميل ..... د . محمد أحمد شومان ٢٣٠
- الرواية الإفريقية والاشتباكات
  السياسية ـ الاجتماعية المعاصرة ..... نزار مروة ٢٣٤

هـــذا المحور الخـــاص
عن العمـال والفـلاحـين

□ كان العدد الخاص الذي أصدرته «الطريق» (آب ١٩٨٠) حول «نشوء وتكوّن الطبقة العاملة في البلدان العربية» أولى المحاولات الشمولية في هذا الموضوع تقوم بها مجلة عربية. وقد أثار ذلك العدد اهتماماً واسعاً في اوساط الحركة العمالية العربية، والحركة النضالية عامة، كما أثار الاهتمام في الأوساط الثقافية وأوساط الباحثين والاختصاصيين في العلوم الاجتماعية. وقد اعتبرنا أن متابعة البحث في هذا الموضوع وتعميقه بتخصيص محاور خاصة في أعداد لاحقة من المجلة هي مهمة معرفية كما هي مهمة سياسية نضالية معاً، تتجاوب مع الحاجة الموضوعية وصيرورة الطبقة العاملة النواة الأساسية لحركة التحرر الوطني العربية وحركة التقدم الاجتماعي.

وقد تابعت «الطريق» البحث في الموضوع، فأفردت محوراً خاصاً آخر بالعنوان نفسه (العدد الاول/شباط/١٩٨١) ركزت فيه البحث حول التطورات البنيوية للطبقة العاملة في لبنان.

□ في الصفحات التالية نقدّم محوراً ثالثاً حول حركة تكوّن الطبقة العاملة في البلدان العربية، بالاضافة الى محور آخر متمّم له خاص بالتحرّك النقابي للعمال الزراعيين في لبنان، وبعض قضايا الملكية العقارية، ونضال جماهير الفلاحين. وهو موضوع يطرح نفسه بالحاح امام الأحزاب التقدمية وأمام الباحثين في العلوم الاجتماعية والنظرية العلمية على حد سواء. فتطوير المعرفة العلمية يحمل دائماً مردوداً نضالياً على صعيد الحركة الجماهيرية والتقدم الاجتماعي.

□ محور خاص □

دراسات في :

- حركة تكوّن الطبقة العاملة في البلاد العربية

- التحرك النقابي للعمال الزراعيين في لبنان

جـــاك كولان
م . ل . بن حسين
اليـــاس الهـــبر

د . أحمد بعلبكي
عزيز صليبـــا
ميخـائيـل عون

أفكار حول بعض أنماط الانتقال من تعاضدات الروابط الحرفية الى التعاضدات الطبقية(*)

جاك كولان
(فرنسا)

□ لن يتعدى الأمر هنا سوى بعض الملاحظات المتواضعة.

عندما يجري التفريق بين نوعي التنظيم العائدين لأشكال التعاضد هذه، يتم ذلك بتعابير تشير الى عدم إمكانية التواؤم بينهما.

يقال إن الرابطة الحرفية(**) تضم كل الجسم الحرفي، بصرف النظر عن مهارة أعضائه، وعن التراتبية الداخلية في المجموعة، مع ما يفترضه ذلك من علاقات قائمة على عدم المساواة. لا فصل إذن، في هذه الحالة، بين الرأسمال، وأدوات العمل، والعمل.

كما يجري التأكيد على أن النقابة هي تنظيم لعمال مستقلين، محرومين من وسائل الانتاج، وليس لديهم، في مواجهة مستثمريهم إلا قوة عملهم. في هذه الحالة، يوجد فصل بين الرأسمال والعمل.

النوع الثاني من التعاضد يرافق ظهور نمط الانتاج الرأسمالي. وينطبق النوع الأول، خلال

(*) العنوان بالفرنسية: **Reflexions sur quelques modes de passage des solidarités corporatives aux solidarités de classe.**

(**)اصطلح، في حدود هذا البحث، على تعريب **Corporation** بـ«رابطة» وابقاء «طائفة» لـ **Communauté** (المعرب).

الحقبة العربية ـ الاسلامية، على مجتمعات سابقة على الرأسمالية، إلا أنها تختلف عن الاقطاعية الغربية. فالرابطة الحرفية هي طائفة ذات قوام تنظيمي مثبت تنخرط في تشكيلة طوائفية. وتقوم هذه الأخيرة على أساس اقتطاع أتاوة على حساب الطوائف المرفهة (طوائف فلاحية) من قبل طائفة عليا ينتج قوامها التنظيمي عن الوظائف التي تؤديها: البيروقراطية العسكرية، وأيضا من تبريرات دينية للعلاقات التراتبية لمجمل النظام الطوائفي.

في تشكيلة من النوع الأتاوي كهذه يقع النظام الروابطي المديني على مستوى تحقيق منتوج الأتاوة وتوزيعه فيما بين الفئات التي تشكل، على اختلاف الحيثيات، الطائفة العليا. فهذا النظام لا ينوجد إلا بها ولها. ولا اتصال مباشر لها، حتى فترة متأخرة، مع المنتجين الزراعيين. المسألة التي تطرحها مداخلتي هي إذن جانب يتركز على عالم العمل في مسألة الانتقال من مجتمع طوائف ذات قوام تنظيمي مثبت، تتم علاقات الاستثمار فيه من طائفة لطائفة، الى مجتمع يقوم على أساس مبادرة أفراد وعملهم، دون أن ينفي ذلك كونهم ينفرزون، بموقعهم ودورهم في الانتاج، الى طبقات.

ان دخول علاقات الانتاج الرأسمالية على تلك الحقبة يكون قد تم كظاهرة ممتدة على فترة زمنية طويلة نسبياً. بدأ قبل الاستعمار وتواصل في ظله. لكن حتى إذا كان نمط الانتاج الرأسمالي، وقد أصبح مسيطراً، يشكل قطباً جاذبا لمجمل التشكيلة الاجتماعية، فأن ذلك لا يستتبع مجمل المجتمع المستعمر دفعة واحدة، وعلى أي حال ليس من وظيفة الاستعمار استتباعه كلياً.

على أهمية هذه الظاهرة أرى من المناسب أن نعمد الى دراسة أكثر دقة، وحالة بحالة، للشروط التي ارتهن بها ديالكتيك العلاقات طوائف ـ أفراد في مجال أنواع تنظيم عالم العمل.

أكتفي هنا باقتراح بعض الحالات، وجلّ قصدي تحديد بضعة مؤشرات تسمح بمقارنتها ليس إلا.

١ ـ سوريا

لا يمكننا لتناول هذه الحالة اغفال أثر فقدان الاتصال مع الهند ابتداء من التوسع البريطاني التي حصل في المنطقة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. كان هذا الأثر أكثر وضوحاً في المدن الداخلية كدمشق. ونتج عن ذلك ظاهرة انكفاء ودفاع مع بروز حالة الأزمة. وكان بجدد أخويات «الصوفيين» مثلا ذا توجه أكثر تزمتا على عكس التجدد الذي عاصره في أخويات مصر المستندة الى حركة توسع وطفرات رأسمالية بدائية في المجتمع.

من جهة أخرى أدت حركة اللامركزية الادارية العثمانية في القرن التاسع عشر إلى صعود فئة من الأعيان المحليين تميل الى تعزيز نفوذها.

ولنا في المذكرة التي قدمها إليا قدسي الى مؤتمر للمستشرقين سنة ١٨٨٣، مؤشر حول وضع

الروابط الحرفية الدمشقية. فقبل ست سنوات صدر قانون عثماني للبلديات يعطيها حق الاشراف على الروابط. ونلاحظ أن النظام الروابطي، باعتباره نظاماً شاملاً وموحداً على صعيد المدينة، قد قطع شوطاً متقدماً في اتجاه التفكك. ولم يعد عدد من الروابط يعترف بسلطة شيخ المشايخ.

كما أن أعراف التدرج المرتبي المغلق في الاطلاع على سر المهنة أصبحت بالية. كانت الأزمة تنسب أحياناً الى العوائق التي يمثلها نظام الاحتكار العثماني أمام القابليات المحلية الخلاقة (يشار إلى خيبة مساعي صانع الأسلحة ومخترع زورق بخاري. لكن المذكرة تلفت الانتباه كذلك الى ظاهرات التنقية داخل الروابط. فالشاويش (الذي يقابله النقيب في مصر ـ أمين إداري ورئيس تشريفات في الوقت نفسه) يقف في الاضرابات الى جانب الحرفيين ومطالبهم؛ فيما يتعلق بالأجور بشكل خاص.

ونجد في حلب كذلك، قبل الحرب العالمية الأولى، أشكالاً وسيطة مشابهة. فالحاكة العاملون في منازلهم كانوا أيضاً يدفعون راتبا ـ يجمعونه بالاشتراك ـ لواحد منهم، يداوم في أحد المقاهي، لحل خلافاتهم مع معلمي الحياكة الذين يقدمون لهم العمل.

في حماه كما في حمص وعلى عتبة الثلاثينات من القرن العشرين، أي في ظل الانتداب الفرنسي على «المشرق»، ساهمت الأزمة، التي كانت قاسية بشكل خاص على النسيج، في الحفاظ على أشكال التعاضد داخل «الجمعيات» الحرفية وريثة الروابط القديمة منذ ١٩١٢. ساهمت في الحفاظ على مكانة الأعيان، أي المعلمين (أو أرباب العمل) الذين سمحت لهم الأواصر العصبوية بأن يحتلوا موقع البدائل. وأصبحت الأزمة تنسب الى السيطرة الاستعمارية الفرنسية بتلاوين قومية واضحة. لكن يمكن القول، استناداً إلى ماسينيون، ان ذلك لم يستبعد وجود الفصل بين الحرفيين ومستثمريهم المباشرين، مما ينحو بهم الى اكتساب الصفة النقابية.

هكذا، اذا كان تدمير الحرف، في أحوال الأزمة المستمرة، لم يكن شاملا، فنحن أمام أشكال تعاضد دفاعية تساهم في الحفاظ على بنى طائفية للعمل. ولكن هناك في الوقت نفسه إعادة تركيب داخلية تنحو منحى استقطاب مصالح المستثمَرين في مواجهة المستثمِرين داخل النظام الروابطي.

يصح هذا بالتأكيد في المناطق الأقل تعرضا الى التشتت الفردي. وفي تلك المناطق حيث يوجد، بالاضافة الى ذلك، نقص في انتشار صناعات أو مشاريع حديثة بديلة.

كان انتشار المشاريع والصناعات الحديثة هذا يحصل على الواجهة المشرقية. الأمر الذي سهّل، لكن بعد الحرب العالمية الأولى، انتشار التنظيمات النقابية من النوع الجديد.

إلا أن الفضل في هذا المجال يعود الى النواة الأولى للحزب الشيوعي المطلعة على أشكال التنظيم لعمال العالم (تجربة مستقدمة من مصر، أو إعلام عبر الأممية النقابية الحمراء). هكذا عرفت حركة انتشار النقابات وتيرة أسرع في لبنان منها في سوريا، مع أن نقابة ظهرت في سوريا منذ ١٩٢٥ في

مصنع النسيج الالي في دمشق.

لكن هذه السيرورة ليست في خط مطرد. فقد استمر لفترة طويلة وجود تربة صالحة لـ «رعايات» الأعيان من خارج الحركة نظرا للدور الجزئي الذي ظل معطى لهم في مجتمع أخذ يشهد، ولا شك، تقليص الانتماءات الطائفية، لكن ببطء. ويمكن أن نجد مؤشراً لذلك، اذا لم نتعد مثال لبنان في الثلاثينات، في التشغيل المستند الى الانتماء الى المذهب الديني في مصانع الاسمنت الكبرى وفي مصانع النسيج التي أقيمت في تلك الفترة.

٢ ـ فلسطين

نستطيع أن نقدم ملاحظات لا تختلف كثيراً.

وسأقتصر هنا على السنوات الأولى للانتداب البريطاني، الذي، كما نعلم، أدى الى إقامة جالية يهودية كان من شعاراتها احتلال العمل. ونتج عن ذلك وتيرة بطيئة في تكون الطبقة العاملة العربية.

في العشرينات أمكن، ولو بصعوبة، أن ترى النور تجربة نقابية يهودية ـ عربية، تستند خصوصاً على سكك حديد حيفا. وبموازاتها ظهرت، في المدينة نفسها وانطلاقاً من القطاع نفسه، جمعية للعمال العرب. وأقامت هذه التجارب الاتصال فيما بينها في «المؤتمر العمالي العربي» الشهير الذي انعقد في كانون الثاني ١٩٣٠. والمعروف أن النقابية الثورية قد فرضت نفسها في هذا المؤتمر بأغلبية ضئيلة.

مع ذلك نشهد في بداية الثلاثينات بضع سنوات من الانقطاع. وعند إعادة تكوين الحركة في حزيران ١٩٣٤ في القدس، استخدمت تعابير تستثير ردود فعل روابطية طائفية. لن نتحدث هنا عن واقع أننا نجد بين من كانوا وراء النداء الذي تم توزيعه في ذلك الشهر أحد أفراد عائلة النشاشيبي (أي من عائلة معارضة لعائلة الحسيني التي تقود الحركة الوطنية). ان ما يهمنا هنا هو أن النداء كان يتوجه باسم «فريق من شيوخ العمال ومعلمي الحرف». هذا يعني وجود جمهور من بين الشغيلة يعترف لهذه الفئات من عالم العمل، الموصوفة والمتمتعة بالمهارة، بسلطة معينة (الجاه) في الاشراف (المُلك) على مصالحهم.

ولما كان هدفي هنا أن أتكلم عن أنماط الانتقال من نوع من التعاضد الى آخر، فليسمح لي أن أكتفي بهذا القدر من محطات البدل. حتى ولو أنه لا يمكن نسيان أن النقابية ستنتهي، هنا كما في كل مكان، باحراز الغلبة.

٣ ـ في الموانىء

امتداداً لهذه الملاحظة يمكن أن نتوقف عند مثال عمال الأرصفة في الموانى Dockers، الذين

يشكلون مجموعة مهنية ظلت لفترة طويلة ذات طابع روابطي. فالأصول الاقليمية والاتنية المختلفة لفرق عمال الأرصفة كانت تسمح في أغلب الأحيان لمتعهدي الشحن باثارة تلك الفرق ضد بعضها البعض. وفي هذا المجال يمكن تفسير دور المقدَّم (المشرف على التشغيل و« الناطق باسم » المجموعة) على وجهين. إنه دور مشابه لدور الشيخ أو الأمين الذي نصبه حاكة الجزائر وفي الوقت نفسه يشكل رمزاً للنمط الروابطي في التشغيل وفي العمل. ان الصراعات المبكرة (ثمانينات القرن ١٩) ضد المقدمين (خولي في مصر، سارنغ في عدن، كبران في المغرب) نظرا لتجاوزاتهم، الصراعات التي لن تلبث أن تتوجه للقضاء على دورهم وحل قضايا التشغيل وشروط العمل والأجور بين عمال الأرصفة وأرباب العمل بدون وسطاء، كل ذلك يشكل مراحل باتجاه النقابية.

لكن في هذه الحالة يصح أن ندرس ما يعود الى استقرار حالة عمال الأرصفة في الموانىء، وكذلك الى تأثير التجارب المتبادلة في هذا الجسم المهني من ميناء الى ميناء، وخاصة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

لم نعالج حتى الآن، وعبر بعض الأمثلة، إلا ظاهرات تنقية واعادة تركيب داخل الروابط الحرفية في ظروف الدفاع ضد تحول رأسمالي بطيء. فالروابط الحرفية كانت قادرة، بالتطور الداخلي أن تتوصل الى النقابية. واذا كانت هذه النقابية تشكل بالفعل قطعا، فليس من المحتمل أن يكون ذلك قد حصل دون الاحتفاظ بأثر معين.

٤ - في مصر

وعلى العكس لم يكن هناك تواصل نسبي، بل كان هناك قطع.

تقوض النظام الروابطي الحرفي في مصر في وقت مبكر كنتيجة للحركية الداخلية، في بداية القرن التاسع عشر، ثم بتضافر الحركية الخارجية والداخلية فيما بعد. هكذا كان من شأن « الاحتكارات » الصناعية التي أقامها محمد علي قبل ١٨٤٠ أن توجه ضربة الى نظام التدرج الحرفي وتدمر روابط حرفية قوية كرابطة الحياكة خاصة. يضاف الى ذلك أنه إذا كان قد تم اللجوء الى تمديد السخرة القروية لفترة طويلة كهيكل ينهض بالأعمال الكبرى (كقناة السويس مثلا) فان تحول الأرياف قد أدى الى هجرة افرادية والى تكون سريع للمدن.

ومع أن النقابة الأولى تعود تاريخياً إلى الاضراب الشهير الذي قام به عمال السجائر اليونانيون في القاهرة (كانون الأول ١٨٩٩ - شباط ١٩٠٠) - تعود الاضرابات الأولى للعمال المصريين الى الثمانينات من القرن التاسع عشر - فسيغلب من ١٩٠٧ الى ١٩١٤ تشكيل حركة نقابية مصرية على المستوى الوطني. وذلك دون أي تأثير خارجي متوقع سوى الاهتمام بالاستفادة من التجارب الأوروبية. وكان أكثر المعنيين بذلك عمال النقل والشركات الأجنبية ذات الامتياز.

وبالطبع حاول الحزب الوطني ابتداء من ١٩٠٨ أن يمسك بالحركة ويطبعها بطابع الروابط

الحرفية. لكن المنظمة التي أقامها تحت اسم نقابة الصناعات اليدوية، وأطّرها بـ« محامين ـ مستشارين »، لم تنجح في مد جذورها بين العمال الذين كانت لهم نقابتهم (في النقل خاصة)، وظلت الأكثرية مؤلفة من الحرفيين وشبه الحرفيين.

لقد مهدت هذه الحركة الطريق لانتشار الاتحاد العام الثوري للعمل خلال سنوات ١٩٢١ ـ ١٩٢٤ بالارتباط مع الحزب الاشتراكي المصري الذي ما لبث أن تحول الى حزب شيوعي منتم الى الأممية الشيوعية.

سيأتي طبعا من يقول إن النقابية، بعد تدمير الحركة من قبل الوفد، قد أمسك بزمامها هذا الحزب وأحزاب برجوازية أخرى، هذه الأحزاب التي فرضت «رعاية» شخصيات من خارج النقابات، وإن التوجه المفروض هكذا على الحركة هو توجه اصلاحي. هذا القول لا يأخذ بعين الاعتبار أن هذه الاصلاحية أصبحت في تلك الفترة واحداً من الاتجاهين المتنافسين داخل الحركة العمالية العالمية.

فالصراع بين هذين التيارين لم يتوقف داخل الحركة النقابية المصرية رغم المظاهر. وهناك اتجاه ثوري كامن أو فاعل. وهو يعود الى وجود الشيوعيين في الحركة النقابية أو عودتهم إليها. كما يعود الى وعي النقابيين المستنيرين لضرورة اللجوء الى أنواع من التنظيم والنضال أكثر جذرية.

ولنا في الثلاثينات العديد من المؤشرات على ذلك. هناك تيار يعمل على معارضة رعاية برعاية، وقد أدى، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، الى ما يشبه موقف حزب العمال (البريطاني). وهناك تيار آخر يرفع راية نقابية ذات استقلال ذاتي، وقد أصبح بعد تلك الحرب منشأ لتنظيمات شيوعية أو استند الى تنظيمات شيوعية أخرى قائمة من قبل.

نحن إذن، في هذه الحالة، أمام صراع «كلاسيكي» بين اتجاهين نقابيين، لكن الأهم، في ما يعنينا هنا، أنه قد حصل قطع منذ البداية في مصر مع أشكال التعاضد الروابطية الحرفية وأقيمت أنواع جديدة من التعاضد النقابي بين العمال الأحرار.

إذا كان لنا أن نستنتج، يمكن القول إنه يجب الحذر من كل ميكانيكية في تحليل السيرورات التي بفضلها تكونت، انطلاقاً من مجتمع طائفي، التنظيمات العمالية الحديثة. كذلك ينبغي تدارك كل ميل الى التعميم من مثال عربي مأخوذ من حالة معينة على جميع الحالات الأخرى.

فليس المطلوب معارضة القوانين الكونية بالمميزات الخاصة، بل أخذ التمايزات بعين الاعتبار في تطبيق تلك القوانين. □

البنية التعددية للطبقة العاملة وتكوّن هذه الطبقة وتطورها

(مثال الجزائر)

م . ل . بن حَسّين

(الجزائر)

□ إن سيرورة تكوّن الطبقات الاجتماعية الحديثة في البلدان المستعمرَة والبلدان التابعة لا تدخل البتة في ما سمي بـ «التراكم البدائي غير المكتمل»، وإنما هي، على العكس، سيرورة تاريخية لاستعمار وقهر شعوب بكاملها، ومجتمعات بكاملها، وقارات، سيرورة لها أشكال عنفها المتعددة، ويتوقف عليها تكوّن الطبقات الاجتماعية الحديثة[1].

ويشغل العنف التاريخي بأشكاله المتعددة مكاناً حاسماً في هذه السيرورة. فالعنف يغدو مؤسسة ذات رسالة محددة، ويؤدي عدداً من الوظائف التي سنوضحها فيما بعد. العنف في نظرنا قابلة الطبقات والشرائح الاجتماعية في البلدان المستعمرة، البلدان المقهورة. وفي اعتقادنا أن البحث العلمي حول البلدان المستعمَرة قد أهمل هذه الناحية أو قلل من شأنها، أو تجاهلها بعض الأحيان. ربما كان المطلوب «إعادة اعتبار» هذه المؤسسة التي هي العنف، بغية تحديد وظائفها ودورها في سيرورة تفكك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السابقة ونشوء علاقات أخرى.

هذا العنف هو بلا شك مؤسسة وسيطة، هو وسيلة تُعتمد لأجل تعجيل حركة السيرورات الاجتماعية أو كبح هذه الحركة أو حتى تحويل مجراها.

إن العنف الاستعماري أو العنف الذي يمارس في علاقات السيطرة الرأسمالية على البلدان النامية يختلف، في رأينا، من حيث غايته وشدته، عن العنف الذي تحكم بنشوء الرأسمالية المتطورة. ليس في نيتنا أن نقارن بين هذين النوعين من العنف، وإنما نبغي تقرير أن العنف الذي يتحكم بنشوء الطبقتين الاجتماعيتين للرأسمالية المتطورة، أي البرجوازية والبروليتاريا، هو أيضاً ذاك النوع من العنف الذي يولّد علاقات الانتاج في الرأسمالية المتطورة. قد نقول إن هذا النوع الأول من العنف يولّد تشكيلات اجتماعية متطورة، عادية. أما النوع الثاني من العنف، أي العنف الاستعماري، فهو، رغم اعتماده من جانب الرأسمالية المستعمرة، إنما يولّد في الواقع طبقة سابقة للبرجوازية، وفئات هامة سابقة للبروليتاريا، وعدداً كبيراً من الشرائح الاجتماعية الوسيطة التي يثابر بعضهم على تصنيفها بشيء من العجلة في البرجوازية أو البرجوازيات الصغيرة. هذا النوع الثاني من العنف يولد نظام علاقات للانتاج، نظام علاقات اجتماعية تحتل مكانها، وتعبر أيضاً عن طبيعة وسير عمل تشكيل اجتماعي متخلف، مغلوب على أمره أو نام كما يقولون.

لنحاول تحديد معنى العنف بمزيد من الدقة. المقصود بذلك بالتأكيد هو العنف الاستعماري بوجهيه القديم والجديد. إنه نمط سير عمل وفعل التشكيل الاجتماعي الرأسمالي المستعمِر أو الغالب في تشكيل اجتماعي آخر أو مجتمع مستعمَر، مغلوب على أمره. ونمط سير العمل والفعل هذا يستعين بمجموعة من وسائل الاكراه الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تتيح لطبقة اجتماعية ما، أو لفئة من الطبقات الاجتماعية، أو لائتلاف طبقات اجتماعية، أن تسيطر على القسم الأكبر من شعب ما بغية استغلاله. وينبغي أن لا نخلط بين العنف هذا والعنف العسكري. فهذا الأخير ليس إلا شكلاً من أشكال العنف الكثيرة. وعليه فإن العنف يرتدي أشكالاً متعددة، فهو يمكن أن يكون عسكرياً، أو اقتصادياً، أو إيديولوجياً، أو ثقافياً، أو اجتماعياً، أو سياسياً، لكنه يبقى، كما قلنا أعلاه، وسيلة في خدمة غاية، في خدمة هدف معين، للتشكيل الاجتماعي الذي يستعمله، ويكيّفه تبعاً للمشروع المراد تحقيقه، هذا المشروع الذي يخضع بدوره للفعل الموضوعي للنواميس الاقتصادية التي ترعى هذا التشكيل الاجتماعي. ليس العنف مجموعة أفعال اعتباطية أو مشوشة، وإنما هو وسيلة لتطبيق استراتيجية السيطرة. وهو يظهر كجواب، كحلّ، لتناقض جوهري أو رئيسي. إنه نتيجة الفعل المترابط بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية داخل التشكيل الاجتماعي الذي يولّده ويسيّره. أما العنف الاستعماري بوجهيه القديم والجديد، الذي يمارس في إطار علاقات السيطرة، فإنه عنف خارجي يفعل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المغلوب على أمره. بتعبير آخر، إن الفتح العسكري مثلاً هو مظهر للعنف خارجي. ولكن متى استقرت السيطرة بات هناك جدلية للعنف داخلية تتجدد وتؤلف المادة الجوهرية للعلاقات الاقتصادية الاستعمارية القديمة والجديدة. هذا ما يؤكد أيضاً نشاط ج. بوجو الذي كان أحد صانعي هذا العنف ضد الجزائر المقاومة والمتشبثة بحريتها: «لكن... قبل أن يتمكن المستوطن من أن يطلب من الأرض الزيت، والقطن، والتبغ، والحرير، والفلّين، وغيرها... وقبل أن يتمكن العربي من أن يحمل إلينا

الزيوت، والجلود، والحبوب، والمواشي، والشحوم، والقرمز، والأصواف وغيرها من منتجات الجزائر الداخلية، يجب أن تتم السيطرة بواسطة القوة وأن تصان بواسطة السياسة »[٢].

كيف يتجلى هذا العنف، كيف يتجسد على صعيد الفعل، صعيد السيطرة؟ انه يكتسي أشكالاً متعددة، وعبر تنوع أشكال تجليات العنف نجد وحدانية الهدف المنشود الذي هو إقامة وتوسيع وتكثيف وديمومة سيرورة استغلال شعب من جانب طبقة اجتماعية معينة هي برجوازية البلد الرأسمالي المتطور أو فئة من هذه البرجوازية، فئة الرأسمال المالي، وهي الشركات المتعددة الجنسيات إذا كان المقصود هو سيرورة العنف وفعلها في زماننا.

ونجد تجليات العنف الحسية تبعاً لمختلف المراحل التاريخية لتطور الرأسمالية المستعمِرة أو أيضاً الرأسمالية المهيمنة في زماننا: نزع الملكية، المصادرة، الكبت، حصر السكان في حيز جغرافي محدد. تدمير مادي وبشري، نهب، سرقة، اغتصاب، اختلاس، تنظيم منهجي للتبادل غير المتكافىء، نقل متواتر للثروات والقيم ومداخيل الناس، أو تنظيم الأمية الجماهيرية والتجهيل السياسي وغير ذلك من وسائل محو الثقافة... التي تهدف إلى ديمومة مختلف أشكال التبعية، وإفساح المجال أمام الاستعمار الجديد كي يخلف الاستعمار منطقياً وبدون ألم.

ربما كان من الممتع أن نمضي إلى أبعد من ذلك في تحليل مختلف نتائج العنف الاستعماري بشكليه القديم والجديد، إذ أن ذلك يتيح لنا التعرف إلى الوجوه المتعددة الأشكال للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية الاستعمارية والاستعمارية الجديدة. إن وزن العنصر السياسي في هذه العلاقات هو على العموم الوزن الراجح، لأن العنف، أكان عسكرياً أو اقتصادياً أو ثقافياً... يتوقف دائماً على فعل سياسي معين، وأن التفاعل بين البنية الفوقية والقاعدة الاقتصادية والاجتماعية هو هام جداً، وكذلك لأن المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كانت في البدء سياسية. إن تاريخ السيطرة الاستعمارية يثبت أن مجموع المشكلات التي عاشتها الشعوب وما برحنا نعيشها نحن، قبل أن تكون اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، كانت مشكلات سياسية وتجسدت في مختلف الحقول كالحقل الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو غيرها. هذا يعني إذن أن العنف ذا الطراز الاستعماري والاستعماري الجديد هو وسيلة تعبير وتجسيد متعددي الأشكال للعنصر السياسي المفهوم بمعنى انه « التعبير المركّز عن العنصر الاقتصادي ».

بكلمة، إن العنف قائم في حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وسائر مظاهر الحياة في البلدان المستعمَرة والمغلوبة على أمرها؛ وهو يؤلف شحنة من نوع خاص في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية. وهذه العلاقات تتكون وتتطور كنتيجة لتضافر جميع وسائل الاكراه الاقتصادية وغير الاقتصادية التي نجدها في نُظُم علاقات سيطرة الرأسمال على هذه البلدان. فنحن إذن لا نقول إن العنف هنا والسياسة هناك، بل على العكس، نقول إن العنف هو لون السياسة. وهذا اللون يمكن أن يكون مباشراً، صارخاً، كما يمكن أن يكون محتشماً، مستتراً، خفياً، ثم يعود فيظهر حسبما

تقتضي تحركات وتموجات استراتيجية سيطرة الامبريالية على البلدان المستعمَرة أو البلدان النامية.

هذه الشحنة السياسية الخاصة هي التي تعبر في الواقع عن المضامين الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للتناقض الرئيسي الذي هو مصدر قيام الامبريالية بتنظيم تفكيك البنى الاقتصادية والاجتماعية التي يسيطر عليها. أما درجة شدة ممارسة العنف كما تتجلى في الفعل السياسي، فهي تختلف باختلاف المراحل التاريخية لتطور الرأسمالية، وتتوقف على حالة ميزان القوى بين حركة المقاومة الوطنية والرأسمالية في مختلف مراحل تطورها. كما أنها تتوقف بقدر كبير أيضاً على حالة ميزان القوى بين المنظومة الاشتراكية العالمية والحركة التحررية الوطنية من جهة، والمنظومة الرأسمالية العالمية المرتبطة بالقوى الرجعية في البلدان المستعمَرة أو المغلوبة على أمرها أو النامية، من جهة أخرى.

لكن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للسيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد، وبالتالي لسيطرة الامبريالية على هذه البلدان، قد أثبت وما برح يثبت اليوم أن التماسّ بين الامبريالية وهذه البلدان قد تجسد وما برح يتجسد في سيرورة تفكيك ودهورة للبنى الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وفي ظهور بنى إقتصادية وإجتماعية أخرى، وتحويل بعض البنى إلى بنى مختلفة، من جهة أخرى.

فكيف نُظمت سيرورة تفكيك القاعدة الاقتصادية هذه إبان مختلف مراحل سيطرة الامبريالية على البلدان المستعمرة أو المغلوبة على أمرها؟ تلك هي النقطة الثانية في عرضنا هذا، والأمثلة التي نعتمدها هنا تتعلق بتجربة الجزائر في هذا المضمار.

• هناك الشكل العسكري للعنف السياسي، الذي يتجسد، على صعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية، في نزع الملكية، والكبت، وحصر السكان في رقعة جغرافية محددة، والإبادة الجماعية... لمجموعات كاملة من السكان تسوسها علاقات ملكية مشاعية تؤلف الأساس الوطيد لمقاومة الاستعمار والنضال ضد التغلغل الاستعماري. والهدف المنشود هو تفكيك علاقات الملكية المشاعية بواسطة نزع الملكية، ومن ثم إدراج علاقات ملكية خاصة للأرض بأسلوب عنيف واستباقي، وإطلاق سيرورة عميقة لانحلال هذه البنى. نحن هنا أمام عنف مباشر، مفروض بالحديد والدم، وهذا العنف هو مصدر نشوء عدة بنى مشوشة، مفككة، تألف منها فيما بعد جزئياً المفقّر المقبل الذي برز من القطاع المشاعي، القبلي، والذي يطلق عليه بعض علماء الإقتصاد اسم «القطاع التقليدي». «إن الجنرال آلار، الذي كلفه مجلس الشورى بالدفاع عن مشروع القانون أعلن أمام مجلس الشيوخ من بين ما أعلن: «لن يغيب عن بال الحكومة أن سياستها يجب أن تميل بوجه عام نحو تقليص نفوذ الزعماء وتفكيك القبيلة... إن تكوين الملكية الفردية، وتدخل الأوربيين في القبيلة... سيكونان من أشد وسائل التفكيك»[٣].

لقد كان إدراج الملكية الخاصة الرأسمالية الاستعمارية هو المحور الرئيسي والحاسم للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، والذي فرضته أيضاً مستلزمات الاستعمار الاستيطاني: «يدفعون الناس إلى قسمة الملكيات العائلية، ويأمرون حتى بذلك، أولاً كوسيلة لإضعاف القبائل الخاضعة، التي هي دائماً على حافة الثورة، وثانياً كسبيل وحيد لإنتقال الأراضي فيما بعد من أيدي أبناء البلاد إلى أيدي المستوطنين الأوربيين»[٤].

ويتابع ماركس في النص الآنف الذكر قائلاً: «لقد سلك الفرنسيون هذه السياسة عبر جميع التغيرات المتعاقبة للنظام من ١٨٣٠ حتى اليوم. إن الوسائل قد تنوعت غالباً، لكن الهدف ظل هو هو أبداً: محو الملكية الجماعية الأهلية بواسطة حرية البيع والشراء، مما يسهل إنتقالها في آخر الأمر إلى أيدي المستوطنين الفرنسيين»[٥].

• لكن الشكل العسكري للعنف السياسي لا يكفي بحد ذاته لإقامة علاقات للملكية رأسمالية استعمارية قادرة على تفكيك وتفتيت العلاقات المشاعية، الجماعية، للملكية. وبالفعل فإن مقاومة تغلغل هذه العلاقات هي أحد أشكال تنظيم المجتمع الجزائري ضد الغزاة. إن هؤلاء الغزاة يتسلحون بالشكل الحقوقي، الشكل المؤسسي، للعنف السياسي ذي الطراز الاستعماري والاستعماري الجديد. وسواء في مرحلة التغلغل العسكري أو الاقتصادي للسيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد، فإن الترسانة الحقوقية كانت مساعداً ثميناً في تسهيل وتعجيل قيام علاقات الملكية الاستعمارية، وفي توسعها وتوطدها. إن قانون فارنييه الصادر سنة ١٨٧٣ وترسانته الحقوقية التي وُضعت في ضوء سيرورة تغلغل الاستعمارالاستيطاني، هو برهان ساطع على أهمية تسخير القانون للسياسة، للسياسة الاقتصادية وغيرها من مستلزمات الرأسمالية في طور معين من سيطرتها. إن هذه الترسانة الحقوقية تقيم مجموعة من المحظورات التي تستجيب لذلك التطعيم العنيف لعلاقات الملكية الرأسمالية الاستعمارية على علاقات ملكية مشاعية، أو بوجه عام أيضاً على علاقات ملكية سابقة للرأسمالية. وهذه الترسانة الحقوقية لا تتضمن محظورات وحسب، بل أيضاً مجموعة من الشروط الترخيصية التي تسمح بإعادة تشكيل بنية علاقات الملكية. إن إعادة تشكيل البنية في هذه الحالة، التي هي في خدمة زرع عنيف لعلاقات إنتاج لا تندرج في المنطق التاريخي المباشر، إنما هي في الوقت ذاته هدم لبنية النسيج الحقيقي لعلاقات الإنتاج هذه. وهذا الهدم يعني زرع منطق تاريخي غريب عن مجمل منطق سير وتفصل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة ولا تزال.

هناك كثير من الأمثلة التي تثبت ما للأحكام الحقوقية من قوة في توطيد العلاقات العنفية وفي تطبيق سياسة تخدم مصالح اقتصادية محددة.

ويكفي لذلك أن نقوم بتحليل لقانون فارنييه، أو لقرار مجلس الشيوخ، أو أيضاً لمجموعة القوانين المتعلقة بخطة قسطنطينة... حتى نجد ذاك المنطق القاهر، منطق السيطرة الاستعمارية،

الخاضع لمتطلبات الرأسمال، الذي يهدم بنية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية كي يضفي عليها منطقاً يخدم مصالحه الطبقية الحصرية. إن هناك وحدة فعل عميقة بين العامل العسكري والعامل الحقوقي والعامل السياسي حول الهدف الرئيسي الذي هو هدف السيطرة على الشعوب.

هذا لا يستبعد وجود تناقضات بين مختلف فئات البرجوازية الاستعمارية أو حتى بين مختلف تيارات الرأسمال العالمي. على أن النتيجة تبقى هي ذاتها بالنسبة إلى البلد المغلوب على أمره. وسنبحث هذه النقطة لدى النظر في البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن هذه السيطرة.

ثم إن أشكال العنف الاقتصادي تتولد أيضاً من مجموع وسائل الاكراه، العسكرية منها والحقوقية، وبكلمة، السياسية المذكورة أعلاه. بيد أن ثمة أشكالاً للاكراه اقتصادية بحتة تخدم أغراض ناموس الرأسمالية الاساسي؛ وبتعبير آخر، فإن مجموع أشكال العنف يخدم متطلبات الاستغلال الاستعماري.

إن ناموس الرأسمالية الأساسي يفعل في هذه الحالة على نحو أوسع مما في ظل الرأسمالية بالذات. وإن الفعل النوعي لنواميس الرأسمالية في المستعمرات أو في البلدان المغلوبة على أمرها، التي ما برحت اليوم تابعة للمنظومة الرأسمالية العالمية، يبقى، في رأينا، مشكلة لم تجد النظرية الاقتصادية حلاً لها حتى الآن.

على أن الشيء الأكيد هو أن فلك العلاقات الاستغلالية هو هنا أوسع، إذ أنه لا ينحصر في كونه نتيجة استثمار العمل من جانب الرأسمال، أي استثمار طبقة اجتماعية من جانب أخرى، بل إن فلك الاستثمار يشمل شرائح واسعة من السكان وبينها فئات هامة من البرجوازية والفلاحين المتوسطين والفلاحين الفقراء الذين لا أرض لهم، وبالطبع الطبقة العاملة. لذا نجد هنا تداخلات إضافية بين التناقض الرئيسي، القائم بين كثرة الشعب المقهور والامبريالية، والتناقض الأساسي، القائم بين العمل والرأسمال. وفي هذه التداخلات الاضافية التي تؤلف محوراً تاريخياً للنضال ضد السيطرة الامبريالية، نجد الصلاحية العلمية وكذلك الضرورة الموضوعية لتأليف جبهة للنضال تضم جميع القوى التي يستهدفها الاستثمار الأمبريالي الذي يزرع التفكيك والتفتيت. فهذه هي الامكانية الوحيدة لإيجاد الإنسجام بين القوى الاجتماعية ومن ثم مباشرة سيرورة طويلة لتجديد بنية علاقات الإنتاج التي أتلفها هذا الاستثمار.

إن العنف في ميدان النشاط الاقتصادي يقاس بمختلف أشكال تملّك الفائض الاقتصادي للبلدان المستعمرَة، التي يسيطر عليها الرأسمال. فهذا التملك يمكن أن يحصل بواسطة النهب، أو الاختلاس، أو النقل، المنظور وغير المنظور، كما بواسطة التبادل غير المتكافىء، أو السرقة، وسائر أشكال القرصنة المشروعة لأنها تعبر عن علاقة سيطرة: بكلمة، إن ما يبغيه الرأسمال والرأسمالية المسيطرة هو أن ينظما لصالحهما سيرورة تراكم الرأسمال الذي يتجسد في جفاف وتقلص جزء كبير من البنى الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني طويلاً من سيرورة إعادة إنتاج الرأسمال هذه على حسابها. هذه طريقة من طرائق فعل النواميس الاقتصادية تتميز بفعل تراجعي لهذه النواميس

في بعض البنى التي سنتحدث عنها فيما بعد.

في رأينا أنه ينبغي التوصل إلى التسليم، في الاقتصاد السياسي، ليس فقط بالفعل التقدمي، الصاعد، للنواميس الاقتصادية، في تشكيل اجتماعي معين، بل أيضاً بفعلها التراجعي متى كانت تفعل في بنى اقتصادية متأخرة، متخلفة.

وإلا كيف يمكن أن نفهم التخلف الاقتصادي والاجتماعي، الناجم عن السيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد، التي تنظم تراجع القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج في بعض البنى الاقتصادية والاجتماعية حيث تكون هذه السيطرة على أشدها. إن درجة شدة السيطرة تقاس بتضافر أشكال العنف العسكري، والحقوقي، والسياسي، لأجل إتباع أو إخضاع بعض البنى المعينة، بعض علاقات الملكية، أو إخضاع علاقات إنتاج معينة، لمتطلبات التغلغل الاستعماري بشكليه القديم والجديد. ولهذه الشدة دائماً بؤرة محددة، ولها قدرة على تفكيك أو تفتيت علاقات الملكية أو علاقات الإنتاج التي تؤلف عائقاً في وجه تغلغل الرأسمال وسيطرته. إن السيطرة الاستعمارية، بوجه عام، تمارس العنف الذي يمكن أن نصفه بالمؤسسي أو العائد للبنية الفوقية، ذاك الذي يشمل الشكل العسكري والحقوقي والسياسي للعنف. وهذا الشكل يؤلف طوراً يسبق على العموم طوراً آخر، هو طور العنف الاقتصادي، الذي يمارس على البنى الاقتصادية والاجتماعية. وهو يمارس على هذه البنى بقدر متفاوت يتوقف دائماً على خصائص مرحلة سيطرة الرأسمالية على البنى الاقتصادية التي تستغلها. ويمكن أن تتركز هذه الشدة على علاقات الملكية وضرورة ضمها وتوحيدها، وإتلاف بنيتها وإعادة تشكيل هذه البنية، ثم توجه هذه الشدة بؤرة تدخلها إلى تنظيم قسمة العمل الاستعمارية أي إلى إعادة تشكيل مساق الانتاج تبعاً لمقتضيات السوق الاستعمارية وقسمة العمل الاستعمارية مع ما في ذلك من مضاعفات داخلية وخارجية. هذا كما أن بؤرة هذه الشدة تنتقل من مكان إلى آخر في محاولة إطلاق تطور استعماري قديم أو جديد للقوى المنتجة، كما يثبت ذلك مثال استراتيجية خطة قسطنطينة: فهي إذن شدة إصطفائية دائماً، تتناول قسماً من البنى الاقتصادية والاجتماعية وتقولبه على هواها أي تبعاً للمتطلبات الضيقة لمنطق الربح الاستعماري. وهي تتخلى عن البنى الأخرى، تلك التي يُعتبر تطور القوى المنتجة فيها غير قابل للتجسد في إنتزاع ربح على المدى القصير أو المتوسط.

فنحن إذن أمام سيرورة معقدة لتداخل أشكال العنف التي تنظمها دائماً المستلزمات السياسية للسيطرة، هذه التي تفتح الأبواب أمام تعدد أشكال الاستثمار المباشر وغير المباشر للجماهير الشعبية وقوى إجتماعية أخرى لا ترتبط مصالحها الاقتصادية والسياسية ارتباطاً مباشراً بإرادة السيطرة والاستغلال عند الامبريالية. وعليه، فإن السيطرة الامبريالية بمجملها، أي باشتمالها على السيطرة ذات الطراز الاستعماري والسيطرة ذات الطراز الاستعماري الجديد، تطرح على بساط البحث استقرار علاقات الإنتاج وإندماجها الداخليين وتتحكم بهذه العلاقات عن طريق تكييف ممارسة العنف.

وهنا يمكن أن نميز بين نوعين من العنف التاريخي. العنف الموضوع في خدمة التطور داخل التشكيل الاجتماعي الرأسمالي، داخل المنظومة الرأسمالية بالذات، والذي يؤدي بعواقبه الاقتصادية والاجتماعية إلى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، ويؤدي إلى تجانس للقاعدة الاقتصادية، إلى إندماج لسيرورة التطور. وقد يؤدي هذا النوع من العنف إلى حالات من التأخر الاقتصادي والاجتماعي في بعض المناطق وذلك عملاً بناموس التطور المتفاوت.

وهناك العنف الموضوع في خدمة سيطرة الرأسمال على البلدان المستعمَرة، المغلوبة على أمرها، على البلدان النامية، والذي يؤدي فعله وعواقبه إلى اضطراب وتفكيك الأساس الاقتصادي بمجموعه. إن نتيجة هذا الفعل الطويل الأمد لأشكال العنف وللنواميس الاقتصادية للرأسمالية المسيطرة، تؤدي إلى مجموعة مرضيّة، من البنى الاقتصادية والاجتماعية، إلى تعدد البنى، إلى بنية تعددية.

● البنية التعددية هي قاعدة اقتصادية نوعية تنشأ وتتكون على أثر سيرورة تاريخية لسيطرة الامبريالية على مجتمعات تغدو ضحايا الاستعمار بوجهيه القديم والجديد.

سنعطي تعريفاً دقيقاً لذلك فيما بعد. إن هذه السيرورة قد تتجسد في إزالة البنية الفوقية للبلد المغلوب على أمره، فنكون في هذه الحالة أمام استعمار استيطاني، ويمكن الاعتقاد بأن شروط ظهور وتكوّن البنية التعددية تكون شروطاً أكثر جذرية. فإن عنف السيطرة يجذر أشكال إنفجار وتفكك وإنحلال القاعدة الاقتصادية. وربما كان ذلك نوعاً خاصاً من البنية التعددية. ويمكن لسيرورة السيطرة أيضاً أن تجري ضمن إطار الحفاظ على البنية الفوقية، أي أن يحتفظ التشكيل الاجتماعي المستعمَر، المغلوب على أمره، بسيادته الشكلية. نجد هنا كل المجتمعات التي عرفت السيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد، من خلال نظام الحماية أو الوصاية وغيرهما من الأشكال المشابهة. ولربما كانت أشكال عنف السيطرة معتدلة، أقل جذرية وأقل تدميراً لهذه القاعدة الاقتصادية، لأن ممارسة السيادة الشكلية واقع يؤدي إلى تغلب حالات التسوية في العلاقات بين المسيطِر والمسيطَر عليه.

ربما كانت البنية التعددية الناتجة عن هذا النوع من السيطرة الأقل جذرية من السابقة تختلف عنها من حيث ترتيب عناصرها الاقتصادية والاجتماعية التكوينية، وبكلمة من حيث ترتيب علاقاتها الانتاجية. ومسألة معرفة ما إذا كانتا تؤلفان بالفعل طرازين مختلفين من حيث الطبيعة إنما تتوقف على نتائج بحوث مقارنة ومعمقة أكثر تسمح لنا بإبراز النقاط المشتركة ووجوه الاختلاف بين هذين الطرازين من طرازات البنية التعددية. على أن هذا ليس همنا المباشر الآن.

لا توجد بنية تعددية فريدة في البلدان المستعمرة والمغلوبة على أمرها؛ وإنما هناك تصنيف للبنى التعددية يجب وضعه، لأن أصناف السيطرة، إضافة إلى كونها تسعى إلى هدف واحد، إنما هي تختلف من حيث أشكالها ودرجة شدتها. وفوق ذلك، فإن هذه الطرازات للسيطرة الاستعمارية

بشكليها القديم والجديد، تمارس أيضاً على مختلف تراكيب القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في هذه البلدان، تمارس على بقايا وبذور علاقات مختلفة.

فمن المنطقي إذن أن تكون البنى التعددية الناتجة عن طرازات السيطرة هذه مختلفة؛ غير أن اختلافها هذا ليس لا متناهياً. فإن سيرورة تكوّن البنى التعددية تجري حسب جدلية التقدم وجدلية التقهقر على الأساس الحسي الموجود تاريخياً في لحظة معينة من هذه القاعدة الاقتصادية. فبدون احتساب فعل نواميس جدلية التقدم وجدلية التقهقر، لا نستطيع أن نفهم سيرورة نشوء البنى التعددية ولا نفهم إلا جزئياً سيرورة نشوء التخلف. ذلك أن ممارسة العنف في خدمة السيطرة الاستعمارية بشكليها القديم والجديد كانت دائماً نتيجة وقائع اقتصادية واجتماعية متساوية الحدين. سنعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

إن البنية التعددية التي نبغي إبرازها إنطلاقاً من السيرورة التاريخية للسيطرة الاستعمارية لا تصح ماهاتها مع ما نقول، أي أن «كل نمط إنتاج في التاريخ هو خليط معقد من عناصر وبقايا وبذور ـ للنظامين الاقتصاديين السابق واللاحق». ولا نقول إنه يجب ترك هذا الواقع جانباً، وإستبداله بترتيب آخر لعلاقات الانتاج، ترتيب يفسر حقيقة ومنطق حركة هذا الواقع. إن وجود بقايا وبذور، وجود أنماط للإنتاج وبنى اقتصادية أو اجتماعية، أو طرازات إنتاج مختلفة، أمر يخضع، يمكن أن يخضع، لفعل ناموس تفاوت التطور في تشكيلات اجتماعية محددة. فهذه يمكن أن تكون نتيجة عنف توحيدي، نتيجة إعادة تكوين البنية أو إيجاد التجانس والإندماج في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تترك فروقاً في البنى الاقتصادية والاجتماعية. ولنا مثل جيد لتفسير هذا الواقع في التراكم البدائي في أوربا. لقد كانت هذه السيرورة داخلية في أوربا وقد سُخّرت شروط تحققها الخارجية (التجارة، النهب، الفتوحات الاستعمارية، الاكتشافات الجغرافية، المعادن الثمينة، الخ.) لأجل تعزيز وتعجيل وتوسيع الدينامية الداخلية لهذه السيرورة. إنها سيرورة أطلقت العنان لعناصر التراكم ولتكوين طبقات اجتماعية حديثة، وهي عناصر كانت قد بلغت طور النضج. لذلك يمكن القول إن هذه السيرورة عملت على تكوين بنية مختلف عناصر نمو الرأسمال والرأسمالية، وعلى إندماجها وإيجاد التجانس بينها. إن طراز العنف الذي مورس ليس معداً من جانب البرجوازية ولا من أجل البرجوازية السائرة في سبيل التكوين، ومع النظر بعين الاعتبار إلى مجالات تاريخية كبيرة لأجل تطورها. والتراكم البدائي هو تلك السيرورة التي تنظم تكوّن الطبقة العاملة والبرجوازية. فالبنى الاقتصادية والاجتماعية المتمايزة الناتجة عن هذا الطراز من التطور هي وليدة تطور الرأسمالية المتفاوت الذي يولّد تأخراً في تطور بعض الفروع، بعض بنى الاقتصاد الوطني، بالنسبة إلى أخرى، إذ أن نمو القوى المنتجة في ظل الرأسمالية يخضع دائماً لفعل ناموس القيمة الزائدة أي ناموس الربح، لنسبة الربح المنتزع أو المتوخى من وراء نمو القوى المنتجة هذه.

وبالمقابل فإن البنية التعددية تتشكل ضمن شروط تاريخية مختلفة، هي شروط السيطرة التي

رأيناها أعلاه. إن تكوين هذه البنية التعددية لا يؤلف ممارسة العنف والسيطرة الاستعمارية بوجهيها القديم والجديد على ذاك الخليط المعقد من العناصر والبقايا والبذور، على الأنظمة الاقتصادية القائمة. فالقاعدة الاقتصادية، في هذا المثال النموذجي، تقاسي عنف قوة سيطرة خارجية تفرض عليها منطقاً تاريخياً، غالباً ما يكون سابقاً لأوانه بالنسبة إلى نمو القوى المنتجة وعلاقات الانتاج. وينتج عن ذلك طراز ونوعية من البنى الاقتصادية والاجتماعية يختلفان عن طراز البنى التي تولد وتترعرع بصورة عادية، حسب نواميس جدلية تقدم حتمي. بتعبير آخر، إن وجود بنية تعددية تتكون ضمن شروط الاعتلال الاستعماري بوجهيه القديم والجديد، كنتيجة لممارسة العنف والسيطرة أمر لا يتناقض مع الحقيقة القائلة بأنه لا وجود لنمط إنتاج خالص في نظر التاريخ الاقتصادي والاجتماعي.

وهناك أطروحة أخرى نود أن نعكف عليها كي نرى عدم تناسبها، أو عدم تناسبها مع ما نحاول تبيانه: صادفنا هذه الأطروحة في بعض الكتابات الرزينة: «الاقطاعية ليست طرازاً «جامداً» لعلاقات الانتاج بل هي سيرورة تشغل الحيز الفاصل بين تشكيلين. وعدم دقة مميزاتها وتعريفاتها ليس مطلقاً، بل إن هذه المميزات والتعريفات تحددها الملامح المميزة الرئيسية للتشكيلات الاجتماعية التي تؤطرها بالمعنى التاريخي»[٦] هذا يعني أن الاقطاعية تشكيل اجتماعي ضخم جداً وغير مكتمل، يؤدي وظيفة تشكيل اجتماعي إنتقالي عن طريق عدم الاكتمال، من حيث إنفتاحه على الماضي وعلى المستقبل، بين نظام الرق من جهة والنظام الرأسمالي من جهة ثانية، وإذا كان يمكن اعتبار أفريقيا الشمالية، ومنها الجزائر، قبيل السيطرة الاستعمارية الفرنسية، تشكيلاً إجتماعياً من الطراز الاقطاعي، فيمكن الجزم بأن الجزائر، قبيل ١٨٣٠، كانت تعيش مرحلة معقدة تتميز بالملامح الآتية:

١) إن أزمة النظام الاقطاعي العامة، تتناول أيضاً أفريقيا الشمالية، ومنها الجزائر، وهي أزمة عامة ابتدأت مع انتصار الرأسمالية في أوربا.

٢) إن الاقطاعية فقدت إذن إبان تلك المرحلة الرسالة التاريخية لتطور القوى المنتجة. إن النشاط الاقتصادي داخل التشكيل الاجتماعي الجزائري مصاب بالتأخر. ويزداد هذا التأخر دقة من جراء السيطرة التركية على أفريقيا الشمالية. وهذه السيطرة زادت من التأخر الاقتصادي والاجتماعي، على الأقل إنطلاقاً من وظيفة الفائض الاقتصادي الذي كانت تتملكه القلة الحاكمة الاقطاعية التركية والطبقات والشرائح الاجتماعية المحلية المرتبطة بها. إن مراجعة الكتابات والمصادر العائدة لتلك المرحلة وما قبلها تثبت وجود وحقيقة مثل هذه السيرورات المفسدة التي أخذت تستقر وتوهن وتفسد بعض سيرورات الانتاج داخل بعض البنى الاقتصادية والاجتماعية.

على أن الفرق بين هذا النوع من السيطرة وبين السيطرة الاستعمارية الرأسمالية هو أن

السيطرة التركية في الجزائر كانت معنية بالدرجة الأولى بأساليب نقل وتملك الفائض الاقتصادي. فهي تنظم وتوجه فلك التوزيع دون أن تزرع الخلل في مساق الانتاج أو تحطمه أو تطرح إعادة النظر فيه على بساط البحث، بينما أن السيطرة الرأسمالية الاستعمارية تقلب علاقات الملكية وعلاقات الانتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك رأساً على عقب، وتسلط عليها عنفها. فهناك فرق نوعي عميق بين أشكال السيطرة قبل الرأسمالية التي لا تدمر ولا تجرف العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وأشكال السيطرة الاستعمارية بوجهيها القديم والجديد التي تشوش وتدمر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، هذه التي تعترض سبيل التغلغل الاستعماري القديم والجديد، سبيل تغلغل الامبريالية. هل يعني هذا أن القاعدة الاقتصادية، قبيل استعمار فرنسا للجزائر، كانت في طريق التفكك بالنظر إلى استفحال أزمة النظام الاقطاعي العامة، تلك الأزمة التي عانتها الجزائر من خلال السيطرة التركية؟ ليس في وسعنا أن نجيب عن هذا السؤال الآن. إلا أن المؤكد هو أنه قبيل قيام السيطرة الاستعمارية الفرنسية كان هناك عدة أشكال لملكية الأرض، خصوصاً وأن هذه كانت تعتبر واسطة الإنتاج الرئيسية. يمكن القول إن مجتمع ذاك العصر كان في طريق الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية، إذا نحن استندنا إلى تقسيم المراحل العام. لكن هذا الانتقال كان يعاني تأخراً اقتصادياً، الأمر الذي زاد من تعقد سيرورة نشوء البنية التعددية الاستعمارية التي استقرت تدريجياً وبصورة بطيئة إبان سيطرة الرأسمالية الفرنسية على الجزائر.

لننظر الآن في كيفية إنطلاق سيرورة تكون البنية التعددية الاستعمارية إنطلاقاً من الطور العسكري لتغلغل السيطرة الفرنسية: يقول ك. ماركس في النص الآنف الذكر: «حسب المعلومات الاحصائية التي جمعها النائب في الجمعية الوطنية (الهيئة التشريعية سنة ١٨٧٣) فارنييه، كانت الوضعية العقارية عند الفتح، في منطقة التل أي المنطقة الساحلية، كما يلي:

أملاك أميرية: مليون ونصف مليون هكتار؛ مثل هذه المساحة تحت تصرف الدولة بصفة أملاك مشاعية (بلاد الإسلام) بين جميع المؤمنين الحقيقيين؛ ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الموات؛ ثلاثة ملايين هكتار من الأراضي الملك (ملكية خاصة) وبينها مليون ونصف مليون هكتار موزعة بين البربر منذ العهد الروماني ومليون ونصف مليون هكتار أضيفت إليها عن طريق التملك الخاص في ظل السيطرة التركية.

وكان هناك خمسة ملايين هكتار تحوزها القبائل العربية على سبيل التمتع المشاعي أما في الصحراء فكان يوجد ثلاثة ملايين هكتار فقط تقع داخل نطاق الواحات، وكان جزء منها يؤلف ملكية عائلية مشاعية والجزء الآخر ملكية خاصة، فيما أن الباقي، أي ثلاثة وعشرين مليون هكتار، كان عبارة عن صحراء رملية لا غير»![٧].

إن الاختراق الاستعماري قد جرى عبر سيرورة التعرض لعلاقات الملكية المشاعية، وإدخال

الضم والتوحيد بالعنف ، وقسمة الأراضي ، وتملك الأرض الرأسمالي الخاص بالقوة ، لأجل إطلاق سيرورة نشوء الملكية الخاصة الاستعمارية ، الأمر الذي أدى إلى انحدار تدريجي وبطيء لشكل الملكية هذا ؛ هناك جدلية لتقهقر القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، هذا التقهقر الذي يتنظم ، وهي جدلية تفعل ، كما رأينا ، في واقع تخلف البنى الاقتصادية والاجتماعية إبان السيطرة التركية . يقول أوجين روب (« قوانين الملكية العقارية في الجزائر » ص٧٧)[٨] : « ولكن سرعان ما لم يعد الزعيم شيخ عائلة ؛ لقد إنحدر إلى مرتبة قايد : صارت السلطة الأبوية سلطة شرعية ، سياسية ، رسمية ، وكان النشاط التفكيكي يجري رويداً رويداً بصورة غير محسوسة ، في الأفكار أولاً ثم في الأفعال : أخذت وشائج قرابة العصب تضعف وتتقلص ، وراحت الأغصان تنفصل عن الجذع : أو تنحصر في مجموعات من الأنسباء (قرى) ، بحيث باتت كل خيمة محط إهتمام خاص . . . وهكذا لم تعد القبيلة عائلة كبيرة ، لم تعد سوى مركز تجمع سكاني . . . » .

فنحن إذن هنا أولاً أمام إنفجار شكل للملكية من نوع خاص ، شكل كان يؤلف اللحمة بين سائر الأشكال ، هو شكل الملكية القبلية المشاعية . وهذا الانفجار لا يسمح في هذه الحالة بانعتاق العناصر ، على نحو ما شهدنا فيما خص التراكم البدائي في أوربا ، بل بزرع البلبلة وتشتيت وإرباك وإنحدار عناصر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية هذه . ذلك أن هذه العناصر لم تنضج بعد ؛ إن سيرورة النضج الداخلية اللازمة للانتقال الى نشوء الملكية الخاصة الرأسمالية الطراز لم تكن قد بلغت درجة كافية بعد . وقد يولّد التدخل السابق لأوانه مسخاً : كان هذا المسخ هو التخلف الاجتماعي والاقتصادي . وبالفعل فإن انحلال الملكية القبلية ، المشاعية ، كان مصدر ولادة بنى اقتصادية وإجتماعية جديدة :

١) البنية الاقتصادية الاستعمارية للأرض .

٢) بقايا البنية الاقتصادية الاقطاعية .

٣) مجموعة من البنى الاقتصادية والاجتماعية غير المتمايزة نوعياً والتي ستولد ، من جهة ، فئة الفلاحين المتوسطين ، ومن جهة أخرى ، فئة الفلاحين الفقراء الذين لا أرض لهم والتي ستؤلف القطاع المفقّر .

إن النشاط الاقتصادي في ظل هذه السيطرة ، ومختلف أشكال السياسة الاستعمارية عبر مراحل تطورها ، ستتولى إعادة تكوين البنية التعددية للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية . نفهم بالبنية التعددية وجود عدد من البنى الاقتصادية والاجتماعية المخضعة ، المتمايزة ولكن المتمفصلة فيما بينها وفقاً لنظام متراتب يجعل هذه البنية التعددية تعمل حسب فعل نوعي للنواميس الاقتصادية . يمكن أن تكون البنية التعددية نمط وجود وعمل تابعا للقاعدة الاقتصادية التي تحتفظ ، لأسباب عدة ، بطابع التنافر . ويمكنها أن تطبع الحالة الانتقالية لتشكيل اجتماعي ما إلى البحث عن تجانس أكبر ، إلى السعي وراء الاكتمال أو وراء طبيعته الغالبة .

هذا يعني أن العنف الاستعماري بوجهيه القديم والجديد ، كواسطة للسيطرة ، إنما يفكك مجمل

البنية الاقتصادية تفكيكاً عميقاً ويقطّعها إرباً إرباً. وهو يخلق تنافراً بين هذه البنى أي يجعل علاقات التبعية المتبادلة فيما بينها صعبة، وهو يعمل على التفكيك أيضاً لأنه يحتاج إلى تنظيم التبعية تحت مختلف أشكالها ووفقاً لمتطلبات استراتيجيا الامبريالية. في رأينا أنه يجب التفريق بين هذا النوع من العنف ونوع العنف الذي عرفته أوربا الرأسمالية. فالنوع الأول يسوق إلى التخلف بينما الثاني إلى تطور الرأسمالية. صحيح أنه ربما كان من الممتع أن نبين كيف يولّد النشاط الاقتصادي الاستعماري بوجهيه القديم والجديد البنية التعددية ويعيد إنتاجها لكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك بالتفصيل في إطار هذا البحث. على أن ثمة إشارات قد تكون ضرورية: بعد أن تستقر العلاقات الرأسمالية الاستعمارية عقب طور العنف العسكري، نشهد إعادة إنتاج لهذه العلاقات من جانب السياسة الاقتصادية، الأمر الذي يولد توسعاً لهذه العلاقات وتهميشاً لسائر العلاقات التي لا تدخل مباشرة في فلك النشاط الاستعماري. بيد أن هذا التقسيم إلى مجموعة علاقات إنتاج رأسمالية استعمارية واستعمارية جديدة، من جهة، ومجموعة علاقات إنتاج غير رأسمالية أو سابقة للرأسمالية استعمارية واستعمارية جديدة، من جهة ثانية، ليس سوى تقسيم ظاهري. فإن في داخل كل مجموعة بنى يختلف بعضها عن بعض من حيث درجة تطور قواه المنتجة كما من حيث طابع علاقات إنتاجه. وهذان المقياسان يمكن أن نستعين بهما لتحديد البنية التعددية للجزائر المستعمَرة، ثم للجزائر المستقلة سياسياً.

إن السيد م.س. بن عربية قد حدد البنية التعددية الاستعمارية في الجزائر. وقد سمحنا لنفسنا بإستعارة هذا الجزء الممتع جداً[٩].

هناك مجموعة من البنى الزراعية والصناعية التي يعرضها المؤلف كما يلي:

نبدأ بالزراعة.

أ ـ البنى ما قبل الرأسمالية:

أ ١ ـ الاقتصاد الطبيعي.

أ ٢ ـ الاقتصاد الاقطاعي.

ب ـ البنى الانتقالية:

ب ١ ـ الاقتصاد شبه الاقطاعي.

ب ٢ ـ الانتاج البضاعي الصغير البسيط.

ج ـ البنى الرأسمالية:

ج ١ ـ الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الاستعماري.

ج ٢ ـ اقتصاد الانتاج البضاعي الرأسمالي الصغير.

أما الوزن النوعي لكل من هذه العناصر المميزة فيتحدد كما يلي:

الفئات طريقة الاستثمار	النسبة المئوية إلى مجمل عدد الاستثمارات	النسبة المئوية إلى المساحة الزراعية الاجمالية
ـ مباشرة	٨٢ر٧٪	٦٥٪
ـ إجارة	٤ر٨٪	٧ر٨٪
ـ محاصّة	١ر٤٪	١ر٩٪
ـ مختلطة	١٢٪	٢٤ر٨٪
قوة العمل		
عائلية + أجيرة	٨٦٪	٦٩ر٢٪
خماسة	٧ر٩٪	١٨ر٧٪
مختلطة	٥ر١٪	١١ر٩٪
استخدام خماس	١٣٪	٣٠ر٨٪
أجراء دائمون	١ر٥٪	
أجراء موقتون	٣٨٪	
موقتون + دائمون	٦ر٦٪	
مجموع الأجراء	٤٦ر١٪	
قوة العمل العائلية	٤١٪	

المصدر: وضع على أساس إحصاء ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ الزراعي.

ويعرض المؤلف أيضاً في القطاع الصناعي البنى التالية:

ـ بنية الرأسمالية الاحتكارية الحكومية
ـ بنية الرأسمالية الاحتكارية العالمية
ـ بنية الرأسمالية الاحتكارية الفرنسية

أ) الطراز الاستعماري التقليدي (المحلي)
ب) الطراز الامبريالي الحديث (رساميل البلد المستعمِر)

- بنية الرأسمالية ما قبل الاحتكارية

أ) الرأسمالية الاستعمارية المحلية
ب) الرأسمالية الأهلية

إن القاعدة الزراعية والصناعية تعطينا المجموعة المتعددة البنية التالية: (نترك التجارة والخدمات جانباً).

أ - البنى قبل الرأسمالية

أ - الاقتصاد الطبيعي
أ٢ - الاقتصاد الاقطاعي

ب - البنى الانتقالية (أو السائرة إلى التلاشي)

ب١ - الاقتصاد شبه الاقطاعي
ب٢ - الانتاج البضاعي الصغير البسيط

جـ - البنى الرأسمالية

ج١ - الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الزراعي الاستعماري
ج٢ - اقتصاد الانتاج البضاعي الرأسمالي الزراعي الصغير
ج٣ - الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري الحكومي (الفرنسي)
ج٤ - الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري المتعدد الجنسيات
ج٥ - الاقتصاد الرأسمالي الاحتكاري
- الاستعماري (المحلي)
- الاستعماري (للبلد المستعمِر)
ج٦ - الاقتصاد الرأسمالي قبل الاحتكاري
- الاستعماري المحلي
- الأهلي

إن هذا الجدول وعرض البنية التعددية يسمحان لنا ببيان النزعات الكبيرة لتكوّن الطبقة العاملة وتطورها.

ـ إن السيطرة الاستعمارية تؤول دائماً إلى نقصان أو عدم اكتمال التمايز بين البنى الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم اكتمال تمايز العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، والشرائح الاجتماعية، والفئات الاجتماعية.

ـ إن البنية التعددية هي في الواقع قاعدة اقتصادية أو مفترق بين مجموع الوضعيات التاريخية، الماضية والحاضرة والمستقبلية على السواء.

ـ إن التعايش بين علاقات إنتاج تعود إلى عهود تاريخية مختلفة، وأحياناً متباعدة جداً، يفعل بصورة عسيرة في سيرورة تكون الطبقة العاملة، بحيث تمر هذه الأخيرة غالباً عبر مجموعة من البنى الانتقالية التي تقع بين حالة المالك الصغير وحالة البروليتاري الحقيقي. وهذه الوضعيات الوسيطة تعبر أكثر بكثير عن حالة ما قبل البروليتاريا، أي عن قوة عمل ما برحت مرتبطة على نحو أو آخر بالأرض، أو ببعض وسائل الانتاج: الخماس، المساعد العائلي، الفلاح الفقير، الفلاح الذي لا أرض له، العامل الموسمي، وبكلمة، إنها تعبر عن جمهرة من الناس المفقرين، الذين تحتجزهم الزراعة في الواقع، هذه التي أمست قطاعاً ـ ملجأ عند كثيرين منهم، لأن سائر البنى التي خلقتها السيطرة الاستعمارية لا تستطيع استيعاب هذه الكتلة من الناس الذين لا يدخلون الطبقة العاملة في الواقع. فالاحتياطي البشري يتكون من القطاع المفقر الذي يضم في الواقع مجموع البنى السابقة للرأسمالية والتي اسقطتها وأنهكتها هذه السيطرة الاستعمارية.

إن هذا الوضع المأساوي الذي يعانيه ملايين الناس يعزز التضامن وأواصر النسب، والروابط القبلية، والأثنية، لأنها تؤلف آخر ملاذ أو ملجأ حيال وضعية اليأس حيث يتحول السخط عاجلاً أم آجلاً إلى سيرورة ثورية ترسم آفاقاً جديدة للنضال التحرري. ونحن هنا أمام واقع تحالف موضوعي بين جميع القوى التي تتناولها سيرورة الاستغلال الاستعماري.

أما في ظل شروط الاستقلال السياسي فنجد بالتأكيد ترتيباً جديداً للبنى. وإعادة الترتيب هذه هي نتيجة ممارسة السياسة الاقتصادية والجهود الرامية إلى محو نتائج السيطرة الاستعمارية.

نحن هنا أمام مجموعة من البنى سابقة للرأسمالية.[١٠]

١ ـ الملكية الكبيرة الرعوية
٢ ـ بقية الملكية العقارية الكبيرة
٣ ـ الانتاج البضاعي الوسيط
٤ ـ الانتاج البضاعي البسيط الصغير
٥ ـ اقتصاد العيش الذاتي

٦ ـ الانتاج البضاعي قبل الصناعي
٧ ـ التجارة الصغيرة.

وتتألف المجموعة الثانية من البنى غير الرأسمالية والبنى الرأسمالية الأهلية.

١ ـ البنية الدمقراطية الحكومية (التي ترعاها القيمومة الجماعية للشغيلة والملاكات)
٢ ـ البنية الوطنية الحكومية (حيث القيمومة ليست بعد في يد جماعات الشغيلة والملاكات)
٣ ـ البنية الرأسمالية الزراعية (الأهلية)
٤ ـ البنية الرأسمالية الصناعية (الأهلية)
٥ ـ وظيفة تجارة الجملة الحكومية
٦ ـ وظيفة تجارة الجملة الخاصة
٧ ـ التجارة الخاصة المتوسطة
٨ ـ التجارة الخارجية والخدمات..

أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة الرأسمال الاحتكاري الأجنبي والمختلط، وهي كما يلي:

١ ـ الرأسمال الصناعي الأجنبي
٢ ـ الرأسمال الصناعي المختلط (الدولة/الأجنبي)
٣ ـ الرأسمال الصناعي المختلط (الدولة/ الرأسمال الخاص الوطني)
٤ ـ الوظائف التجارية والخدمية للشركات المتعددة الجنسيات.

ومع حصول الجزائر على الاستقلال السياسي بدأنا نشهد إنتشاراً أوسع للبنية التعددية، هذه التي باتت أكثر تنوعاً وتنافراً. وسيرورة نشوء الطبقات الاجتماعية تجري في ظل أوضاع التطور الاقتصادي الدينامية.

إن الاصلاحات أو تحولات علاقات الملكية، وبعض الأحيان، علاقات الانتاج، قد فتحت آفاقاً للتقدم في وجه القطاع المفقر الذي ما برح المصدر الرئيسي لقوة العمل، أي الخزان الرئيسي الذي ابتداء منه تتكون وتتطور الطبقة العاملة. بيد أنه انطلاقاً من القطاع المفقّر الذي يشغل جزءاً من المجموعة قبل الرأسمالية، ينبغي القول إنه لم يعد فقط الخزان الذي تتكون الطبقة العاملة ابتداء منه، وإنما هو أيضاً احتياطي لتوطيد بعض شرائح البرجوازية الصغيرة الزراعية والتجارية. إلا أننا نجد في بنية المجتمع الاجتماعي الاجمالية أن ٧٦٫١٪ من السكان العاملين هم أجراء، سنة ١٩٧٧، وهذا يؤلف بنية اجتماعية لبلدان متطورة، إذا نحن اعتمدنا هذا المؤشر وحده. في سنة

١٩٧٠ كانت نسبة الاجراء ٦ر٧٠٪ وفي سنة ١٩٦٧ كانت ٣ر٦٧٪ . وكان عدد الاجراء الدائمين ١٤٤١٥٤٦ سنة ١٩٧٧ . وفي سنة ١٩٦٦ كان عددهم ٨٢٠٩٦٢ . هذا عدا العمال الموسميين والمتمرنين والمعاونين العائليين . إن كلمة أجير لا تعني بالطبع انتماء إلى الطبقة العاملة أو بصورة أدق أيضاً إلى البروليتاريا ، إذا عنينا بذلك مجموع العمال المشتغلين في الصناعة .

وبالفعل إذا أجرينا مقارنة بين ١٩٦٦ و١٩٧٧ لوجدنا تطورات ملفتة للنظر :

ففي سنة ١٩٦٦ كان عدد أجراء الخدمات ٣٢٣٠٣٠ ، وفي سنة ١٩٧٧ أصبح عددهم ٤٣٩٧٢٧ .

العمال في الزراعة : سنة ١٩٦٦ ، كان عددهم ٢١٠٨٨٧ ، وهؤلاء هم الدائمون ، ناهيك عن الأجراء الموسميين . وفي سنة ١٩٧٧ أمسى عددهم ١٩٢٦٠٤ ، ما عدا الموسميين .

أما عمال الصناعة ففي سنة ١٩٦٦ كان عددهم ١٢٩٥٣٧ من العاملين بانتظام ، وفي سنة ١٩٧٧ بات عددهم ٣٣٩٠٤٢ .

إن هذه المعطيات تسمح لنا بإبداء بعض الملاحظات : هناك تقدم أكيد للصناعة ، وبينما يتضاءل وزن اليد العاملة الزراعية ، يتعاظم وزن اليد العاملة في الخدمات . هذا يعني أنه يجب بذل جهود كبيرة لتحويل النزعة لصالح الصناعة والزراعة . والهجرة الريفية هي في هذه الحال الاحتياطي الرئيسي الذي تأتي منه اليد العاملة الصناعية ، خصوصاً حيث المهارة ليست مطلوبة في البدء . غير أنه يجب توقع ظهور نزعة جديدة ، وهي أن تتكون مراكز مدينية للاحتياطيات انطلاقاً منها تتكون الطبقة العاملة وتتطور ، في ظل التعليم المدرسي ، وكذلك أيضاً إنطلاقاً من إخفاقات نظام التعليم المدرسي والتنشئة . وربما كان هذا معطى جديداً في الجزائر المستقلة .

هناك نقاط كثيرة أخرى لم يتعرض لها هذا البحث . وفي اعتقادنا أن التطرق إلى البنية التعددية هو سبيل خصب يمكنه ، اذا تبلور ، أن يسوقنا إلى تحاليل أكثر رهافة ، إلى اقتراب أكثر صحة من الواقع المتقلب ، لكونه خاضعاً للتطور ولكنه أيضاً يواجه وجود التخلف والتأخر واستمرارهما العنيد . إن جهوداً كثيرة ما تزال ضرورية وكذلك تضحيات كثيرة لأجل تذليل المسوخ والقضاء عليها . □

هوامش

(١) انظر في هذا الموضوع كلمتنا بعنوان: « نظرات في الشروط الاقتصادية لنشوء الطبقة العاملة في الجزائر ـ تراكم بدائي و/أو تراكم الرأسمال في إطار السيطرة الاستعمارية » ـ ١٩٧٩ . (وهو منشور في العدد ٣/٤ من « الطريق » ١٩٨٠).

(٢) ج. بوجو: « الجزائر. وسائل الحفاظ على هذه الغنيمة والاستفادة منها ».

(٣) ورد عند ك. ماركس في: « النظام العقاري في الجزائر عند الفتح الفرنسي » نص غير منشور لكارل ماركس.

(٤) « النظام العقاري في الجزائر عند الفتح الفرنسي » ـ ص٧٩: نص غير منشور لكارل ماركس.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) انظر ب. بورشنيف: « محاولة في الاقتصاد السياسي للاقطاعية ». ص٢٣.

(٧) وارد في نص ماركس الآنف الذكر ص٨٣.

(٨) المرجع المذكور آنفاً. ص٨٣.

(٩) م.س. بن عربية: أطروحة في طور الإعداد.

(١٠) انظر أيضاً دراستنا بعنوان: البنية التعددية والتخطيط. تشرين الثاني ١٩٨٠.

صدر حديثاً

★

سعدي يوسف

١ ـ من يعرف الوردة

(شعر)

٢ ـ يوميات الجنوب
يوميات الجنون

(شعر)

★

منشورات: دار ابن رشد

عن المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني
لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان
(٣٠ ـ ٣١ أيار ١٩٨١)

الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة ومصالحها من الدفاع عن وحدة الوطن واستقلاله

الياس الهبر

رئيس الاتحاد الوطني للنقابات

□ كان مجرد انعقاد المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني للنقابات في هذه المرحلة الدقيقة التي يجتازها لبنان، سياسياً وأمنياً، دليلاً واضحاً على حيوية الطبقة العاملة وحركتها النقابية المنظمة، وتصميمهما على ممارسة مسؤولياتهما مهما كانت الصعوبات والعقبات التي تعترضهما.

لقد شكل انعقاد المؤتمر في الظرف المعقد هذا تظاهرة وحدثاً كبيري الأهمية على الصعيد اللبناني كله.

تجلت التظاهرة ـ الحدث في العناصر التالية:

أولاً: اتساع حجم المندوبين المشاركين في المؤتمر وقد انتخبوا مباشرة في القواعد العمالية للنقابات واللجان العمالية والنقابية في المؤسسات والمعامل والمصانع والأحياء ومراكز السكن ذات الكثافة العمالية. وتمت عمليات انتخاب المندوبين وفق الأصول الديمقراطية التي تكرست في حياة الاتحاد الوطني طوال عشرات السنوات ومؤتمراته الثانية.

ثانياً : رجحان نسبة الشباب بين العمال المندوبين حيث شكلت فئة العمال دون الـ ٢٥ سنة حوالي ٥ر١٢٪ ومن هم دون الـ ٣٥ سنة ٥ر٥٢٪ (بين ٢٥ و٣٥ سنة ٤٠٪). وبرز نمو نسبة العاملات نسبياً في مجمل تركيب المؤتمر حيث بلغت ٦٪ ، وهي نسبة ، وان كانت تحمل عناصر ايجابية ، لا تزال دون الوزن الفعلي الذي تحتله المرأة العاملة في ميادين الانتاج وفي صفوف الطبقة العاملة على السواء . وتجدر الاشارة الى أن هاتين الميزتين أي رجحان نسبة الشباب وبروز نمو نسبة العاملات تدعوان الى بذل جهود أكبر من الحركة النقابية نحو هاتين الفئتين اللتين تعانيان من مشاكل خاصة ، اضافة الى ما تواجهه الطبقة العاملة ككل من معضلات وأزمات في ظروف العمل والمعيشة . وقد برز أيضاً رجحان الصفة القطاعية الصناعية في التركيبة المهنية للمندوبين ، إضافة الى تركيز التمثيل في القطاعات الخدماتية والمهن الأخرى .

ثالثاً : اتساع الصفة التمثيلية النقابية والسياسية ، الداخلية والخارجية ،للشخصيات والفعاليات التي حضرت أو ساهمت في أعمال المؤتمر . . فالحضور النقابي الواسع له دلالته الواضحة بالتعبير عن ايجابيات النهج المنفتح والتوحيدي للاتحاد الوطني في مجمل الحركة النقابية اللبنانية وفي الاتحاد العمالي العام . وكذلك الحضور النقابي الخارجي المتمثل بقادة الاتحاد الدولي للعمال العرب واتحاد النقابات العالمي ، وبالتحيات والبرقيات الوافدة الى المؤتمر من المنظمات النقابية العربية والأجنبية . وقد عكس ذلك مكانة الاتحاد ودوره المتنامي في الحركة النقابية العربية والعالمية ومدى الاحترام الذي يلقاه الاتحاد الوطني على هذا الصعيد ، اضافة الى تعبير هذه المشاركة عن التضامن الحي لنضال عمال لبنان الوطني والاجتماعي والذي يشكل أحد عناصر نجاح المؤتمر والعمل اللاحق في الدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم .

(رابعاً : تنوع التعليقات وتعدد وسائل الاعلام الرسمي والخاص ووكالات الأنباء المحلية والخارجية والصحف اليومية على اختلاف انتماءاتها التي تناولت أعمال المؤتمر . ذلك انه قدم في وثائقه وقراراته ونقاشاته مادة غنية حول مجمل القضايا والظاهرات الجديدة في الحياة السياسية اللبنانية وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي وطرح تحليلاً بناءً لوضع الحركة النقابية عموماً في لبنان .

وأرفق المؤتمر كل ذلك ، وفي كل ميدان وعلى كل صعيد ،باقتراحات لتوجهات عمل أساسية يمكن اعتبارها قاعدة برنامجية للنقاش فيما بين مختلف أطراف الحركة النقابية ، وبينها وبين التنظيمات والأطراف الاجتماعية والسياسية الأخرى ، بما يخدم الأهداف العامة التي يمكن الاتفاق عليها لصالح الفئات الشعبية والطبقة العاملة وجماهير الشعب اللبناني بأسره ولصالح الوطن ككل .

وتكمن الأهمية القصوى للمؤتمر في أنه يطمح لأن يساهم في تعزيز نضالات الطبقة

العاملة في تحمل مسؤولياتها السياسية الوطنية ، وفي تطوير ودفع النضالات المطلبية للشغيلة في مواجهة الأزمات المعيشية الخانقة والتدهور المستمر في شروط عملها ، إضافة الى السعي الدؤوب لترسيخ وحدة الحركة النقابية وتدعيم مواقع الاتحاد العمالي العام وتعزيز دوره في الحياة العامة في البلاد .

فبعد مرور ست سنوات على الأحداث اللبنانية وإزاء تكشف ابعاد المؤامرة التي يتعرض لها لبنان وتزايد المخاطر على مصيره كوطن وكشعب وحيال ما يتهدد وحدة البلاد واستقلالها وسيادتها ، كان من الطبيعي أن تحتل هذه المسائل الحيز الهام في أعمال المؤتمر ووثائقه ومقرراته .

إن الظاهرة الهامة التي جرى التركيز عليها وبلورتها بصورة جديدة نسبياً على هذا الصعيد ، هي ظاهرة التأكيد على مسؤولية الطبقة العاملة ودورها ، كطبقة ، بالنسبة للمقومات الاساسية للدولة والمجتمع ، مسؤوليتها عن مصير لبنان وتطوره اللاحق . ويعبر هذا التأكيد عن تقدير لمستوى نضج الطبقة العاملة في تحسس مسؤولياتها الوطنية المندمجة مع مصالحها الأساسية والمباشرة تجاه وحدة الوطن أرضاً وشعباً ومؤسسات ، وتجاه استقلاله وسيادته . ولا بد من القول أن هذه المسؤولية لم تعد اليوم محصورة في فئة ضيقة متقدمة من الطبقة العاملة بل أصبحت تشمل أقساماً أوسع فأوسع من جماهير العمال الحريصة أيضاً على ضمان النهج الدمقراطي لتطور المجتمع ، باعتبار أن هذا التطور وحده يتلاءم مع مصالحها ومصالح الشعب اللبناني وهو وحده كفيل بتوحيد الشعب على أسس سليمة بدل التشرذم الطائفي والمذهبي والعشائري الذي يتعارض مع مصالح الجماهير الشعبية ويطمس مصالحها الحقيقية .

إلاّ أن هذا الاستعداد لدى الطبقة العاملة في تحمل مسؤولياتها الوطنية يفترض بشكل أساسي بذل جهود مكثفة توضيحية واعلامية وتنظيمية كي يتجسد ذلك الاستعداد في أعمال مادية ملموسة .

إن الحرب المتمادية منذ سنوات عديدة ، وما رافقها من قتل وخراب ودمار وتهجير ، وعدم وضوح الافق القادم لتطور البلد ومصيره، شكلت عنصراً من عناصر التنبيه لجماهير الطبقة العاملة . فالعوامل الطائفية أدت الى تفكيك معين حتى في صفوف الطبقة العاملة على الرغم من بقاء هذا الجسم متماسكاً أكثر من أي طبقة أو فئة اجتماعية أخرى ، بدليل بقاء وحدة الحركة النقابية متماسكة .

وكان في أذهان بعض العمال أن العوامل الطائفية يمكنها أن تشكل وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس وللحفاظ على كيان معين له ميزاته ذات الطابع الديني والتقاليد وما إلى ذلك . ولكن ، في ضوء استمرار الحرب ودخول عناصر كبيرة في الأحداث اللبنانية مثل الاحتلال الاسرائيلي لقسم من الجنوب وبروز العامل الاسرائيلي واقحام نفسه باستمرار كطرف في الوضع السياسي

الداخلي، وسوى ذلك من العناصر التي طرأت كمستجدات في الأحداث وتطوراتها، فإن تفسير وفهم جوهر الأحداث وأسبابها المحركة لدى هذه الفئة أو تلك من العمال على أساس العوامل والانقسامات الطائفية غير كاف، وغير مقنع. وأخذ بها التساؤل الجدي حول علاقة الطائفية بالعامل الاسرائيلي.

وقد كانت الخطوة الأولى في الواقع لتعاطي الطبقة العاملة في شخص الاتحاد العمالي العام مع قضية الوضع السياسي اللبناني غداة حرب السنتين ٧٥ ـ ٧٦، قد تجلت بالمبادرة لطرح فكرة المؤتمر المشترك للفعاليات الاقتصادية والعمالية. وكان هذا التوجه ينطلق، بل وينحصر، من مستوى المصالح المباشرة (وهي مصالح جد مشروعة على كل حال) للعمال وحركتهم النقابية والمتمحورة حول ضرورة استتباب الأمن والاستقرار وعودة الحياة الى طبيعتها وضمان ديمومة العمل تجاه مخاطر التسريح والتشريد والتهجير. ولكن هذه المبادرة لم تأخذ مداها الكامل مما أعطى جماهير الطبقة العاملة والقيادات النقابية تجربة أخذت تدرك في ضوئها أنه ليس بابداء الرغبات السليمة الصالحة تستوي الأمور في نصابها، لأن ما يجري على الساحة ليس بسبب التباس في الفهم بين الأطراف المتخاصمة، بل يجري تحت تأثير عوامل سياسية وتضارب مصالح كبيرة، داخلية وخارجية.

وبصورة عامة تنحاز القوى والجماهير الى هذا الطرف أو ذاك بدرجة توافق مصالحها ودرجة ادراكها لهذه المصالح، وبالتالي أصبحت جماهير الطبقة العاملة تدرك تدريجياً أنها ينبغي أن تنحاز الى وحدة لبنان ضد مؤامرات التقسيم والتفتيت والى استقلاله وسيادته ضد عدوان اسرائيل وسياستها التوسعية. وأصبحت تدرك ضرورة معالجة المشاكل اللبنانية الداخلية، سواء على صعيد الاصلاح السياسي أم على صعيد المعضلات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية وان تجري هذه المعالجة وحل القضايا بالوسائل الديموقراطية في الاطار العام لضمان التطور الديموقراطي للبلاد.

والنظرة الواقعية تظهر أن جماهير الطبقة العاملة تتفاعل مع تأثير الأحداث والأفكار المطروحة في لبنان من مختلف الجهات؛ ولهذا فان طبيعة هذه الأحداث تلعب دورها في تحديد الوجهة السياسية التي تأخذها هذه الفئة أو تلك من الطبقة العاملة وإذا نظرنا موضوعياً الى القضية نستطيع الحكم أنه كلما زاد تأثير العامل الطائفي زادت العقبات أمام وعي حقيقة ما يجري على الساحة السياسية وأصبح تبلور المصالح الحقيقية للطبقة العاملة. في وعي العامل الفرد أكثر صعوبة وتعقيداً. إن هذا التفاوت في تبلور الوعي، بل وحتى في تطور الاهتمام بالشأن السياسي لدى العمال، يفرض المعالجة الملموسة وايجاد الوسائل والخطوات الواقعية للتعاطي مع هذه الجماهير ليس كمجموعة واحدة متناهية الانسجام بل كأقسام خاضعة لذلك التفاوت في الوعي، وبالتالي فان التعاطي معها يتطلب خططاً متنوعة، مختلفة، ولكنها متكاملة متناسبة مع مستوى النضج والوعي لدى كل قسم منها.

انطلاقاً من ذلك، يمكننا القول إن المؤتمر التاسع طرح سلسلة من المهام والتوجهات ذات

الطابع المتقدم على صعيد المسؤولية الوطنية التي تفرض بذل جهود مثابرة في ميدان العلاقات بين الأطراف النقابية وفي ميدان التوجه القاعدي نحو العمال. وبتعبير آخر، فقد ركز مؤتمر الاتحاد الوطني على أن مصير لبنان ككيان ومجتمع وحمايتهما من أخطار التقسيم والعدوان ومنع تفتيته وتشرذمه على أسس مذهبية أو دينية أو طائفية ينبغي أن يصبح من المهام اليومية أمام الطبقة العاملة اللبنانية. وشدد المؤتمر على حقيقة أن هذه الطبقة ليست الأقل حرصاً واهتماماً بمصير الوطن من القوى والفئات الاجتماعية الأخرى، بل هي الأكثر مصلحة في ضمان وحدة لبنان واستقلاله وتطوره وفق نهج ديموقراطي بالمعنى السياسي والاقتصادي الاجتماعي الشامل. واعتبر المؤتمر أن في ضمان مثل هذا الاطار للتطور تستطيع الطبقة العاملة أن توفر الشروط الأفضل لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ولتحقيق مطالبها الحيوية والدفاع عن مصالحها وحقوقها. وفي هذا الجانب كذلك طرح المؤتمر سلسلة من التوجهات ذات الطابع البرنامجي والتنظيمي وأسس التحالفات من أجل انجاحها.

وإذا أخذنا في الاعتبار القضايا الكبرى التي تناولتها معالجات المؤتمر وأبحاثه ونقاشاته يتبين لنا ليس فقط وفرة المسائل التي جرى التصدي لها واقتراح الحلول السليمة حولها، بل يتبين لنا أيضاً طبيعة النظرة الشاملة التي جرى تناول القضايا فيها حيث أكدت التكامل والترابط بين جملة المسائل المبحوثة.

فالنظرة التحليلية الموضوعية والعلمية لمجموعة الظاهرات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الطبقة العاملة في شروط عملها وظروف معيشتها، والتوقف أمام أبرز التغيرات في تطور الاقتصاد تركيباً وتوزعاً قطاعياً وجغرافياً ونتائجه الاقتصادية والاجتماعية على بنية الطبقة العاملة، وفرت مادة غنية أمام الحركة النقابية في سبيل وضع الاستنتاجات وبلورة التوجهات والشعارات والمطالب لمواجهة الأزمة وللدفاع عن حقوق الشغيلة ومصالحهم. وفي هذا السياق جاءت معالجة القضايا المحورية في نضال الطبقة العاملة وحركتها النقابية الموحدة في الاتحاد العمالي العام والقرار الخاص حول الوضع المطلبي، تعكس التصميم الأكيد لدى الاتحاد الوطني على تطوير سياسته النضالية في تطوير المعارك المطلبية في سائر المجالات، في الأجور ومكافحة الغلاء وارتفاع الاسعار، في تحرير الأجر من الأعباء الثابتة في السكن والايجارات والطبابة والدواء والاستشفاء والتعليم والنقل، في التقديمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي، وفي سائر المحاور التي يركز عليها الاتحاد العمالي العام نضاله على قاعدة مقررات وبرنامج المؤتمر العمالي الأول المنعقد في ٢٥ كانون الثاني ١٩٨٠.

وتوقف المؤتمر عند ظاهرة جديدة في نهج الحركة النقابية وشدد على دفعها وتطويرها، وهي ظاهرة طرح الاتحاد العام للقضايا الكبرى والسياسات الكلية للدولة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي مواجهة سلبيات توجهات الدولة وسياستها وخطواتها في ميادين المال والضرائب والموازنة والتشريع الاجتماعي ومسائل الدعم للحاجيات والسلع الأساسية، والمحروقات

والتضخم والأسعار والخدمات العامة وسواها من القضايا الكبرى. وركزت أبحاث المؤتمر على ضرورة تطوير هذا الاتجاه لدى الاتحاد العام بوضع برنامج اقتصادي ـ اجتماعي مالي شامل وعام للاصلاح يجري الضغط على الدولة لتبنيه من جهة، ولحشد القوى والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ذات المصلحة بالتقدم الاجتماعي من اجل اقراره.

واعتبر المؤتمر أن للصعوبات الأمنية دوراً معيناً في عدم الولوج في معالجة الأزمات المحتدمة في المجالات المذكورة، ولكن الوقائع تؤكد أن الصعوبات الأمنية لا تقف حاجزاً أمام محاولات الدولة وأصحاب العمل لتحميل الطبقة العاملة نتائج الأزمات، ولا هي عقبة أمام اتخاذ وتنفيذ القرارات لصالح رأس المال الكبير والاحتكارات.

ولكن، بنظر الدولة وأصحاب العمل، تكون الصعوبات الأمنية دائماً مبرراً للتهرب من موجباتهم تجاه حقوق العمال ومطالبهم. وينبغي اسقاط هذا المبرر.

وانطلاقاً من المصالح المشتركة بين الطبقة العاملة وسائر الفئات الشعبية والاجتماعية المتضررة من الأزمات، دعا المؤتمر الى حشد أوسع القوى والهيئات والمنظمات الديموقراطية للعمال الزراعيين والمزارعين والحرفيين والمعلمين والمثقفين والطلاب والشباب والنساء من جهة.. والحركة النقابية والاتحاد العمالي العام من جهة أخرى لمواجهة سياسة الدولة السلبية والتصدي للأزمات المعيشية الخانقة.

وحدد المؤتمر موجبات النضال العمالي والنقابي، مركّزاً على الوحدة النقابية في الاتحاد العمالي العام كوسيلة وهدف للنضال وكشرط أساسي لتحقيق المطالب وانتزاع المكاسب.

فالنضال من أجل الوحدة والحفاظ عليها والتمسك بها هو سياسة ثابتة خاصة من قبل الاتحاد الوطني الى جانب الأطراف النقابية الأخرى في الحركة النقابية، مؤكدين هذا الحرص الجماعي على الوحدة والذي يشكل ضمانة لاستمرارها. وهذا التوجه يتفق مع التوجهات العامة لدى جماهير الطبقة العاملة. وعلى الرغم من التباين في التيارات والمواقف السياسية في صفوف الطبقة العاملة فقد وقفت هذه الطبقة ككل موحدة في اضراب ٦ نيسان التاريخي وفي تأييد ودعم المؤتمر العمالي العام وفي تلبية ومساندة مواقف الاتحاد العمالي العام لتصحيح الأجور ومكافحة الغلاء والدفاع عن الضمان الاجتماعي وسائر المطالب الحيوية. وكذلك في الموقف من وحدة الأرض والشعب والمؤسسات، وفي سبيل الحل السياسي على قاعدة مبادىء الوفاق الوطني الـ ١٤.

وقد عالج المؤتمر مسألة الوحدة بمسؤولية كبيرة حيث شدد على العمل لتجاوز الثغرات والعقبات التي تعرقل ترسيخها أكثر فأكثر، وللتصدي لعناصر الضعف في الوحدة وللتناقضات الثانوية التي لا تزال تفعل داخل الاتحاد العمالي العام. وتجلّت المعالجة المسؤولة للمؤتمر في بحث مسائل تطوير الصيغة القيادية في الحركة النقابية والعلاقات الثنائية النقابية وطرح التوجهات العامة لبناء

الشبكة التنظيمية القاعدية للحركة النقابية، وفي ابراز أهمية التنظيم النقابي وحق تأسيس النقابات وخاصة لعمال وموظفي الدولة والبلديات والعمال الزراعيين، اضافة الى التنسيق والعمل المشترك مع الهيئات والمنظمات الديموقراطية والشعبية المدافعة عن حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية الأخرى.

وإزاء المهام الكبرى المطروحة أمام الطبقة العاملة وحركتها النقابية أعار المؤتمر أهمية أساسية لحلقة التنظيم والادارة في عمل الهيئات الدستورية النقابية باتجاه عقلنة عملها وتطوير انتاجية هذا العمل، ومن أجل بناء الشبكة التنظيمية القاعدية الجماهيرية. وليس من المبالغة في شيء التأكيد على أن هذه الحلقة هي الشرط الضروري من اجل تنفيذ المهام الكبرى التي رسمها المؤتمر.

لقد شكل المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني محطة بارزة في النضال النقابي. والتقييم الحقيقي لنتائج هذا الحدث سوف يتبلور بصورة أوضح وأكثر ملموسية كلما جرى العمل لتنفيذ التوجهات والمهام التي أقرها. □

صدر حديثاً

★

أزمة الحضارة
أم أزمة البرجوازيات العربية؟

(طبعة ثالثة)

لمهدي عامل

★

منشورات: دار الفارابي

تطور الرسملة الزراعية والتحرك النقابي للعمل المأجور في الأرياف اللبنانية

د. أحمد بعلبكي

تقديم :

ان تعاظم الثروات والأسواق الاقليمية منذ الحرب العالمية الثانية من جهة، وبروز ميولها المتفاوتة سواء الى الاستقلال أو الى مزيد من التبعية من جهة أخرى، عززا من حاجة الرأسماليات النافذة عالمياً لدور الوساطة اللبنانية. وتجدر الاشارة الى أنه اذا كان دور الليبرالية اللبنانية في الوساطة قد تعزز على حساب المصالح الاقليمية أحياناً، فانه من المؤكد أيضاً أن اشتغال أواليات تلك الليبرالية قد انحكم بمنطق ظرفية هذه المصالح على حساب ترسيخ دعائم البنى الوطنية للاقتصاد اللبناني. وما لبث هذا التلازم بين ثبات الوظيفة وظرفية الاشتغال **Stabilité de fonction et précarité de fonctionnement** ان انتهى بالاقتصاد اللبناني الى أزمة بنيوية بلغت أوجها غداة حرب حزيران ١٩٦٧، حيث طُرحت ضرورة الانتقال من الوساطة الخدماتية الى الوساطة الصناعية، وانتهى الطرح الى استصدار مرسوم (رقم ١٩٤١ - سبتمبر ١٩٧١) يعدل سياسة الدولة لجهة حماية الصناعة الوطنية عن طريق رفع الرسوم على قسم كبير من المستوردات. واذا كان هذا التشريع قد ألغي تحت الضغط الحاسم للرأسمال التجاري والسياحي خاصة (بلغ معدل النمو السنوي في القطاع الصناعي ما نسبته ٨٪[١] بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧٠، وارتفعت قيمة الصادرات الصناعية الى ما نسبته ٥ر٧٣٪ من مجمل الصادرات لعام ١٩٧١، وارتفعت حصة الصناعة في اجمالي الناتج المحلي من ١٣٪ سنة ١٩٦٥ الى ٧ر١٦٪ سنة ١٩٧٤)[٢].

واذا كان موقع الصناعة في الاقتصاد اللبناني قد تحدد وفق مقتضيات الوساطة بين الأسواق

الاقليمية والاسواق المتروبولية الا أن هذا التكييف يبرز وبشفافية متناهية في تطور توجهات الزراعة اللبنانية وما انتهت اليه خلال الاحداث الراهنة من توجه يوحي وكأنها أصبحت قطاعاً منافساً في مشاريع الرأسمال المحلي والغربي على السواء.

وكانت أولى توجهات الزراعة في سياق التكيف مع الظروف المحيطة الاقدام على زراعة التوت كزراعة مفردة (Monoculture) في جبل لبنان حيث شغلت في النصف الثاني من القرن الماضي حوالي ١٤ ألف عامل و٦٥ ألف فلاح[٣] يعملون لصالح التجار والفبارك اللبنانية والفرنسية. وأعقب هذا التوجه، بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد العالمية التي أصابت الرأسمالية المتروبولية (عام ١٩٢٩)، توجه نحو تنويع المحاصيل الزراعية والغذائية، فتحولت أموال المغتربين العائدين من المهاجر المأزومة بالاضافة الى أموال أغنياء الحرب العالمية الثانية للتوظف في بستنة الحمضيات على الساحل. ثم ما لبث هذا القطاع الزراعي أن اصبح، بعد اخراج الشعب الفلسطيني من دياره، الملاذ الأمين والأسرع استقبالاً وتثميراً للخبرات النازحة من البيارات الفلسطينية المتطورة نسبياً وللرساميل الهائمة والعمالة المعروضة بأسعار منافسة جداً في سوق العمل اللبنانية آنذاك. ومنذ مطلع الخمسينات وفي ظل الظروف الاقليمية المتسارعة (النهوض الاستقلالي والقومي والتأميمات والتوجه الاقتصادي وهروب الرساميل الى بيروت من جهة وتوسع الاسواق والثروات البترولية من جهة أخرى) التي حكمت تشكل الاقتصاد اللبناني بما يتوافق مع الوساطة الخدماتية التي تقتضيها علاقات اقتصاديات المنطقة بالأسواق الدولية، لوحظ تكيف البنى الزراعية وتشكلها الذي استمر حتى بداية السبعينات. ومذاك بدأت معالم التحول الى الوساطة الصناعية، وبدأت في ظلها معالم التحول في البنى الزراعية اللبنانية.

فما هي أبرز معالم البنى الزراعية في ظل عهدين متعاقبين من عهود الوساطة التي يقوم بها الاقتصاد اللبناني في المنطقة؟

عهد الوساطة الخدماتية:

وكان من شروط ونتائج هذا الدور اعتماد وسيلة الباب المفتوح في التجارة الخارجية من قبل رأس المال التجاري المهيمن مما عرض الانتاج اللبناني عامة والزراعي منه بشكل خاص الى عمليات اغراق أدت الى تدهوره في أكثر من مجال (زراعة الحبوب ـ تربية المواشي لانتاج اللحم أو الحليب ـ زراعة الخضار وبعض الفواكه والكروم البعلية مثلاً) وهكذا فقد لوحظ أن الصادرات الزراعية قد تراجعت بين عامي ١٩٦٥ و١٩٧١ من ٥ر٤٤٪ الى ٦ر٢٤٪ من مجمل الصادرات[٤]. وارتفعت بالمقابل واردات لبنان من لحوم الماشية الى حوالي ٩٠٪ من حاجات الاستهلاك الداخلي وارتفعت أيضاً مستورداتنا من المنتجات الحيوانية عموماً بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٦ الى ما نسبته ٩٠٠٪ على صعيد القيمة و٣٠٠٪ على صعيد الحجم[٥]. وانخفض انتاج القمح خلال الستينات بما نسبته ٢٢٪ بينما ارتفعت حصة الحبوب داخل الواردات الزراعية الى ما نسبته ٣٠٪[٦]. هذا الى جانب

انخفاض المساحات المزروعة بين بداية الستينات وبداية السبعينات الى ما نسبته ٢٥٪ في زراعة الحبوب النجيلية عموماً[٧]. وعندما نلاحظ أن المساحات المزروعة بالحمضيات والخضار بقيت تميل بين هاتين الفترتين الى الثبات نفهم حدود استيعابية هذه القطاعات المتقدمة نسبياً من قوة العمل المتنامية في الأرياف ونفهم بالتالي كيف أصبحت بيروت وضواحيها تستوعب ما نسبته ١ر٤٤٪ من المقيمين في لبنان وكيف أصبح النزوح الجنوبي يساوي ما نسبته ٥٤٪ من مجمل حركة النزوح الى بيروت وضواحيها فيشكل الجنوبيون النازحون ما نسبته ٥ر١١٪ من المقيمين في ضواحي بيروت[٨] وفقاً لما ورد في تحقيق اجري عام ١٩٧٠ وذلك بسبب تدهور أوضاعهم الانتاجية والمعيشية أولاً وبسبب التهديد الاسرائيلي الذين باتوا يعانونه بعد تحول المقاومة الفلسطينية اليه اثر مجازرعمان ،وتراجع تبعاً لذلك عدد المقيمين العاملين في الزراعة من حوالي ١٩٪ عام ١٩٧٠ الى حوالي ١٧٪ عام ١٩٧٤[٩].

وهكذا يبدو أن تراجع قطاعي الزراعة والصناعة في ظل هيمنه الخدمات قد تمثل خلال الخمسينات والستينات بانخفاض اسهام الزراعة من مجمل الناتج المحلي القائم[١٠] (P.I.B.) بين عامي ١٩٦٤ و١٩٧١ من ٩ر١١٪ الى ٦ر٨٪. وتراجعت حصة الزراعة من النفقات الفعلية للدولة بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٣ من ٩ر٢٪ الى ٣ر٢٪ ، مقابل ارتفاع حصة وزارة الدفاع الوطني من ٣ر١٩٪ الى ٨ر٢٢٪ وحصة وزارة التربية من ٩ر١٤٪ الى ٦ر١٨٪.

- تمركز اقتصادي بارز في بيروت وضواحيها حيث نجد ما نسبته ٦٨٪ من عدد المؤسسات الصناعية و٥٢٪ من الاستثمارات و٦٨٪ من الأجراء و٦٧٪ من القيمة المضافة. ونجد أن مجموع المساحات المرخصة للبناء ارتفع من حوالي ٤٩٪ سنة ١٩٦٢ الى حوالي ٥٨٪ سنة ١٩٧٢ وذلك من مجموع المساحة المرخصة على مجمل الأراضي اللبنانية. وارتفعت قيمة البيوعات العقارية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢ من حوالي ١٨٥ مليون ل.ل. الى حوالي ٤٦٤ مليوناً في بيروت ومن حوالي ١٦ مليوناً الى حوالي ٣٢ مليونا في صيدا (الجنوب) ومن حوالي ١١ مليوناً الى حوالي ٢٣ مليونا في زحلة (البقاع) ومن حوالي ٣٧ مليونا الى حوالي ٦٢ مليوناً في طرابلس (الشمال). وتركز التعليم الثانوي فبلغت حصة بيروت وضواحيها حوالي ٤٠٪ من مجمل التلامذة الثانويين في لبنان ، هذا اذا ما استثنينا التعليم الجامعي الذي كانت تستأثر به هذه المنطقة دون سواها والذي شهد تفرعاً نتيجة للاحداث العسكرية والسياسية الراهنة.

واذا كان هذا التدهور والتهميش في الزراعة قد حصلا موضوعياً في ظل ترسخ هيمنة قطاع الخدمات والوساطة الخدماتية رغم الصعوبات الجدية والأزمات التي ألمت بهذا القطاع بين حرب حزيران وبداية الحرب اللبنانية الا انه يجب ألاّ يخفى ما لإسهام السياسة الاقتصادية والادارة الزراعية من دور مساند في اعاقة نمو الزراعة اللبنانية. فتتميز هذه السياسة من جهتها:

- بتغليب الظرفية والتخلع كسمتين بارزتين في نهج الادارات الزراعية المتنابذة فعلاً والمترابطة شكلاً تحت «وصاية» وزارة الزراعة: فالكثير منها يقوم بنفس الأعمال الاحصائية وان

انتهت الى نتائج متعارضة، والكثير منها استسهل الانحراف الى مهام ليست أساسية في نصوص انشائها، والكثير منها يختار مناطق القائمين على رأس السلطات التقريرية العليا مناطق لتنفيذ مشروعاتها فتنجز هذه المشروعات أو تجتزأ وفقاً لطول أو قصر ممارسة أولئك المسؤولين لهذه السلطات.

- تدعيم العلاقات الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية من خلال حرمان الزراعة من التشريعات المتطورة والمتكيفة: فيبقى لبنان بدون قانون ريفي (Code Rural) يرعى العلاقات والمنازعات القائمة فيه فيعمل حتى تاريخه بقانون العقود والموجبات في تنظيم صيغ وعقود استثمار الأرض (الضمان مثلاً) وان أدى ذلك الى تهديد المستثمر سنوياً باجلائه عن الأرض أو الى الاستنزاف التدميري للأرض خلال سنة من قبل هذا المستمثر المهدد. يضاف الى ذلك أن هذا الاخير يحجم عن أعمال تجويد الأرض وتخصيبها في غياب التشريع الذي يحفظ له حق الافادة من التوظيف في المواسم اللاحقة. هذا بالاضافة الى أن التشريع القائم ولا سيما في مجال تنظيم الارث يعرض الأرض الى التفتت المتواصل فتتعطل صلاحية استثمارها وتتدهور قيمتها في السوق العقاري والزراعي. كما ان تلكؤ الادارة اللبنانية في اصدار تشريع ينظم بيع المبيدات أشاع التسيب في تداول هذه السلع وشجع استعمالها قبل توفر شروط البحث والارشاد والرصد، فاختلّت التوازنات الايكولوجية في المناطق الزراعية وتوفرت الشروط لترسيخ الأمراض وتدهور المناعة والوقاية والمعالجة في كثير من الحالات(*).

ولم تقتصر مسؤولية الدولة على عدم تطوير العلاقات والتشريعات فيما يختص بتوفير شروط معقولة لعملية الانتاج الزراعي بل وتعدت ذلك الى مواصلة تجاهلها للعمل والعامل الزراعي ومواصلة العمل دونما مساس بقانون العمل الصادر عام ١٩٤٦ والذي لم يشملهما: فحرم العاملين في الزراعة من الافادة من الحقوق التي نص عليها القانون وفي طليعتها حق التنظيم النقابي وحق الافادة من قانون الضمان الاجتماعي والصحي وكذلك فان عدم اعتراف الدولة في تشريعاتها بالعمل الزراعي استتبع عدم اعترافها بالتوصيات والاتفاقيات التي ترعاها منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالعمل في الزراعة(**) هذا بالاضافة الى عدم وجود نصوص ترعى هذا العمل ويرجع لها في فض المنازعات وفي محاكم خاصة كمحاكم العمل القائمة حالياً والناظرة بشؤون العمل في القطاعات الأخرى.

(*) تجدر الاشارة الى أنه أقر أخيراً في مجلس الوزراء مشروع قانون ينظم بيع وتداول المبيدات وذلك في جلسته المنعقدة نهار الاربعاء الواقع في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨١.

(**) يلاحظ أن الدولة اللبنانية التي كانت الرابعة بين الدول العربية من حيث انضمامها الى منظمة العمل الدولية (١٩٤٨) قد أصبحت الدولة الثالثة عشرة بالنسبة لعدد الاتفاقيات التي صادقت عليها حتى تاريخ ١/١/١٩٧٧ (٧ اتفاقيات من ١٤٩ اتفاقية) كما يشير اليه الجدول التالي الذي تتدرج فيه الدول بحسب =

لكل هذه الاسباب من اقتصادية وسياسية واقليمية موضوعية الى الأسباب الاقتصادية والسياسية المحلية الموضوعية والى الأسباب الادارية والتشريعية والتنظيمية المحلية الذاتية مجتمعة تخلخلت روابط الفلاحين بالأرياف بعد تدهور فرص كفافهم واكتفائهم في أعقاب تكثيف دخول الرأسمالية الى أهم اشكال المبادلات معهم. فنزحوا الى العاصمة وضواحيها، ومن ثم هاجروا الى أسواق الخليج حيث تصعب منافستهم لتمتعهم بتميز ملحوظ بالمقارنة مع الجاليات العربية الأخرى (ثقافي/أو فني/أو سياسي). وبهذا يتم تصريف الأزمة الاجتماعية ـ السياسية التي يمكن ان تنجم عن تهميش الزراعة وتستحيل الهجرة الى مصدر أساسي من مصادر دعم ميزان المدفوعات اللبناني. فتواصل الأرياف اعادة انتاج السلطة السياسية دونما تطلب ولا احراج لها، وذلك بعد تفريغها من أبرز الفئات الضاغطة والمصارعة وحشرها في الضواحي حيث تعيش بلا حقوق سياسية أو بلدية

= تاريخ انضمامها الى هذه المنظمة:

الدولة	تاريخ الانضمام	عدد الاتفاقيات التي صادقت عليها من أصل ١٤٩ نقابة	تدرجها بالنسبة لعدد هذه الاتفاقيات
العراق	١٩٢٣	٣٤	٤
مصر	١٩٢٦	٣٥	٦
سوريا	١٩٤٧	٤٣	٣
لبنان	١٩٤٨	٧	١٣
ليبيا	١٩٥٢	٢٧	٨
المغرب	١٩٥٦	٣٤	٧
تونس	١٩٥٦	٥٢	١
الاردن	١٩٥٦	١٤	٩
السودان	١٩٦١	١٢	١١
الصومال	١٩٦١	١٢	١١
الكويت	١٩٦١	١٤	٩
موريتانيا	١٩٦١	٣٧	٥
الجزائر	١٩٦٢	٤٨	٢
اليمن الشمالي	١٩٦٥	١١	١٢
اليمن الجنوبي	١٩٦٩	١٣	١٠
قطر	١٩٧٢	٢	١٤
دولة الامارات العربية	١٩٧٢	–	–
المملكة العربية السعودية	١٩٧٦	–	–
البحرين	١٩٧٧	–	–

المصدر: « منظمة العمل الدولية والعالم العربي ». مطبوعة صادرة عن « مكتب العمل الدولي ـ قسم الاعلام العام » سنة ١٩٧٨ ـ ص: ٩.

ومحتفظة بحقوقها السياسية حيث لا تعيش. وبسبب هذا الانفصام بين حقل المعيشة وحقل ممارسة الحقوق السياسية تخبو عند الريفيين معايير وحوافز التنمية الاجتماعية العامة وتبرز بالمقابل أمامهم حوافز الانتفاع الشخصي من السلطة.

عهد التحول الى الوساطة الصناعية:

كان الاقتصاد اللبناني قد بدأ منذ منتصف الستينات يشهد أزمة هيمنة الوساطة الخدماتية وتمثل ذلك بالاهتزاز العنيف (أزمة بنك انترا ١٩٦٦) الذي تعرض له القطاع المصرفي، وهو قطاع اساسي في التشكيلة الاقتصادية اللبنانية. ثم جاءت حرب حزيران لتوفر شروطاً اقليمية ملائمة للتحول عن الوساطة الخدماتية الهشة الى الوساطة الصناعية. وذلك لأن هذه الوساطة أقل انكشافاً وتأثراً بالعواصف السياسية والعسكرية في المنطقة من جهة، واكثر تلبية لحاجات الدول المجاورة من جهة أخرى، ولا سيما الدول البترولية التي شهدت طفرة تنموية بعد عام ١٩٧٣ اثر تضاعف حجم عائداتها النفطية، فاستوعبت ٨٢٪ من صادراتها الصناعية. هذا الى جانب ميل برز لدى الشركات الاجنبية آنذاك لفتح فروع لها والانطلاق من لبنان مستفيدة من جملة التسهيلات والاعفاءات التي تضمنتها تشريعات الدولة الجمركية والمالية وتضمنتها اتفاقات الترانزيت والتبادل الثنائية والاقليمية مع دول المنطقة، ومستفيدة أيضاً من رخص العمالة وتوفر السيولة. فارتفعت صادراتنا الصناعية الى أوروبا الغربية من ٦ر٥٪ عام ١٩٧٢ الى ١٢٪ عام ١٩٧٣. ولوحظ ان حجم التوظيفات في الصناعات الخفيفة والتحويلية قد تضاعف خلال السنوات الثلاث الاولى من السبعينات، فبلغ نحواً من ملياري ليرة لبنانية كما ورد في معطيات نشرتها «جمعية الصناعيين» وتوزعت آنذاك الـ ٣٧٥ رخصة صناعية جديدة كما يلي:

١٠٨ رخص للملبوسات والانسجة والجلود و٩٥ رخصة للصناعات الكيماوية والمطاط والبلاستيك و٦١ رخصة للمنتجات الميكانيكية و٤٢ رخصة لصناعات الورق والكرتون[١١].

واذا ما استثنينا الأوضاع القلقة التي بدأ يعيشها الجنوب مع بداية فترة الانطلاقة الصناعية وخصوصاً بعد عام ١٩٧٠ فاننا نلاحظ بأن التوظيفات الصناعية لم تعد محشودة في بيروت وضواحيها، وبرز توجه ملموس الى الشمال حيث ارتفعت حصة هذه المنطقة من عمال الصناعة من ٥ر٣ عام ١٩٦٤ الى ١٥٪ عام ١٩٧٣. هذا في الوقت الذي انخفضت فيه حصة بيروت من ٨ر٢٩٪ الى ٩ر٢١٪. وحافظ كل من جبل لبنان وضواحي بيروت على مستوى حصتهما. ويستدل من هذه التغيرات ان النمو الذي شهدته الطبقة العاملة في الصناعة (من ٦١ ألف عامل عام ١٩٦٤ الى حوالي ١٠٠ ألف عامل عام ١٩٧٢، والى حوالي ١٢٠ ألفاً عام ١٩٧٥) قد أخرجها من التاريخ والجغرافيا اللذين حكما حضورها السياسي والاجتماعي الخدماتي طيلة الخمسينات والستينات في بيروت والضواحي. لقد برزت ظاهرة التمركز الصناعي الذي تجلى بارتفاع حصة المؤسسات

الصناعية الكبرى (متوسط ١٨٧ عاملاً) من مجموع عمال الصناعة (من ٣٥٪ عام ١٩٦٤ الى حَوالي ٥٠٪ عام ١٩٧١)[١٢].

لم يعق هذه الظاهرة التوسع النسبي للوحدات الحرفية (٧٥٠٠ ـ ١٢٥٠٠ مشغل) الذي يبرز بمستوى نمو القوى المنتجة في البلاد من جهة وبقدرة التكنولوجيا المتطورة على استيعاب المحترفات واستتباعها لانجاز أعمال ذات معدل مردودية منخفض نسبياً من جهة أخرى. الا أن هذا التمركز الصناعي كظاهرة مضافة الى ظاهرة التموضع الجديد للصناعة في أنحاء جديدة من لبنان كالشمال والبقاع، ومضافة الى تسارع الأزمات في قطاع السياحة والفنادق خاصة، وفرت مجتمعة شروطاً ملائمة لتوسع مروحة الفئات ذات المداخيل المتواضعة والمتدهورة التي باتت تعاني من معدلات استثمار وتضخم وافقار متفاقمة (ارتفع الحد الادنى للأجور بين عامي ١٩٦١ و١٩٧٤ بنسبة ٤٧٪ بينما ارتفعت الاسعار بمعدل ٢٠٠٪) ووفرت شروطاً ملائمة بالمقابل لنمو تيار نقابي جديد تبرز داخله قوى عالمية صناعة تستقطب جماهير الوافدين الجدد الى الصناعة وخاصة في المناطق الصناعية الجديدة من جهة وقوى تمثيل العمال والمستخدمين في القطاعات الخدماتية المأزومة من جهة اخرى حيث تتدهور أوضاعهم ويبأسون من النهج النقابي المدعوم سواء في قطاعات مزدهرة أو في قطاعات يسهل فيها على الكادرات المحظوظة خوض معركة حماية «المكاسب الفئوية» وتحييد قطاعاتهم عن الصراع الدائر على الصعيد الوطني. وكما برز منذ البدء أن النهج النقابي الجديد لا يمكن أن يكون الا وحدوياً وجبهوياً لأنه يمثل قطاعات عمالية مأزومة أو محرومة فحرص هذا النهج على وحدة الاتحاد العمالي العام وعلى استقطاب المزيد من الفئات العمالية بهدف دفع هذا الاتحاد الى مزيد من النضالية والى مزيد من الالتزام بالتوجهات الاجتماعية للنهج الجديد. ولهذا لم يعد مستغرباً ان نرى تلازماً وتزامناً بين تأزم هيمنة الخدمات ونهوض الصناعة وتمركزها وخروجها الى بعض الأرياف من جهة، وبين تراجع في هيمنة النهج النقابي المدعوم من القطاعات الخدماتية المزدهرة وصعود في نفوذ النهج النقابي المدعوم من القطاعات الصناعية والخدماتية المأزومة أو المحرومة من جهة أخرى. ونفهم بالتالي وثوق التلازم بين الظروف الاقتصادية (الموضوعية) والنقابية (الذاتية) على الصعيد العام من جهة وبروز التحرك النقابي الزراعي من جهة أخرى.

الظروف المتاحة لانطلاقة الرأسمالية الزراعية:

مرة أخرى ترانا ننطلق من الظروف الاقليمية لنفهم دينامية التشكيلة الاقتصادية اللبنانية وننطلق من تطور هذه التشكيلة وتلك الظروف لنفهم الظروف الموضوعية في الزراعة ليمكننا على ضوئها تلمس منطق البناء النقابي في هذا القطاع. ففي الواقع كان النهوض الصناعي قد ترافق بتكثيف أشكال استغلال قوة العمل عن طريق تشغيل الاحداث واطالة يوم العمل بالساعات الاضافية وزيادة الاعتماد على النساء والاحداث ورفع معدل تراكم رأس المال عن طريق

المحافظة على اجور متدنية بسبب المنافسة التي يختلقها رأس المال بين العمال اللبنانيين والعمال العرب المقيمين بشكل دائم أو موسمي في لبنان. واستفاد الرأسمال من هذه الفرص مجتمعة في الأرياف خاصة، وفي البقاع(*) بوجه التحديد لينطلق بتوظيفات متنامية في بعض القطاعات الزراعية القابلة للرسملة، والمرسملة بوتائر صناعية اذا جاز التعبير، كقطاع الدواجن أولاً وقطاعات البستنة وزراعة الخضار الحقلية من بعده، فقامت في البقاع وفي اطار ظروف الرسملة الملائمة هذه ٧ شركات ومشاغل لتبريد وتوضيب وتسويق الانتاج الزراعي. وسهل من هذه الانطلاقة الموقع الجغرافي للبقاع بالإضافة الى التسهيلات المتاحة على صعيد الخدمات والتشريعات، والتصدير والتواصل مع الأسواق المجاورة. هذا بالاضافة الى توفر الخبرات الفنية المتدرجة سواء منها المطلوب في عملية الانتاج أو في خدمات التصنيع والصيانة. والى توفر العمالة وخاصة منها الوافدة موسمياً والتي لا تفرض أعباء اجتماعية على استخدامها.

الظروف الطارئة التي حددت قفزة الرأسمالية الزراعية:

كانت الظروف والطاقات اللبنانية في الزراعة خصوصاً تنتظر، كما العادة منذ اكثر من نصف قرن، حصول التغير في المنطقة لينعكس عليها تحديداً وتكييفاً. وكان الطارىء هذه المرة هو حصول الفائض في الحساب الجاري للأقطار العربية المصدرة للنفط والذي يقدر ارتفاعه من ٦ مليارات دولار عام ١٩٧٣ الى ٤٢ مليار دولار عام ١٩٧٤ فازدادت المستوردات وازدادت أحجام الفوائض والسيولة النقدية (رغم التآكل الذي أصابها عندما رفعت منظمة الـ .O.C.D.E مثلاً أسعار صادراتها بين عامي ١٩٧٤ و١٩٧٨ بما نسبته ٦٠٪)[١٣]. وأدى ذلك الى فورة تنموية رفعت حجم الهجرات الى تلك البلدان ورفعت بالتالي مستوى معيشتها،وحجم طلبها وخاصة على المواد الزراعية ـ الغذائية.

وكانت المناطق الزراعية اللبنانية مؤهلة لتلبية هذا الطلب المتعاظم فشجع ذلك على تحول الرأسمال اللبناني والرأسمال العربي (السوري والاردني والفلسطيني) وحتى السعودي والخليجي للتوجه من جديد الى القطاع الزراعي اللبناني الذي يشكل ميداناً مضموناً للتثميرات الكبيرة وعلى آماد طويلة. ودعم من هذا التوجه استمرار الحرب اللبنانية والاضطرار الى صرف النظر عن الآمال التي كانت معقودة على صعود الصناعة اللبنانية في بداية السبعينات. واذا كان متاحاً للاقتصاديات البترولية العربية أن تستغني عن الكثير من الوساطات الخدماتية اللبنانية، الا أنه

(*) لاسباب سياسية وعسكرية عملت سلبياً في غير صالح الزراعة والرسملة الزراعية في الجنوب وخاصة خلال فترة الاحداث. وعملت ايجابياً جداً كما سنرى في صالحهما في البقاع. ولأسباب عملية تتعلق حالياً بتوفر امكانات الرصد والمسح والاحصاء يبرز البقاع وكأنه الميدان الاهم والافضل لدراسة ظروف وآفاق تطور الزراعة اللبنانية من جهة والنقابية الزراعية من جهة أخرى.

ليس من مصلحتها اقتصادياً ان تعرض عن الطاقات والتسهيلات التي تتوفر في بعض مناطق لبنان الزراعية كالساحل والبقاع. واذا كان النصف الاول من عقد السبعينات قد تميز بنقلة جديدة الى الوساطة الصناعية والمالية التي يجب ان يقوم بها الاقتصاد اللبناني بين الرأسماليات المتروبولية والاسواق العربية، الا ان النصف الثاني من عقد السبعينات وبسبب تعطل الكثير من أواليات التبعية شهد تحولاً ملموساً في الدور يتعدى الوساطة ويقترب من الانخراط الاقتصادي الاعمق تداخلاً في اقتصاديات المنطقة. ويتجلى هذا التحول بعلاقة التوظيف والتملك المباشر التي يمارسها الرأسمالي العربي في القطاع الزراعي وخاصة في البقاع كما سنرى لاحقاً.

واذا كانت بعض الشركات الزراعية اللبنانية قد دخلت أسواقاً عربية مجاورة عن طريق فتح فروع لها في بلدان مجاورة (مداجن عزيز وردة وموسى فريجي في سوريا)، الا أن قرب المسافة بين مراكز الانتاج في البقاع وأسواق الاستهلاك المجاورة من جهة، والتسهيلات التي يوفرها السوق المفتوح في لبنان لعرض كافة الخبرات العالمية ولتلبية كافة الطلبات دونما اعاقات تذكر على اصعدة السياسة الزراعية والضرائبية من جهة ثانية، وتوفر الخبرات والتجهيزات والرخص النسبي للعمالة والخدمات وخاصة خلال ظروف الحرب من جهة ثالثة، شكلت ظروفاً مساندة لتوسع وتمركز ملحوظين في قطاعات البستنة والخضار والدواجن وخدماتها المطلوبة على اصعدة التبريد والتوضيب والشحن. وبلغ التحفز بالرأسمال اللبناني والعربي حد تفضيل العمل في ظروف الحرب طالما ان هذه الظروف بالذات لم تحل دون تحقيق معدلات أرباح منافسة جداً لما يتحقق في قطاعات اخرى (وخاصة بعد بروز معالم التشبع في أسواق المضاربات العقارية سواء في بلاد البترول أم في لبنان). فراح رأس المال يتكيف مع ظروف الحرب وغياب السلطة الشرعية مطمئناً الى بعض أشكال الحماية والضمانات الاستثنائية التي تتعهدها القوى والتنظيمات ذات الحضور العسكري والسياسي الضارب على الساحة اللبنانية وفي البقاع خاصة.

الآثار المترتبة على قفزة الرأسمالية الزراعية:

١ ـ توسع قطاع مشاغل وشركات التوضيب والحفظ والتصدير وارتفاع تعدادها من ٧ مؤسسات قبل الحرب الى ٦٢ مؤسسة بعد الحرب (منها ٩ برادات يملك منها اللبنانيون ٥ مؤسسات(*) فقط، وتتوزع ملكيات الباقي على رساميل أردنية وفلسطينية وسورية وخليجية).

(*) هذه المعطيات وما يليها مأخوذة من مقابلات اجريناها مع اعضاء مجلس نقابة العمال الزراعيين في البقاع ومع العاملين في ادارة شركة سلطان ورمال وشركات اخرى للتبريد والتوضيب والتصدير بسبب تعطل اجهزة ومنشورات الاحصاء المركزي الرسمي في الظروف الراهنة.

٢ ـ الانخراط العضوي والعفوي للزراعة اللبنانية المتطورة وخاصة في البقاع في ميدان تحرك الرأسمال العربي الاقليمي والى درجة بات معها هذا الرأسمال المتحرك بين الحقول ينظم عقود ضمان للمواسم واحياناً يتم الانتاج وفقاً لطلب الشركة وأفاد أعضاء في النقابة عن اقدام بعض المتمولين العاملين في تسويق وتصدير الانتاج الزراعي ومنهم سعوديون على تسليف بعض المزارعين للانفاق على غرس شجر المشمش في سهل بعلبك (لوحظت العودة الى توسيع زراعة المشمش «الفولكلورية» بما يقارب ٢٠٠ دونم في البقاع الشمالي بعدما انفتحت السوق من جديد أمام هذا الانتاج المتميز بتلفية عالية Périssabilité).

٣ ـ بدء تراجع زراعة الحشيشة التي توسعت عشية الاحداث وخلالها فتجاوزت احضان الجرود لتصل الى البقاع الأوسط والغربي أحياناً فتغطي حوالي ٣٠ ألف هكتار أو ما يقارب ١٨ ٪ من مساحة البقاع الصالحة للزراعة (وهي ١٦٧ ألف هكتار وتقارب نصف المساحة الزراعية في لبنان). ويعود تراجعها الى أنها بعد أن كانت منافسة لزراعة الحبوب ولزراعة الخضار الحقلية وخلال الظروف السابقة على فورة الازدهار والرسملة اصبحت غير منافسة لزراعة الخضار المروية فكانت نشاطاً انتاجياً حقق التراكم الرأسمالي المطلوب للتوظيف في حفر الابار الارتوازية والتحول الى زراعة الخضار المكثفة. وهكذا تكون الحشيشة قد توسعت لعوامل اقتصادية وفي حضور الدولة وتراجعت لعوامل اقتصادية وفي غياب الدولة. ولم تقدم على حمايتها القوى العشائرية النافذة في السلطة الا لغياب الانتاج البديل المنافس، وان السلوك العشائري ليس خارج معايير السوق ونذكر في هذا المجال ان الدولة التي تدخلت لاحلال زراعة دوار الشمس مكان الحشيشة لم يرفض المزارعون المعنيون تدخلها بل توسع الناس في التحول الى الزراعة المقترحة حتى ارتفعت المساحة المزروعة بدوار الشمس الى حوالي ٥٠ ألف دونم في أواسط السبعينات. ولكن روتين استلام المحصول وتجميد أسعاره جعل مردود الدونم لا تزيد عن ٥٠ ليرة لبنانية او ١/٢٠ من مردود دونم واحد من الحشيشة المصنعة.

٤ ـ وبفضل دخول زراعة الخضار المرويّة والازدهار الذي يشهده تسويقها وبفضل الأموال المتراكمة من الحشيشة أمكن حفر ما يزيد على أربعين بئراً ارتوازياً في البقاع الشمالي (القاع وعرسال خصوصاً) الذي يهبط فيه متوسط المتساقطات الى ٣٠٠ ملم سنويا، فارتفع سعر الأرض من ٥ الى ٨ أضعاف ما كان عليه قبل الاحداث. وتوجهت اموال التجار لشراء المزارع فيه كوسيلة مألوفة حالياً لحماية الاموال مما تتعرض له في حمأة التضخم.

٥ ـ ظاهرة التمركز: ونلاحظها في توسع ظاهرة البساتين الكبيرة ومنها مجمع ٢٢ بستان تفاح ودراق على نهر الغزيل تتراوح مساحاتها بين ٢٠٠ و٤٠٠ دونم وتصل أحياناً الى ١٦٠٠ دونم فيصل حجم استخدامها الى ٧٠ عاملاً دائماً ويصل عدد العمال في هذا القطاع الى حوالي ١١ ألف دائم وموصوف بالضرورة، مما يحفظ للبنانيين والفلسطينيين المقيمين حظاً أكبر في منافسة الموسميين. وتبرز ظاهرة التمركز أيضاً في قطاع الدواجن حيث نجد بينها ثمانية يرتفع حجم

استخدامها الى ما بين ٢٥٠ و٦٠٠ عامل. واذا كان قد لوحظ تراجع في حجم المستخدمين في البعض منها فهذا يعود الى تخليها عن نشاط تربية الدواجن في المزرعة واناطة ذلك بالمزارع الصغيرة المتمحورة حولها بعلاقات احتكارية بارزة. ويشتمل هذا القطاع على حوالي ١١ ألف عامل دائم يحتفظ اللبنانيون من بينهم بأغلبية المراكز الفنية والادارية التي تتطلب خبرة لا ينافسهم فيها عموماً العمال الطارئون من مصريين وباكستانيين وبدو واكراد وأتراك وسوريين.

٦ ـ على صعيد الرأسمال والملكية: برزت فرص جديدة لكبار الملاك والمتمولين لجر المياه وتضمين الأرض حيث وصلت طاقة البعض منهم (السكاف مثلاً) على تضمين ما يزيد عن ٥٠ ألف دونم مرويّ (بين ٢٠٠ ـ ٤٠٠ ل.ل.)، فيرتفع مستوى الريع المقتطع الى ما يزيد عن ١٥ مليون ليرة. ويضمن أحد الملاك والمزارعين (الهراوي) بالمقابل ما يزيد عن ٢٠ ألف دونم. وفي هذا السياق ولدت فئة الوكلاء الذين يتولون التضمين ويحملون المزارعين الصغار والمتوسطين أعباء تطفلهم في رعاية حقوق الطفيليين. وهذا ما يعرض الأرض الى الاستنزاف والتدمير في ظل غياب القانون الزراعي الذي ينظم أصول الضمان ومدده. ونتج عن توسع ظاهرة الضمان هذه توسعُ أعداد صغار ومتوسطي المزارعين من جهة، وتوسع استخدام العمال الدائمين من جهة أخرى، بسبب انتشار الحيازات الكبيرة.

٧ ـ التحول الى العمل الزراعي ليس من الفلاحين وحسب بل ومن فئات الدخل المحدود المقيمة في الريف (معلمون وجنود وموظفون) لرفع مداخيلهم المتدهورة في حمأة التضخم. وهكذا عادت قضايا الزراعة لتصبح من جديد قضايا الشعب بكافة فئاته سواء منها تلك المعنّية بظروف الانتاج أو المعنية بظروف الاستهلاك.

٨ ـ وكان من أبرز آثار الحرب تركّزُ احتكار استيراد وتوزيع الاسمدة والأدوية الزراعية وارتفاع أسعار المحروقات الى الحد الذي خفف من أهمية عنصر العمل في كلفة الانتاج والغي شرطاً مهماً من شروط صمود الحيازات العائلية في مواجهة الزراعة الرأسمالية وخاصة في الانتاج المكثف للخضار فارتفعت أسعار الاسمدة والأدوية بين عامي ١٩٧٣ ـ و١٩٨٠ كما في الجدول رقم (١).

وأدى الارتفاع في الأسعار اوالتركيز الاحتكاري والتوسع في الطلب على الخضار نتيجة أوضاع الحرب ونتيجة تعاظم حجم ملاءة الطلب الخليجي الى خلق شروط رسملة هذا القطاع. وتمثل هذا الانعطاف:

ـ بتفجر ظاهرة البيوت البلاستيكية التي شهدها الساحل اللبناني خلال سنوات ١٩٧٩، و١٩٨٠. ويبدو أن ظروف الطلب التي توفرت خلال الحرب كانت قادرة على استنهاض أفضل شروط العرض في أكثر المناطق تعرضاً للتهديد والاعتداءات والحصار البحري والانزال، وهي منطقة الساحل الجنوبي. فلوحظ انتشار هذه البيوت ليس بمقاييس رأسمالية وحسب (فوق الثلاثة

جدول رقم (١)

سعر الطن ل.ل.

النوع العام	١٩٧٣	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
سلفات الامونياك	١٤٠	٥٠٠	٦٠٠	٦٢٠	٧٠٠
سماد مركب ١٥ - ١٥ - ١٥	٢٦٠	٧٠٠	٨٥٠	١٠٠٠	١١٠٠
سماد مركب ١٧ - ١٧ - ١٧	٢٨٥	٧٢٠	٩٥٠	١١٥٠	١٢٠٠
سوبر فوسفات وطني	٩٠	٣٢٥	٣٩٠	٤٠٠	٤٥٠
ديول ٥٠٪	١٢	٢٨	٣٥	٣٨	–
كارتوكس	٨	٢٧	٢٨	٣٤	–
اومايت ٥٧٪	١٠ر٥٠	٤٤	٤٨	٥٨	–
جنزارة	٢ر٧٥	٦ر٥٠	٩ر	١٢	–
كبريت غروي	ليرة واحدة	٢ر٥٠	٤	٥	–
غوزانيون م.س	١٠ر٥٠	٣٢	٤٢	٥٠	٦٠
زيت شتوي كاربول	٢	٦ر٥٠	٩	١٢ر٥٠	–

المصدر: مذكرة للحكومة رفعها «التجمع الوطني لنقابات المزارعين في لبنان» حول تأثير ارتفاع أسعار الاسمدة والأدوية والمحروقات على الزراعة والمزارعين نشرت في مجلة «المزارع» (مجلة زراعية شهرية تصدرها «نقابة مزارعي التفاح والأشجار الجبلية المثمرة في لبنان»، السنة الثانية، عدد خاص) الاعداد ٨ - ٩ - ١٠ سنة ١٩٨١ ص: ٢٩ - ٣٠.

آلاف متر مربع، وبكلفة تركيب وتجهيز فوق الـ ١٥٠ ألف ليرة وتتطلب أكثر من عاملين دائمين)(*)، بل وبمقاييس عائلية تتراوح بين مئة متر و٣٠٠٠ متر مربع، وكان ذلك بفضل امكانات التكثيف الواسعة في مثل هذه الزراعة والتي تقدر انتاجيتها بما يتراوح بين ٣ و٧ أضعاف انتاجية الزراعة الحقلية، وبفضل التسهيلات المالية التي تقدمها الشركات الاجنبية ووكالاتها في تركيب الخيام البلاستيكية والاغراءات الدعائية. ويحسب معدل المردودية بما يقارب ٣٨٪(**) وهو معدل مرتفع نسبياً بالمقارنة مع معدلات المردودية في القطاعات الرأسمالية الاخرى في المنطقة وفي العالم.

(*) استرشدنا في هذا القسم بالمعلومات التي حصلنا عليها من خلال قراءة بعض مطبوعات ومقابلات مع الفنيين (لطفي سلوم في مؤسسة جبيلي وعلي كوثراني في شركة دبانة - فيلكلير وسمير متى في الكونتوار الزراعي للشرق - فورنييه).

(**) قدر هذا المعدل في عملية حسابية وردت في تقرير لمؤسسة دبانة وكيلة شركة فيلكلير الفرنسية كما يلي: =

يترتب على هذه الظاهرة تكثيف عملية الترسمل والعقلنة لجهة دراسة افضل للأسواق وتوفير التجهيزات والشبكات التي توفر تجهيزاً وتسويقاً منتظماً، بما في ذلك توفير الابحاث البيولوجية وكافة الأبحاث الزراعية التي تفترضها زراعة بهذا المستوى من التثميرات والمراهنات والرهافة المخبرية والحساسية، كما يترتب عليها نتائج كبيرة على مستوى العمالة اذ تفترض عمالة دائمة رفيعة الاتصاف والوعي التقني والاطلاع والاستشراد. وهذا ما يرتب وعوداً كبيرة ان لجهة تحسين الارشاد والتعليم والاعلام والبحث الزراعي أو لجهة التسليف وجدية تدخل الدولة لحماية الانتاج، ويرتب مستوى أرقى من العمالة والتأطير التعاوني والنقابي. وها هي الأصوات ترتفع داعية الدولة الى التدخل خاصة وان أسعار البندورة والخيار قد اعتدلت واستقرت بالمقارنة مع الخضار الأخرى. وفي بداية صعود هذه الظاهرة قُدِّر بأنها باتت تغطي حوالي ٨٠٠ دونم، منها ما يزيد قليلاً عن ٣٠٠ دونم على الساحل الجنوبي. ولوحظ انها استتبعت تشغيل ما يزيد على ٥٠٠ عامل دائم وموصوف وعدد كبير من فني صيانة محركات التوليد ومجهزي الهياكل وشبكات الري ومحركات تسخين الهواء، وكذلك من المرشدين ومروجي المواد ومراكز الدراسات الاقتصادية والزراعية وشركات التسويق. وتجدر الاشارة الى أن تمركز هذه الزراعة في الساحل يعود الى سببين:

- مناخي: ويتمثل باعتدال الطقس والحرارة على سواحلنا، مما لا يتطلب تكييفاً للمناخ داخل البيت البلاستيكي الا في الحالات النادرة، ومما يسمح باستثمار البيت لانتاج موسمين لا موسم واحد كما هو الحال في المناخات القاسية.

- اقتصادي: تأهل منطقة الساحل تقنياً واقتصادياً لاستقبال تقنية متقدمة كهذه. فهي تنزل في جوار زراعة الحمضيات، فتستفيد من خبرات العاملين في حقل الانتاج كما تستفيد من الشركات والمرافق العامة في حقل الري والتجهيز والتسويق والتبريد والتوضيب والارشاد وما شابه.

هذه الزراعة ليست موسمية كالزراعة الحقلية، ولذلك لا نلاحظ ظاهرة الوفود الموسمي لجاليات العمال من خارج لبنان بل تكتفي بالمقيمين لبنانيين وفلسطينيين. وتجدر الاشارة الى سكون العمل النقابي الزراعي في الجنوب لأسباب أبرزها:

- محدودية قطاع مشاغل التوضيب والتبريد والتسويق التي تعتمد أساساً على العمال غير المهرة من المصريين والنساء والاحداث بالاضافة الى النخبة الفنية المحدودة الهموم والتحرك.

- الغياب الشائع لأصحاب البساتين (Absentéisme) وايكال أمرها لوكيل يتعامل قبل موسم القطاف مع الموسميين ويضمن المحصول غالباً، فيعمل عمال القطاف مع الضامن وليس مع صاحب

= يكفي تجهيز المتر المربع الواحد ٤٨ ل.ل. تقريباً ويعطي في السنة الاولى ربحاً صافياً مقداره ١٦ ليرة سنوياً، وفي السنة الثانية حوالي ١٩ ليرة لبنانية وفي الثالثة حوالي ٢٠ ليرة لبنانية. أي أنه يعطي معدل ربح سنوي يقارب ١٨ ليرة لبنانية.

البستان، وكذلك يعمل عمال الرش مع ورش مستقلة تقاول للقيام بهذه الخدمة. وهكذا يتعدد أرباب العمل ووكلاؤهم في البستان ويقل عدد الدائمين.

- الحضور السياسي - العسكري الضارب لتنظيمات المقاومة الفلسطينية ومحاولة كل تنظيم فيها استتباع تنظيم سياسي يتوجه أيضاً الى العمال يؤثر سلباً وبشكل ملحوظ على وحدة الاستقطاب المطلبي والنقابي. واحياناً كثيرة يراهن رأس المال على تعدد التيارات والحزازات، كما سبق وراهن في البقاع على تسعر الاستقطاب السياسي والعسكري على حساب الاستقطاب النقابي القاعدي، رغم قصور بعض المحاولات التي قامت بها قوى سياسية ونقابية لبنانية.

الرقيق «العصري»

٩ - وتبرز، في هذا السياق من الرسملة ومن تلاشي تدابير الضبط الرسمي للدخول وللاقامة والاستخدام، ظاهرة تكاثر العمال الموسميين، ومنها: جالية العمال الأكراد والأتراك التي يقدر حجمها بثلاثة آلاف عامل يعملون لمجموعات أو ورش يقودها وكلاء كانوا وما زالوا يتقاضون عمولة من أرباب العمل مباشرة على تشغيل مجموعاتهم في الحقول وعمولة غير مباشرة على تشغيلها في المشاغل (اكراميات تبريز أو اكراميات عن تحميل وتفريغ الشاحنات والبرادات مثلاً التي ترتفع في المواسم الى ما بين ١٥٠٠ و٢٠٠٠ ليرة في المؤسسات الكبيرة، وبين ٥٠٠ و١٠٠٠ ليرة في الفترة ذاتها في المؤسسات المتوسطة) وتتعلل طواعية وعصبوية هذه المجموعات بالقلق الذي يعانيه افرادها من لا شرعية تواجدهم واستخدامهم من جهة، ونظرا لظروف التهديد الأمني المحيطة بهم، ولصعوبات تكيفهم الملموسة سواء على الصعيد الثقافي - الاجتماعي (اللغة والعادات) أو على الصعيد الاقتصادي المعيشي حيث لا تسمح لهم مداخيلهم المتدنية بالاستقلال عن الورش والمجموعة العصبوية والوكلاء. ورغم الطواعية الكبيرة المغرية لرأس المال في استنفار هذه العصب للعمل بأجور وشروط متردية، ورغم السهولة الظاهرية لاستعمالها في تحدي وكسر نضالية القوى العمالية النقابية اللبنانية وضرب الجاليات بعضها ببعض، الا ان هذه القوى متسلحة بمستوى عال من التطور على صعيدي الوعي والتنظيم النقابيين، ومتسلحة هي أيضاً بالتمرس والجرأة على الأصعدة الاجتماعية والسياسية والعسكرية. فقد عمدت الى طرح شعار الاخوّة الطبقية والقومية فحققت للعمال السوريين والفلسطينيين والمصريين في قطاعات نفوذها مكاسب تجسدت في اجبار أرباب العمل على:

- دفع نسبة معينة من التعويضات العائلية والصحية.
- مساواتهم في الاجازة السنوية.
- حقهم في التعطيل بثمانية أعياد.
- بتعويض نهاية الخدمة.
- بدفع أربع عطل اسبوعية شهرياً.

وبفضل مساندة القوى العمالية اللبنانية هذه لاخوانهم العرب والفلسطينيين والسوريين والمصريين تعطلت شيئاً فشيئاً امكانية لجوء الرأسمال الى استنفار العمال السوريين المدعومين معنوياً بالوجود العسكري والسياسي الضارب لسوريا في لبنان أو الى استنفار العمال الفلسطينيين المدعومين بوجودهم المماثل، وذلك بهدف التصدي للتحركات النقابية العمالية. ولا يخفى أن تعطيل هذه الألغام والمراهنات كان أكثر صعوبة في المجال الفلسطيني نظراً لتمكن رأس المال الفلسطيني من المراهنة على تعدد الانتماءات التنظيمية المسلحة للفلسطينيين. ان الانجازات النسبية التي تحققت للعمال العرب ساهمت كثيراً في حصر مراهنات رأس المال على استنفار العمال الاكراد والأتراك داخل المشاغل، حيث يمكن التمييز بوضوح بين عمالة لبنانية وعربية دائمة محدودة وموصوفة في أعمال تشغيل وصيانة الماكنات وادارة المكاتب والورش والمحاسبة والتخليص من جهة، وبين عمالة واسعة غير موصوفة رخيصة مطواعة في العمل صعبة في التعامل ترتبط بالادارة من خلال قناة عصبوية تتمثل بوكلاء يتزايد نفوذهم وتصديهم لكل علاقة عمل رأسمالية متقدمة نسبياً بين العامل وادارة رأس المال من جهة أخرى. ونظراً لطبيعة هذه العمالة التي تتشكل من الأكراد والأتراك والبدو والنساء والأحداث كقاعدة ومن نخبة فنية محدودة بقيت هذه المشاغل وتبقى أكثر ميادين الانتاج صعوبة على الاختراق النقابي بالمقارنة مع قطاعات الدواجن والبستنة. وتجدر الاشارة الى أن الرأسمال الزراعي قد لجأ عشية الاحداث، ومع ارتفاع التمرس السياسي والمطلبي والعسكري للعمال اللبنانيين والعرب المقيمين، إلى استخدام البدو ثم استقدام واستنفار جالية من العمال الماردينيين المسيحيين ممن أوهموا بشتى مغريات التجنس و/أو الاحتضان الطائفي، واستنفرت عصبيتهم لحماية رأس المال المتلبّس بالطائفية. ولجأ الرأسمال الزراعي فيما بعد الى احتضان العمال المصريين متوهماً امكانية تعبئتهم كعمال « ينتمون » لجبهة كمب ديفيد في مواجهة عمال « ينتمون » لجبهة الصمود والتصدي. ولا يوفر رأس المال عرضاً الا وانتهز فرصة اختباره، فنجد اليوم عمالاً من السنغاليين والباكستانيين، كما نجد في المدينة والخدمات رقيقاً عصرياً من مختلف دول جنوبي شرقي آسيا والمستعمرات الفرنسية وافريقيا.

ديناميّة المخاض الذي نشأت في اطاره الحركة النقابية الزراعية في لبنان

في تقديرنا ان السبعينات التي تعتبر عقد النهوض النقابي في الزراعة لا تمثل في تاريخ لبنان المعاصر زمن الاضطراب السياسي والعسكري بقدر ما تمثل عقد الانعطافات الاقتصادية ـ الاجتماعية التاريخية في حياة البلاد. ففي خلال هذا العقد المضطرب من الزمن شهدت البلاد تحولين في رأسماليتها الوسيطة: الوساطة الصناعية وقفزة الرأسمالية الزراعية. والملفت للنظر انه لا الاضطراب السياسي ولا الاضطراب العسكري اللذين تشهدهما البلاد منذ ما يزيد على ست

سنوات حالا دون حدوث الانعطاف. فلبنان ليس الا حقلاً يتأهل، في ظل التوازن الاجتماعي ـ السياسي للسلطة، للتكيف مع مقتضيات استمرار العلاقة داخل حقل اكبر هو السوق الرأسمالية الدولية، بين دول المنطقة من جهة ومتروبولاتها من جهة أخرى. واذا كانت التشكيلة الاجتماعية ـ السياسية لا تلبي احياناً بطواعيتها مقتضيات التحول في الطلب الاقليمي على خدماتها، فقد برز أن تدهور السلطة ومؤسساتها لم يحل دون التكيف اللبناني المطلوب اقليمياً، بل نذهب الى أبعد من ذلك ونتساءل عما اذا كان غياب السلطة قد سهل من عملية التحول والانعطاف الرأسماليين عندما اعفي الرأسمال من التبعات الاجتماعية المكلفة لهذا التحول في غياب التشريع والمؤسسات حيث كان سيضطر لتنظيم عرض العمل (الهجرة الى لبنان، تحديد ساعات العمل التي تصل في المشاغل البقاعية الى أكثر من ١٠ ساعات... الخ). او لضبط نسبي لفلتان الرأسمالية (جباية مستحقات الري والكهرباء والبناء والرسوم على المستوردات على الاقل... الخ)؛ فيبدو وكأن نمو رأسماليتنا الزراعية في غياب المؤسسات الناظمة كان أكثر اندفاعاً ومخاطرة. ولكن حرية الحركة التي انتزها الرأسمال للتخلص من اعبائه الاجتماعية تجاه العمل والدولة، ورغم كل المراهنات ودعمها لها والولاءات المشبوهة التي لجأ اليها في البقاع، فان هذه الحرية لم تكن مقتصرة على الرأسمال وحده، بل تمكنت القوى النقابية المتمرسة من انتهاز فرصة فلتان رأس المال لتبرز بحضورها التنظيمي وتستنهض معنويات العمال وتمرسهم السياسي ـ العسكري في الظروف الراهنة فترتفع نسبة الاستقطاب النقابي والالتزام بأشكال التحرك، سيما وأن العمال في غياب أجهزة السلطة باتوا أقل تحوطاً منها أو أقل مراهنة على نفوذ عصبوي فيها لتحصيل حقوق شخصية مستحقة على أرباب العمل. وهكذا يلاحظ أن تدخل «نقابة العمال الزراعيين في البقاع» يصبح ضرورة ماسة عندما تتأزم الامور في المنازعات، ويجد رب العمل نفسه أمام العامل المتوتر وجهاً لوجه ودونما توسط للسلطة، فيعود الى حساب الاحتمالات السيئة والواردة في هذه الضرورة. فمن يخاطر في تثميرات كبيرة لتحقيق معدلات أرباح طموحة يحاول أن يكون قوياً بدعم ما، ولكنه لا يستبعد ان يستعمل خصمه العامل مصدر الدعم هذا بالذات فتقع الكارثة. ولذلك فللرأسمالية «العارية» منطقها الذي أدى في لبنان الى دفع الحركة النقابية وليس الى ضربها. ولهذا فان التحرك النقابي وخاصة في الريف لا يمكن الا ان يكون تحركاً وطنياً وديمقراطياً غير معزول عن منطق المواجهة ونتائجها.

في هذا الاطار نلاحظ أن تحرك العمال الزراعيين سجل في البقاع تقدماً متميزاً في ظروف القفزة الصاخبة للرأسمالية الزراعية والمتسلحة بوسائل غير محدودة لضرب الحركة النقابية. واذا كان التحرك النقابي في البقاع هو التحرك الأكثر غنى والأبلغ درساً، فمما لا شك فيه أن الاشارة الى الاوضاع النقابية في المناطق الاخرى تفيد أحياناً في تعيين عوامل وحدود التحرك العام للعاملين في الزراعة اللبنانية التي تشهد تحولا تاريخيا في موقعها ليس في الانتاج اللبناني وحسب، بل وفي السوق الاقليمية أيضا. وتجدر الاشارة الى أن الانتظام النقابي للمزارعين الذي شهده الريف اللبناني قد تميز بانطلاقات فئوية لم تتعد حدود الزراعة الواحدة أو حتى المنطقة الواحدة

أحياناً كثيرة (نقابة مزارعي الكرمة التي تأسست عام ١٩٣٤ ونقابة أصحاب البساتين في الشمال (١٩٤١) ونقابة تحسين الأبقار الحلوب في البقاع (١٩٦١) ونقابة مزارعي التفاح والأشجار الجبلية المثمرة في لبنان (١٩٧٢) ونقابة مزارعي التبغ). وتتعلل فئوية هذه التحركات بغياب الطابع المركزي على صعيدي السياسة والادارة الزراعيين. وفي غياب هذه المركزية تلجأ كل فئة في قطاعها المتميز الى تفصيل مطالبها على قياس مهام وصلاحيات الادارة المعنية بها مباشرة. ولهذا يطغى الطابع الموسمي للتحركات الفئوية، فتتباعد زمنياً بالاضافة الى تباعدها الجغرافي. وتغرق هذه التحركات في عوالم متباعدة ملكل عالم دينامية تحركه الخاص به. فمزارعوا التبغ الذي تنحصر همومهم المباشرة برفع أسعار التسليم واشراك النقابة بالاشراف على عملية الشراء، والبت بمصير شركة حصر التبغ والتنباك اللبنانية، ويتوجهون في مطالبهم الملحة الى مؤسسة شبه رسمية يساعدهم في الضغط عليها بعض كبار النافذين في الدولة من زعماء الجنوب الحائزين على رخص كبيرة للزراعة، هؤلاء المزارعون يختلف منطق وتصنيف مطالبهم عن منطق وتصنيف مطالب نقابة تحسين الأبقار الحلوب في البقاع. فالأولى تطرح انصافها بقرار يصدر عن وزارة المالية، والثانية تطرح ضرورة حماية الانتاج الوطني والحد من احتكار الاسمدة والأدوية والبذار والبرادات، متوجهة الى وزارة الزراعة ومكتب الفاكهة ووزارة التعاونيات. والثالثة تطرح حماية العلف من الاحتكار وتوفير مراكز جمع الحليب وتسويقه، فتتوجه الى مكتب الانتاج الحيواني والى وزارة الاقتصاد.

ولم تتوفر شروط المركزة والتنسيق للطروحات والتحركات المطلبية للمزارعين الا بعد صعود البناء النقابي للعمال الزراعيين ليقود تحرك كادحي الريف كافة بعد ما لحق بصغار ومتوسطي المزارعين من التدهور مما اضطرهم الى فك ارتباطهم بكبار الملاك. ولهذا كان يجب ان ننتظر النصف الثاني من عقد السبعينات ـ فترة تبلور الطرح والتنظيم العماليين في الزراعة وانعقاد المؤتمر الوطني الأول للعمال الزراعيين في آذار (مارس) ١٩٧٣، لنشهد من بعده انعقاد المؤتمر الأول لفلاحي البقاع في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، ولنشهد في أعقاب هذا المؤتمر عملية التنسيق وتشكيل «التجمع الوطني لنقابات المزارعين والفلاحين في لبنان». وهكذا تشكلت هيئة وطنية في فترة شهدت تدهور الاجهزة الزراعية وتدهور أوضاع المزارعين وتدهور أوضاعهم داخل العمل الفئوي والادارة القطاعية، فأمكن بلورة التحرك الوطني الذي يطرح لأول مرة والى جانب المطالب الفئوية مطالب تمثل جميع الكادحين وتحركهم باتجاه السلطة السياسية والاقتصادية المركزية. وابرز هذه المطالب:

- شمول المزارعين بالضمان الاجتماعي والصحي
- تخفيض أسعار الأسمدة والبذار والادوية الزراعية عبر استيرادها مباشرة من قبل الاتحاد الوطني للتسليف التعاوني والاتحاد العام لنقابات المزارعين والفلاحين في لبنان وتسليمها بسعر الكلفة بواسطة النقابات والتعاونيات الزراعية.

- حماية المنتجات الزراعية اللبنانية وفق روزنامة زراعية تراعى فيها مصلحة المنتج والمستهلك معاً.

- احياء بنك التسليف الزراعي وتمكين صغار ومتوسطي المزارعين من الحصول على قروض طويلة الأمد.

- تنفيذ واستكمال تنفيذ مشروعات الري المصممة في كافة المناطق.

- انشاء صندوق خاص لضمان المحاصيل ضد الكوارث الطبيعية.

- وضع تشريع حديث يحل محل التشريع العثماني والفرنسي بنظام العلاقة بين مالك الأرض ومستأجرها ويحدد قواعد هذه العلاقة في حالتي الايجار النقدي والمحاصصة.

- دعم التعاونيات الزراعية واقرار مبدأ استيراد السلع الاستهلاكية والأساسية من قبل «المركز التعاوني الوطني» وتقديمها مباشرة دون وسيط للتعاونيات الزراعية والاستهلاكية.

وبرز على صعيد آخر ان هناك شروطاً بنيوية موضوعية لا بد من توافرها للانتقال من نهج التقوقع الفئوي المعاق الى النهج الذي يحسن توظيف التميز القطاعي لرفد التحرك العام والتحصن في الحركة العامة لرفد وحماية التحرك القطاعي. وبرز أيضاً وأيضاً ان حسن الربط بين التحرك القطاعي والتحرك العام هي احدى نتائج تأزمات الرأسمالية الوسيطة التي شهدها لبنان منذ أواخر الستينات. وقبل هذا التطور الموضوعي في التحليل والربط لم تفلح محاولات كثيرة بذلتها تيارات عمالية نقابية وسياسية منذ ما بين الحربين كما رأينا.

ولم تفلح بالمقابل طروحات يمينية اخرى تعمدت القفز مباشرة من القطاعية الفئوية الى التنظيم الوطني العام (الاتحاد الوطني للمزارعين - ١٩٥٠ مثلا)، فاحتكرت في السلطة وفي الادارة المعنية بالزراعة النطق باسم المزارعين وتمثيلهم في اللجان والمجالس حيث تحتفظ لهم الادارة الرسمية بحيز من التمثيل الشكلي.

يبقى ان نشير في ختام عرضنا الى أبرز المبادىء التي حكمت تطور كل من التشريع من جهة والتشكل النقابي للعمال الزراعيين من جهة أخرى.

- بالنسبة لقانون العمل الصادر في ٢٣ أيلول (ستمبر) ١٩٤٦ فيبدو أنه أحد اقدم قوانين العمل العربية. شهد هذا القانون تعديلات كثيرة ليواكب مقتضيات التطور الاقتصادي والاجتماعي المطلوب وتشمل هذه التعديلات التشريع لعقود العمل الجماعية ولحل نزاعات العمل الجماعية. وفي اطار عملية تحديث وتكييف تشريعات ومؤسسات الدولة مع أهدافها البعيدة رغبت الادارة الشهابية منذ بداية الستينات بالاستعانة بالخبرات المحلية والدولية بهدف اعادة النظر بكافة تشريعات العمل. واستمرت هذه الرغبة خجولة بعد الشهابية. ولم تلح الظروف كما يبدو قبل السبعينات لصياغة مسودات مشاريع قوانين أنتجتها اللجان الثلاثية المكلفة حتى عام ١٩٧٢

والمتعلقة سواء بصياغة مشروع قانون جديد للعمل أو بعقود ومنازعات العمل الجماعية او بالهيكليات النقابية لأرباب العمل والعمال أو بمحاكم العمل. وبعد عام ١٩٧٢ عمدت اللجنة(*) التي تشكلت لمساعدة خبير مكتب العمل الدولي الدكتور جوخدار (من سوريا) الى ادماج هذه المشروعات في مشروع واحد لقانون العمل.

ولا يخفى أن أحد مبررات السعي لصياغة مشروع قانون جديد للعمل في لبنان كان الحرج الذي تواجهه الادارة الرسمية المعنية في المحافل الدولية التي تنظمها منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربي فيما بعد، والذي يتجسد في كثير من الاحيان بعدم تمكن الادارة اللبنانية من المصادقة على التوصيات والاتفاقيات طالما أنها معاقة بتشريع للعمل أقل ما يقال فيه انه لا يعترف لا بالعمل والعمال الزراعيين، ولا بالعمل والعمال في الخدمة المنزلية، ولا بالعمل والعاملين في خدمة الدولة من الموظفين. ويقصر اعترافه على سبع من أصل ١٤٩ اتفاقية دولية (١٤ و٢٦ و٤٥ و٥٢ و٨١ و٨٩ و٩٠).

ويتبرر هذا السعي لتعديل تشريعات العمل بالضغط الاجتماعي الذي أخذ يتبلور منذ نهاية الستينات، والناجم عن تفاقم أزمة بعض القطاعات السياحية والصناعية وعن تصاعد البطالة والتسريح (موضوعياً) من جهة، وعن تنامي التيار النقابي الراديكالي وتصلب وحدة الاتحاد العمالي العام (ذاتياً) من جهة أخرى. فادرجت من بين أبرز المطالب التي أعلن الاتحاد العمالي اضرابه العام من أجلها في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٧١ ضرورة تعديل مواد أساسية في قانون العمل (المادتين ٥٠ و٤٠) وضرورة وضع تشريع خاص بالعمال الزراعيين يؤمن شمولهم بقانوني العمل والضمان الاجتماعي. لقد كان مكسباً هاماً للعمال الزراعيين ان تتبنى الحركة النقابية بشخص الاتحاد العمالي العام، مطلب ايجاد تشريع خاص بهم. وهذا التبني وذاك التحرك لم يذهبا سدى، رغم ان الاضراب لم يتم ولم تتحقق كل الوعود والمطالب. ولكن كان مكسباً هاماً أيضاً أن تنتزع الحركة النقابية وينتزع العمال الزراعيون آنذاك وعداً من الدولة بتشكيل لجنة خاصة خلال ٦ أشهر لوضع تشريع خاص بالعمال الزراعيين.

ولعل هذا الوعد للعمال الزراعيين والوعد بتعديل المادتين ٤٠ و٥٠، بالاضافة الى الاحراج الناجم عن تخلف لبنان الليبرالي بالنسبة لاتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية اضطرت الدولة لحسم ترددها حتى ١٩٧٢ والاسراع بدراسة التعديلات الملحة. فصدر قانون تعديل المادة ٤٠ من قانون العمل بتاريخ ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٧٤ (حول العطلة المرضية المتناسبة مع الاقدمية في الخدمة والذي أثار جدلاً حول عدم شموله قطاعات المؤقتين أو الموسميين... الخ). واما

(*) المشكّلة بمقتضى المادة الاولى من القرار الوزاري رقم ٥٦/أ الصادر بتاريخ تموز (يوليو) ١٩٧٢ من وزير العمل والشؤون الاجتماعية - كما ورد في تقرير بعنوان:
«Législation et administration du travail-liban, résultats du projet et recommandations en découlant, PNUD-OIT, Genéve 1974, p:3.

مشروع قانون تعديل المادة ٥٠ المتعلق بحماية الكوادر النقابية وغيرهم من خطر التسريح الكيفي الذي صاغته اللجنة الثلاثية، فلم يصدر بسبب اعتراض مندوبي ارباب العمل، مثله في ذلك كمثل مشروع القانون حول حرية العمل النقابي وهيكليته الذي تقدم به «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان».

وأما وضع العمال الزراعيين فقد شمله مشروع قانون العمل الجديد. ولكنه ما زال قابعاً في أدراج وزارة العمل والى أجلٍ تحدده ظروف الحرب الراهنة. الا انه في ظل الظروف الاجتماعية والنقابية ذاتها طرح تعديل قانون الضمان الاجتماعي لجهة شمول فئات جديدة من العاملين، منهم عمال الزراعة، وبقي هذا الطرح موضوع مطالبة ومماطلة حتى نيسان ١٩٧٥ حين صدر وبمفعول رجعي يعود الى نيسان ١٩٧٤ وبهذا تكون فترة النضال الديمقراطية قد انطوت على مكتسبات مهمة أو على مشروع مكتسبات مهمة.

ديناميّة التشكل النقابي للعمال الزراعيين في لبنان عامة وفي البقاع خاصة:

تجدر الاشارة الى أن زراعة الحمضيات كانت الزراعة المترسملة الوحيدة في لبنان قبل الخمسينات وقبل هيمنة الوساطة الخدماتية في الاقتصاد اللبناني، وتعززت الرسملة في هذا القطاع الساحلي أثر القفزة التي شهدها نتيجة تحول الأموال والخبرات والعمالة الفلسطينية من جهة، وتحول الطلب العربي والخليجي عليه من جهة أخرى. فنشأت «نقابة عمال البساتنة». وكذلك شهدت المنطقة تحركات نقابية سياسية معينة حرضت على عدم اطالة يوم العمل لأكثر من ٨ ساعات، ثم ما لبثت هذه التحركات وهذه النقابة ان خبت لأسباب فصلناها سابقاً: «تهميش الزراعة وتهميش المطالب الزراعية والعمالية الزراعية، خصوصاً في ظل قيادة نقابية محظية في قطاع الخدمات المزدهرة ـ هذا بالاضافة الى اتساع جمهور العمال الفلسطينيين الموسميين والحضور المموّه لأصحاب البساتين الغائبين غالباً في التجارة والمهن الحرة والمدن والاغتراب، وأخيراً تغلب الاستقطاب العسكري والسياسي على الاستقطاب النقابي لأكثر من ٢٠ ألف عامل زراعي منهم ٥ الاف دائم... الخ».

غير انّ تضافر الظروف الموضوعية والذاتية (تأزم الوساطة الخدماتية وحرج منهج النقابية المحظية ونهوض الصناعة وانتعاش التيار النقابي الراديكالي وتأهل الكوادر المتمرسة في «الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان» للافادة من توحد وبروز الحركة النقابية اللبنانية على الصعيدين الاجتماعي والوطني العام)، أدى الى توفير الأسس الصلبة لبناء اللجان التأسيسية في القرى والمحافظات، خاصة بعد انتصارها في تبني الاتحاد العمالي العام لمطالبها خلال الاضراب العام الذي أعلنه في أيار ١٩٧١. فعقدت «المؤتمر الوطني الاول للعمال الزراعيين في لبنان» في ٢ آذار

(مارس) ١٩٧٣ ، تمثلت في ١٦٣ قرية (٤٦ في البقاع و٤٠ في الشمال و٥٠ في الجنوب و٢٧ في جبل لبنان).

ثم تحقق قانون نيسان ١٩٧٥ الذي شمل العمال الزراعيين بالضمان فساعدهم ذلك في التحريض على تناقض مواقف الدولة بين تشريعات تعترف بالعمل الزراعي واخرى تتجاهله، وتواصل التحرك عشية الاحداث وخلالها ضمن مفارقتين لا يسمح بهما الا واقع الأزمة والحرب:

المفارقة الأولى:

وتتمثل بتكامل البناء النقابي وتعاظم نفوذه في الوقت ذاته الذي يتراجع فيه سلطان الدولة والمؤسسات. وساهم في حصول هذه المفارقة توسع الرأسمالية الزراعية وجمهور العاملين الدائمين والموسميين في الزراعة، حيث ارتفع عددهم وفقاً للتقديرات الرسمية من ٢٠ ألفاً سنة ١٩٥٠[١٤] الى ٥٨٥١٥ سنة ١٩٧٠[١٥]. ويقدر بعض أعضاء «المؤتمر الوطني للعمال الزراعيين» ارتفاع هذا العدد سنة ١٩٧٣ الى حوالي ٩٠ ألفاً[١٦]. وارتفع تقدير العمال الدائمين من حوالي ١٢ ألفاً سنة ١٩٧٣ الى حوالي ٣٠ ألف دائم على الاقل سنة ١٩٨٠. ومهما قيل في دقة هذه التقديرات فان المنطق الملحوظ على صعيدي تمركز وتركز رأس المال وتوسع الاستخدام الدائم من جهة، وانتهاج أجهزة اللجان التأسيسية وهيئات النقابة للعمال الزراعيين نهجاً ديموقراطياً قاعدياً لا سياسيا فوقياً من جهة أخرى، أعطت للانطلاقة أسساً صلبة وحضوراً مرغوباً يتطلع اليه العمال وأرباب العمل لفض النزاعات، وسمح هذا النهج بقيام نقابة تتعايش فيها الانتماءات السياسية وبشكل مغاير لتوقعات كل القوى والمحللين(*). ان صلابة النهج الديموقراطي المعتمد في تشكيل «نقابة العمال الزراعيين في البقاع» خدمت كثيراً في التعزيز المتواصل لسلطانها وحضورها، فلم تعد تستجدي ترخيصاً بقدر ما أصبحت مؤسسة ضرورية تسهم في تطوير علاقات العمل وحلحلة نزاعاته بطاقات مخلصة ومبدعة يستحيل ان تتوفر لأجهزة وزارة العمل المعاقة ايديولوجياً وسياسياً وادارياً وتشريعياً.

المفارقة الثانية:

وتتمثل في أن النقابة شهدت نمواً وتعززاً في زمن الحرب الذي وفد خلاله على لبنان العديد من الجاليات العربية وغير العربية. وتكثر الأرصدة والقدرات الفعلية التي تتمتع بها هذه الجاليات في منافسة جدية لليد العاملة اللبنانية (رصيد عسكري يراهن رأس المال على استخدامه لحماية مصالحه من موجات التمرد والتفلّت البارزة في صفوف أهل البلاد، التميز الثقافي والاثني والديني

(*) يشير أمين سر هيئة النقابة في البقاع السيد يوسف محي الدين في مقابلة معه الى ان عواصف الحرب لم تقنع بعض موالي «حزب الوطنيين الأحرار» الذي يرئسه رئيس «الجبهة اللبنانية» بالانسحاب من هيئة النقابة.

أحياناً مضافاً الى شيوع أشكال الدخول والاقامة والعمل المشبوهة مما يترك في الاقليات الوافدة قبولاً لأسوأ شروط العمل والاجور، ويؤطرهم في عُصب مطواعة مهنياً وسلوكياً). الا ان المفارقة تكمن في أن هذه المنافسة، بدلاً من اجهاض العمل النقابي، لوحظ تلازمها مع نمو غير مألوف في التنظيم النقابي.

وهذه المفارقة تعود بدون شك الى نضج الشروط الذاتية في الحركة النقابية. ولكنها تعود أساساً الى أن هذه المنافسة مهما وجدت أمامها من تسهيلات مطلقة في غياب الاجهزة والتشريعات، سواء على الحدود أم في الداخل، فانها تقف عند عتبة يفرضها توازن العرض والطلب في سوق العمل الاقليمي. فالادارة الاقتصادية التي لا شروط لها في استقبال الاستثمارات لن تكون لها شروط في استقبال العمالة، وهي ادارة تعتمد كثيراً على الأسواق العربية ليس لبيع خدماتها وحسب، بل ولتصدير غير موزون للموارد البشرية لتحتل موقعها في قسمة عمل اقليمية تعاش بشكل عفوي في الانتقال من والى لبنان، لأن لبنان هو الحقل الاقتصادي السياسي العربي الوحيد الذي فرض ويفرض عليه تاريخ تكونه ان ينخرط دائماً في المنطقة. الا أنه تبين ان هذا الانخراط المفرط بل قل هذا الزحف الرأسمالي الاقليمي الى لبنان، خلف ازدهاراً أفاد الرأسمال اللبناني بالفعل. وكانت القوى النقابية فيه من النضج بما سمح لها هي أيضاً ان تشمخ في العواصف. ويقودنا هذا الواقع الى أن ادارةً وسياسةً اقتصاديتين اكثر تطوراً وأقل اعاقة وأفضل تثميراً للانفتاح والارتباط بالسوق العربية ستكون لصالح جميع الاطراف، ومنها بصورة خاصة الطبقة العاملة اللبنانية ذات المصلحة بالاستقلال الاقتصادي والتحرر الاجتماعي والتكامل الاقليمي. □

هوامش

(١) « الخطة السداسية ١٩٧٢ - ١٩٧٧ - منشورات وزارة التصميم العام، ص: ٥٠.

(2) Supplément «L'Orient-Le Jour» du 24/2/1973, p:4.

(3) - Jacques Couland: le Mouvement Syndical au Liban, 1919 - 1946, Ed. Sociales, 1970, p:39.

(4) - Supplément de «L'Orient-Le Jour», op. cit. p:,v.

(5) - «Mémoire sur les impératifs et les chances développement de la production du bétail».

مذكرة اصدرها « مكتب الانتاج الحيواني » بيروت، ص: ٥.

(٦) « الملف الاساسي لوضع سياسة زراعية في لبنان » منشورات وزارة التصميم العام - بيروت ١٩٧١، ص: ٤٢ - ٤٣.

(٧) « المجموعة الاحصائية اللبنانية - عدد ٨ - ١٩٧٢ »؛ الصادرة عن مديرية الاحصاء المركزي - بيروت ص: ١١٠ - ١١١.

(٨) « القوى العاملة في لبنان - تحقيق احصائي بالعينة - تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠ »، المجلد الاول الصادر

عن مديرية الاحصاء المركزي ـ بيروت تموز ١٩٧٢ ، ص:٧٧ .

(٩) « المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ ١٩٦٨ ـ ١٩٧٦ » ، الجزء الاول ـ بيروت ١٩٧٨ ، ص:٢١٢ ؛ وتجدر الاشارة الى تفاوت هذا التقدير فيما بين الدوائر المعنية بالمسوحات والاسقاطات الديموغرافية في لبنان وذلك بين ١٨٫٩ ٪ كحد ادنى (مديرية الاحصاء المركزي ـ وزارة التصميم) ، و٣٠ ٪ (الخطة السداسية الصادرة عن وزارة التصميم) و٣٤ ٪ (U.N.E.S.O.B.) و٤٥ ٪ كحد اقصى (وزارة الزراعة) .

(١٠) « المجموعة الاحصائية اللبنانية » مرجع سابق ، ص١٣٨ ـ ١٣٩ ، ١٧٦ ـ ١٧٧ ، ٢٨١ ، ٣١٦ ـ ٣١٧ ، ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

(١١) كما ورد في دراسة أعدها « قسم الدراسات الاجتماعية والاقتصادية » التابع للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين بمناسبة انعقاد مؤتمره الثاني عام ١٩٧٤ . نشرت في مجلة « الطريق » ، العددان ٥ و٦ (عدد ممتاز بمناسبة أول أيار) ١٩٧٥ ، ص:٣٢ .

(١٢) المرجع السابق ، ص:٣٦ .

(١٣) انظر مجلة « النفط والتعاون العربي » الصادرة عن الاوبيك ، المجلد السادس ، العدد الثالث ١٩٨٠ ، ص:١٩ ـ ٢١ .

(١٤) وثيقة اللجنة التأسيسية الى المؤتمر ، ص:٤ .

(١٥) « القوى العاملة في لبنان » ـ تحليل بالعينة ـ ١٩٧٠ مرجع سابق ص:١٢٣ ـ وتجدر الاشارة الى أن هذا التقدير يسقط العمال العرب ويحصي جزئيا الموسميين والموسميات والعاملين جزئيا بالاجر من صغار المزارعين .

(١٦) وثيقة اللجنة التأسيسية ـ مرجع سابق ـ ص:٤ .

صدر حديثاً

★

العملية الثورية في الاسلام

تأليف

د . اميل توما

★

منشورات : دار الفارابي

الحركة الجماهيرية في الريف

سماتها الأساسية الجديدة
ومهماتها الراهنة

عزيز صليبا

□ لو عاد أحد المغتربين اللبنانيين ممن هاجروا قبل ثلاثين سنة مثلاً فسيرى أن أشياء كثيرة تغيرت بحيث لا يكاد يتعرف إلى القرية التي وُلد وشبّ فيها... والذي سيدهشه أكثر ليس فقط النمو السكاني واتساع العمران بل التغيرات الكثيرة التي طرأت على علاقات الناس بالأرض وفيما بينهم والكثير من أساليب العمل والعادات الخ...

من الأشياء الكثيرة التي تغيرت سيرى مثلاً أن القليل من النسوة ما زال يخبز على الصاج والتنور، وان الاكثرية الساحقة من أهالي القرية تشتري الخبز من الفرن، وأن القليل من المزارعين ما زال يربي الدجاج والماعز والأغنام والابقار في البيت، وان مزارع حديثة تخصصت بذلك يشتري منها أهالي القرى حاجاتهم. ويقل باستمرار أولئك الذين ينتجون ويحضرون مؤونتهم بأنفسهم من البرغل والكشك والعرق والدبس... الخ، وان الأكثرية تشتري هذه المواد مثلها مثل سكان المدن...

وسيرى أن العين والبيادر والعرزال أصبحت أشياء من الماضي، وان القسم بالشرف ووضع اليد على الشارب لم يعودا كافيين لايجاء الثقة والحصول على قرض يسدد على الموسم بل بات رهنُ الأرض والموسم شرطاً للحصول على قرض من البنك.. ويرى الكثير من العادات تغيّر.

ان هذه التغيرات التي قد تحزن مهاجرنا العزيز هذا وهو يتذكر الماضي، ليست صدفة بالطبع، بل هي نتاج تغير في أساليب وعلاقات الانتاج في الزراعة اللبنانية. فا أن يمعن صاحبنا النظر بما

حواليه حتى يرى أن التراكتور حل محل السكة التي يجرها ثوران، والحاصدة محل المنجل، والأسمدة محل الزبل الطبيعي، وسيارة الشحن محل الحمار والجمل، والتجار الكبار ومؤسسات التوضيب والتصدير العصرية محل الباعة الصغار وأسواق التبادل البسيطة السابقة. ويرى أن أسلوب الايجار والضمان حلّ محل المحاصصة، وسيرى... وسيرى... أساليب انتاج جديدة وعلاقات اقتصادية واجتماعية ونمط عيش وعادات جديدة..

ولو سئل مغتربنا عن رأيه بما يشاهد لقال: يا عمي وين راحت الضيعة.. صرتو متل هونيك.. مثل أميركا وفرنسا! وهو على حق طبعاً.. فما يراه ليس سوى نتاج حلول وسيادة علاقات الانتاج الرأسمالية وأسلوب الانتاج الرأسمالي في الزراعة اللبنانية...

إن بذور الرأسمالية قديمة نسبياً في الزراعة اللبنانية.. ولكن الانعطاف الفعلي نحو أسلوب الانتاج الرأسمالي في الزراعة بدأ جدياً في الخمسينات، وتابع تطوره السريع في الستينات ليصبح أسلوباً سائداً في السبعينات بحيث يمكننا القول أن وضعاً جديداً تماماً من النواحي الاقتصادية والاجتماعية طرأ على الريف اللبناني حاملاً معه الكثير من التغيرات والتناقضات، محدداً سمات أساسية جديدة للحركة الجماهيرية في الريف وواضعاً الكثير من المهام أمام العاملين في الزراعة اللبنانية.

أبرز النتائج

ما هي، بالملموس، النتائج الأساسية الكبرى لتطور الرأسمالية في الزراعة اللبنانية والعاملين فيها؟

أهم هذه النتائج، من وجهة النظر الطبقية، الاجتماعية، السياسية، هو نشوء وتطور طبقة عاملة زراعية كبيرة العدد، وجماهير من أكبر فئات العمال في لبنان، يزداد فيها باستمرار عدد العمال الدائمين العاملين في مؤسسات زراعية ـ صناعية حديثة، لهم كل مواصفات العمال الصناعيين في المدن، مع تحول قسم كبير من العمال الموسميين إلى عمال شبه دائمين، أي ارتباطهم برب عمل معين أو أكثر في عمل دائم لفترة تتراوح بين سبعة وعشرة أشهر في السنة. وكدليل معبر على هذا المنحى للتطور نشير إلى أنه إذا كانت نسبة العمال الدائمين الى مجموع العمال الزراعيين هي واحد الى عشرة قبل عشر سنوات فان عدد العمال الدائمين بات الآن يتجاوز الثلث من مجموع العمال الزراعيين... ويكتسب العمال الزراعيون أكثر فأكثر كل صفات البروليتاريا الصناعية من حيث التجرد من كل ملكية لوسائل الانتاج ومن حيث أن الأجر هو الدخل الرئيسي والوحيد للعيش، وبالتالي حاجة العامل الزراعي الحيوية للقوانين والضمانات التي تحميه وتؤمن له الحد الأدنى من الحقوق.

في شبكة العلاقات الرأسمالية

ثاني أهم هذه النتائج هي جرّ القطاع الزراعي ككل إلى شبكة العلاقات الرأسمالية العامة، وبالتالي اخضاع المزارعين الى استثمار عدة أطراف دخلت الميدان الزراعي نتيجة دخول الرأسمالية إليه... وسنحاول أن نبين بالملموس ماذا يعني ذلك، وما هو الفرق بين فلاح الأمس المحاصص ومزارع اليوم..

فلاح الأمس المحاصص كانت علاقته بمستثمر واحد هو صاحب الأرض الذي كان يأخذ حصة من الموسم تتراوح بين الربع والثلث في الأراضي البعلية والنصف في الأراضي المروية. كان الفلاح يملك أدوات الانتاج والبذار. وكان ينتج معظم ما يحتاجه من مؤونة وما تحتاجه مواشيه من أعلاف.. الخ.. كان يستهلك مباشرة معظم انتاجه، والقليل الذي يفيض يبيعه مباشرة في الجوار. كان انتاجه أقرب الى الانتاج الطبيعي وعلاقته بالسوق والناس محدودة... كان في شبه عزلة تاريخية في قريته...

أما مزارع اليوم فعليه، لكي يستطيع إنجاز دورة الانتاج الزراعي، أن يستأجر الأرض من مالكها أو من مستأجر كبير لها.. وهؤلاء يرفعون الأسعار كل سنة إلى الحدود القصوى.. وان يشتري أو يستأجر الآلات الزراعية الحديثة ووسائل النقل وأن يشتري مياه وأدوات الري والبذور والأسمدة الكيماوية والأدوية الزراعية. وبعد العناية وتكاليفها، عليه أن يشتري وسائل التعبئة وأن يتعاطى مع البراد ومع شركات التوضيب والتصدير الخ.. وفي كل ذلك يخضع لاستثمار أطراف عديدة بحيث ترتفع الكلفة إلى حدود قصوى. في حين أن السعر الذي يبيع به انتاجه يقل دائماً أكثر من مرة ومرتين عن السعر الذي يصل إلى المستهلك..

زادُ الانتاج وزاد الاستثمار

أكيد أن دخول الرأسمال الى الزراعة رفع من انتاجية العمل بشكل واضح، لكن الاستثمار زاد. فالمزارع الذي لا يملك أرضاً لا يدفع حصة صاحب الأرض نقداً فقط، وإنما يتعرض أيضاً لاستثمار شبكة كاملة من التجار والوسطاء والبنوك الخ. ومع ضعف دور الدولة الايجابي أو غيابه، ومع انعدام وجود قوانين تحمي حقوق مستأجري الأراضي ومع تفاقم اضرار الفوضى والعفوية بغياب أي خطة أو توجيه، تزداد المصاعب التي يعاني منها المزارعون وخصوصاً المتوسطون والصغار.. والمزارع الذي يملك أرضاً يعاني من نفس الاستثمار والمصاعب باستثناء دفع ايجار الأرض.

وكما هو الأمر في القطاعات الصناعية والتجارية، يضغط قانون المزاحمة الرأسمالي بكل ثقله على المزارعين الصغار والمتوسطين لصالح الكبار... وبنتيجة التضخم والانخفاض المستمر في قيمة العملة تتحول عملية شراء الأراضي من صغار الملاكين في المناطق التي ما تزال أسعار الأرض فيها

رخيصة إلى نوع من المصادرةعملياً ،لأن المبالغ التي يقبضها هؤلاء تتبخر بسرعة في حين تقفز أسعار الأرض التي كانت ملكاً لهم عدة أضعاف بسرعة . . وهكذا فإن عملية تمركز جديدة للملكية تجري بوتائر سريعة . . .

وبنتيجة عدم وجود قانون حديث ودمقراطي لايجار الأرض الزراعية يستغل كبار الملاكين حاجة المزارعين المتزايدة للأرض نتيجة ازدياد الطلب على المنتجات الزراعية ليفرضوا أسعاراً عالية لايجار الأرض ويرفضون تأجير الأرض لأكثر من سنة واحدة . وتتسع عملية الايجار المزدوج ، أي أن الملاك الكبير يؤجر أرضه كلها لمستأجر واحد وهذا يعود بدوره ويؤجرها لصغار ومتوسطي المزارعين . . .

وضع جديد ومطالب جديدة

عملية التطور هذه حددت المطالب الرئيسية لجمهور المزارعين . وإذا كانت مطالب الفلاح المحاصص في السابق تنحصر برفع مظالم الاقطاعي عنه وبتحسين حصته من الانتاج ، فإن مطالب مزارع اليوم أوسع وأعقد بكثير ، وهي مطالب موجهة ليس فقط ضد كبار ملاكي الأراضي بل أيضاً وبنفس القدر ،ان لم يكن أكثر ،ضد البنوك والتجار وشبكة الرأسمال التي تستثمره في كل خطوة خلال كل عملية الزرع والجني والتصريف ، وموجهة للدولة الخ . . .

من جهة أخرى ارتفع الوعي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لدى المزارعين ، وخف كثيراً التأثير المباشر للاقطاع عليهم وبات استعدادهم للنضال والتنظيم أكثر بكثير من السابق . وتوافق تحركهم ونوعية المطالب التي كانوا يطرحونها وأساليب النضال مع تطور الاستثمار الرأسمالي في الزراعة ومع القضايا التي كان يطرحها . .

فمؤتمر بتخنيه الذي عقد صيف عام ١٩٦٦ والذي حضره آلاف المزارعين والذي عقد أصلاً من أجل ايجاد حل لتصريف موسم التفاح ،طرح في الواقع أهم المطالب التي كانت تهمّ المزارعين في تلك الفترة . وفي فترة الستينات بالضبط اتسع كثيراً تشكيل التعاونيات الزراعية كوسيلة اعتمدها المزارع للتخفيف من مصاعب ضغط الرأسمال والتجار ومصاعب التصريف ، وان كان معظمها قد فشل فيبقى نشوؤها في تلك الفترة مؤشراً لهواجس وتوجهات المزارعين . . .

مع بداية السبعينات واحتدام الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في القطاع الزراعي دخلت حركة كادحي الريف ، من مزارعين صغار ومتوسطين وعمال زراعيين مرحلة جديدة أرقى في توجهاتها وأساليب عملها . . .

ففي بداية السبعينات وضع الحزب الشيوعي اللبناني برنامجه الزراعي ،الذي كان أشمل وأعمق

دراسة للقطاع الزراعي في لبنان وأوضاع العاملين فيه ،وحدد المطالب الأساسية لجمهور العاملين في الزراعة ورسم برنامجاً متكاملاً للنهوض بالقطاع الزراعي ولتحسين أوضاع كادحي الريف...

وشهدت تلك الفترة بالضبط أوسع وأعنف النضالات في الريف وكان أبرزها نضالات مزارعي التبغ في الجنوب وسقوط شهيدين في احدى تظاهراتهم الكبرى في النبطية عام ١٩٧٢ . وإلى تلك الفترة بالضبط تعود بداية التحرك الواسع المنظم للعمال الزراعيين...

لم يكن تحديد المطالب كافياً لنيلها.. فكان لا بد أن يرافق ذلك تحرك منظم للمزارعين والعمال الزراعيين.. وهذا ما تحقق في بداية السبعينات. فعلى صعيد المزارعين شمل التحرك المنظم إلى هذا الحد أو ذاك كافة المناطق، ورفعت معظم فئات المزارعين مطالبها بشكل أو بآخر.. وكان أبرز هذا التحرك في أهم منطقتين زراعيتين في لبنان: البقاع والجنوب.. واتخذ تحرك مزارعي التبغ شكلاً منظماً أرقى فأرقى.. فعقدوا أكثر من مؤتمر وتشكلت لجان للمزارعين في أكثر القرى، وأنشئت لجنة تأسيسية لنقابة لهم استقطبت فيما بعد أكثرية المزارعين الساحقة.

مؤتمر البقاع

وفي البقاع، أهم منطقة زراعية في لبنان وأكثرها تأثراً بمفاعيل تطور أسلوب الانتاج الرأسمالي، وعلى أثر الارتفاع السريع في أسعار الأسمدة والأدوية الزراعية وكافة المواد المستخدمة في الانتاج الزراعي أواخر عام ١٩٧٣، انطلقت حركة منظمة بين مزارعي البقاع شملت عشرات القرى، وتبلورت في اجتماع واسع لممثليهم عقد في قب الياس في شباط ١٩٧٤ حدد المطالب الأساسية وأهمها :تخفيض أسعار الأسمدة والأدوية والمحروقات والصناديق الخشبية وأسعار التبريد واتخاذ تدابير لتسهيل تصريف المنتجات.. الخ. وانتخب لجنة متابعة ودعا الى عقد مؤتمر عام للمزارعين في البقاع يتلوه مؤتمر عام للمزارعين في لبنان.. وقامت لجنة المتابعة بأعمال عظيمة خلال سنة كاملة على صعيد النضال المباشر من أجل تحقيق المطالب وعلى صعيد التحضير للمؤتمر... فعقدت اجتماعات وسهرات للمزارعين والفلاحين في معظم قرى وبلدات البقاع، حيث كان يجري فيها تحديد ملموس للمطالب وانتخاب المندوبين إلى المؤتمر.

وكان المؤتمر الذي عقد في شتورة في السادس من نيسان ١٩٧٥ أهم مؤتمر من نوعه في لبنان حتى ذلك الوقت، حيث حضره حوالي ١٨٠ مندوباً من ١١٥ قرية يمثلون فعلاً أكثر من ألفي مزارع انتخبوا خلال ٢٥٠ اجتماعاً وسهرة عقدت في القرى. وقد صدرت عن المؤتمر عدة وثائق هامة أبرزها برنامج مطلبي وحّد وعمّم أهم المطالب التي طرحها المزارعون كما انتخب لجنة تأسيسية من ٤٢ عضواً يمثلون أهم الفئات والبلدات والقرى الزراعية.

العمال الزراعيون

وعلى صعيد العمال الزراعيين فقد بدأ تحركهم المنظم أيضاً في بداية السبعينات، واتخذ منذ البداية طابعاً منظماً. فإلى جانب تحديد المطالب الأساسية، اتجه التحرك نحو عقد المؤتمرات وتنظيم العمال نقابياً. وهكذا عقد أول مؤتمر للعمال الزراعيين في أيلول عام ١٩٧٢ في البقاع، تلته مؤتمرات مماثلة في الجنوب والشمال والجبل تتوجت كلها في المؤتمر الوطني الأولى للعمال الزراعيين في لبنان الذي عقد في آذار عام ١٩٧٣. وكان مؤتمراً تاريخياً بالفعل حدّد الأسس العامة لحركة العمال الزراعيين ومطالبها الرئيسية وتوجهها التنظيمي، ووضع أسس تنظيم نقابي على صعيد المحافظات وعلى الصعيد الوطني مع هيكلية تنظيمية نقابية إبتداء من لجنة المؤسسة ولجنة القرية إلى مجلس النقابة في المحافظة إلى نوع من اتحاد عام للعمال الزراعيين على الصعيد الوطني.

أهم المطالب

وإذا عدنا إلى وثائق مؤتمرات المزارعين والعمال الزراعيين في تلك الفترة نرى أن أهم المطالب كانت:

بالنسبة للمزارعين:

أولاً: المطالبة بتخفيض أسعار المواد الأساسية الداخلة في كلفة الانتاج:

ايجار الأرض، أسعار مياه الري، الأسمدة والأدوية الزراعية، المحروقات، الآلات الزراعية وقطع الغيار، البذور والشتول والأعلاف، الصناديق الخشبية والبلاستيكية، أجورالتبريد، تأمين التصريف، تشجيع التعاونيات كوسيلة للحد من تحكم التجار وأصحاب المشاغل والوسطاء، تأمين تسليفات بفوائد مخفضة للمزارعين.. الخ.

ثانياً: المطالبة بسن تشريعات من شأنها تحسين أوضاع الزراعة والعاملين فيها:

- قانون حديث ديمقراطي لايجار الأرض الزراعية.
- قانون لضمان المحاصيل الزراعية من الأوبئة وضربات الطبيعة.
- قانون بضريبة عصرية على مداخيل كبار ملاكي الأراضي والمؤسسات الزراعية تخصّص مواردها لتطوير القطاع الزراعي وتحسين أوضاع العاملين فيه.
- قانون بنوع من الضمان الاجتماعي للمزارعين والفلاحين.

ثالثاً: مجموعة مطالب تتركز على تطوير الزراعة والقطاع الزراعي: استصلاح الأراضي،

تطوير الريّ، تشجيع البحث العلمي وادخال أساليب ووسائل الانتاج الحديثة، تطوير تصنيع المنتجات الزراعية..

رابعاً: مجموعة اقتراحات ومطالب لتأمين تصريف المنتجات الزراعية في الداخل والخارج وتخفيض الفرق الكبير بين سعر السلعة الزراعية في الحقل وعند المستهلك، لصالح المزارع والمستهلك معاً.

إن نظرة عامة على هذه المطالب والتوجهات ترينا أنها موجهة بالدرجة الأولى ضد كبار ملاكي الأراضي، وضد كبار التجار والمحتكرين، وضد البنوك وشركات الآلات والأسمدة والأدوية، وتستهدف فرض تنازلات على هؤلاء لصالح الأكثرية الساحقة من المزارعين، وموجهة نحو دفع الدولة الى القيام بدورها وتحمل مسؤوليتها في تطوير القطاع الزراعي وتحديث تشريعاته وتحسين أوضاع العاملين فيه. ومن شأن هذه المطالب والتوجهات أن توحّد أوسع فئات المزارعين، الصغار والمتوسطين وحتى الأغنياء في بعض الحالات، في تحرك جماهيري مطلبي واسع، وهذا ما حصل بالفعل.

بالنسبة للعمال الزراعيين:

- تطبيق أحكام قانون العمل عليهم أو سنّ تشريع خاص بهم.
- شمولهم بقانون الضمان الاجتماعي.
- الاعتراف بحقهم في التنظيم النقابي.
- تطبيق زيادات الأجور عليهم ارتباطاً بغلاء المعيشة، أسوة بما يطبق على العمال الصناعيين.

إلى جانب جملة من المطالب الأخرى، تتعلق بساعات العمل والتعويضات والأجور الخ...

وقد استطاعت القيادة النقابية التي انتخبها المؤتمر، بعد سنة واحدة، انتزاع أول مكسب هام للعمال الزراعيين وهو صدور قانون بتطبيق الضمان الاجتماعي على العمال الزراعيين الدائمين..

ان هذا النضال الاقتصادي الاجتماعي في المدينة بين العمال والطلاب والنساء وكافة فئات الشعب، لعب دوراً كبيراً في خلق حركة شعبية دمقراطية سياسية واسعة في الريف اللبناني أضعفت نفوذ الاقطاع السياسي وساعدت على جعل الريف قواعد أساسية للنضال الوطني التقدمي خلال الأحداث التي عصفت بالبلاد والتي عرفت بحرب السنتين وما تلاها، وفي هذه المرحلة بالذات...

تأثير الأحداث

لقد تركت الأحداث بصماتها على المناطق الريفية في لبنان وعلى أوضاع الزراعة والمزارعين؛ ولكنها لم تغير في جوهر التطور الذي طبع فترة ما قبل الأحداث. فرغم الخراب والدمار والخسائر الناجمة عن الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، وخاصة في الجنوب، ورغم الخسائر التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال ما اصطلح على تسميته بحرب السنتين، ورغم الحواجز والعقبات التي أقامها الانعزاليون أمام حرية تبادل المنتجات الزراعية على الصعيد الوطني وبالتالي ضعف السوق الداخلي، تابعت الزراعة تطورها بنفس المنحى السابق تقريباً، بمعنى استمرار توسع وتركز أسلوب الانتاج الرأسمالي وغزوه مناطق جديدة وميادين جديدة، وبالتالي شموله كافة نواحي القطاع الزراعي، ابتداء من الزرع الى الجني إلى التوضيب إلى التصريف، وقيام فروع جديدة كاملة لضمان وتوضيب وتصريف المنتجات الزراعية من الخضار والفواكه ومنتجات الدواجن. ولعب ازدياد الطلب العربي على المنتجات الزراعية اللبنانية والاتساع الكبير في الطاقة الاستهلاكية والقدرة الشرائية العربية دوراً محفزاً كبيراً في جذب رساميل عربية هامة للتوظف في القطاع الزراعي وخاصة في ميدان مؤسسات التوضيب والتصدير. وقد ساهم ذلك في ارتفاع كبير في أسعار الأراضي الزراعية وايجارها.. إلخ.

وترافق ذلك مع ضعف متزايد في دور الدولة مما أدى الى تقلص وتوقف بعض الخدمات المحدودة التي كانت تقدمها عبر مكاتبها المختلفة، وتوقف التسليفات التي كانت تقدّم للمزارعين بفوائد منخفضة عبر بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري، واستشراء أكثر للفوضى في ميدان علاقات لبنان التجارية الخارجية وفوضى الاستيراد والتصدير. وفي هذا الوضع كانت تزداد أوضاع صغار ومتوسطي المزارعين صعوبة أمام ضغط كبير من قبل كبار الملاكين والتجار والوسطاء.. الخ، بحيث يمكننا القول إن الحركة الجماهيرية في الريف وجدت نفسها في عام ١٩٧٧ وما بعد أمام ضرورة قفزة نوعية في توجهها وتنظيمها لتتمكن من الدفاع بشكل أكثر جدية عن مصالح صغار ومتوسطي المزارعين في هذا الجو من المزاحمة الضارية والفوضى المستشرية وغياب دور الدولة الجدّي. لهذا لم يكن من باب الصدفة أن حركة المزارعين ركّزت جهدها في هذه الفترة على التنظيم الجماهيري والعمل النقابي المنظم في نفس الوقت الذي كانت تخوض فيه النضال من أجل المطالب. وهكذا، وبعد استئناف اللجنة المنبثقة عن مؤتمر مزارعي البقاع في شتورة نشاطها عام ٧٧ ـ ٧٨، وبعد نضال عنيد مثابر نالت ترخيصاً بنقابة للمزارعين والفلاحين في البقاع في أواخر عام ٧٩. وبعدها بفترة وجيزة تم الترخيص لنقابة مزارعي التبغ في الجنوب. واتسع نشاط نقابة مزارعي التفاح والاشجار الجبلية المثمرة المرخصة منذ فترة غير قصيرة. وانتقلت هذه النقابات الثلاث، التي هي النقابات الفعلية الأهم للمزارعين، إلى نوع من التنسيق فيما بينها، ومن ثم الى انشاء نوع من الاتحاد في ما بينها سمي «التجمع الوطني لنقابات المزارعين والفلاحين في لبنان» خاض الكثير من النضالات وفرض وجوده على الساحة الداخلية والعربية والدولية.

تطور نوعي

إن قيام وترسخ التنظيمات النقابية لجماهير المزارعين هو تطور نوعي بالغ الأهمية في الريف اللبناني، سواء بالنسبة للنضال الاقتصادي المطلبي لجماهير المزارعين أم بالنسبة للنضال السياسي الديمقراطي العام في البلاد. وإحدى المهام الأساسية التي نتصدى لها هي تعزيز هذه التنظيمات وجعلها تشمل أوسع فئات وجماهير المزارعين وتحويلها إلى مراكز قيادية فعلية للمزارعين والفلاحين.

وعلى صعيد العمال الزراعيين الذين تأثر تنظيمهم النقابي كثيراً خلال حرب السنتين من جراء خراب وتوقف المؤسسات نفسها وبنتيجة الهجرة والفرز الديمغرافي للسكان، فقد استأنف هذا التنظيم نشاطه في أواسط عام ١٩٧٧، وأعاد تنظيم نفسه، وأعاد الصلة بقواعده العمالية، وحقق في الفترة التي تلت، وخاصة في منطقة البقاع أهم مركز لتجمع العمال الزراعيين في لبنان، تطوراً كمياً ونوعياً بالغ الأهمية، لقي تجسيده الحي في المؤتمر الثالث لنقابة العمال الزراعيين في البقاع الذي عقد في ٢٩ آذار ١٩٨١. ونظرة سريعة إلى وثائق هذا المؤتمر ترينا القفزة النوعية المهمة التي حققتها حركة العمال الزراعيين.

فعلى صعيد الأرقام نرى أن عدد المؤسسات الزراعية في البقاع ارتفع من ٦٠ مؤسسة قبل الاحداث إلى ١٦٢ شركة ومؤسسة الآن، وعدد العمال الزراعيين من ٤٠ ألفاً، بينهم عشرة آلاف دائمين الى ٦٠ ألفاً بينهم حوالي ٣٠ ألف عامل دائم.

ويعكس تركيب المؤتمر وتحضيره مدى تمثيله الفعلي للقواعد العمالية ومدى الارتباط الحي بين القيادة النقابية وجماهير العمال الزراعيين. حضر المؤتمر أكثر من ١٥٠ مندوباً انتخبوا في حوالي ٩٠ اجتماعاً حضرها أكثر من ١٣٥٠٠ عامل زراعي. وتم خلال حملة التحضير للمؤتمر تشكيل ٣١ لجنة نقابية في المؤسسات و٣٤ لجنة نقابية في القرى.

وإذا كان انفجار الوضع في زحلة بعد يومين من انعقاد المؤتمر، ومن ثم في معظم المناطق، قد حال دون الانطلاق بقوة في تثمير نتائج المؤتمر وفي تطبيق قراراته، كما جرى تماماً بالنسبة لمؤتمر المزارعين في شتورة عام ١٩٧٥، فان الوثائق التي أقرها المؤتمر تشكل أساساً ممتازاً للانطلاق بزخم جديد نحو استقطاب أوسع جماهير العمال الزراعيين في النضال، بقيادة الهيئة النقابية التي انتخبها المؤتمر، لتحقيق المهام الكبرى المطروحة أمام هذه الفئة العمالية الكادحة الواسعة العدد في الريف اللبناني.

عندما نتحدث عن الريف وجماهير العاملين في الزراعة، فالحديث يدور حول مائة ألف عامل زراعي وحوالي مائة ألف مزارع صغير ومتوسط، وقد أصبح لكلا الفئتين تنظيمات نقابية وتجارب نضالية مهمة ووضوح في الرؤيا ووضوح في المطالب والأهداف. ان تعزيز هذه التنظيمات النقابية

وجعلها تستقطب أكثرية جماهير المزارعين والعمال الزراعيين ، وصولاً إلى قيام اتحاد عام للمزارعين واتحاد عام للعمال الزراعيين يشكل رديفاً ريفياً قوياً للاتحاد العمالي العام ، هو إحدى أهم المهمات التي تسعى القيادات النقابية والقوى الوطنية والتقدمية إلى تحقيقها . وتحقيق هذا الهدف ستكون له أهمية تفوق التقدير اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

فالريف كان وسيبقى قاعدة مهمة للنضال الطبقي في لبنان ، وقاعدة رئيسية للنضال الوطني والتقدمي سواء في ظروف الانفجار أو في ظروف السلم ، وله الدور الكبير في تأمين الصمود الوطني عسكرياً وبشرياً وتموينياً .

والنضال المطلبي والجماهيري في الريف عامل مساعد على وحدة لبنان ومكافحة التقسيم . انه رديف مهم لكل النضال الطبقي والسياسي في لبنان .

إننا أمام مهمة تستحق منا كل الجهد وكل التضحيات . □

صدر حديثاً

★

الظاهرة الأدبية
في صدر الاسلام والدولة الأموية

تأليف

احسان سركيس

★

منشورات : دار الطليعة

التحديد والتحرير بين الواقع والقانون

ميخائيل عون

□ إذا كان ممكناً فهم الواقع بلا قانون، فإن فهم القانون بلا واقع غير ممكن.

وإذا صحّت هذه القاعدة بالنسبة إلى هذا القانون أو ذاك، فإنها أكثر ما تكون صحة بالنسبة إلى قوانين التحديد والتحرير، وأكثر ما تكون صواباً بالنسبة إلى قانون الملكية العقارية الذي أريد منه أن يكرس واقعاً بات يحتاج إلى تكريس. وفي رأيي أن كل محاولة أخرى، ستكون مجرد «لعبة فكرية» أو منطقاً شكلياً مغرقاً في صوريته، إن دل على ذكاءٍ في الأحكام، فإنه لا يدلّ على حكم صائب في صحة بيان أو إثبات إدعاء.

وأول ما يتبادر إلى الذهن ونحن في معرض البحث عن أعمال التحديد والتحرير، هذا السؤال الذي يفرض نفسه فرضاً: ترى ما هي أهداف التحديد والتحرير؟

لكن لا بدّ قبل الجواب على هذا السؤال الذي فرضه الواقع، من أن نتساءل مرة أخرى، ترى لماذا لم تنشىء الدول أنظمة السجل العقاري، إلا في عهد هيمنة الطبقة البرجوازية على السلطة؟[1]

من قبل، في عهد سليمان القانوني[2]، كان الهدف من أعمال المساحة، التي لم تتم ولا مرّة على نحو شامل، هو جمع الضرائب أو التهديد بفرض ضرائب جديدة. وظلّ هذا الهدف ماثلاً في أذهان السلاطين وحكّام الجبل، إلى أن بدأ عهد المتصرفية، حيث بدأت البرجوازية تظهر على المسرح كطبقة لها طموحها السياسي.

ومنذ ذاك الحين بدأت الحاجة إلى «الاستقرار» في التعامل مع الأرض «كسلعة» في سوق

العرض والطلب، تظهر بكل أبعادها الاقتصادية والمالية. وقد جاءت المادة الثالثة عشر من «البروتوكول» لتعبّر عن هذه التطلعات فنصت على إلزام المحاكم القضائية بتنظيم: «سجل خاص لكل عقود بيع العقارات»، وأكدت على أن هذه العقود لا تكتسب قوتها القانونية ما لم تتم فيها معاملة التسجيل.

أما المادة السابعة عشرة فقد أكدت هذا الاتجاه عندما أوصت على ضرورة البدء «في أقرب وقت ممكن بإحصاء الأهالي بلدة بلدة وملة ملة، ومسح كل الأراضي المزروعة». غير أن هذا الاتجاه ظلّ هو الآخر لأسباب عديدة يراوح مكانه، وبقيت الأهداف الأساسية من مسح الأرض هي جمع الضرائب. ويقول أحد أساتذة الحقوق نقلاً عن بعض المؤرخين: إن المسح العام الذي جرى سنة ١٨٦٤ كانت الغاية منه إحصاء الأراضي فقط، لفرض الضرائب عليها، ولهذا لم تجر أعمال المسح بصورة فنيّة. ولكن لا يصّح أن نقتنع هنا بكلمة مسح، لأن المسح الحقيقي لم يكن ممكناً آنذاك، إذ يتطلب خبرة فنية، ومعرفة «طوبوغرافية» ومستوى هندسياً متطوراً.

فلهذه الأسباب، لم تكن المساحة إلا بمثابة تعداد «لمالكي» هذه القطعة أو تلك، بل هذه المنطقة الاقطاعية أو تلك، فلا تحديد ولا حدود، وكل ذلك ضمن نطاق معين، لم يتعد الأراضي المزروعة، وبضعة مراع وأحراش. ومما له دلالته ما جاء في إحدى «مضابط» مجلس الادارة: «إن اللجنة التي شكلت في عهد داوود باشا مسحت ثلث أراضي الكورة، كما مسحت أراضي غيرها وسجلتها باسم مالكيها وشرعت الحكومة اللبنانية تجبي رسوم هذه الأراضي، فدفع بعض أصحاب الأراضي المجاورة لطرابلس والبعض الآخر «تعلل» فوضعت الحكومة محافظين يمنعون هؤلاء من إستلام حاصلات أملاكهم حسب الأحوال، فاحتج الطرابلسيون الذين أدعوا أن هذه الأراضي نفسها تابعة لطرابلس، وأنه: «يحصل صعوبة لأصحابها الطرابلسيين أن هم راجعوا حكومة الجبل من قبيل الويركو والمرتبات» ولم يرض أعضاء مجلس الادارة عن هذا الموقف، فأوصوا فرنكو باشا بأن يراجع الباب العالي ويلتمس «صدور إرادة ملوكانية»[٣].

إن هذا الكلام، في تلك المضبطة، يصلح شهادة على ما ذكرنا، ولكن هذه الشهادة لا تحجب السبب الذي يجب رؤيته في مجلس الادارة والذي يعود إلى أن البرجوازية ما تزال طبقة «فتية»، أهدافها الأساسية ما تزال محصورة في تحقيق «السوق الواحدة»، كما يعود أيضاً إلى النفوذ الاقطاعي في ذاك المجلس. على أية حال، يمكن القول بأن الاقطاعيين كانوا يمثلون فعلاً، في مجلس الادارة، مصالح طبقة آخذة في الانهيار، ولكنها تتشبث في الحفاظ على ملكياتها الكبيرة، ولا تتردد في الجهاد من أجل استعادة ما باعه الاقطاعيون، أو من أجل الاستفادة من عائدات الرسوم عن طريق ضمان التزام ما، أو عن طريق التصرف بالموازنة سنة بعد سنة.

وكانت الطبقة الفتية كلما نمت اقتصادياً كبرت معها مطامحها سياسياً، بحيث لم يعد ممكناً لأية مناسبة أن تمر دون أن تعبّر فيها عن تلك الطموحات. ففي أول خطاب «لمظفر باشا» الذي لم يكتبه إلا بعد أخذ رأي أحد مستشاريه، وكان من كبار التجار، أكد المتصرف على أنه سوف

ينظم : « خريطة لكل قرية في كل ناحية وكل قضاء ، تحوي بياناً بالأملاك وأسماء أصحابها » .

وكان كل متصرف يتسلم الحكم ، يتجه نحو مركزة السلطة في شخصه ، متخذاً تدابير عديدة ، منها تطوير عمل المحاكم وصلاحياتها ، وتنظيم الموازنة وكيفية انفاقها . وكانت السلطة ، كلما خطت نحو التمركز ، كانت البرجوازية تزداد طموحاً للسيطرة على السوق وعلى الحكم معاً . وسوف يتخذ هذا الطموح طريقاً أبعد مجالاً في عهد الانتداب الفرنسي ، حيث بدأت هذه البرجوازية ترى في الأرض « سلعة » صالحة للبيع والشراء ومجالاً لتوظيف رأس المال .

من هنا ، أمست أعمال التحديد والتحرير ضرورة اقتصادية تحتاج إلى سياسة قانونية فلم تعد الضرائب هي الغاية من المسح ، بل غدا « الاستقرار » في ملكية الأرض من أجل تشغيل رأس المال وضمان عودته مع الفوائد .. إلى مصدره ، هو الغاية المنشودة والهدف المرتجى!

وقبل أن نستشهد بمصادر رسمية ، أرى لزاماً أن أشير إلى أن سلطات الانتداب كانت تسعى سعياً حثيثاً لتجعل من لبنان وسوريا ، بلدين زراعيين ، يؤمنان للمصانع الفرنسية ما تحتاج إليه من مواد الخام ، وكانت في سعيها هذا تحسب حساباً دقيقاً للبرجوازية اللبنانية والسورية ، وكانت أهداف تلك الحسابات ، أن تبقى البرجوازية هذه شريكاً ضعيفاً ، ووسيطاً نشيطاً . وها هو الوزير المفوض « دي ريفي » يفصح عن الهدف من التحديد والتحرير ، بعدما إنتقد طريقة « الدفتر خانة » في ضبط العقارات فيقول :

« ثم أن نقص هذه الطريقة لا يضمن سلامة الحقوق في المعاملات العقارية لعدم وجود خطة قانونية للاعلان عن الحقوق العقارية ، وعليه فإن النتائج الاقتصادية التي تنجم عن هذه الحالة العقارية في البلدان الواقعة تحت الانتداب هي مضرّة جدّ الضرر ، حتى أصبح بسببها غير ممكن تقريباً إنشاء البنك العقاري »[٤] . وقد جاء التعبير في الأسباب الموجبة نفسها أكثر وضوحاً : « إن النتائج التي أحرزت في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي ، تبرر الآمال المعقودة على هذه الاصلاحات إذ ستبقى ركناً للبنيان الجديد الذي تقضي الضرورة بإشادته بصورة عاجلة في الدول المشمولة بالانتداب الفرنسي » . (. . .) « وبهذه المناسبة نلاحظ أن المصلحة الحيوية التي قضت بوجود هذه الاصلاحات ، لم تخفّ وطأتها لأن استثمار الأرض يشكل أهم الموارد أن لم نقل المورد الوحيد ، في الدول الواقعة تحت الانتداب ، فتجارة التصدير تتغذى من محصولات الزراعة والمراعي ، ويقاس على ذلك ما هو جار في أهم الصناعات كالمناسج ومغازل الحرير والصوف الخ . . . » .

إذن ليست القضية أولاً وآخراً قضية حقوق ، أو أضرار بأصحاب حق يجب تلافيها ، بل هي قضية « بنك » له أهداف مالية لا يمكن تحقيقها ما لم تحدد هذه العقارات وتسجل على اسم مالكها ، بحيث تصبح القيود ثابتة في صحيفة عقارية غير قابلة قيودها للنزاع أو لنزع اليد ، ويمسي معها العقار موضوعاً للرهن والارتهان أو للحجز أو للتبادل أو للبيع والشراء بلا عقبات أو محاذير تحول دون ذلك . إن هذا الواقع أكده أكثر من باحث أو مؤرخ وأستاذ قانون ، ولعل قول أحد المؤرخين : « وكانت المؤسسات المالية تحجم عن فتح الاعتمادات اللازمة لقاء تأمينات عقارية نظراً

لعدم استقرار الملكية العقارية » هو شهادة تاريخية تكفي لتبيان أن أعمال التحديد والتحرير ليست ظاهرة قانونية مجردة، بل سياسية اقتصادية ذات صياغة قانونية.

وبعد، فما هو التحديد والتحرير؟ وكيف تتم أعماله وتطبق أصوله؟

ليس القانون في مضمونه وأسلوب صياغته، إلا تكريس وتنظيم العلاقات الاجتماعية للنظام السياسي القائم. ولكن القوانين في المجتمع القائم نظامُه على الملكية الخاصة، تصاغ عادة بأسلوب يخفي كثيراً من طبيعة تلك العلاقات، وتقنّع بمفاهيم لا تمت بصلة إلى أهدافها الحقيقية، وإلى الغاية التي وضعت لتحقيقها. ولا شك بأن العدالة والانصاف والحق وما شابه من مبادىء ومثل عليا، كانت دائماً القناع المثالي لأكثر القوانين صرامة في تنظيم العلاقات الاجتماعية المبنية على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وإذا أردنا أن نكشف حقاً حقيقة هذا القانون أو ذاك فلن نجد أفضل وسيلة، ولا أحسن منطقاً، ولا أبعد محكاً من التطبيق العملي، مضموناً وشكلاً، أو أساساً وأصولاً!

وعلى هذا الأساس ومن هذا المنطلق، توجهتُ إلى المحاكم العقارية لأرى كيف يطبق قانون التحديد والتحرير وكيف تُلقى مبادىء العدالة، عن قصد أو غير قصد في سلة المهملات، حيث ترقد في قعرها « ربةُ » العدل هي وقسطاسها، تحت ركام من الأحكام التي تحتاج إلى حكم آخر، ولكن من نوع جديد. كان لا بد لي من إيراد هذه الملحوظات قبل أن أقول مع القانون بأن أعمال التحديد والتحرير تجري في الأقضية والمحافظات بواسطة قضاة الصلح سابقاً، والمنفردين أو العقاريين لاحقاً[٥]. وهؤلاء يقومون بمهمتهم بمساعدة « مساحين » ومأمورين مساعدين... وهم يقومون بأعمالهم في كل قرية وفي كل قضاء أو محافظة أو منطقة بعد منطقة في المدن، إبتداء من أول آذار في كل سنة، بعد إفتتاح أعمال التحديد والتحرير. وتنص المادة السابعة من القرار ١٨٦ على إلزامية « نشر القرار الخاص بإفتتاح الأعمال قبل شهرين على الأقل، وتدرج في لائحة صحيحة بالقرى أو المحلات التي يجب أن تجري فيها الأعمال، كما يشار فيه إلى تاريخ إفتتاحها. وينشر القرار في الجريدة الرسمية وفي ثلاث جرائد محلية، « أما تاريخ بدء التحرير والتحديد في كل منطقة عقارية فيعيّن بقرار يصدره القاضي وفقاً لأقتراح رئيس الأشغال الفنية في مصلحة المساحة »... وهذا القرار يجب أن يبلغ إلى رئيس الأشغال الفنية وإلى المسّاح، وهذان يبلغاه إلى المختارين، والمختارون يبلغونه إلى الملاكين وإلى سائر المجاورين لهم. وعلى هؤلاء أن يحضروا ليدلّوا على حدود عقاراتهم وليثبتوا عند الاقتضاء مدعاهم. ولا بد من تنبيههم إلى أنهم: « إذا لم يحضروا يستغنى عنهم، وتجري عملية التحرير والتحديد كما لو أنهم حضروا ».

ولكن ما هي وسائل التبليغ؟

إنها حسب القانون: النشر في الجريدة الرسمية، والنشر في ثلاث جرائد محلية، واللصق في

ومما لا ريب فيه إن للتبليغ أهمية قصوى، بل ربما كانت حاسمة، فإما أن يحضر صاحب العلاقة وإما أن يتغيب، وفي حال تغيبه «يستغنى عنه» ويجري التحديد: «استناداً إلى معلومات المختارين والمجاورين»[٦]. وقد لا يكون ثمة غبار على طريقة التبليغ من حيث النص، أو من حيث الظاهر، ولكن المسألة تختلف على أرض الواقع، بين حد وحد، اختلافاً بيناً. فالنشر في الجريدة الرسمية ليس سوى عملية قانونية يراد بها اضفاء الصفة الرسمية على قرار افتتاح الأعمال، أما النشر في الجريدة المحلية، فقد لا يعني شيئاً أبداً، لا سيما بالنسبة إلى فلاح لا يقرأ أو مزارع لا يحسن القراءة، أو مهاجر بينه وبين الجريدة المحلية «سبعة بحار»!

وقد تزداد أهمية هذه الملاحظة بالنسبة للزمان والمكان... فأثَرُ النشر في عهد الانتداب أو في مطلع عهد الاستقلال يختلف بأبعاده عما هو عليه في وقتنا الحاضر، وهذا الأثر يختلف بالنسبة إلى فلاح في الهرمل أو في عكار عنه بالنسبة إلى فلاح آخر يحسن التجول في شوارع بيروت والعودة قبل المغيب إلى قريته.

أما عملية اللصق، فليست ذات قيمة مطلقاً، لأن المختار الذي يتولاها، يمكنه أن يمزق الاعلان بواسطة من يشاء أو من يراه مناسباً من «حزبه» أو من عشيرته. وعلى افتراض أن الاعلان لم يمزق، وأن المناقبية أبت على هذا المختار أو ذاك، أن يفسح مجالاً لارتكاب هذه الجريمة، فأية قيمة لهذا النشر بالنسبة للغائب؟

أجل، لا يصح أن نستهين بكلمة غائب، فتحت هذا العنوان، يمكننا أن نرى كل الذين تركوا القرية ليعملوا في المدن، وكل المهاجرين إلى ما وراء الحدود، بل كل الأميين والبسطاء الذين لم ير المختار «فائدة» من دعوتهم، ولم يرَ بدّاً من تمثيلهم، أو لم يجد غضاضة في أن يتولى هذا التمثيل واحد من «وجوه الضيعة وأعيانها»!

إننا لا نتجنى على هؤلاء الأعيان، فالمادة الحادية عشرة[٧] هي التي جعلت «لذوي الشأن» دوراً أساسياً في تعيين الحدود، فصنعوا هم من هذا الدور شأناً لهم لأنهم فهموا القانون فهماً كما يصح وكما يجب!.. وإلا ما معنى أن يعطي القانون لتصريحات هؤلاء الوجهاء والأعيان: «قوة ثبوتية على اليدّية والحقوق العينية العقارية الموجودة»؟

وليس هذا التساؤل بكاف لوضع علامة تعجب واستغراب معاً، بل يجب التوقف طويلاً عند المادة الثانية عشرة التي اعتبرت أن: «الشخص الذي يشغل العقار هو المالك المفترض والمدعي بحق هو المعترض». ومدار الأمر والغاية، في هذا الاعتبار، هو في إمكانية تحويل الافتراض إلى حقيقة، عندما لا يعترض المالك الحقيقي، أما للأسباب التي ذكرنا، أو لأنه يعجز عن مجابهة نفوذ سياسي معيّن أو نفوذ مالي، أو لأسباب «شكلية أصولية» كتلك التي كانت متبعة في عهد «البريتور الروماني»[٨] يوم كان الحق في جانب من يحفظ أصول المحاكمات...

ويمكنني أن أؤكد أن هذا الواقع، هو واقع الملاكين الفقراء، الملاكين الصغار، المحرومين من النفوذ السياسي ومن سلطان المال. وإننا نستطيع، أن نعطي أكثر من مثل على أكثر من حالة وأكثر من واقعة، في أية قرية أو في أية منطقة عقارية.

ففي المتن تمت بعض أعمال التحديد والتحرير، فسجلت بعض الأراضي على اسم أحد الذين لهم كلمة، لكن المالك الحقيقي تقدم بإعتراض مستنداً إلى وثائق تثبت ملكيته غير أنه لم يستطع حضور الجلسة في الموعد المحدد. وبما أن المادة ٢٤ من القرار ١٨٦ تنص على: «أن الاعتراض يعتبر لاغياً وباطلاً ويرقّن حكماً في المحضر إذا تخلّف المدعي عن الحضور «فقد رقنّه القاضي مستوحياً حكم القانون، تاركاً للمعترض الحق في الاستفادة من أحكام المادة الواحدة والثلاثين.[٩] ولكن القاضي العقاري هو قاضٍ استثنائي وأحكامه تبلّغ لصقاً على باب المحكمة، وبما أن الطريق بقيت غير آمنة وغير سالكة للمالك الحقيقي، فحقه في الاستئناف ما زال في طريق مسدود... والحكم البدائي أمسى مبرماً والمالك المفترض صار حقيقياً...

إن الأمثلة كثيرة، وهي تشهد بالحق، على أن هذا المالك المفترض صار مالكاً بقوة القانون لا بقوة الحق والعدالة...

على كل حال، يمكننا متابعة المسيرة مع هذا القرار، حيث نتوقف عند المادة التاسعة عشرة، لنقرأ الفقرة الأخيرة: «ويعطى الأهالي علماً باختتام الأعمال الموقتة بواسطة المختارين ويتولى الكاتب عدا ذلك استلام التصريحات والاعتراضات من الملاكين وفقاً للأحكام الآتي ذكرها ويدونها في محضر العقار، ولهذه الغاية يستعين بالمختارين لينبه الملاكين المجاورين والمعترضين ـ وفي الاجمال كل من يدعي حقاً لم يطالب به أثناء التحديد الوجاهي ـ بأن عليهم أن يحضروا إلى المكتب ليقدموا اعتراضهم أو طلباتهم ويبرزوا لدعمها سنداتهم أو وثائقهم الثبوتية»[١٠]. وإذا فات: «أحد الأشخاص أن يتدخل» يمكنه أن يعترض أو أن يطلب القيد في حالة وجود إدعاءات باستعمال حق عيني، وذلك «خلال ٣٠ يوماً من تاريخ إلصاق محضر إختتام عمليات التحديد الموقت في المنطقة العقارية».

إن المحاذير والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن طريقة تبليغ افتتاح عمليات التحديد هي نفسها ترافق عملية اختتام هذه العمليات، لا سيما أن انقضاء مهلة الثلاثين يوماً هي مهلة سقوط الحق بالأعتراض.

لكننا سنفترض أن المختار قد بلّغ وأن النشر في الجرائد المحلية قد انتج مفعوله، فما الذي يحدث؟..

وما هو مصير الاعتراض؟..

ليس من المؤكد أن القاضي سوف يحكم برده أو بترقينه أو بتثبيت اليد، بل سوف يفتش عن

الاثبات، فإن وجده، حكم بشطب إسم المالك المفترض وإعادة يد المعترض.. ولكن كم معترض استطاع أن يثبت حقه ويظفر بالعدالة؟ نحن لسنا ضد هذا المالك أو ذاك، لأننا لسنا مع مالك ضد آخر.. نحن في معرض تبيان أن الذين تملكوا بالقوة في العهود الاقطاعية، هم أسلاف الذين غدوا يتملكون بقوة من نوع آخر، في عهد الملكية البرجوازية.

لا بأس من مثل آخر، ولنأخذ ملفاً من بين الملفات المكدسة على الطاولة أمام القاضي، هو الملف رقم ٣٨٨ بجّة... المعترضون ورثة فيليب التحومي، أما المعترض عليهم فهم ورثة سعيد أبي عقل، ولنقرأ في محضر التحديد والتحرير ما يلي:

«وفي تاريخ ١٠ نيسان ١٩٦٤ تقدم جوزف التحومي باعتراض وأبرز صك بيع صادر عن سعيد أبي عقل سنة ١٩١٩ مصدق بقرار صادر عن محكمة بداية جونية سنة ١٩٢٣».

وإذا ما دققنا بهذا الصك لوجدنا أن فيليب التحومي كان قد اشترى ٩ عقارات من سعيد أبي عقل بينها عقار يدعى «تحت الدارة». لكن الأرقام الواردة في صك البيع ليست هي نفسها في محضر التحديد والتحرير. ولسبب من الأسباب، قد يكون خطأً، أو قد يكون سهواً، تعينت الجلسة للنظر بالاعتراض على العقار ٧٩٥. وأثناء المحاكمة تبيّن أن هذا العقار يقع تحت يد/ ورثة أنيس الحايك، الذي كان قد اشتراه من سعيد أبي عقل سنة ١٩٣٧. وتطلب الأمر تعيين خبير، ولسبب من الأسباب، أكد الخبير في تقريره أن العقار رقم ٧٩٥ ليس هو الأرض المسماة في صك ورثة فيليب التحومي، «تحت الدارة»... ولهذا السبب رد الاعتراض، وبسبب رده أمست «تحت الدارة» تحت يد ورثة الحايك، ولم يبق أمام المعترضين إلا التساؤل بعجب: ترى أين هي «تحت الدارة» /هذه أو... وكيف كتب لها أن تختفي في الملف، لتبقى في الطبيعة؟..

رب قائل: إن المهمل لا يستحق الرعاية؟ فلماذا نضربه مثلاً؟.. المهمل لا يستحق الرعاية، إنها لنظرية لها تاريخها في عالم القانون وتاريخه، ولكن إذا كانت هذه النظرية لا تستحق المناقشة، فإنها لدليل على أن الإهمال هو أيضاً وسيلة من وسائل التملك، وهذا لا يعني أن من يتملك بسبب إهمال غيره، هو مالك شرعاً وحقاً! ترى كم دعوى مثل هذه قد رُدّت؟ وكم مالك صنعته المحكمة عن قصد أو عن غير قصد، بفعل القانون أو بفعل الاجتهاد؟ حقاً أن القابلة القانونية «لم تمت، على الرغم من أنها شاخت حتى الخرف».

هنا إخال أن صاحبنا سيضرب الطاولة بيده صارخاً: هذا تجنٍ على القانون؛ أوَلم يحفظ المشترع حقوق الغائبين في المادة عشرين التي اعتبرها «من أهم مواد هذا القرار» ألم يعط هذا القرار ذاته في هذه المادة عينها «الحق للأوصياء وللوكلاء وللأقارب وحتى للأصدقاء أن يقوموا مقام هذا الغائب؟ ثم ألم يعطِ هذا القانون حقاً لمن فاته أن يعترض خلال شهرين أن يدعي مطالباً بحقه أمام محاكم البداية في مدة سنتين؟ وبعدُ ألم يعطِ القانون مجال الادعاء لمن فاته القطار ليطالب بالعطل والضرر في مدة عشر سنوات؟ فماذا تريد بعد؟

أجل، على الرغم من أن هذه الاسئلة تحمل في ظاهرها ـ حقاً ـ وأن صاحبنا محق ظاهراً، وعلى

الرغم من إنني ذكرت ما يكفي من الانتقادات ضد « مدة الشهرين » والسنوات العشر ، فأنني سأقف مرة أخرى أمام هذه القضية ومع القانون نفسه ، متجنباً قدر الامكان ذكر الوقائع ، ايثاراً للاختصار في هذا المضمار .

إن مهلة السنتين هذه ، هي مهلة اسقاط ، وهي مدار بحوث كثيرة ، وكثيراً ما يحلو لبعض النظريين آن يغوصوا في البحث كي يقولوا : « إن الحق لا يزال ، إنما الحق بإقامة الدعوى هو الذي يسقط » . طبعاً أنهم يتشبثون بهذا الرأي ، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن كثيراً من الحقوق قد خسرها أصحابها بسبب خطأ شكلي تافه ، فكيف بهم وقد سقط حقهم بأقامة الدعوى ، التي هي الوسيلة الوحيدة التي من شأنها أن تأمّن هذا الحق؟ وما معنى أن « الحق يبقى » طالما صاحبه لا يستطيع أن يطالب به في المحكمة ، وما دامت أصول المحاكمات قد سدّت دونه أبواب قصر العدل؟ أما فسح المجال أمام من لم : « يستعمل حقه بأقامة الدعوى ضمن مهلة السنتين كي يطالب بالعطل والضرر خلال عشر سنوات » فضرب من الخداع القانوني ، يهدف إلى تثبيت الاستقرار في التملك . وأما المطالبة بالعطل والضرر فمسألة فيها نظر : « لأن المدعي ملزم بأعطاء البرهان على وجود الغش والخداع » ، وهذا البرهان ، هو أشبه بالرهان ، دونه صعاب ومخاطر ، إذ لو فشل

صدر حديثاً

حكاية بحار

للروائي حنا مينة

منشورات دار الآداب ـ بيروت

« المضرور » في ذلك لأمكن لخصمه الذي عرف كيف « يغّش وخدع » أن يطالبه بالعطل والضرر بحجة سوء النيّة، والويل لهذا المدعي إذا كان من غشّ وخدع من ذوي الشأن والنفوذ.

وكيف دار بنا المقال، فإن النص على الحق بالعطل والضرر، هو اعتراف من المشترع، بأن عمليات التحديد والتحرير، واجراءات المحاكمة الاعتراضية، لا تخلو من الشوائب والمخاطر، بل هي غير جديرة لأن تكون في عداد مبادىء الحق والعدل، ولكن الأثر في هذا الاعتراف، أنه هو نفسه بلا مفعول ولا محصول.

والآن، أنا لا أحب أن صاحبنا الذي تساءل ضارباً الطاولة بقبضة يده، هو أكثر منا حبّاً بالعدالة والانصاف أو هو أكثر منا تقديراً لكفاءة هذا القاضي أو ذاك لكن المسألة أولاً وآخراً، تبقى دائماً أبعد من هذا الحب، ومن ذاك التقدير. فالقضية قضية نظام، قضية طبقة تحكم وتتحكم، ولن نخدع بنظرية استقلال القضاء في عملية فصل السلطات، غير أن الأمر يبقى نسبياً، في الزمان والمكان، فأعمال التحديد والتحرير التي جرت في عهد الانتداب، تختلف من نواح عديدة عن تلك التي تجري اليوم وسبب هذا الاختلاف يعود إلى نمو الوعي وإزدياد عدد المتعلمين وضعف مواقع الاقطاع السياسي، وتحوّل الصراع العشائري، والمحلّي، والانتخابي، إلى صراع طبقي متنام، يزداد عمقاً يوماً بعد يوم، ويتضح أسباباً وأبعاداً!..

ولو عدنا إلى عهد الانتداب، وإلى السنوات العشر الأول من عهد الاستقلال، لرأينا أن أكثر من ستّين بالماية من الذين ثبتت الأحكام يدهم، ليسوا بمالكين أصلاً، بل أمسوا مالكين بفعل الشفاعات، والنفوذ، والجهل أو الخوف، والحزبية العشائرية والعائلية، وعجز المالك الحقيقي، الفلاح، عن ملاحقة حقّه في المحاكم، أما عجزاً سياسياً وأما عجزاً مالياً.

وهذا لا يعني أن من أصدر القرار كان هو المسؤول مسؤولية مطلقة أو كان بلا ضمير ولا وجدان... فالملف كثيراً ما يصل إلى طاولة القاضي وفي « بطنه » كل ما يلزم من إثبات أو فيه كل ما يقتضي من ثغرات واقعية أو أصولية. ولنا أمثلة كثيرة في تاريخ الأرض المشاعية التي تقلصت مع الزمن في القرى، بعد ما زالت تماماً من المدن.

فمن المعروف أن المشترع قد نظم استثمار الأراضي المشاعية وكيفية تجزئتها، في قرار صدر سنة ١٩٢٦[١١]، وفي مرسوم صدر سنة ١٩٥٠. ولكن الواقع جعل من « ارادة » المشترع حبراً على ورق، وربما كان السبب هو نفسه دائماً، أو ربما كانت إرادة المشترع قد أرادت هذا الحبر وذاك الورق. ومدار الأمر أن الأرض المشاع بدأت تتحول إلى أملاك خاصة منذ بدء عهد المتصرفية وإزدادت عملية التحول إتساعاً في عهد الانتداب. ولا نعني بذلك أنها قبل المتصرفية لم تكن موضوع مطامع كبار الملاكين، أو أنها انتهت، بعد هذا العهد الذي أعلن بداية عهد التقنين العثماني. وجل ما في الأمر، أن الأرض المشاع التي كانت بمقدار نصف الأرض الصالحة للزراعة قد أمست أقل من العشر... وهذا العشر نفسه ما زال هدف أطماع كبار الملاكين بأشكال مختلفة.

وسوف نجد في المحاكم العقارية مئات من الاعتراضات ضدّ مئات من المعتدين على الأرض المشاع، ولكن اللجان المشاعية مثل «الهيئات الاختيارية» قد تعترض وقد «تنام» على حقها بالاعتراض، «فاعتراضها ونومها على الاعتراض» يعودان إلى اعتبارات شتى. ويمكن التأكيد دون تردد، أن كل مالك تحَدُّ أرضه مشاعات، قد ضمّ جزءاً من المشاع المجاور أن لم يكن كله، أثناء التحديد والتحرير.

وأراني أخيراً منساقاً إلى الاستشهاد بما جاء في الأسباب الموجبة لقانون الملكية العقارية، إذ في هذه العبارة كلمة فصل تبعد عنا تهمة التجني على الأقل، فالأسباب الموجبة تؤكد قائلة: «وفي الواقع فقد تضرر كثير ممن يملكون عقارات مجاورة للعقارات المحددة، من جراء قلة أساليب الاذاعة». ولكن هذا الاعتراف الذي يفيدنا تاريخياً، بقي مجرد اعتراف، فيه كل حسن النية التي لم ينتفع بها من أضرَّته قلة أساليب الاذاعة.

وهكذا يفرض علينا التاريخ أمانة للواقع أن نقول بملء فم الحقيقة أن أعمال التحديد والتحرير لم تكن في الحقيقة إلا عملية استيلاء جديدة على الأرض من جهة، وتوطيد استقرار الملكية من جهة ثانية، بغية خلق ضمانة لأعمال التسليف والتوظيف المالي.

ومهما كان الأمر، وأنّى دار بنا المقال، فليست القضية قضية مثلٍ عليا أو أخلاق سفلى، فهي طبقية في لبها وجوهرها، ونحن لن نجد ملاكاً واحداً، كبيراً كان أم صغيراً، مستعداً لأن يتّعظ بقصة تولستوي، حاجة الإنسان من الأرض. □

هوامش

(١) وجد السجل العقاري أولاً في بروسيا سنة ١٧٨٣ ثم في فرنسا ١٨٥٥ وفي مصر سنة ١٩٢٣.

(٢) حكم من سنة ١٥٢٠ الى ١٥٦٦.

(٣) لبنان منذ عهد المتصرفية د. أحمد طربين ص ٢٦٦.

(٤) مقدمة الأسباب الموجبة لقرارات التحديد والتحرير- مجموعة القوانين ج ٤ - عقارات- مجموعة أبي نادر.

(٥) المادة الأولى من القرار ١٨٦ تاريخ ١٥ آذار ١٩٢٦.

(٦) المادة ١٢ من القرار ١٨٦.

(٧) قرار ١٨٦/١٩٣٦.

(٨) هو القاضي الروماني قديماً.

(٩) رقم الحكم ٤١ تاريخ ١٢/٨/١٩٧٧ - بيروت.
العقار ٢٨٦٧ رأس المتن و٤٣٥ و٤٤٣ و٤٥٥ و٤٦٠ دير الحرف.

(١٠) القرار ١٨٦.

(١١) قرار رقم ١٧١ /١٩٢٦.

الاستشراق السوفياتي والتراث العربي

سهيل فرح

□ الشرق والغرب ، أوروبا والاسلام ، المركزية الأوروبية والمركزية الآسيوية ، العام والخاص في صراع الحضارات . هذه هي بعض المفاهيم الأساسية التي يدور حولها اليوم الحوار الفكري والصراع الأيديولوجي . وأهم التيارات والاتجاهات السائدة هو التيار السلفي الذي يتجه بفكره الى الماضي السحيق المثالي وهو مصاب بداخله بانحناء حضاري داخلي ، غير معلن ، لحضارة الغرب ، والتيار المستغرب المستلب الذي لا يرى في تاريخ شرقه أية معالم حضارية ساهمت في اغناء الثقافة الانسانية ، هذا التيار يعيش جسداً هنا وروحاً وأفكارا وطموحات هناك في الغرب . وهناك التيار « اليساري » الذي يعاني بدوره أزمة فكر وممارسة ويتضمن اتجاهين : الأول الذي يستسلم للقوانين العامة للصراع الاجتماعي فيبقى متشبثاً بها ويقع في ظلامية « الدوغمائية » النظرية والممارسة السياسية ، مما يؤدي به الأمر الى أن يرى نفسه في نهاية المطاف بعيداً عن حركة الجماهير وطموحاتها نحو التغيير والتقدم الاجتماعي والحضاري . والاتجاه الثاني ، الذي نشأ كردّة فعل على الأول ، ركز على الخصوصيات في واقعه الوضوعي مما أبعده عن ادراك وترجمة القوانين العامة للصراع الاجتماعي لواقعه ، تلك القوانين التي تشكل الخطوط العامة والضرورية لأي منهج فكري وأي برنامج سياسي ثوري . لذا فان عدم ادراك هذا الاتجاه للعلاقة الدياليكتيكية بين العام والخاص ، في عملية الصراع السياسي والايديولوجي والاقتصادي يبعد أصحابه عن الفكر اليساري الصحيح ويجعله يستسلم هو الآخر للتيارات الثورية العفوية التي أخذ يطبع أحد تجلياتها الآنية الطابع الديني . ويجد نفسه بين فترة وأخرى محبطاً مخيب الآمال . . .

كل هذه التيارات والاتجاهات تأخذ من مدرسة الاستشراق الغربية والشرقية (الاوروبية) مواقف تتلاءم وطروحاتها الفكرية والسياسية، التي يغيب عن معظمها عنصر التبلور والوضوح النظري، فمنهم من يرفض أعمال المستشرقين ويعتبرها كلها ضرباً من ضروب الغزوة الثقافية الغربية للشرق الاسلامي، ومنهم من تأثر بها وتبناها وجعلها منهجاً لتفكيره وسياسته، والبعض الآخر الذي وقف متأملاً بها، مشذباً أعمال مستشرقيها، الذين هم بدورهم يتمايزون (بطبيعة الامر) بمنهجهم الايديولوجي والسياسي، فيأخذ الايجابي والعلمي والانساني منها ويصارع العنصري الاستعماري في أعمال بعض المستشرقين المركزيين الاوروبيين... يشجع الأعمال الاستشراقية التي تنحاز للحقيقة الموضوعية والتي تساهم بحيوية في عملية التفاعل والاغتناء الثقافي والحضاري بين الشرق والغرب.

وتبقى هذه الحالة السلبية القائمة، التي يغيب عن انتاج معظم مثقفيها عنصرا الابداع والخلق الذاتي، الى أن تتوفر في منطقتنا الانظمة السياسية التقدمية التي تشكل نقطة تحول نوعية في تفكيرنا وممارساتنا حيال كافة المسائل المطروحة الاجتماعية والثقافية والفكرية والاقتصادية، والتي تؤدي الى توفر المناخ الديموقراطي اللازم وتهيء الكوادر العلمية الكفوءة وتؤسس مراكز البحث العلمي، لاحياء كل ما هو مشرق وعقلاني وديموقراطي وانساني في تراثنا وتساهم في تصميم الخطط التنموية السليمة في كافة المجالات، تجعلنا نخلق القاعدة الحقيقية القوية المادية والمعنوية لمواكبة الركب الحضاري الانساني.

بيد أن هذه الحالة السلبية القائمة التي يهيمن عليها، على الصعيد الايديولوجي، الفكر الميثولوجي الديني، لا تمنعنا اطلاقاً من تسليط الأضواء على الشعاع الفكري والثقافي الذي تركه تراثنا في تاريخ الثقافات والحضارات العالمية. كما انه نرى لزاماً علينا أن نثمن عالياً أعمال بعض المستشرقين الكبار الذين ساهموا بدأب في نبش تراثنا من بطون خزانات المخطوطات المنسية للمحافظة على قسم منه ولإحيائه ونشره، مما ساهم ويساهم في اغناء ثقافة البلدان التي يعيش هؤلاء المستشرقون بين ظهرانيها. ولعل أهم المدارس الاستشراقية التي ساهمت في الحفاظ على عدد كبير من مخطوطاتنا العربية وقامت بتحقيقها والتدقيق بها ونشرها وقامت في الوقت نفسه باجراء الابحاث العلمية على جوانب متعددة من تاريخنا وحاضرنا، هذه المدرسة هي مدرسة الاستشراق السوفياتية.

مرت مسيرة الاستشراق السوفياتية ومن قبلها الروسية بمراحل متعددة، وكانت كل مرحلة من المراحل تتميز بخصائص معينة كانت ترجع الى المناخ الفكري والسياسي والعلمي الذي كان يطبع هذا العصر أو ذاك. فقبل ان ينتصر المنهج الماركسي على أعمال المستشرقين السوفيات مرت المدرسة الروسية في الاستشراق بمراحل متنوعة أنتجت أعمالاً منها العلمي والجيد النوعية ومنها المنقول عن الغرب والمتأثر بمنهج بعض المستشرقين أنصار التيار الذي أطلق عليه تسمية «المركزية الاوروبية».

لمحة تاريخية

بدأت حركة الاستشراق الروسية منذ وقت بعيد، بيد أنها لم تتمكن من تكوين شخصية مستقلة بها تقريباً الا في النصف الاول من القرن التاسع عشر. فاهتمام الروس بالعرب يرجع الى بداية الرحلات التجارية والبعثات الدينية الارثوذكسية الى الأماكن المقدسة في فلسطين. فالعلاقات التجارية كانت تجري بين تجار المشرق العربي وتجار شعوب آسيا الوسطى وبالتالي مع تجار كييف ويعود تاريخها الى العصر العباسي. بحكم هذه العلاقة التي تطورت تكوّن فيما بعد لدى الهيئات العلمية الروسية مجموعة من المخطوطات العربية والاسلامية وبعض المعلومات العامة عن الوضع الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للعالم العربي... فلقد كوّنت الرحلات التي كان يقوم بها المستشرقون الغربيون والشرقيون وانطباعاتهم عن هذه البلدان وحضاراتها النواة الأولى للدراسات الشرقية.

ان الكتاب والمخطوطة العربية لم يصلا الى العقل الاستشراقي عامة الا في مرحلة لاحقة. وكان لتلك الانطباعات دور لا يستهان به في طمس حقائق كثيرة حول حقيقة وجوهر حضارة شعوب الشرق الاوسط، بحكم علاقة المزاحمة الاقتصادية والفكرية التي بدأت تظهر بحدة بعد الحملات الصليبية على الشرق، ثم شحن العقلية الغربية الاستشراقية بالروح العنصرية والاستعمارية تجاه شعوب الشرق... بيد أن تطور العلاقات التجارية والثقافية بين الشعوب الشرق - أوسطية وشعوب البلقان أدى الى اعطاء صورة أوضح عن العرب. ويمكن القول بأن المواد التي تراكمت عبر التاريخ عن العرب وصلت الى روسيا من ثلاثة مصادر.

١ - كلمات عربية دخلت اللغة الروسية مباشرة وبشكل غير مباشر عبر اللغات التترية والكازاخية والأوزبيكية وغيرها وذلك عن طريق التجار والرحالة.

٢ - بعض المعالم التاريخية - الثقافية ومنها الاسلام كدين وكتصور يتضمن نظرات مثالية ومادية الى الكون والى الواقع الحياتي الموضوعي للانسان.

٣ - النتاج الأدبي والفلسفي من شعر وحكايات وقصص وروايات وأفكار فلسفية وعلمية متنوعة لرموز الفلسفة العربية - الاسلامية.

ساهم في ادخال الكلمات العربية الى اللغة الروسية رحلات اغودين دانيال وأفانسيانيكيتين وبوزديناكوف وياكوفيليفتش وتيختشوف والكتابات المترجمة الى الروسية منها كتابات للمؤرخ اليوناني مكسيم غريك وأماركولا وغيرهما. هؤلاء أدخلوا الى الروسية كلمات ما زالت حتى الآن مثل سلطان، مسجد، الماس، فيروز، الله، فلفل، بازار وغيرها...

وفي القرنين الخامس عشر والسادس عشر ظهرت بعض الكتابات في روسيا عن الاسلام والحضارة العربية - الاسلامية كان معظمها مترجماً عن اللاتينية واليونانية والايطالية أهمها كتاب

الايطالي ريكاردوس دي مونتيه كروتسيس الذي حمل اسم «Confutatio Legis Latac Saracnisaa Maledicto Mahumeton» وكتابات البولوني الكاثوليكي النزعة « مارتين بالسكي » التي تم طبعها في فارصوفيا عام ١٥٦٤ وترجمت الى الروسية بين أعوام ١٥٧٨ ـ ١٥٨٠ وكتابات اليهودي الاسباني بيوتر الفونس الذي كتب مؤلفاً ضخماً من ٢٩ فصلاً حمل عنوان « دراسات عن محمد » الذي تمت ترجمته الى الروسية في النصف الثاني من القرن السابع عشر. فهذه المواد وغيرها وصلت الى روسيا دون ان تشرف عليها هيئة علمية للترجمة مختصة، فلقد جاء الانتقاء في الترجمة عشوائياً وفي محض الصدفة. فطموح روسيا لمواكبة أوروبا الغربية علمياً وحضارياً هو الذي دفعها في البداية للانفتاح على الثقافة العالمية، بما فيها العربية. ان الثقافة العربية بكافة تجلياتها لم تصل مباشرة الى روسيا بل انها سرت في البداية عبر المصفاة الاوروبية الغربية. ولقد اتسعت دائرة الاهتمام بالشرق الاسلامي بعد وصول القيصر الروسي المتنور بطرس الأول الى الحكم. فلقد ركز القيصر اهتمامه على معرفة الاسلام لأنه كان يرى فيه الاطار الفلسفي والمنهجي الذي يسير على ضوئه رجالات الحكم في المناطق الاسلامية. لذا فلقد قدم المساعدة المادية لمستشاره في شؤون الشرق ديمتري كانتيمير (١٦٧٣ ـ ١٧٢٣) الذي جلب الى روسيا في عام ١٧٢٠ أول مطبعة ذات حروف عربية. وفي عام ١٧٢٢ صدرت الترجمة الروسية لكتاب كانتيمير الذي أعده في اللاتينية وحمل اسم «Dereligione et Statu Imperii» فيه يتناول الكاتب برؤية موضوعية الحضارة العربية الاسلامية وظروف النشأة التاريخية لرسول الاسلام محمد. وقبل هذا بمدة قصيرة تمت في روسيا في عام ١٧١٦ أول ترجمة روسية للقرآن قام بها الدكتور « بيوتر بوستيكوف ».

ان اهتمام الاوساط العلمية الروسية بالثقافة العربية بدأ ينمو بعد ترجمة القرآن وكتاب « ألف ليلة وليلة » الذي ترجم عن الفرنسية في ١٢ جزءاً بين أعولم ١٧٦٣ ـ ١٧٧١ وأعيد طبعه فيا بعد عدة مرات. ولقد أحدث هذا الكتاب ضجة كبيرة في الأوساط الثقافية والادبية الروسية وكان تأثيره كبيراً على الكتّاب الروس فنسجت أمثاله مئات من القصص والروايات. بعدئذ ترجمت قصص وحكايات عربية عن الفرنسية منها على سبيل المثال « عمر والقصة العربية »، « طرائف آسيوية »، و« حكايات شرقية » وغيرها.

خطت حركة الاستشراق الروسية في القرن الثامن عشر خطوات ملموسة الى الأمام وذلك بفضل جهود وكتابات علماء مشهورين أمثال كير وباير وغيرهما. فلهؤلاء كان الفضل الأساسي في اقناع السلطات باقامة أقسام ومعاهد مختصة لدراسة اللغات الشرقية بما فيها العربية. ولم تباشر الجامعات الروسية بتدريس العربية بشكل جدي الا ابتداء من عام ١٨٠٤ فالبداية كانت محفوفة بصعوبات متعددة أهمها:

أولاً: قلة عدد الكادر العلمي الذي يجيد العربية وبقية اللغات الشرقية.

ثانياً: اعتقاد البعض من العلماء بأن تعليم اللغات الشرقية « المنقرضة » لا تفيد الدولة بشيء.

ثالثاً: اصرار المستشرقين الروس الذين تتلمذوا على يد المستشرقين الغربيين على أن تعطى

الاولوية لتعليم اللغة العبرية القديمة في البداية ومن ثم تدرس اللغات الاخرى السامية القديمة كالكلدانية والأشورية وغيرها ويأتي بعد ذلك تدريس العربية.

رابعاً: قلة المراجع والدراسات والمخطوطات العربية، فهي على رغم وجودها، لم تكن تكفي لكل الجامعات المتواجدة في المدن الكبرى.

مدرسة بطرسبورغ

بيد أن رحلة الألف ميل بدأت بتدريس العربية في جامعة خاركوف على يد البروفسور بيراندت وفرين في كازان وبلديريف في موسكو وبابروفسكي في فيلنوس. فلقد كان لهؤلاء المستشرقين الكبار دور ملحوظ في جمع المخطوطات العربية وفي الاشراف على الترجمات الروسية وفي تحضير الكتب والقواميس المدرسية لتعليم العربية.

تقدمت مسيرة الاستشراق الروسية في القرن التاسع عشر خطوات ملموسة الى الأمام. فلقد تكوّن رصيد لا بأس به من المخطوطات والترجمات الأدبية والفلسفية والعلمية والدينية عن العربية وتم تحضير مجموعة من المستشرقين والمستعربين الروس جعلوا مدرستهم الروسية تستقل نسبياً عن مدرسة الاستشراق الاوروبية الغربية. اذ قام عدد منهم وعلى سبيل المثال لا الحصر فرين وبابروفسكي بكتابة دراسات متعددة نشرت في المجلات الروسية الرئيسية هاجمت أعمال المستشرقين الغربيين الذين خلقوا «ستريوتيبات» مشوهة عن الذهنية العربية ونمط حياة الانسان الشرقي وحولوها الى قناعات في ذهن الانسان الأوروبي. كما انهم دعوا في دراساتهم الى كتابة أبحاث علمية موضوعية تحلل الاسلام على حقيقته. وأكدوا على ضرورة اظهار الجوانب المشرقة والحضارية في التراث العربي ـ الاسلامي.

رغبة هؤلاء المستشرقين الكبار في متابعة التنقيب عن المخطوطات العربية وفي دراسة الجوانب المتعددة للتراث العربي وفي نشر الثقافة العربية بين الروس هي التي دفعتهم لتأسيس «المتحف الآسيوي» في عام ١٨١٨.

اعتبر «المتحف الآسيوي» الذي أقيم في العاصمة بطرسبورغ بمثابة المركز الذي تمحورت حوله، ولمدة نصف قرن، حركة الاستشراق والاستعراب الروسية. ان الجهود الشخصية الكبيرة التي قام بها مؤسس المتحف فرين كان لها الدور الفعال في تبويب الاقسام وتنظيمها وفهرستها وفي ارساء تقاليد علمية جديدة لدراسة الآثار الشرقية من قطع نقدية شرقية ونماذج مختلفة عن بعض المعالم الحضارية العربية. وبجهوده أيضاً لفت انظار الذين حوله من الاختصاصيين الى ضرورة وأهمية دراسة المسكوكات العربية. كتب في عام ١٨٢٣ دراسة عن ابن فضلان. ما زالت حتى الآن ترتدي أهمية خاصة. لأن الباحث الذي يقرأها يتمكن من الاستدلال على الطريقة الفضلى لدراسة المراجع

الروسية والاجنبية المتعلقة بالمخطوطات العربية وبتاريخ الاستعراب الروسي. كما انه كتب عدة مقالات ودراسات علمية عن الاستشراق الأوروبي والروسي ونشرها في مجلات اوروبية غربية وروسية. وهو الذي أدخل الى المتحف الطباعة العربية التي حافظت على المخطوطات القديمة التي كانت مكتوبة على الرق. وبهذا يكون فرين قد ساهم بشكل فعال في ارساء حجر الزاوية لمدرسة علمية لدراسات المخطوطات الشرقية.

تابع هذه التقاليد من بعده تلامذته وكان ابرزهم سنكوفسكي وفولكوف. وشهدت فترة النصف الاول من القرن التاسع عشر ترجمات أدبية هامة عن التراث الفني ـ الأدبي العربي لعل أهمها «رحلات السندباد» وقصائد للمتنبي، وللشاعر المصري الذي عاش في القرن الثالث عشر عمر بن فريد قام بترجمتها تيجوليف.

والجدير بالذكر ان نوعية النتاج الأدبي والفلسفي والسياسي المترجم ومكانة العاملين في ميدان الاستعراب كانت بمثابة المحور الذي يحبب القارىء الروسي بتراثنا وحضارتنا العربية أو ينفره منهما. فالمكانة العلمية الهامة والثقافة الموسوعية والالمام العميق بثقافة العرب التي كانت تميز أفكار ونشاط فرين وسنكوفسكي كانت موضع تقدير واهتمام الأوساط الأدبية والثقافية الروسية وانعكس هذا في الصحافة الروسية وفي كتابات الأديبين تورغينيف ودوبراليوبوف والديبلوماسي الروسي المشهور بازيلي والرحالة المؤرخ مورافييف وعالم الاتنوغرافيا رافالوفيتش وغيرهم الذين نشروا الدراسات النقدية الادبية والفكرية والعلمية عن العرب، وذلك في المجلات الرئيسية في العاصمة بطرسبورغ وفي مدينة موسكو. وهي في مجملها دراسات موضوعية ايجابية.

تابع سنكوفسكي ودورن تقاليد العالم الراحل فرين. ففي عام ١٨٥٥ تم افتتاح كلية خاصة للغات الشرقية تابعة لأكاديمية العلوم الروسية. هذه الكلية التي خرجت جيلاً من المستشرقين والمستعربين كان لهم دور ملحوظ في دفع حركة الاستشراق الروسية الى الأمام.

برز في النصف الثاني للقرن التاسع عشر شخصيات علمية هامة أبرزها كاظم بيك الذي عرفته الأوساط العلمية بتحقيقه ومقدمته للمخطوطة الجغرافية الهامة للعالم المصري «اليعقوبي» الذي عاش في القرن التاسع، ولقد صدرت هذه المخطوطة في السلسلة التي اكتسبت شهرة عالمية «Bibliotheca Geographorum Arabicarum». كما انه كان من كبار الدارسين في الاسلاميات. وكان يلم الماماً واسعاً بالثقافات الأوروبية الغربية، مما أكسبه شهرة واسعة في الغرب ليس لمعرفته اللغوية وحسب، وانما لأعماله العلمية التي تضمنت دراسات فكرية وبيبليوغرافية وتحقيقات عن المخطوطات العربية وعن حضارة الشعوب الاسلامية.

وهناك ميزة أخرى رافقت مسيرة الاستعراب الروسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي دعوة العلماء والأساتذة العرب لتدريس العربية في جامعة بطرسبورغ وفي القسم المدرسي

المختص بتعليم اللغات الشرقية التابع لوزارة الخارجية الروسية ومعهد لازارسكي في موسكو. من هؤلاء الأساتذة العلامة المصري محمد عياد الطنطاوي والاستاذ الطرابلسي اللبناني سليم نوفل والدمشقي مرقص والفلسطيني بندلي الجوزي. لقد قام هؤلاء العلماء العرب بتدريس اللغة العربية وبتأليف الكتب المدرسية لتعليم العربية وباعداد القواميس الروسية العربية. وقام الجوزي ولأول مرة في تاريخ الفكر العربي المعاصر بتسليط الأضواء من زاوية مادية على تاريخ الحركات الفكرية في الاسلام. واهتم مرقص الدمشقي بوضع المسيحيين في الشرق وبدورهم في تاريخ الأدب العربي وفي النهضة العربية. وكان لهؤلاء جميعاً صداقات قوية مع معظم المستعربين الروس البارزين، وبالذات مع رازين وجرجس.

ففي تلك الفترة بالذات لمعت شخصية علمية كان لها الأثر الكبير في تطور حركة الاستعراب الروسية ن. جرجس (١٨٣٥ - ١٨٨٧) روسي الجنسية ليتواني الأصل. كتب أطروحة الماجستير حول «حقوق المسيحيين في الشرق حسب القوانين الاسلامية». ارتدت هذه الاطروحة أهمية خاصة لكونها جاءت بعد الأحداث الطائفية الدامية في لبنان عام ١٨٦٠. وهي ما زالت حتى الآن مفيدة جداً لكونها ارتكزت على النصوص القرانية واستقرأت أوضاع المسيحيين وحقوقهم في التاريخ العربي الحديث. في عام ١٨٧٥ - ١٨٧٦ كتب مؤلفاً عن «الأدب واللغة العربية». واكتسب هذا الكتاب شهرة واسعة ليس في روسيا وحسب وانما في أوساط المستشرقين في كل مكان. كما قام جرجس بتأليف «تاريخ الأدب العربي»، (بطرسبورغ، ١٨٧٣) وبترجمة «القوانين الاسلامية» في عام ١٨٨٢، ان هذين الكتابين كانا يعتبران من أهم المراجع الروسية في تاريخ الاستعراب الروسي حتى الثلث الأول من القرن العشرين. اشتهر جرجس في تعريفه القارىء الروسي على كتاب «الأغاني» للأصفهاني. وقام في عام ١٨٨٧ بتحقيق وكتابة المقدمة للمخطوطة العربية التاريخية «أبو حنفي الدينابري». وشارك في مؤتمرات عالمية عديدة حول الاستشراق الروسي. مما لا شك فيه ان طاقاته الكبيرة ومنهجه العلمي الرصين يتميز به دون سواه من معاصريه مما أكسبه الشهرة الواسعة.

عاصر جرجس الباحث غورلياند (١٨٤٣ - ١٨٩٠) الذي أحرز ميدالية ذهبية على أطروحته التي أعدها حول «تأثير الفلسفة الاسلامية على فلسفة ابن ميمون» هذا العمل الذي نشر في عام ١٨٦٣ يرتدي أهمية مميزة لأنه يكاد يكون الدراسة الفلسفية الوحيدة عن تأثير الفلسفة العربية الاسلامية على موسى ابن ميمون الذي يعتبر احد أهم الرموز الذين نقلوا تراثنا الفلسفي الى أوروبا. ما زال هذا العمل حتى الآن يحتفظ بقيمته العلمية المعاصرة، ذلك لأنه حتى تاريخه لم تتوفر في أدبياتنا دراسات جادة عن هذا الموضوع الذي أثار ويثير جدلا حولّ علاقة موسى بن ميمون بالفلسفة العربية وحول «اخلاصه» في ترجمة ونقل النتاج الفلسفي العربي - الاسلامي الى اسبانيا ومنها الى أوروبا.

عندما توقف قلب وعقل المستشرق الكبير جرجس عن النشاط والابداع برز نجم آخر لم يقل دوره عن سلفه، بل انه أضاف أشياء جديدة الى عمارة الاستشراق الروسية التي بات وهجها الابداعي غير محصور في روسيا، بل امتد ليشمل حركة الاستشراق العالمية. انه ف. رازين (١٨٤٩ - ١٩٠٨) روسي الجنسية من أصل فرنسي. أولى رازين اهتماماً كبيراً، منذ بداية نشاطه العلمي، لتحقيق وتدقيق المخطوطات العربية بعد العثور والمحافظة عليها. أنجز تحقيق وتدقيق مخطوطة الجغرافي العربي «البكري» ونشرها في عام ١٨٧٨، ومخطوطة الرحالة العربي الكبير «ابن فضلان» ونشرها في عام ١٩٠٤... ألف مع المستشرق جرجس كتاباً مدرسياً «الأدب واللغة العربية» في عام ١٨٧٥. وبقي هذا الكتاب أحد أهم المراجع حول اللغة العربية حتى الثلث الأول من القرن العشرين. درس العلاقات البيزنطية العربية وكتب عن هذه القضية دراستين تناولتا حياة ونشاط المؤرخين العربيين المسيحيين: يحي انطونيوس (١٨٨٣) وأغابي مانبيدوس (١٨٨٤). لعب رازين دوراً بارزاً في المؤتمر العالمي الثالث للمستشرقين الذي عقد في بطرسبورغ عام ١٨٧٦ وانتخب فيه مسؤولا عن العلاقات الخارجية ومساعداً للأمين العام لاتحاد المستشرقين العالميين. نشر له كتاب حول هذا المؤتمر في عام ١٨٧٩ تناول فيه بالبحث والتحليل والنقد وضع حركة الاستشراق الدولية في ذلك الوقت. وبعد فشل محاولته لاقامة مركز للاستشراق، عمل عميداً لكلية اللغات الشرقية لمدة عشر سنوات (١٨٩٣ - ١٩٠٣). وترأس القسم الشرقي للمخطوطات الذي سرعان ما تحول الى جمعية شرقية تركت آثارها على مسيرة الاستشراق الروسي عموماً. ومنذ عام ١٨٨٦ أصبحت مجلة «زابيسكا» تغطي بشكل دوري اخبار المستشرقين وكانت تطبع بلغات أجنبية. منذ ذلك الحين بدأ العقل الاستشراقي الغربي يتجه نحو روسيا للتعرف عن كثب على أعمال المستشرقين الروس.

تمكن رازين من خلال نشاطه في كلية اللغات الشرقية القسم المدرسي التابع لوزارة الخارجية ومجلة «زابيسكا» و«الجمعية الشرقية» ان يجمع حوله خيرة العاملين في ميدان الاستشراق، لعل أهمهم الاختصاصي في اللغات الشرقية ن. مار (١٨٦٤ - ١٩٣٤) والناقد الادبي المشهور أولدنبرغ (١٨٦٩ - ١٩٣٤) والاختصاصي في تاريخ الاسلام والشرق الاسلامي ف. بارتولد (١٨٦٩ - ١٩٣٠) ولعب هؤلاء دوراً لا يستهان به في مسيرة الاستشراق الروسية والسوفياتية وترك كل منهم أعمالا هامة خلدت اسمه في تاريخ الثقافة الروسية والعالمية.

مدرسة موسكو

في موسكو كان لمعهد لازراسكي الدور الأساسي في تحضير الكوادر العلمية التي اشتغلت في ميدان الاستشراق لعل أهمهم ف. كورش (١٨٤٣ - ١٩١٥) الذي قدم عروضا مسرحية في موسكو عام ١٨٨٤ تضمنت مسرحيات غنائية منها «أشعار مرسلة من دمشق» و«معلقة امرؤ

القيس » التي ترجمها الى لغة المسرح الغنائي في عام ١٨٨٥ ».

ومن المستشرقين الذين برزوا في موسكو في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أ. كريمسكي (١٨٧١ - ١٩٤١). ففي عام ١٩٠٠ أسس مكتبة كبرى في جامعة موسكو كانت لمعظم كتبها علاقة بتاريخ الاسلام، وكتب عام ١٩٠١ دراسة تاريخية لغوية عن « اللغات السابقة ». وفي عام ١٩٠٢ أغنى المكتبة بمخطوطات وكتابات متنوعة عن تاريخ العرب، وعام ١٩٠٦ أضاف للمكتبة مخطوطات وكتباً جديدة عن تاريخ الأدب العربي. كانت هذه المكتبة محط أنظار كل المهتمين بمعرفة حضارات الشرق. فكان يزورها بشكل دائم في أواخر أيامه الكاتب الروسي الكبير ليف تولستوي.

من المستشرقين الذين أظهروا موهبة فكرية في دراسة الاسلام زميل كريمسكي المستعرب أومانتاس الذي كتب في عام ١٨٩٠ دراسة فلسفية « تأملات حول تطور الأفكار الدينية - الفلسفية في الاسلام ». عمل كريمسكي دون توقف مع تلامذته حتى عام ١٩١٨. وكان لمعظم تلامذته ولتلاميذ رازين والجوزي الفضل الكبير في دفع مسيرة الاستشراق السوفياتية الى الأمام.

مدرسة قازان

أما مدينة قازان، أحد أهم مراكز الاستشراق قبل ثورة أكتوبر الاشتراكية، فلم تقدم أعمالاً هامةً بعد رحيل العالمين الكبيرين فرين وكاظم بيك عنها. من أهم العلماء الذين برزوا فيها المينسكي وسابلوكوف. لم يترك الأول آثاراً علمية هامة سوى كتابه عن « ابن الأثير » الذي نشر في قازان عام ١٨٥٤. أما الثاني فلقد نشط في أكاديمية العلوم في قازان حيث درس العربية وحضر عدداً من التلامذة. وكتب مجموعة من الابحاث الفكرية عن الاسلام. وحاول ترجمة القرآن. الا انه لم يتمكن من ترجمته النهاية. وفي عام ١٨٩٧ كتب بحثاً مطولاً عنوانه « ملحق لترجمة القران ». في عام ١٨٨٤ نشر كتاباً آخر حمل العنوان التالي: « شهادات عن القرآن والأسس القانونية للديانة المحمدية ». يتناول فيه رؤية المسلم لدينه وللحياة والمجتمع ويحلل الخصائص الفكرية والميثولوجية للقرآن. مما لا ريب فيه كان لسابلوكوف الدور الأساسي في دراسة الشرق والاسلام معاً. وبقي التراث الذي تركه مرجعاً أساسياً لكل الذين أتوا من بعده ودرسوا العربية والاسلام في قازان.

بعد وفاة سابلوكوف كانت تظهر أسماء سرعان ما تختفي، لذا لم نأت على ذكرها لأنها لم تترك في الواقع آثارا ملموسة على مسيرة الاستعراب.

غير ان ألمع الشخصيات العلمية التي برزت في قازان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن

العشرن كان العالم الفلسطيني بندلي الجوزي (١٨٧١ ـ ١٩٤٢). الذي تابع تعليمه العالي في جامعة قازان. وقبل ان يستقر نهائياً في روسيا عاش متنقلاً بين قازان وبطرسبورغ وباكو وفلسطين ولبنان. في عام ١٨٩٩ دافع عن اطروحة الدكتوراه التي كانت عن «تعاليم المعتزلة». في عام ١٩١٤ كتب مقالة علمية عن «القرآن» تم نشرها في «الانسكلوباديا اللاهوتية الارثوذكسية». وفي عام ١٨٩٨ ـ ١٨٩٩ أعد كتاباً مدرسياً عن كيفية «تعليم اللغة الروسية». في عام ١٩٠٣ أعد «القاموس الروسي ـ العربي» الذي كان يعتبر عن حق أفضل القواميس التي كانت موجودة في ذاك العصر. في عام ١٩١٦ حاضر الجوزي في جامعة قازان حول القوانين والحقوق الاسلامية، وخاض في جامعة قازان وبين الأوساط العلمية الروسية نضالاً حقيقياً ضد المستشرقين المتأثرين بأنصار ما يسمى بـ «المركزية الاوروبية». حيث أكد على أهمية الحضارة العربية، وعلى دورها الايجابي في التأثير على عصر النهضة في أوروبا. كان من المفكرين العرب الأوائل الذين سلطوا الأضواء على النزعات المادية في الفلسفة العربية الاسلامية، ومن مؤلفاته حول هذا الموضوع «تاريخ الحركات السرية في الاسلام». بعد قيام ثورة اوكتوبر عمل بروفسوراً في جامعة باكو وتابع نشاطاته العلمية في جامعات الاتحاد السوفياتي حتى عام ١٩٤٢.

نشطت حركة الابحاث حول الاسلام في جامعة وأكاديمية العلوم في قازان. وابتداء من عام ١٨٧٣ أصدرت الاكاديمية مجلة جمعت حولها المستشرقين الذين استقوا أفكارهم من البلاط القيصري ومن الحاخامات اليهود ومن رجالات الكنيسة الدوغمائيين الروس. حملت المجلة التسمية التالية: «البشير المناهض للاسلام» (ميسيونيرسكي بروتيفمو سليمانسكي زبورنيك). كتب فيها مجموعة من الكتاب والمستشرقين مقالات نشرت فيما بعد بعشرات المجلدات.

لم يتقرب معظم المستعربين من هذه المجلة بل ان الكثيرين منهم أخذوا موقفاً عدائياً منها. ومنهم على سبيل المثال رازين الذي قال «بأن هذه المجلة تشكل اتجاهاً معادياً للعلم» ولقد توقف رازين مطولا عند هذه المجلة ومن يكتب فيها. كان يرى انه من الأفضل ان تحضر الأجواء الملائمة للشبيبة المسلمة في قازان لدخول الجامعات ولزرع الوعي العلمي في نفوسهم، فهذا على حد رأيه، أفضل بكثير من الجدل البيزنطي مع الدوغمائيين المتعصبين من أئمة الدين الاسلامي في قازان والمناطق الاسلامية. كما انه كان يرى انه من الأفضل التعرف في البداية على نصوص القران والأدبيات الاسلامية على حقيقتها وفي لغتها الأصلية ومن ثم يتم تناولها بالبحث والنقد والتحليل وهذا سيكون أفضل بكثير من الهجوم على الاسلام قبل أن يتم التعرف على حقيقته وجوهره. ففي مقالاته التي ناقش فيها كتابات البروفسور ماشانوف «خواطر حول حياة العرب في عصر محمد، كمدخل لدراسة الاسلام» (قازان ١٨٨٥)، كان رازين يدعو الى الرصانة والموضوعية العلمية في الابحاث الاسلامية. فهو لم يعارض الباحثين الذين تناولوا برؤية علمية بعض الأسس الدوغمائية والميثولوجية الا أنه كان يقف بعنف ضد التيار المثالي الذي يقف على نفس الأرضية التي يرتكز عليها التيار الاسلامي المتعصب والدوغمائي واللاعلمي في قازان وغيرها من المدن الروسية. وهنا

يجب أن ننوه بنقطة هامة تتعلق بنشاط رازين الذي ساهم شخصياً وبشجاعة فائقة في التصدي للمحاولة التي بذلت من أجل جر حركة الاستشراق والاستعراب الروسية للتعلق بهذا التيار الروسي المعادي للعلم. وقد كسب رازين ولفترة طويلة تأييد معظم المستشرقين الذين عاصروه.

فيما يتعلق ببقية المدن الروسية كطشقند ويرفان وألماتاد ووشن بيه لم تتبلور معالم شخصية الاستشراق بمعناها العلمي الا بعد قيام ثورة أوكتوبر الاشتراكية.

تلك هي أبرز وأهم الأسماء والأعمال التي رافقت مسيرة الاستشراق الروسية. ان نتاج هؤلاء وغيرهم في أهم مراكز الاستشراق بطرسبورغ، موسكو وقازان وافتتاح عدد من المعاهد والاقسام لتعليم العربية ولدراسة القضايا التاريخية والأدبية والفلسفية والدينية، كل هذا أرسى القاعدة العلمية لمدرسة الاستشراق السوفياتية. لا بل ينبغي القول هنا بأن بعض الاعمال كان لها قيمتها العلمية ودورها في اغناء حركة الاستشراق أفضل وأثمن بكثير من معظم الدراسات التي شهدتها مدرسة الاستشراق السوفياتية حتى الثلاثينات، باستثناء اكتشافات وأبحاث المستشرق السوفياتي الكبير أغناطيوس كراتشكوفسكي والذي سنتكلم عنه لاحقاً. وقبل أن نبدأ بتقييم المرحلة السوفياتية الاولى والثانية في الاستشراق السوفياتي يهمنا التأكيد على ملاحظتين:

الأولى: مما لا ريب فيه ان مدرسة الاستشراق الروسية كونت شخصيتها المستقلة بها وأنتجت أعمالاً هامة لعبت دوراً هاماً في تطور حركة الاستشراق الروسية والعالمية، جعلتها تكشف بشكل علمي وموضوعي عن جوانب مضيئة من تراثنا العربي الذي أغنى بدوره الثقافة الروسية والسوفياتية المعاصرة ولعل الفضل في ذلك يعود الى مستشرقين كبار أمثال فرين، جرجس، رازين، كاظم بيك وغيرهم.

والثانية: رافق الاتجاه الاول محاولات عدائية غير علمية تجاه التراث العربي ـ الاسلامي، وكان الاتجاه الثاني متأثراً شكل ملحوظ بأنصار «المركزية الاوروبية». ولقد كان لأعمال ونشاط، أنصار هذا التيار من المستشرقين والعلماء، تأثير سلبي على ذهن الرأي العام الروسي، مما خلق بدوره مجموعة من «الستريوتيبات» المشوهة عن العرب وعن الحضارة العربية ـ الاسلامية. كان وراء هذه المحاولات في روسيا البلاط القيصري واللاهوت الروسي المتعصب لارثوذكسيته والأنتلجنسيا اليهودية الروسية المتأثرة بالفكر الميثولوجي للحاخامات وبالايديولوجية الصهيونية الناشئة التي بدأت تغزو منذ أواخر القرن التاسع عشر عقول بعض المستشرقين اليهود.

بيد أنه مع بداية المرحلة السوفياتية أخذت مدرسة الاستشراق السوفياتية تتحو منحى آخر فتح أمامها آفاقاً جديدة وامكانيات جديدة.

المرحلة السوفياتية

مع بداية المرحلة السوفياتية تم اجراء تحولات نوعية على منهاج العلم والتعليم في الاتحاد السوفياتي. فالايديولوجية السائدة هي الماركسية ـ اللينينية والعلم أصبح في متناول كل أفراد الشعب السوفياتي والمساواة بين القوميات والشعوب عمت الجميع. هذا الوضع الجديد أدى الى اجراء قفزة نوعية في مجمل معالم الحياة الاقتصادية والثقافية لكل شعوب الاتحاد السوفياتي. وانعكس هذا أيضاً على مسيرة الاستشراق السوفياتي. فعلى الرغم من المصاعب التنظيمية والمادية والسياسية التي رافقت مسيرة الاستشراق السوفياتية، تم في العشرينات تبلور الخطة العلمية الهادفة الى دراسة قضايا الشرق المختلفة وشجونه. وكان لكل مدينة من المدن السوفياتية التي نشط فيها الاستشراق خطتها العلمية المستقلة بها نسبياً والتي تتطابق مع الخطة المركزية التي صاغتها الهيئة العلمية المختصة التابعة لأعلى هيئات الدولة. لذلك أُرسلت البعثات العلمية الى كل من القسم الاسيوي من الاتحاد السوفياتي والى البلدان العربية والى عدد من البلدان الأوروبية وكان الهدف من وراء ذلك العثور على النسخات الاصلية وعلى المراجع العلمية الموثوق بها من أجل مساعدة الاختصاصيين السوفيات على التأريخ العلمي والدقيق لشعوب الاتحاد السوفياتي. فكما هو معلوم ان عدداً لا بأس به من الشعوب الآسيوية السوفياتية كان له علاقة وطيدة مع العالم العربي. فالخلافة العربية مكثت هناك مئات السنين تاركة وراءها اللغة العربية وآدابها وعلومها، فكانت تلك الفترة بمثابة العصر الذهبي لهذه الشعوب الآسيوية حيث ازدهر فيها العلم والأدب والثقافة بشكل عام. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان الهاجس من وراء اقتناء وجمع المخطوطات والمسكوكات والتحف الشرقية الأخرى هو ايجاد المادة الضرورية لعلماء الأتنوغرافيا والطوبوغرافيا والانتروبولوجيا والجغرافيا واللغة والفن وغيرها لدراسة تاريخ هذه العلوم ومقارنتها بالحاضر وتثبيتها في الكتب والمتاحف. كما ان انفتاح الاتحاد السوفياتي على الثقافة والأدب العالميين يشكل أحد الحوافز للمستشرقين السوفيات ولعلمائهم من أجل ايصال الأدب العربي والفلسفة العربية الى القارىء السوفياتي. أضف على ذلك وجود جالية عربية ما زالت حتى الآن تعيش في ضواحي مدينة بخارى في جمهورية أوزبكستان السوفياتية مما سهل دراسة السمات القومية والبسيكولوجية والتاريخية التي كانت وما تزال تميز حياة العرب في تاريخهم وحاضرهم. غير ان المأرب الأساسي والأهم هو توظيف كل هذا من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولة السوفياتية والعالم العربي.

للوصول الى هذا الهدف عمدت الهيئات العلمية المختصة في اكاديمية العلوم السوفياتية وفي الجامعات الرئيسية الى ايجاد القاعدة المادية والبشرية لذلك وتركز العمل في البداية على عدة قضايا:

أولا : المثابرة على جمع المخطوطات العربية واقتنائها ودراستها .
ثانياً : المثابرة على تحضير الكوادر العلمية من مستشرقين ومستعربين .
ثالثا : تأليف الكتب المدرسية والقواميس الروسية والعربية .
رابعاً : القيام بترجمة الآداب والعلوم العربية الماضية والمعاصرة .
خامساً : كتابة الدراسات والأبحاث العلمية المتعلقة بأهم المواضيع والقضايا المتعلقة بتاريخ الشرق العربي وحاضره .

شهدت الفروع نشاطا ملموساً في التنقيب على المخطوطات واقتنائها . فلقد توسع الاهتمام في كل من طشقند وباكو ومسنفروبل وقازان وكييف ، بينما ركد لفترة من الزمن في كل من بطرسبورغ (لينغراد حالياً) وموسكو وذلك بسبب عدد من المصاعب لعل أبرزها المصاعب المادية ووجود عدد من المستشرقين القدامى الذين لم يتحرروا نهائياً من نزعة « المركزية الاوروبية » لذلك لم يولوا الأهمية المطلوبة والموضوعية للحضارة العربية وللغتها وآدابها ، بينما نرى أن بعض الفروع مثل طشقند مثلاً نشطت بحماس من أجل جمع المخطوطات ولقد تمكنت بالفعل من الانفراد في اقتناء المؤلفات المنفردة والمجموعات الكاملة الأمر الذي أغنى خزانات المخطوطات في هذه المدينة . فلقد جرى التنقيب والبحث عن المخطوطات العربية الموجودة في كل أرجاء جمهورية أوزبكستان السوفياتية وتم جمع آلاف المخطوطات والتحف الثمينة الشرقية والعربية بخاصة ، ويتفرد معهد الاستشراق في طشقند الآن بالاحتفاظ بالنسخات الاصلية الوحيدة لأبي نصر الفارابي والرازي وابن سينا وغيرهم . كما انه يتفرد في اقتناء النسخة الوحيدة في العالم لكتاب تاريخ الطبري في اللغة الاوزبكية ، الذي قام بترجمته احد علماء بخارى وهو مير أبو علي بن محمد البلعمي ، وفيه نسخات أصلية لمخطوطة المسعودي « مروج الذهب ومعادن الجواهر » . ومخطوطة « التاريخ الكامل » لابن الأثير ولقد ترجم هذه المخطوطة الى الاوزبكية محمد شريف أخوند ونورالله مفتي . ان جانب ذلك يوجد العديد من المخطوطات الاصلية عن تاريخ العالم العربي منها مخطوطة « نهاية الأرب في معرفة قبائل العرب » لشهاب الدين بن علي القلقشندي الذي عاش في مصر في النصف الثاني من القرن الرابع عشر . وتم الاحتفاظ بنسخة « المعرفة التي تجلب السعادة » للعالم والأديب العربي الذي عاش في القرن الحادي عشر يوسف خاص حاجب . وهذه المخطوطة يوجد منها ثلاث نسخات فقط . الاولى في طشقند والثانية في القاهرة والثالثة في فيينا .

ومخطوطات اخرى في علم الفلك والفلسفة ، والعلوم الطبيعية . منها مخطوطة « سر الأسرار » لأبي بكر الرازي الذي عاش في القرن التاسع وأوائل القرن العاشر . هذه المخطوطة التي دخلت تاريخ العلم الكيمائي في العالم . كما يوجد مخطوطة « القانون في الطب » لأبن سينا . و« التفهيم لأوائل صناعة التنجيم » لأبي الريحان البيروني . هذه المخطوطات الثمينة جداً يتم التحقيق فيها ودراستها ومن ثم نشرها .

أما في بطرسبورغ. فلقد وقفت بعض الاوساط العلمية في كلية اللغات الشرقية موقفاً غير متحمس لدراسة اللغة العربية وتاريخ الآداب والثقافة في العالم العربي. وفي الحقيقة لم يعد الاعتبار الى دراسة العربية الا في عام ١٩٣٣ حيث تم في لينينغراد افتتاح قسم خاص لدراسة اللغات السامية. وأدخل الأدب العربي والفلسفة العربية ـ الاسلامية على السنوات الأربع في الجامعات الروسية. وفي موسكو خمدت شعلة الاهتمام في الاستشراق والاستعراب باستثناء دراسة العربية في كلية اللغات الشرقية التابعة لجامعة موسكو. بيد أن تاريخ الادب والفن والفلسفة والعلم عند العرب دخل في المنهاج الدراسي لمعهد تاريخ الفنون وتاريخ الآداب العالمية ومتحف الارميتاج. ففي شباط ١٩٢٨ تم تأسيس « مجموعة المستعربين في لينينغراد » التي عملت كهيئة علمية تابعة لاكاديمية العلوم واستمر نشاطها حتى عام ١٩٣٠ ، بعد ذلك في أوائل عام ١٩٣٤ في الذكرى السادسة والعشرين لوفاة رازين تم توسيع الحلقة فأعلن عن تأسيس « اتحاد المستعربين اللينينغراديين ». وحاولت هذه المجموعة أن تعمم هذه التجربة على بقية مراكز الاستشراق في الاتحاد السوفياتي. وفي صيف عام ١٩٣٥ قام ممثلون عن الهيئات العلمية الاستشراقية في كل من كييف وتيبليسي بعقد سيمنار علمي للاتحاد. وفي عام ١٩٣٧ في الاحتفال بالذكرى العشرين لثورة اكتوبر السوفياتية تم في لينينغراد اقامة سيمنرات علمية عن الاستعراب ألقيت فيها محاضرات عن الذكرى ٩٠٠ لوفاة الفيلسوف العربي ابن سينا.

وفي فترة العشرين سنة بعد قيام ثورة أوكتوبر تم تغيير نظام النشر. فأغلقت مجلة « زابيسكا » في عام ١٩٢١ ، وأصبحت مجلة « زابيسكا كاليجيه فاستوكافادوف » الناطقة بلسان المستشرقين من عام ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ . وفي هذه الفترة بالذات قام حوالي ٢٩ مستشرقاً وعالماً بمحاولة من أجل تأسيس مجلة مختصة بدراسة الثقافة العربية القديمة والمعاصرة بيد ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح. فبقيت المجلات العامة التي تغطي الاخبار والدراسات العلمية المهتمة بالشرق هي المنبر الذي من خلاله تابع المستشرقون والمستعربون دراساتهم وأبحاثهم. منها على سبيل المثال المجلة التي صدرت عن أكاديمية العلوم « المحاضرات » (١٩٢٤ ـ ١٩٣١). نشرت هذه المجلة بعض الابحاث والدراسات الهامة للمستشرقين ، وكانت تتابع أيضاً باهتمام اعمال مدرسة الاستشراق الغربية. فلقد أفردت في أعدادها الاخيرة عام ١٩٣١ تعليقات ومقتطفات هامة من كتاب المستشرق الالماني الكبير بروكلمان « تاريخ الآ اب العربية ». وفي موسكو وابتداء من عام ١٩٢٧ تم اصدار مجلة « الشرق الثوري » التي تناولت الأوضاع السياسية والاقتصادية لحركات التحرر الوطني في بلدان الشرق.

غلب على مواضيع هذه المجلة الطابع الاعلامي والسياسي حيث كان يكتب فيها عدد من قادة الاحزاب الشيوعية في كل من فلسطين ومصر وبعض السياسيين الشرقيين والسوفيات واستمرت هذه المجلة في الصدور حتى عام ١٩٣٧ . وكانت مجلة « الشرق » ، قبل صدور مجلة « قضايا الاستشراق » ، احدى أهم المجلات التي كانت تنشر دراسات وأبحاث المستشرقين والمستعربين.

بصرف النظر عن الركود الذي رافق مسيرة الاستشراق السوفياتية في كل من لينينغراد

وموسكو فقد بقيتا المركزين الأساسيين للاستشراق السوفياتي في النصف الاول من هذا القرن ، فلقد تابع تلاميذ رازين وجرجس وفرين تقاليد أساتذتهم ولعل أهم الذين نشطوا في هذا الميدان : ساليه ، مار ، كوزمين ، بيتروف ، ايرليخ ، ابرام ، مدينكوف ، كريمسكي ، يوشانوف ، باراتوف ، كاشتالوف ، بيلييف ، مشيدث وبطبيعة الأمر الاكاديمي الكبير كراتشكوفسكي .

تركز الاهتمام في البداية على ميداني الترجمة واعداد الكتب المدرسية . فلقد نشرت دار نشر « الأدب العالمي » ، التي أسسها غوركي عام ١٩١٩ ، أسفار أسامة بن منقذ ، والروايات الفلسفية لابن طفيل . كما ان مجلات « الشرق » و« البشير الاوروبي » « التلغراف الموسكوفي » نشرت بعض القصص والكتابات النقدية والاسفار العربية في أواخر العشرينات . ابتداء من عام ١٩٢٩ وحتى عام ١٩٣٩ نشرت دار نشر « الادب العالمي » رواية ألف ليلة وليلة التي قام بترجمتها عن الأصل العربي م . ساليه . وفي عام ١٩٣٤ أصدرت هذه الدار أيضاً ترجمة كتاب « كليلة ودمنة » التي قام بها المستعرب كوزمين . وقامت دار نشر « الفنون الادبية » في أعوام ١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ بنشر ترجمات للأدب العربي الاندلسي وكتابات معاصرة لطه حسين وتوفيق الحكيم .

وظهرت في العشرينات والثلاثينات من هذا القرن مجموعة من الكتب المدرسية . ففي طشقند ولينغراد اعيد في عام ١٩٢١ اصدار الكتاب المدرسي الذي كان قد أعده المستشرقان الكبيران فرين وجرجس . وفي باكو تم اصدار كتابين مدرسيين لتعليم اللغة العربية الأول كان من اعداد المستشرق أ . زيين وذلك في عام ١٩٢٠ والثاني من اعداد العالم العربي الفلسطيني بندلي الجوزي الذي أصدر في عام ١٩٢٣ . تضمن هذا الكتاب ملحقاً شمل بعض القصص العربية ونماذج متنوعة عن تاريخ الأدب العربي . وابتداء من عام ١٩٢٦ بدأت العالمة العربية كلثوم عودة باعداد كتاب مدرسي عن « الأدب العربي » جمعته ونشرته في لينغراد في عام ١٩٢٨ . ويعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه ليس في تاريخ الاستشراق السوفياتي وانما في تاريخ تدريس الادب العربي في الغرب وفي العالم العربي . يبتدىء الكتاب بمقدمة تسلط الأضواء على الأدب العربي القديم والمعاصر ومن ثم يحتوي على مختارات من الأدب العربي المعاصر جمعت لأكثر من ١٥ أديباً وكاتباً . وفي عام ١٩٢٨ نشرت ولأول مرة دراسة علمية هامة حول علم صرف ونحو اللغة العربية قام باعدادها المستشرق يوشانوف . وصدر لهذا المؤلف كتاب آخر في عام ١٩٤١ حمل العنوان التالي : « علم تركيب الكلام والاعراب والنحو للغة العربية » . في عام ١٩٢٩ نشر المستشرق سمينوف كتاباً مدرسياً عن « اللهجة السورية » تناول فيها الكاتب خصائص تكوين اللهجة السورية . كما استعرض الكتابات النرجلية السورية ونماذج متنوعة عن تاريخ الفولكلور السوري . وفي عام ١٩٣٥ تم في تيبليسي في جمهورية جيورجيا السوفياتية اصدار قاموس جغرافي عربي - جيورجي . تضمن وبالاعتماد على المخطوطات العربية نماذج واصطلاحات بيبليوغرافية عن تاريخ الأدب الجغرافي العربي في كل من جيورجيا وبلاد ما وراء القفقاس . وفي هذا العام أيضاً صدر في موسكو كتاب مدرسي للمستشرق السوفياتي المشهور باراتوف تضمن المستجدات التي طرأت على الأدب العربي المعاصر فتناوله بالنقد

وبالتحليل بأسلوب مبسط كما انه نشر في الكتاب مقتطفات متنوعة من الأدب العربي المعاصر.

في علم الصرف والنحو العربيين صدر في عام ١٩٢٢ في موسكو كتاب للمستشرق الالماني غ. شتوم. غ. وفي عام ١٩٢٦ تم نشر كتاب العالم التركماني أ. يغليه.

حاولت الاوساط العلمية الاستشراقية السوفياتية ان تركز على مسألة التخصص في كتابة الأعمال المدرسية وان تتناول أيضاً الكتابات الأدبية العربية المعاصرة فلم تفلح في الواقع الا في الدراستين اللتين أعدهما يوشمانوف وكلثوم عودة. وجاء الكتاب المدرسي الذي أعده م. عطايا العالم اللبناني ليكمل محاولات الاثنين فأصدر كتاباً مدرسياً عن علم النحو والصرف عند العرب نشر في موسكو عام ١٩٢٣ ومن المحاولات الجادة التي بذلت في هذا القبيل الدراسات اللغوية للمستشرق باراتوف الذي توج أعماله باعداده للقاموس الروسي ـ العربي الذي نشر في أوائل الاربعينات وكان تحت اشراف كراتشكوفسكي.

وفي الحقيقة كانت شخصية كراتشكوفسكي العلمية بارزة ومتفوقة على الجميع. لذا فسنتوقف قليلاً عند أعمال هذا الاكاديمي السوفياتي الكبير الذي دخل في قائمة أبرز المستشرقين العالميين. فهو الذي كتب حوالي ستمئة دراسة علمية حول تاريخ ونظرية الآداب العربية في القرون الوسطى وفي المرحلة المعاصرة، وحقق في مخطوطات عربية كثيرة منها مخطوطات عن الشاعر العربي الوأواء الدمشقي وابن المعتز وأبي العلاء المعري. وتحت اشرافه صدرت الطبعة الاولى الكاملة الروسية لترجمة «ألف ليلة وليلة» وهو الذي ترجم الى اللغة الروسية كتاب «كليلة ودمنة» وقصة «الأيام» لطه حسين، وحقق في الكتابات على الرق واللوحات المعدنية التي بقيت من أيام مملكة سبأ والعصر الصغدي في تركستان في القرن العاشر، كما انه كان له الفضل الأساسي في تبويب وفهرسة المخطوطات العربية في لينغراد. أهم أعماله «تاريخ الأدب الجغرافي عند العرب» الذي أصدرته الجامعة العربية في عام ١٩٦٣ وكتاب «تاريخ الادب العربي» و«مع المخطوطات العربية». وتتوجت اعماله العلمية الخالدة بترجمته للقرآن عن اللغة العربية ونشرت هذه الترجمة في موسكو عام ١٩٦٣.

ما الذي ميز ويميز كراتشكوفسكي عن غيره من المستشرقين؟

يمكننا الاجابة على السؤال بعد الاطلاع على مؤلفاته وما كتب عنه، فانه يعتبر الامتداد الطبيعي والغني لمدرسة الاستشراق الروسية. فلقد جمع في كتاباته كل ما هو مشرق وايجابي في مؤلفات واكتشافات استاذه رازين. فلقد كان يلم الماماً واسعاً بالأدب الجاهلي والأدب العربي الاسلامي والحديث والمعاصر. فهو الذي أشار أكثر من مرة الى لغة الشعر العربية الغنية بالتراكيب اللغوية والأخيلة الجميلة. ويتنبأ كراتشكوفسكي بعد أن يتناول بالتفصيل المراحل التي مرت بها اللغة العربية وآدابها بأن اللغة العربية ستسود الى وقت طويل لأنها مناط القلوب، مع أنه قد تطرأ

على لغة الشعر وأوزانه بعض المتغيرات والتطورات. وفي معرض حديثه عن البديع في اللغة العربية يرد على المستشرقين القائلين بأنه متأثر بالثقافة اليونانية فيقول: « من الصعب ايجاد آثار للنفوذ اليوناني في نشوء البديع العربي فلقد ولد هذا في بيئة تختلف كل الاختلاف عن البيئة التي نشأ فيها البديع اليوناني ».

وعندما يتناول « الشعر العربي في الاندلس » يشيد بدور الحضارة العربية وتأثيرها على أوروبا مرورا بالاندلس ويبرز ما للشعر الاندلسي من تقاليد أصيلة شرقية ويتوقف عند الدور الهام الذي تركه الشاعر ابن قزمان في الشعر الشعبي الاندلسي.

ويخلص كراتشكوفسكي الى القول عن الشعر العربي بأنه « بلغ في العصر الجاهلي والعباسي ذروة الكمال الشعري سواء من حيث لغته وأوزانه واغراضه أو من حيث سبكه وتعدد مواضيعه. ويعتبر بعض علماء اللغة بأن هذا الابداع الشعري يمثل ذروة الخلق اللغوي عند الشعوب السامية ولقولهم هذا ما يبرره لما في ذلك الشعر من غنى في المفردات وجمال في الصنعة وسهولة في التركيب ».

كان يشعر بحب عميق وصادق للتراث العربي ولمخطوطاته ،فعندما كان يعثر على أي مخطوطة يحافظ عليها حفاظه على حدقات عيونه. ويروى عنه انه في عام ١٩٣٤ استطاع ان يفك رموز احدى المخطوطات التي عثر عليها في تركمانيا حول علاقة احد أمراء الصغد بالخلافة العربية في عام ٧١٨ ـ ٧١٩. فمن خلال هذه المخطوطة التي عجز العلماء عن فك رموزها ، أكد كراتشكوفسكي على مبايعة الامير الصغدي الديواشتي للخلافة العربية ، وفي عام ١٩٣٠ تمكن بالتعاون مع زوجته فيرا كراتشكوفسكايا من فك الرموز التي كانت مكتوبة على لوحتين برونزيتين صغيرتين يرجع تاريخهما الى أيام حكم مملكة سبأ. انها مما يعرف باسم « لوحات الاستغفار » التي كانت تعلق في المعابد وتتحدث للجميع عن تلك الذنوب التي كان يرتكبها الكهنة والناس الآخرون. تم التعرف من خلال هاتين اللوحتين على أحرف لغة سبأ وعلى جانب معين من طقوسهم وتقاليدهم. وكان أن استجاب معظم المتخصصين في الدراسات السبئية لهذا الاكتشاف الهام. فقام أبرز الاختصاصيين الاوروبيين في الكتابة عن خطوط هاتين اللوحتين وعن أهميتهما ومن ثم تم نشرهما في الثلاثينات في « فهرس الخطوط الاثرية » لجنوب الجزيرة العربية الذي ألف بناء على طلب المجمع العلمي الفرنسي للخطوط الاثرية. خصص كراتشكوفسكي للمخطوطات العربية كتاباً كاملا من ٣٧٥ صفحة وهو مترجم الى اللغة العربية يسرد فيها وبأسلوب رومانسي جميل واعجاب كبير بالمخطوطات العربية وبالأدب العربي القديم والمعاصر.

يعتبر هذا العالم الكبير عن حق الركن الأساسي للاستشراق الروسي والسوفياتي معاً فلقد أعطى للتراث العربي عصارة تفكيره وتجربته العلمية واستطاع أن يكتب دراسات وأبحاثاً ، وأن يحقق من المخطوطات ما يعجز عنه معهد علمي كامل. ويستحق منا نحن العرب كل احترام وتقدير فلقد ساهمت كتاباته في تشكل الوعي الأدبي والتاريخي والعلمي لدى مجموعة كبرى من المثقفين

والباحثين العرب. وهو الذي ساهم أيضاً في ترسيخ مكانة الاستشراق والثقافة العربية في العلم السوفياتي المعاصر كما ان أثره كان واضحاً في كل الكتابات الجدية حول الشرق العربي في الثلاثينات والاربعينات من هذا القرن.

باستثناء دراسات كراتشكوفسكي لم تشهد فترة الثلاثينات أية دراسات أدبية أو لغوية يمكن التوقف عندها بالتفصيل، بيد ان الاهتمام والانتاج العلمي استمر وتركز على الشعر والأدب والفلسفة عند العرب. ففي عام ١٩٣٤ أصدر المستشرق السوفياتي ف. ابرام دراسة نقدية عن أثر الشعر الفارسي في الشعر العربي الجاهلي. وفي عام ١٩٣٠ عثر المستشرق بليايف على مخطوطة تتضمن أشعاراً عربية ترجع الى القرن الحادي عشر، ولم يكشف النقاب عن صاحبها حتى الآن.

كان للدراسات الفلسفية الاستشراقية مكانة ملحوظة في الثلاثينات فنشرت دراسات عديدة عن آراء المعتزلة وعن الأسس الفلسفية للاسلام والقرآن. فعلى سبيل المثال تناول المستشرق الموسكوفي كاشتالييف تحليل « مفاهيم القرآن » وتوقف مطولاً عند الأسس الأيديولوجية والميثولوجية لدى الديانة الحنيفة الاسلامية، أما المستشرق شميدت فلقد تناول تأثير الوعي الديني الاسلامي على السكان المحليين في روسيا وفي القسم الآسيوي من الاتحاد السوفياتي. وحلل شميدت أيضاً حيثيات العلاقة بين السنة والشيعة والأسس الميثولوجية والدينية التي يرتكزان عليها. وتوقف مستعرضاً العلاقة بينهما في القرن الثامن عشر أيام حكم نادر شاه ونشرت دراساته هذه في موسكو عام ١٩٣٠.

لم تكن نظرية الآداب العربية وأصول الأدب العربية المعاصر بعيدة عن اهتمام المستشرقين. فلقد كان للكتاب المدرسي الذي جئنا على ذكره سابقاً والذي اعدته كلثوم عودة عن الأدب العربي المعاصر في عام ١٩٢٨، كان له صدى كبير في كل أرجاء الاتحاد السوفياتي، بل لقد أحدث تأثيراً ملحوظاً على أوساط المستشرقين في كل من برلين ولندن وهمبورغ ونيويورك والجزائر ودمشق وبيروت، فلقد ترجمت مراكز الاستشراق الاوروبية مقتطفات منه ولفت أنظارهم الى الأدب العربي المعاصر، فبدأ الاستشراق الغربي يولي منذئذ هذا الموضوع أهمية خاصة، وفي عام ١٩٣٠ طلب من الاكاديمي كراتشكوفسكي أن يعد مقالة علمية عن الادب العربي المعاصر فلبى الطلب. كما ان مبادرة عودة واهتمام كراتشكوفسكي في هذا الموضوع جعلا العديد من المستشرقين السوفيات يتناولون الأدب العربي المعاصر بالتحليل والنقد. ولعل أبرزهم سيمونوف نيكور والاكاديمي كريمسكي.

أما فيما يتعلق بتاريخ البلدان العربية فلقد كان الاهتمام قبل ثورة أوكتوبر محصوراً في العلاقات التاريخية الروسية العربية أو بشكل أشمل بالعلاقات البيزنطية ـ العربية في عصر النهضة العربية ـ الاسلامية. بيد أنه بعد ثورة أوكتوبر احتلت هذه المواضيع مرتبة ثانوية، وتركز الاهتمام على

التاريخ القديم للعرب وعلى بعض الفتوحات الاسلامية. ففي العشرينات أصدر المستشرق المعروف برتولد أربع كتيبات الاول عن «الاسلام» والثاني عن «الثقافة الاسلامية» والثالث عن «العالم الاسلامي» والرابع حمل العنوان التالي «القرآن والبحر» أعطت هذه الكتابات نظرة بانورامية عن الاسلام وفترة الخلافة الاموية، وحللت هذه المرحلة التاريخية الهامة من تاريخ العرب، وذلك بالاعتماد على المخطوطات الأصلية وعلى الوثائق والأرقام والوقائع التي عمل المستشرق لجمعها أكثر من عشرين سنة. فكانت هذه الكتب احدى أهم المراجع التاريخية للاختصاصيين والقراء بشكل عام ولقد تم ترجمتها الى اللغات الاوروبية الرئيسية. ولقد حلل المستشرق بليايف الجانب الاجتماعي للاسلام وخصائص نشأته التاريخية في كتاب مدرسي حول «تاريخ الاسلام» نشر في عام ١٩٣١ .. وهذا الكتاب يعتبر من الدراسات السوفياتية الأولى الجادة التي تناولت هذا الموضوع ذلك لأنه يحاول ان يستقرىء هذه المرحلة التاريخية بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وحول «تاريخ الخلافة العربية» كتب تلميذ برتولد المستعرب أ. ي. ياكوبوفسكي، الذي بدأ في تحليل الجوهر الاقتصادي والاجتماعي لعصر الخلافة. وتابع محللاً الظروف التاريخية التي رافقت وصول وانتشار وتكريس الخلافة العربية ـ الاسلامية في آسيا الوسطى. فيما يتعلق بتاريخ العرب المعاصر لم تظهر في تلك الفترة سوى بعض المقالات في مجلات «الشرق الجديد» و«الشرق» و«الشرق الثوري» وكان لثورة احمد عرابي مكانة ملحوظة في هذه المقالات التي تخصص في كتابتها المستشرق خ. أ. كيليبرغ.

ولقد كان لدراسة تاريخ التحف والمسكوكات العربية مكانة في اهتمام المستشرقين السوفيات في الثلاثينات. فلقد تمّ جمع كمية ضخمة من هذه المسكوكات في بلاد القفقاس وفي القسم الآسيوي من الاتحاد السوفياتي يرجع تاريخها الى عهد الخلافة العربية وقد تم وضع معظمها في متحف الارميتاج في لينغراد. ووصلت شهرة هذه المسكوكات الى خارج الاتحاد السوفياتي. ففي عام ١٩٣٠ عندما كانت تنجز في أوروبا انسكلوبيديا حول تاريخ المسكوكات أوكل للعالم العامل في متحف الارميتاج ر. فاسمر أن يزود الانسكلوبيديا بلائحة مصورة عن المسكوكات الشرقية في الاتحاد السوفياتي. وفي المرحلة المعاصرة عندما يزور المرء أي متحف من المتاحف الرئيسية في المدن الكبرى السوفياتية يجد نماذج متعددة من المسكوكات والتحف العربية ترجع الى مراحل تاريخية متنوعة. فلقد نشرت فيرا كراتشكوفسكايا في عام ١٩٢٩ في مجلة أكاديمية العلوم السوفياتية بعض النماذج المصورة عن فن الزخرفة والنقش على المعادن والأخشاب عند العرب. كما ان المستشرق بليايف نشر مجموعة مقالات تاريخية مصورة عن الحروف العربية التي كانت مطبوعة على ورق البردي.

أما مسألة تاريخ العلوم عند العرب فلم تحظ بأي اهتمام جدي باستثناء محاولتين قام بهما المستشرقان ابرام وشميدت. فلقد كتب الأول مقالة علمية في عام ١٩٢٥ عن تاريخ الطب العربي وتناول الثاني تاريخ التنقيب عن الخامات المعدنية عند العرب. هذا وقد نشر العالم م. شانجين عدة

مقالات علمية عن تأثير العلوم العربية على العلم الأوروبي في القرون الوسطى. وتخصص العالم أ. فيدمان في كتابة الدراسات العلمية عن ابن خرم وعن دور أحمد بن ماجد في مساعدة فاسكو دي غاما في اكتشاف جنوب افريقيا وغيرها من المناطق. كما أنه صدر في قازان عام ١٩٣٣ كتاب للمستشرق نوري يوسبوف عن تاريخ علم الحساب عند العرب.

هذه لمحة موجزة عن نشاط الاستشراق السوفياتي في كل من لينغراد وموسكو. أما في بقية المدن كطشقند وتيبليسي وكييف واوفا وسنسفروبول وقازان، فلقد انحصر النشاط فيها بالتنقيب عن المخطوطات والتحف الشرقية. ولقد تم العثور على مخطوطات هامة وأصلية انفردت فيها خزانات المخطوطات السوفياتية. أغلب هذه المخطوطات ترجع الى القرون التاسع والعاشر والحادي عشر. أهمها عن ابن فضلان واليعقوبي وابن الفاكهة والدياشوري والفارابي والبيروني وغيرهم. هذا اضافة الى كمية ضخمة من التحف والمسكوكات. فهذه المواد التي لا تقدر بثمن ساعدت العلماء السوفياتيين على معرفة تاريخ الشعوب الآسيوية وعلى وضع اللغة العربية في تلك المنطقة، كما انها رفعت مكانة العلم السوفياتي على الساحة الدولية اذ تمكن بفكه لرموز تلك التحف والمسكوكات من اكتشاف أشياء جديدة وجديدة تتعلق بتاريخ الحضارات واللغات في العالم كانت مجهولة قبل ذلك.

الاستشراق السوفياتي في الأربعينات

مع انعقاد المؤتمر الثاني للمستعربين السوفيات في تشرين الثاني ١٩٣٧ كاد يفتح عصر جديد في ميدان علم المستشرق يبشر بأعمال قيمة. فلقد نوقشت في هذا المؤتمر كل القضايا المتعلقة بقضايا الاستشراق وحاول المؤتمر أن يبعد عن صفوفه بعض المستشرقين الذين لا علاقة لهم بعلم الاستشراق السليم الذي ينظر الى تراث الشرق نظرة موضوعية، كما انه تم رسم خطة خمسية علمية حددت الخطوط العامة لعمل المستشرقين على كل الاصعدة التنظيمية والعلمية. بيد أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح تماماً فلقد حال شبح الحرب في أوروبا في أواخر الثلاثينات دون تنفيذها. وعند وقوع الحرب ذهب معظم المستعربين والمستشرقين الى الجبهة يلبون نداء الوطن. وكان من نتيجة هذا أن استشهد عدد كبير من خيرة المستشرقين منهم الاختصاصي في علم المسكوكات ر. فاسمر، واحد اركان متحف الارميتاج في لينغراد أ. ماركوف، وعضو أكاديمية العلوم السوفياتية والمستشرق المشهور أ. شميدت والمستعرب الموسكوفي ك. كاشتالوف، والعالم اللغوي ي. فيلنشيك، والأكاديمي الكبير عضو أكاديمية العلوم السوفياتية والشاعر والناقد الاوكراني والمستشرق الذي كتب الكثير عن تاريخ الأدب العربي أ. كريمسكي، والمستعرب الاختصاصي في تاريخ الخلافة العربية تلميذ رازين الدكتور ك. انسترانتسيف، والاختصاصي في اللغات السامية وخاصة العربية والعبرية المؤرخ ب.

كاكفتسوف ، والعالم العربي الفلسطيني الذي يعد عن حق أحد أهم العلماء العرب الذين ساهموا في تعريف العلماء المستشرقين السوفيات على تراثنا الادبي - الفكري، الدكتور بندلي الجوزي ، والاختصاصي في التراث الفلسفي العربي واليهودي أ . غينسبرغ والاختصاصي في اللغات السامية المستشرق أ . باريسوف والعالمة الشابة العاملة في معهد الاستشراق أولغا كراوتس ، والعالمة المستشرقة الطاشقندية يلينا رازموتسكايا ، وتلميذ كراتشكوفسكي المستعرب د . سميونوف . كما انه ذهب ضحية الحرب أولئك المستشرقون والمستعربون الذين بقوا في المؤخرة يجابهون العدو على الجبهة العلمية والايديولوجية أولئك الذين حافظوا على ديمومة وصيرورة العلم في لينغراد وموسكو ونذكر منهم المستشرق أ . ريفتين والعالم الاختصاصي باللغات السامية والمستعرب الكبير ن . يوشمانوف ، والمؤرخ والمستشرق ن . ياكروفسكي وغيرهم .

غير ان هذه المأساة التي شملت مجمل معالم الحياة في الاتحاد السوفياتي والتي انعكست أيضاً على تطور مسيرة الاستشراق السوفياتية لم تعطل تماماً تدريس العربية والمثابرة في أعمال الترجمة واجراء الأبحاث العلمية حول التراث العربي - الاسلامي . فلقد تمحورت حركة الاستشراق حول معهد الاستشراق التابع لاكاديمية العلوم السوفياتية التي استحدث بعد عام ١٩٣٧ . حيث انقسم المعهد في البداية الى ثلاثة فروع . واقيم في أحد الفروع قسم خاص للعالم العربي . ومع قيام هذا المعهد تم تنظيم علم الاستشراق بشكل أفضل مما هو عليه في السابق هذا في موسكو . أما في لينغراد فمع الغاء معهد الشرق خفت حركة الاستعراب وتحولت الى كلية الآداب وكلية التاريخ في جامعة لينغراد ، حيث تم التركيز هناك على دراسة اللغات السامية وعلى دراسة العلاقات التاريخية والثقافية العربية في العصور الوسطى وفي المرحلة المعاصرة . أما في بقية المدن السوفياتية فلقد كانت حركة الاستشراق متفاوتة فى نشاطها بين مدينة وأخرى . غير أنه على العموم لم تقدم أية مدينة أعمالا هامة ومستشرقين تركوا آثاراً ملحوظة على مسيرة الاستشراق السوفياتية باستثناء تبيليسي وطشقند .

أما نظام النشر فبقي كما هو عليه في السابق مع اضافة مجلتين الاولى « قضايا الاستشراق » وكانت تغطي كل النشاطات والاعمال العلمية لمعهد الاستشراق . والثانية نشرة دورية تابعة لكلية الاستشراق الموسكوفية . لقد توقفت المجلة الاولى عن الصدور أثناء الحرب العالمية الثانية . وبدأت منذ عام ١٩٤٥ تعتبر المجلة المركزية لقاضيا الاستشراق في كل الاتحاد السوفياتي .

الى جانب مصاعب الحرب كانت هناك أسباب متعددة حالت دون تقدم حركة الاستعراب ودون تقديم أعمال علمية لغوية وتاريخية وفلسفية هامة . بيد ان مبادرات كراتشكوفسكي وتراث رازين والجوزي وكلثوم عودة وكريمسكي ساهمت في عدم اطفاء شعلة الاستعراب في الاتحاد السوفياتي . ان اقبال عدد لا يستهان به من الطلبة والمثقفين السوفيات على دراسة تراث الشرق العربي الثقافي والحضاري ورغبة كبار المستعربين في دفع حركة الاستشراق الى الأمام كان يتطلب اعداد كتب مدرسية وقواميس لغوية وترجمات جديدة وأبحاث علمية تحيط بأهم معالم هذا التراث .

وفي تلك الفترة تم اعادة طبع « ألف ليلة وليلة » و« كليلة ودمنة » كما انه تم نشر كتاب **يوشانوف** « تركيب اللغة العربية » وكتاب لغوي أيضاً للمستشرق ريفيتين تحت عنوان « خواطر » **تناول فيه** اللغة العربية في ماضيها وحاضرها. وفي عام ١٩٤١ نشر في لينغراد كتاب لتلميذ كراتشكوفسكي المستعرب د. سميونوف « صرف ونحو اللغة العربية المعاصرة ». وفي عام ١٩٤٦ نشر دراسة علمية عن « النحو في اللغة العربية المعاصرة » وقدم للكتاب المستشرق السوفياتي المعروف بارانوف الذي قام بدوره باعداد القاموس العربي ـ الروسي والذي كاد يذهب عمله الطويل والشاق سدى بسبب الحرب أيضاً التي أحرقت الكثير من المخطوطات والاعمال العلمية النفسية. فلقد اعد للنشر في عام ١٩٤٠ وتكررت المحاولة عام ١٩٤٢ ولم ير النور الا في عام ١٩٤٦. ويعتبر هذا القاموس أهم الاعمال العلمية في الاربعينات في ميدان الاستعراب، اذ يضم مجموع مفردات اللغة العربية المعاصرة الممتدة بين عام ١٨٨٠ ـ ١٩٤٠.

سمة جديدة رافقت مسيرة الاستعراب السوفياتية في الاربعينات وهي الاهتمام بتاريخ اللغة العربية في القسم الآسيوي من الاتحاد السوفياتي.فلقد درس عدد من المستشرقين هذه الظاهرة ونشرت عدة اعمال لكل من غ. تساريتيلي وأ. فينيكوف. فلقد دافع الاخير عن أطروحته في الدكتوراه التي تناولت خصائص النشأة التاريخية للغة واللهجات العربية في آسيا الوسطى السوفياتية. ونشرها في عام ١٩٤١. ولقد تناول في هذه الاطروحة دور الفولكلور الشعبي في تكوين التراث الشعري واللغوي بصورة عامة لدى العرب في هذه المنطقة.

وكانت الخطة العلمية المطروحة أمام أكاديمية العلوم السوفياتية في الاربعينات تضم في جدول أعمالها تاريخ الادب العالمي الغربي والشرقي وقد خصص للأدب العربي فصل في سلسلة تاريخ الادب الاجنبي. بيد أن الحرب جمدت هذه الخطة بأكملها حتى عام ١٩٤٤. بعدئذ أعيدت الحياة لهذه الخطة وكان قد أوكل للأكاديمي كريمسكي كتابة الفصل المذكور. كان لدى كريمسكي مشروع لتأريخ الادب العربي ابتداء من القرن السابع عشر وحتى أواخر عصر النهضة في بداية هذا القرن. لقد جمع لهذا المشروع العديد من المراجع والمخطوطات العربية القيمة، ساعده في ذلك رحلته الى الشرق الاوسط ومكوثه في لبنان وسوريا ومصر أكثر من أربع سنوات. لم يتمكن كريمسكي الا من كتابة المجلد الأول من مشروعه الذي يشمل الفترة الممتدة من الربع الثاني من القرن التاسع عشر وحتى الثمانينات منه. ولم يستطع أن يتابع مشروعه الهام لأن الحرب منعته من ان يحقق طموحه الكبير.

وفي لينغراد قامت مجموعة من المستشرقين باجراء مسح بيبليوغرافي لكل المراجع الموجودة في المدينة حول الادب الجغرافي عند العرب من القرن السادس وحتى القرن الثامن عشر. وفي عام ١٩٤١ قدم كراتشكوفسكي في تخليد ذكرى الشاعر الاوزبيكي الكبير علي نافي بحثاً عن مكانة الملحمة « ليلى والمجنون » في الأدب العربي. ويعترف كراتشكوفسكي نفسه بأن هذا البحث كتبه على عجالة، وهو يعتبره من الجانب الضعيف في مؤلفاته، غير أن اثارة مثل هكذا موضوع يبين لنا

اتساع الاهتمام التدريجي لدى المستشرقين السوفيات بجوانب جديدة ومتنوعة من تراثنا العربي. وفي عام ١٩٤٠ نشرت هيئة تحرير معهد الاستشراق كتاباً عن «غوركي والشرق» احتوى الكتاب على مقالتين الاولى تحت عنوان «غوركي والادب العربي» والثانية «ترجمة أعمال غوركي للغة العربية». وفي عام ١٩٤١ تناول المستعرب سميونوف أدب «ابراهيم المازني» فاعتبره بأنه أحد أهم رموز الادب العربي المعاصر الذي ساهم في تطوير القصة العربية. نشرت هذه الدراسة في المجلد الثاني الذي صدر عن مجلة «قضايا الاستشراق» في عام ١٩٤١، وقام المؤلف نفسه بتأليف كتيّب تناول الاتجاهات الأساسية للادب العربي المعاصر وحمل اسم «الادب العربي في القرن العشرين» نشره في لينغراد عام ١٩٤٦؛ فيه يتناول أيضاً تأثير الادب العربي على أدب بلاد القفقاس. والجدير بالذكر انه في كل المناسبات الأدبية الهامة التي كانت تقام تخليداً لذكرى بوشكين وكريلوف وتشيخوف وتولستوي وغيرهم كانت الاوساط العلمية المحبة للادب العربي في ميدان الاستشراق تثير اهتمام المشاركين في هذه المناسبات حول أهمية الادب العربي ومكانته الكبرى في تاريخ الادب العالمي.

لم تشهد بقية مراكز الاستشراق في الأربعينات أية أعمال أو نشاطات أو أبحاث علمية حول الأدب العربي باستثناء العمل الذي قام به بليايف، في عام ١٩٤٧ في طشقند اذ كتب بحثاً عن المخطوطات العربية اليمنية في الاتحاد السوفياتي.

في ميدان الأبحاث التاريخية ساهم المستعربون في كتابة المؤلفات الضخمة حول «تاريخ العالم» و«تاريخ الاتحاد السوفياتي» و«تاريخ الثقافة» وقد أوكل للمستعربين الكتابة عن تاريخ العرب في هذه المؤلفات الكبرى عن المرحلة المتعلقة بالقرون الوسطى. حول «تاريخ الثقافة العالمية» كتب الفصل المخصص عن الثقافة العربية المستشرق أ. باريسوف. وفي فترة الاربعينات برز في كتابة تاريخ العرب والثقافة العربية المستشرق ب. زاهادير الذي ألف في عام ١٩٤٤ كتاباً حمل العنوان التالي: «تاريخ الشرق في القرون الوسطى».

في هذا التوجه العام في الكتابة التاريخية ساهم المستعربون أيضاً في كتابة الأقسام والفصول الخاصة للكتب المدرسية الجامعية لكل من موسكو ولينغراد وطشقند وتيبليسي وباكو وغيرها.

وتناول كل من بيجوليفسكي وياكوبوفسكي دراسة التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لعصر الخلافة العربية. وتخصص تلميذ برتولد المستشرق أ. أدينكوف في دراسة الخلافة العربية والمصادر العربية في آسيا الوسطى وفي أوروبا الشرقية.

وفي العمل الهام الذي نشره ف. غارليفكسي في عام ١٩٤١ عن السلاجقة، تناول الحقبة التاريخية التي حكم فيها هؤلاء وخصص فصلاً خاصاً في كتابه عن رحلات العالم العربي والرحالة المشهور ابن بطوطة، وفي هذا العام تم نشر كتاب ابن يوسف «كتب الضرائب» الذي ترجمه شميدت وأرفقه بمقدمة نقدية شملت النظام الضرائبي في عصر الخلافة العربية. كما ان المستشرق والمترجم كان قد أنهى قبل استشهاده ترجمة المراجع العربية حول تاريخ آسيا الوسطى.

في فترة الاربعينات بدأ نجم لوتسكي يسطع بين المستشرقين بعد دفاعه عن أطروحة الدكتوراه التي كانت «حول تاريخ البلدان العربية المعاصر» بدأ بنشر مقالاته في النشرة الدورية التابعة لمعهد الاستشراق الموسكوفي، وفي عام ١٩٤٠ تم نشر ترجمة كتاب المؤرخ المصري أمين سعيد «تاريخ الثورة العربية» قام بالترجمة خ. كيلبرغ. وفي عام ١٩٤١ تابع بليايف في كتابة الدراسات النقدية التاريخية حول طريقة استفادة المستشرقين السوفيات من المخطوطات العربية وبالذات من المواد المكتوبة على ورق البردى. ولقد استفاد بليايف كثيراً من هذه المخطوطات التي شكلت احد أهم المواد التي اعتمد عليها في كتابه المترجم الى العربية «العرب والاسلام والخلافة» وفي هذا العام بالذات كانت فيرا كراتشكوفسكايا قد أنجزت عدداً من أبحاثها المتعلقة بفك رموز الأحرف المكتوبة على ورق البردى والتي يرجع تاريخها الى القرنين السابع والثامن.

ولم تتوقف مدرسة الاستشراق السوفياتية على الاهتمام بالسمات الاتنوغرافية والأثرية عند العرب فلقد تابعت استقصاءها ودراستها للمسكوكات العربية. اذ أدخلت أبحاث ر. فاسمر و أ. بيكوف حول علم المسكوكات العربية في اعداد عام ١٩٤٥ من مجلة «أعمال قسم المسكوكات التابع لمتحف الارميتاج الحكومي». وفي هذا العام أنجزت كراتشكوفسكايا اعداد عدة أبحاث عن السمات الاثرية والاتنوغرافية التي ميزت حضارة حضرموت في جنوب الجزيرة العربية.

وأولى الاستشراق السوفياتي في الاربعينات اهتماماً خاصاً لدور العرب في القسم الآسيوي من الاتحاد السوفياتي لكون هذا القسم يشكل جزءاً هاماً من هذا البلد وعريق في تاريخه. لذا فان الدراسات التاريخية لم تتوقف حول هذا الموضوع فلقد تكون لدى العلماء السوفيات رصيد من المخطوطات والمراجع تمكنوا من خلاله بالمباشرة في تأريخ حياة شعوب آسيا الوسطى، فلقد أعد المستشرق م. تيخوميروف كتاباً حول «المراجع التاريخية في الاتحاد السوفياتي»، تضمن عدة فصول عن تاريخ الخلافة العربية في آسيا الوسطى. ونشر هذا الكتاب في لينغراد عام ١٩٤٠. وفي هذه الفترة انجزت الترجمة الكاملة لمخطوطة ابن فضلان التي لها علاقة بهذا الموضوع. ولقد انفردت خزانة المخطوطات في لينغراد بالاحتفاظ بالنسخة الأصلية. وتم أيضاً في هذا العام نشر كتاب برتولد الذي حمل العنوان التالي «أخبار عربية عن روسيا». وفي عام ١٩٣٩ أصدرت اكاديمية العلوم السوفياتية كتاباً عن تاريخ تركمانيا كتب أحد فصوله بليايف فتناول العلم الجغرافي العربي وتوقف عند الوضع الاقتصادي التي عاشته تركمانيا في القرون الوسطى. وفي عام ١٩٤٠ قام العالم الفلسطيني بندلي الجوزي، الذي عاش أواخر أيامه في باكو، بترجمة مخطوطة تاريخية عن ابن الاثير يرجع تاريخها الى القرن الثالث عشر وكان لهذه المخطوطة علاقة بتاريخ بلاد ما وراء القفقاس في ظل الخلافة العربية.

ولقد تناول عدد من المستشرقين دور اللغة العربية في آسيا الوسطى فأكدوا على أهميتها التاريخية لكونها كانت لفترة طويلة لغة العلم. تطرق لهذا الموضوع المستشرق أ. غانكا في بحثه المنشور في عام ١٩٤١ حول «اللغة العربية في بلاد القفقاس» كما تناول غ. تشيريتيلي في عام

١٩٤٦ «اللغات السامية ومكانتها في تأريخ الثقافة الجيورجية». ترتدي هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تتوقف عند دور اللغة العربية في تدوين وتثبيت وقائع تاريخية في عدة قرون عاشها الشعب الجيورجي والتي لولا وجود هذه اللغات لكادت فترة كبيرة من تاريخ هذا الشعب أن تكون مجهولة أو مشوهة.

ولم يكن تاريخ العلم عند العرب غائباً عن اهتمام المستشرقين في تلك الفترة فلقد صدر في عام ١٩٤٧ كتاب كراتشكوفسكي الهام «تاريخ الادب الجغرافي عند العرب» الذي تناول علم الفلك والحساب في القرون الوسطى. كما انه يعد من أهم المراجع الاجنبية والعربية حول جغرافية الشرق الاوسط والادنى،ففيه يتناول بالتحليل والنقد كل الرحلات التي قام بها العلماء العرب من ابن بطوطة وابن فضلان الى ابن الاثير وغيرهم. وتناول ت. شوموفسكي الاعمال الفلسفية والسياسية لفيلسوف القرون الوسطى أبي نصر الفارابي ونشر دراسته هذه في عام ١٩٤٨ وتعتبر حسب آراء العلماء السوفيات الاختصاصين في تاريخ الفلسفة من الدراسات القيمة حول فلسفة القرون الوسطى.

وهكذا فلقد تطورت حركة الاستشراق السوفياتية أفقياً وعمودياً. فلقد توسع الاهتمام بالتراث العربي فلم يعد مقتصراً على الأدب العربي بل امتد ليشمل التاريخ والجغرافيا والفلسفة والعلوم الأخرى. وذهب المستشرقون في دراساتهم في تحليل وتدقيق المخطوطات لكشف كنه الثقافة العربية ودورها في القرون الوسطى ليس في العالم العربي وحسب وانما أيضاً في آسيا الوسطى وفي اسبانيا وبالتالي في أوروبا. هكذا نرى ان مدرسة الاستشراق السوفياتية في النصف الأول من هذا القرن قد طورت كل ما هو ايجابي وعلمي وانساني في المدرسة الروسية السابقة واستطاعت أن تتحرر الى حد كبير من تأثير مدرسة الاستشراق البرجوازية الاوروبية الغربية. وساهمت أيضاً في ادخال اللغة العربية والفلسفة والتاريخ والادب والعلم عند العرب في المنهاج الدراسي لطلبة الجامعات. كما انها عرّفت الأنتلجنسيا السوفياتية على نتاج أدبائنا ومفكرينا في الماضي والحاضر. ولعبت دوراً ملحوظاً في الحفاظ على جزء من تراثنا الذي لو لم يتم المحافظة على مخطوطات تلك الفترة لكان جانب منه مجهولا لدينا. وهناك بعض المخطوطات والمراجع الثمينة تقتضي الضرورة التعرف عليها ودراستها من قبل علمائنا العرب. □

مصادر الدراسة

١ - برتولد ف. ن.: «تاريخ دراسة الشرق في أوروبا وروسيا»؛ لينينغراد ١٩٢٥.

٢ - الكسييف ف. م.: «مدخل لدراسة الاستشراق السوفياتي» مجلة «الاستشراق السوفياتي»، موسكو، ١٩٤٧، عدد ٤ - ص٧ - ١٢.

٣ - «المتحف الآسيوي» (أكاديمية العلوم الروسية) ١٨١٨ - ١٩١٨. بطرسبورغ ١٩٢٠ - ص٨ - ٩.

١ ـ برتولد ف. ن.: «تاريخ دراسة الشرق في أوروبا وروسيا»؛ لينغراد ١٩٢٥.
٢ ـ الكسييف ف. م.: «مدخل لدراسة الاستشراق السوفياتي» مجلة «الاستشراق السوفياتي»، موسكو، ١٩٤٧، عدد ٤ ـ ص٧ ـ ١٢.
٣ ـ «المتحف الآسيوي» (أكاديمية العلوم الروسية) ١٨١٨ ـ ١٩١٨. بطرسبورغ ١٩٢٠ ـ ص٨ ـ ٩.
٤ ـ أ/د اسمايلوفتش: «فلسفة الاستشراق وأثرها في الأدب العربي المعاصر». دار المعارف. مصر ١٩٨٠.
٥ ـ بلييف ي. أ.: «العرب والاسلام والخلافة العربية». الدار المتحدة للنشر بيروت ١٩٧٢.
٦ ـ كراتشكوفسكي ي. أ.: «مع المخطوطات العربية» دار التقدم. موسكو (بدون تاريخ).
٧ ـ كراتشكوفسكي: «حول تاريخ الاستعراب في روسيا والاتحاد السوفياتي» مقالة علمية من كتاب «دور العلم الروسي في تطور العلم والثقافة العالميين» المجلد الثالث موسكو ١٩٤٦، ص٩٩ ـ ١٢١.
٨ ـ كراتشكوفسكي: «مكانة برتولد في تاريخ دراسة الاسلام». منشورات أكاديمية العلوم السوفياتية. معهد العلوم الاجتماعية. موسكو ١٨٣٤ ـ ص٥ ـ ١٨.
٩ ـ كراتشكوفسكي: حول ترجمة القرآن وياغوسلوفسكي». مقالة دورية في مجلة «الاستشراق السوفياتي»، موسكو ١٩٤٥، عدد ٣ ـ ص٢٩٣ ـ ٣٠١.
١٠ ـ الجمعية الاوزبكية للصداقة والعلاقات مع البلدان الاجنبية. خزانة المخطوطات القديمة طشقند ١٩٧١ (بالعربية).
١١ ـ مجلة «الفكر العربي». عدد ١٩. بيروت ١٩٨١.
١٢ ـ مجلة «الطريق» عدد ١ بيروت ١٩٦٨. □

صدر حديثاً

★

النوافذ المغلقة
وعيون الأحباب

(قصص)

أحمد سويد

★

منشورات: دار الوحدة

المناقشات والآراء الواردة في هذه الدراسات ، لعدد من الكتب الجديدة ، لا تعبّر بالضرورة عن موقف المجلة ـ و« الطريق » بطرحها هذه الآراء نفسها للمناقشة تأمل بحوار علمي دمقراطي حولها .

دراسات عن كتب جديدة

□ **د . توفيق سلوم :**

ـ كتاب : « ابن سينا » ، للباحث السوفياتي سعدييف .

□ **د . مسعود ضاهر :**

ـ كتاب : « التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد الامارتين » ، للعميد ياسين سويد .

ـ **د . خيرية قدوح :**

ـ كتاب : « التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا » ، للدكتور عدنان الأمين .

□ **نبيل بيهم :**

ـ كتاب : « الاستشراق » ، لادوار سعيد .

□ **د . عبدالعظيم أحمد :**

ـ كتاب : « بحثاً عن أعداء » ، لجون ستوكويل

□ كتاب جديد □

في رحاب الفكر السينوي

د. توفيق سلوم

عرض لكتاب الباحث السوفياتي أرثور سعدييف « ابن سينا » ، الصادر في موسكو. عام ١٩٨٠ ، والذي سيصدر بالعربية عن « دار الفارابي » قريبا . وقد ترجمه د. سلوم. كاتب هذا العرض النقدي.

□ في اطار الاحتفال بالذكرى الألفية لميلاد العالم والفيلسوف العربي الكبير أبو علي ابن سينا ، صدر في موسكو ، ضمن سلسلة « مفكرو الماضي » ، كتاب « ابن سينا » للمستعرب السوفياتي المعروف د. أرثور سعدييف.

يرسم المؤلف ، في كتابه هذا ، لوحة جديدة للفكر السينوي وموقعه في الفكر العربي ـ الاسلامي ، والانساني عامة ، ويعالج عددا من المشكلات الخلافية ، التي تثيرها التركة السينوية ، ثم يطرح بعض التساؤلات والقضايا المنهجية ، الجديرة باهتمام دارسي الفلسفة الاسلامية.

وفي عرضنا هذا سنتوقف عند أهم الأفكار ، المطروحة في الكتاب :

الاطار العام للبحث

في « المقدمة » يشير المؤلف الى تباين آراء الباحثين واختلافهم في تحديد الخطوط العريضة العامة للمذهب السينوي ، فهو ، عند البعض (جيلسون) ، استمرار للتقليد اليهودي ، القائم على نظرية الاله العلوي المفارق ، ويعتبره آخرون (غارديه) لوناً من « الصوفية الطبيعية » والغنوصية

«العقلانية»، بل يذهب باحثون (محمد عابد الجابري) الى تصويره «اتجاهاً روحانياً غنوصياً»، و«لاعقلانية ظلامية قاتلة».

أما الدارسون، الذين ينزعون نحو تأويل فلسفة ابن سينا تأويلا مادياً، فمنهم من يعتبره مفكراً مادياً (هـ. لاي)، أكّد على «العالم الواحد مادياً» (د. طيب تيزيني)، ومنهم من يرى فيه فيلسوفا مادياً، تخالط مذهبه شوائب مثالية (د. حسين مروة).

وبهذا الصدد يشير د. سعدييف الى أن التناقض في تقييم الاتجاه العام للفكر السينوي لا يعود فقط الى اختلاف المنطلقات المنهجية. فحتى لدى الدارسين السوفيات نجد صورة ابن سينا تتفاوت بين: الفيلسوف المادي، والاحادي المثالي، والثنوي.

ويتخذ هذا التناقض مظهراً اخر لدى بعض مؤرخي الفلسفة (دينورشويف، د. نايف بلوز)، حيث يصوّرون ابن سينا مثالياً في «ما بعد الطبيعة»، ومادياً في «الفلسفة الطبيعية».

ولا يزال الباحثون بعيدين عن الاتفاق حول فهم ابن سينا لبعض المشكلات الأساسية، مثل مسألة العلاقة بين الماهية والوجود، بل نجد تناقضاً لدى نفس الباحث في عرض للحل السينوي لمشكلة الكليات مثلاً. وفي ضوء هذا يرى المؤلف أن الوقوف على حقيقة الفكر السينوي يتطلب النظر الى هذه أو تلك من نصوص ابن سينا في ضوء السياق العام لفلسفته بخاصة، وفي اطار مسيرة المشائية (الأرسطية) الشرقية بعامة. وهنا يحدّد د. سعدييف المفتاح الى كنه فلسفة ابن سينا: اعادة النظر جذرياً في الموضوعة السائدة في أوساط الباحثين والقائلة ان المشائية الشرقية (وخاصة عند الفارابي وابن سينا) هي نتيجة «التباس تاريخي» و«خلط» بين مذهب أرسطو وبين الافلاطونية المحدثة، جاء ابن رشد «فنقّى» الشوائب المذكورة، ورجع بالمشائية الى أصولها الارسطية «الصافية». وعلى هذا الطريق يجب تبيان الاسباب والعوامل الحقيقية، التي دفعت الفارابي، وبعده ابن سينا، للأخذ بنظرية الفيض الافلاطونية المحدثة، والكشف عن المكانة الفعلية لهذه النظرية في الصرح الفلسفي المشائي الشرقي، والوقوف على حقيقة «التنقية» المزعومة، التي قام بها ابن رشد.

وطبيعي أن هذا يتطلب، بدوره فك رموز الفلسفة السينوية، مثل «الوجود»، و«واجب الوجود»، و«ممكن الوجود»، و«الفيض»، و«الصدور»، و«العقل الاول»، و«العقل الفعّال»، و«واهب الصور»، وكذلك الرموز الصوفية التي يستخدمها ابن سينا في بعض رسائله، فالاختلاف في فهم هذه الرموز هو أحد المصادر لتباين تقييمات الباحثين للفكر السينوي.

وعندما يتم ذلك كله يصبح بالامكان الوقوف على الموقع الحقيقي، الذي يشغله ابن سينا، عالما وفيلسوفا، في مسيرة تطور الفكر العربي والانساني، ومدى مساهمته في اغناء ذخائر هذا الفكر - وهي المهمة، التي من الطبيعي ان يوليها المؤلف عناية خاصة.

عصره

في الفصل الاول يرسم المؤلف لوحة سريعة للعصر، الذي عاش فيه ابن سينا، ويعرض لأهم تياراته السياسية والفكرية، ويستعرض سيرة حياة الفيلسوف (في رواية تلميذه الجوزجاني)، وأهم مؤلفاته.

ان الجو الذي عاش فيه ابن سينا كان مشحوناً بالنزاعات والحروب والغزوات، مما قد يترك انطباعاً بأنه غير ملائم لازدهار الفكر الفلسفي، او العلمي والأدبي. لكن هذا انطباع متسرّع وخاطىء. وهنا يتفق د. سعدييف مع المستشرق الفرنسي لويس غارديه في قوله انه «مهما كانت حدة المنازعات السياسية، كان الأمراء حماة ورعاة للآداب والعلوم. فقد شغف هؤلاء باحاطة انفسهم بالعلماء والفلاسفة، وشجعوا العلوم «الدخيلة»، أي غير الاسلامية. أمّا تبدل الاسر الحاكمة والغزو ونهب المدن فلم تكن لتؤثر سلباً على هذا الاهتمام بالفكر، اكثر من تأثير تلك النزاعات والحروب المميزة لحياة الجمهوريات الايطالية في القرن الرابع عشر. حقاً لقد عاش ابن سينا في عصر «الانسانية» **Humanisme**. ونحن نفهم هذا المصطلح بمعنى قريب، بما فيه الكفاية، من المعنى، الذي يوصف به، تاريخياً، عصر النهضة الاوروبية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر».

ومن أهم سمات عصر «النهضة» الاسلامية، أو «الشرقية»، هذا: بروز رجال كانوا، من حيث «قوة الفكر، والاندفاع، والطبع»، ومن حيث «التبحّر والشمولية»، عمالقة استبقوا عمالقة النهضة الاوروبية الغربية، ومن هؤلاء كان ابن سينا، الذي «جمع بين شخصية الفيلسوف وشخصية العالم التجريبي؛ وكان ذا ثقافة موسوعية وباع طويل في صناعة الطب؛ كما كان شاعرا ورجل دولة؛ كان «شيخاً» و«رئيسا»، مما انعكس جلياً في مذهبه الفلسفي، الهادف الى بلوغ وحدة الفكر والعمل، الحقيقة والخير، وحدة العقل النظري والعقل العملي».

وفي هذا الفصل يتوقف د. سعدييف عند تيارات الفكر المتحرر في الاسلام(*). وهو يشير، بهذا الصدد، الى عدد من العوامل، كانت وراء ازدهار الفكر المتحرر في العالم الاسلامي في القرون ٩ - ١٢ هي:

١ - الازدهار العام للمدن وللثقافة المدينية.

٢ - لم تشهد البلدان الاسلامية صياغة «ارثوذكسية» للدين الاسلامي، ولم تعرف «كنيسة» رسمية ولا مراتبية اكليركية أو مجامع كنسية، تحسم الخلافات في العقائد الدينية، وتفرض على الجماعة حلاً لا تحيد عنه قيد أنملة. صحيح أن «الخليفة» كان يجمع بين السلطتين الدينية

(*) كرّس د. سعدييف للفكر المتحرر في الاسلام سلسلة من المقالات، نشرت في الأعوام الاخيرة على صفحات مجلة «العلم والدين».

والدنيوية، لكن السلطة الفعلية، الدنيوية، صارت، الى أواسط القرن العاشر، بين الحكام والأمراء المحليين، بيد «السلاطين».

٣ ـ ان «المسافة الزمنية»، وبالتالي «النفسية»، بين نزول «الوحي» وبين عصر الازدهار الثقافي لدولة الخلافة لم تكن تكفي لمنع البعض أن يروا في النبي شخصية تاريخية واقعية، رغم كونها فذّة، وأن يروا في القرآن مؤلفاً أديباً عادياً خلواً، عندهم، من ميزات أسلوبية وجمالية فائقة.

٤ ـ لم يعرف الاسلام فلاسفة، أخذوا على عاتقهم مهمة آباء الكنيسة بأوروبا القروسطية في شرح نصوص «الكتاب المنزل»، وكان لهم ما كان لهؤلاء من حق في «القول الفصل» فيما يخص الشرح والتأويل.

٥ ـ بخلاف أوروبا القروسطية، المتجانسة دينياً، كان المجتمع الاسلامي، في العصر الوسيط، يحفل بجماعات من كافة الملل والنحل، بما فيها الديانات التوحيدية: الاسلام والمسيحية واليهودية. وهذا التعايش بين ديانات مختلفة وامكانية المقارنة بينها يقودان الناس الى الشك في أفضلية المعتقدات الدينية، التي في أحضانها تربّوا، وقد أدّت هذه النزعة الريبية الى ادراك الجوهر الايديولوجي للدين، والى ظهور موجة عريضة من المؤلفات، التي يقارن فيها أصحابها بين مختلف الأديان والعقائد، ويزعمون ان الديانات التوحيدية الثلاث، لجأ اليها دعاتها لبسط سيطرتهم المعنوية والمادية على بسطاء الناس.

٦ ـ ان الارتباط الوثيق بين التيارات والمذاهب الدينية وبين الحركات السياسية قد ساعد على تطوير النظرة الى الدين على أنه، في المقام الاول، فنّ سياسي ـ عملي صرف يهدف الى تنظيم العلاقات بين البشر، لكن لا علاقة له بادراك الحقيقة. ومن هنا ذهب رجالات الفلسفة العربية ـ الاسلامية الى أن ميدان الحقيقة هو من اختصاص الفلسفة البحتة، غير المرتبطة باللاهوت، في حين تركت للدين مهمة التوسط في تنظيم حياة «الجمهور» السياسية (المدنية) والاسروية والاخلاقية.

ويعرض الفصل، بشيء من الايجاز، للتيارات الرئيسية الثلاثة في الفكر المتحرر القروسطي: المعتزلة والاسماعيلية والصوفية. التي «كان يجمعها ايمان أصحابها بأن الحقيقة تخرج عن اطار أي من الديانات التقليدية».

وقد ساعدت هذه الشمولية، على المستوى العملي، في اشاعة التسامح الديني، وتحطيم ما تميزت به العصور الوسطى من انعزال الطوائف الدينية واغتراب كل منها عن الأخرى، و«هيأت، على المستوى النظري، تربة صالحة لنمو الفكر المتحرر الفلسفي، المتوجه نحو معرفة الحقيقة التي لا تخرج عن اطار كل من الأديان الجزئية، بل وعن اطار الدين عامة». وقد تجسّد هذا الفكر في الفلسفة العربية ـ الاسلامية، ممثلة بالرازي والكندي والفارابي وابن سينا.

تصنيف العلوم

استهل د. سعدييف عرضه للفلسفة السينوية بتكريس فصل خاص بتصنيف العلوم عند ابن سينا.

ان نقطة الانطلاق في فكر ابن سينا هي وضع نظرية متناسقة ومتكاملة، تجمع، من جهة، بين العلوم التجريبية، المتعلقة بالاحتياجات الانتاجية، والمعيشية عامة، وبين الحياة الاجتماعية والسياسية في ظروف المجتمع القروسطي، بأيديولوجيته الدينية المسيطرة، من جهة ثانية، وهنا يقتفي الشيخ الرئيس (لقب ابن سينا) اثر ارسطو في تقسيمه للمعرفة الفلسفية الى ميدانين: الاول تختص به العلوم النظرية التي غايتها الحقيقة. والثاني تختص به العلوم العملية التي هدفها الخير. والعلم الذي هو «آلة»، أي المنطق يتقدم سائر العلوم.

في عداد العلوم النظرية يأتي العلم الطبيعي (الفيزياء)، والعلم الرياضي، وعلم ما بعد الطبيعة (الميتافيزيقا)، وينقسم كل من العلوم النظرية الى أصلية وفرعية، أو اذا استخدمنا التعابير المعاصرة ـ الى علوم بحتة أساسية، وأخرى عملية تطبيقية: نسبة الطب الى العلم الطبيعي هي كنسبة العلم التطبيقي الى العلم البحت.

ويتوزع علم ما بعد الطبيعة الى العلم الكلي والعلم الالهي. العلم الكلي يحتوي أصول ومبادىء العلم الطبيعي، والتعميمات المستخلصة منه. أما في «العلم الالهي» فيتحدث ابن سينا عن «صدور» «فيض» الموجودات عن مبدأ واحد، هو «واجب الوجود». وبمثابة ميتافيزيقا تطبيقية تأتي العلوم الدينية المتعلقة بالوحي والنبوة والحياة الاخروية.

ان التصنيف السينوي للعلوم يعكس سعي فيلسوفنا لتخطي «الحدود الصلبة» في ميادين المعرفة البشرية، فهو يؤكد على الانتقال التدريجي: من المبادىء الفلسفية العامة الى مبادىء العلوم الطبيعية، ومن هذه الاخيرة الى العلوم والصناعات التطبيقية ومنها الى الممارسة الانتاجية والمعيشية. وهذا الترابط بين العلوم ينعكس في تسلسلها الهرمي: العلوم الاكثر عمومية تفيد العلوم الاقل عمومية مبادئها ومنطلقاتها، بحيث تكون هذه العلوم كلها خاضعة لـ «العلم الكلي». وفي الوقت ذاته يؤكد ابن سينا ان صحة مبادىء العلوم العليا تُختبر في ضوء مبادىء العلوم الدنيا، الاكثر خصوصية، وهي تختبر، في نهاية المطاف، في ضوء التجربة والمشاهدة.

ان توجه الفكر العربي ـ الاسلامي القروسطي نحو المعرفة، المستندة الى التجربة والمشاهدة، قد جعل رجالات المشائية الشرقية، وبينهم الفارابي وابن سينا، وابن طفيل (وهذا ما نجده عند الفارابي في «كتاب الحروف»، ورمزياً عند ابن سينا في «رسالة حي بن يقظان»، حيث يرمز الى تلك العلوم التطبيقية بـ «علم الفراسة»، وعند ابن طفيل في «حيّ بن يقظانَ»، وذلك في تشريح حي لمربيته ـ الغزالة)، يؤكدون ـ بخلاف ارسطو الذي يرى أصل المعرفة الانسانية في «التعجب» ـ ان المعرفة تبدأ بالتجربة، بالصناعات والعلوم التطبيقية، والمشاهدة.

المنطق

وفي الفصل الثالث، المكرس للمنطق السينوي، يشير المؤلف الى أن التوجه المذكور اعلاه كان يتطلب من ابن سينا ادخال تعديلات هامة على آراء أرسطو المنطقية فيما يخص منهجية المعرفة العلمية. وفي هذا الاتجاه اعتمد الشيخ الرئيس على انجازات سالفيه من المفكرين العرب ـ المسلمين (وبينهم الفارابي)، وكذلك المذاهب اليونانية المتأخرة (ولا سيما الرواقية التي يرجّح د. سعدييف أن تأثيرها على ابن سينا لم يكن محصوراً بالمنطق وحده، والتي لم تلق بعد مسألة تأثيرها في الفكر الاسلامي الاهتمام الكافي من قبل الدارسين).

وبين هذه التعديلات يؤكد د. سعدييف على أهمية ما فعله ابن سينا من ادراج القضايا، المستندة الى الادراكات الحسيّ والتجربة، وكذلك «المتواترات» المأخوذة من مصادر يقينية، في عداد مقدمات القياسات العلمية.

كذلك انعكس هذا التوجه في تركيز ابن سينا على معالجة الاحكام والقياسات الشرطية. وفي «القانون في الطب» يمكن لقارىء ابن سينا أن يجد عدداً من الطرق والارشادات المنهجية، القريبة، في الكثير منها، من الطرق المستخدمة في العلم الاوروبي الحديث. وان اكتشافات ابن سينا في ميدان الطب (ولا سيما العلاقة بين حالة الجسم المرضية وبين أحوال المريض النفسية؛ والعدوى عن طريق كائنات دقيقة غير مرئية؛ ودور الكبد في الجسم؛ ووصفه للجهاز البصري) قد سبقت العلم الاوروبي بعدة قرون.

الطبيعيات

وفي الفصل الرابع المكرس للطبيعيات السينوية يشير المؤلف الى أن ابن سينا ظلّ، عموماً، في اطار الفيزياء الارسطية. ان ابداع ابن سينا، كعالم طبيعي، كان تجسيداً لمرحلة من مسيرة العلوم الطبيعية، وكان لا يزال بامكان هذه العلوم ان تتطور الى الأمام في اطار الفيزياء المشائية. والتقاليد الارسطية هي التي ساعدت الشيخ الرئيس على تجنب تلك الاخطاء التي وقع فيها الاطباء قبله وبعده. وعلى سبيل المثال كان الاطباء، منذ أيام ابقراط، يعتقدون ان الأمراض تنجم عن تأثير العوامل الخارجية وحدها. بيد ان النظرية الارسطية في العلل الاربع كانت تتطلب الالتفات الى العوامل الداخلية أيضا. وبهذا الصدد يلفت د. سعدييف الانتباه الى ان مفهوم العلة الغائية لا يبدو في ضوء العلم المعاصر (ولا سيما علم الوراثة) تنازلاً صالح النظرة الغائية Teleology. ولا على ذلك القدر من السذاجة، الذي بدت عليه في أعين أنظار النزعة الميكانيكية في العصر الحديث.

ولكن ابن سينا، رغم بقائه في اطار الفيزياء الارسطية، ساهم في اغناء الفيزياء بعدد من

الموضوعات الهامة. ومن أهم هذه الانجازات قوله بـ «الميل القسري» الذي عرفته أوروبا القروسطية من خلال ترجمات كتاب «الشفاء»، والذي كان له أثره في تطوير نظرية «الدفع» Impetus، وجاء، بمعنى ما، استباقاً لصياغة القانون الاول للحركة على يدي نيوتن. ويربط د. سعدييف نظرية الميل القسري بنظرية «المثل» (analogy) السينوية، ويشير هنا الى أن محاكمات ابن سينا بهذا الصدد ربما أمكن اعتبارها استباقا للنظريات اللاحقة في تحول الطاقة (أو الحركة، بالمعنى العام، أي التغير عامة). وقد ساعدت هذه النظرية السينوية، من جهة معارضتها للنظرية الارسطية عن تأثير الوسط على حركة الجسم المرمي، على تحرير الفيزياء من القيود التي كانت تشدّها، عند أرسطو، الى الجوانب العيانية الكيفية من الحركة الميكانيكية، فساهمت بذلك في خلق موديلات ذهنية أكثر تجريداً فتحت الآفاق أمام الدراسة الرياضية لظواهر الطبيعة.

الميتافيزيقا

وكما هو متوقع جاء الفصل الخامس، المكرس للميتافيزيقا السينوية، ليحتل مكان الصدارة في مؤلف د. سعدييف. هنا يتصدى المؤلف للمسألة المحورية التي أثارها في المقدمة: مكانة نظرية الفيض في فلسفة ابن سينا، وفي المدرسة المشائية الشرقية عامة.

لقد درج الباحثون على رسم اللوحة التالية لمسيرة المشائية العربية ـ الاسلامية: ان كتاب «أثولوجيا» («الربوبية») المنسوبَ الى ارسطو (والذي هو في الحقيقة بعض «تُساعات» افلوطين) والذي ترجمه عبدالمسيح الحمصي لحساب استاذه الكندي، كان يُعتبر من قبل الجميع مؤلفاً أرسطياً أصيلاً. وبين المخدوعين بحقيقة هذا الكتاب كان أيضاً الفارابي الذي أدخل على الأرسطية نظرية الفيض الافلاطونية المحدثة المبسوطة في الكتاب، فوضع مذهباً متكاملاً، قام في أساس المشائية الشرقية كتيار فلسفي له أصالته وتفرّده، ثم جاء ابن سينا فطوّر ما أتى به الفارابي، وصاغه مذهباً شاملاً موسوعياً. فقط في القرن الثاني عشر أمكن للفيلسوف الاندلسي ابن رشد «تنقية» الارسطية من الشوائب الافلاطونية المحدثة. وفي ضوء ذلك نجد عدداً من الباحثين يفضل التحدث عن «أفلاطونية محدثة شرقية» بدلا من «المشائية الشرقية».

لكن هذه اللوحة تثير، بادىء ذي بدء، عدداً من التساؤلات، الكفيلة، لوحدها، بالكشف عن تعسف اللوحة وتهافتها وبطلانها. منها:

١ ـ لماذا لم يستطع أسلاف ابن رشد من مشائي الاسلام الذين لم يكونوا أقلّ فطنة وذكاءً ان يقوموا بما قام به من «تنقية» الارسطية من الشوائب الغريبة، مع أنهم كانوا أولى بذلك، سواءً من ناحية الظروف الموضوعية (قربهم جغرافياً وتاريخياً من مراكز اتصال العالم الاسلامي بالافلاطونية المحدثة، ومن حركة النقل والمترجمين الذين يتقنون اليونانية، من جهة، وامكانية اطلاعهم على قدر أكبر من المصادر والاديبات، من جهة ثانية)، أو الذاتية (حداثة النظر في العالم الاسلامي، الى أرسطو بعيني الافلاطونية المحدثة، بحيث أن نسبة بعض الآراء الافلاطونية

المحدثة الى ارسطو لم تكن قد تأصلت بعد في أذهان المشتغلين بالفلسفة)؟

٢ ـ لماذا لم يأت الفارابي على ذكر «أثولوجيا»، ولا غيرها من المؤلفات الافلاطونية المحدثة، في أي من الأعمال الثلاثة المكرسة لمؤلفات ارسطو («احصاء العلوم»، و«فيما ينبغي ان يُقدّم قبل تعلم الفلسفة»، و«فلسفة ارسطو طاليس»)؟

٣ ـ وفي الكتاب الوحيد، الذي يستند اليه الباحثون في تذليلهم على الخلط المزعوم ـ «الجمع بين رأيي الحكيمين أفلاطون الالهي وارسطو طاليس»، لماذا يصرّ الفارابي، بقدر كاف من الجلاء والوضوح، على التنويه بأنه يستند، هنا، الى الآراء «المشهورة»، أي التي مقدماتها «جدلية»، وليست برهانية ـ يقينية، وان التوفيق بين افلاطون وارسطو انما يرمي الى «منفعة عملية» ما، وهذا يعني ان هدفه «عملي» وليس نظرياً، هدفه الخير وليس الحقيقة؟.

مكانة نظرية الفيض عند الفارابي

على طريق تحديد الموقع الحقيقي لنظرية الفيض في الصرح المشائي الشرقي يبدأ د. سعدييف بالتذكير بأننا نجد عند الفارابي أصول ما ذهب اليه ابن رشد من تصنيف الناس في ثلاث مجموعات(*): برهانيون (يعتمدون القياسات البرهانية)، هم الخاصة من رجال الفكر أي الفلاسفة، وجدليون (يعتمدون القياسات الجدلية والسفسطائية)، وهم «المتكلمون» من رجال اللاهوت، وخطابيون (يعتمدون القياسات الخطابية والشعرية)، وهم أغلبية الناس، أي الجمهور.

وهنا يبرز السؤال: هل يمكن، في ضوء التقسيم المذكور، القول ان الافكار، التي يبسطها الفارابي في «آراء أهل المدينة الفاضلة»، أي آراء «الجمهور»، مهما كان هذا الجمهور «فاضلاً»، هي اراء الفيلسوف نفسه(**)

ومن المعروف ان الحياة الاخلاقية والسياسية والعائلية لأهل «المدينة الفاضلة»، لا تقوم، عند الفارابي، على الفلسفة، بل على الديانة («الملة») «الحقة»، «الفاضلة»، وهنا ينهض سؤال ثان: أين يبسط الفارابي أصول هذه الديانة، بما لها من أهمية علمية؟

والجواب على السؤالين واحد: «آراء أهل المدينة الفاضلة» عرضٌ لأصول «الملة الفاضلة»،

(*) سبق للمؤلف ان كرس لهذه المسألة بحثاً خاصاً بعنوان «نظرية ابن رشد حول العلاقة بين الفلسفة واللاهوت والدين، وأصول هذه النظرية في أعمال الفارابي»، ضمن مجموعة «الفارابي وابداعه العلمي»، موسكو، ١٩٧٥.

(**) هذا السؤال موجه، في المقام الاول، الى أولئك الباحثين، الذين يرون في «آراء...» تعبيرا عن فلسفة الفارابي الاصيلة.

وللقواعد الاساسية، التي تنظم حياة «المدينة الفاضلة»، القائمة عليها. لكن ما يعرضه الفارابي على أنه «آراء أهل المدينة الفاضلة» ليس الا نظرية الفيض الافلاطونية المحدثة!

وعليه، فان الافلاطونية المحدثة، لا سيما نظرية الفيض، لم تغدُ ركنا في الصرح المشائي الشرقي بسبب ما يذهب اليه الباحثون في «التباس تاريخي» أو «سذاجة» الفارابي وابن سينا، و«غياب المنهج النقدي» عند مشائي المشرق، الخ...، وانما غدت كذلك لأمر مقصود بذاته، هو تقديم مذهب أرسطو في صورة، يبدو معها وكأنه لا يتناقض مع الشرائع (وخصوصاً «الله» و«خلقه» للعالم)؛ والهدف الرئيسي من نظرية الفيض انما هو استخدامها لمثل هذا الجمع والتوفيق بين الفلسفة والدين.

وهنا لا بد من العودة الى تصنيف العلوم عند الفارابي، حيث نجد اللوحة التالية للعلاقة بين الفلسفة واللاهوت (علم الكلام) والدين: «علم ما بعد الطبيعة» يشغل مكاناً وسطاً بين العلم الطبيعي وبين «العلوم العملية»، وهو يتوزع الى ثلاثة أقسام. يُعنى الاول بـ «الموجود الاول» («واجب الوجود») وما يصدر عنه من مراتب الموجودات. والقسم العملي من الدين تتبعه العلوم العملية، أما القسم «النظري» منه فيعرض الفارابي مبادئه في نهاية «علم ما بعد الطبيعة»، أي في القسم الذي يقع على تخوم «علم ما بعد الطبيعة»، و«العلوم العملية»، والذي يتفق مع مضمون «اثولوجيا» أرسطو. ومن هذا الميدان، الذي قد تصح تسميته بـ «ما بعد العلم الالهي»، يجب ان يستمد الدين، في «المدينة الفاضلة»، مبادئه الاساسية (المحاكية للمبادىء الفلسفية) باعتبارها عقائد ـ مسلمات، لا تقبل المناقشة. اما المتكلمون والفقهاء فيلعبون، في المدينة الفاضلة، دور فئة «الحراس» في جمهورية افلاطون، حيث تناط بهم مهمة تربية المواطنين اخلاقياً للحفاظ على القوانين والنظام. ان مهمة اللاهوتيين (المتكلمين) تنحصر في الدفاع عن المبادىء، التي يتلقونها من الرؤساء ـ الفلاسفة، ولا مهمة لهم غيرها. وخلافا لاوروبا المسيحية القروسطية، حيث لعبت الفلسفة دور «خادمة اللاهوت»، يؤكد الفارابي، في «كتاب الحروف»، ان صناعة الكلام، في المدينة الفاضلة، تكون خادمة للفلسفة بوجه ما.

وفي التصنيف السينوي للعلوم يوافق «العلم الكلي» القسمين الاول والثاني من «علم ما بعد الطبيعة» عند الفارابي (دراسة الموجود بما هو موجود، ومبادىء العلوم الطبيعية)، أما «العلم الالهي» فيوافق القسم الثالث، أي القسم الخاص بنظرية الفيض. والمهمة الموكلة للعلم الالهي، المستند الى «نظرية الفيض»، هي التعبير، بلغة الرموز الواضحة والمفهومة، عن أفكار فلسفية، بحيث تتوافق في وشاحها الرمزي هذا، مع عقائد الديانة التوحيدية بما يخصّ الله وخلقه للعالم، وعليها، من جهة ثانية، الا تتناقض مع الرؤية الفلسفية للكون، وان تساعد، من عنده استعداد، على استيعاب هذه الرؤية.

وعلى هذا النحو يكون لنظرية الفيض نفس الموقع، من حيث المبدأ، في مذهبي الفارابي وابن سينا: انها أداة لمد جسر بين «العلوم النظرية» و«العلوم العملية».

ولكن هذا الاتفاق المبدئي بين الفارابي وابن سينا في فهم مهمة نظرية الفيض لا يمنع من وجود بعض الاختلاف في مكانة هذه النظرية عند الفيلسوفين، وهو ما يفسّر في ضوء المنحى العملي الذي كان وراء دخول العناصر الافلاطونية المحدثة في الصرح الفارابي، والاختلاف في المناخ السياسي بين عصر الفارابي وعصر ابن سينا. وانطلاقا من هذا الاختلاف في الجو السياسي يحاول د. سعدييف معالجة مسألة «تنقية» ابن رشد للارسطية من الشوائب الافلاطونية المحدثة.

ففي أيام الفارابي كانت سلطة الخليفة العباسي تكاد لا تتعدى بغداد. وكانت الحركات المعادية للعباسيين تتسع نطاقاً وبدت وكأنها تشارف على انزال الضربة القاصمة بالدولة السنية. وكانت الفرق الشيعية التي تتزعم الحركات المذكورة قد أقامت دويلاتها تحت شعارات «هرطقية» لم تكن في جوهرها محصورة بنحلةٍ ما، وانما اتصفت بنوع من الشمولية والانفتاح، كانا من العوامل المساعدة على فتح الطريق أمام مشاركة الفلاسفة في الحياة السياسية، والى وضع نظريات في الدولة، توكل مقاليد الحكم الى الرئيس ـ الفيلسوف، وترسي أسس ديانة «الملة الفاضلة»، وتنظّم حياتها الاخلاقية والسياسية. ومن هنا جاءت الوجهة العملية لكثيرٍ من مؤلفات الفارابي، مما كان، كما أسلفنا، وراء الأخذ بنظرية الفيض.

أما ابن سينا فلم يكن معنيا مباشرة بصياغة العلوم العملية التي أولاها سالفه ابو النصر اهتماما كبيرا. ويلتفت المؤلف في تفسيره لهذه الظاهرة الى مصير الحركة الاسماعيلية التي يرجح انها كانت وراء الوجهة العملية لفكر الفارابي. فالحركة الاسماعيلية التي ظهرت على أساس النقمة الشعبية قد أدت، في عصر ابن سينا، الى قيام الدولة الفاطمية بمصر. وقد صارت لحكام هذه الدولة كافة وسائل الرخاء المتاحة للخلفاء العباسيين ببغداد، حتى ذهبوا الى ما لم يخطر ببال هؤلاء، فألّهوا ذواتهم، ونصبوا أنفسهم مخلّصين للبشرية وهداة لها.

وعلى غرار هذا الانتقال «من الضد الى الضد» تطورت النزعة الاسماعيلية المتحررة دينياً، ففي حين كان رجالات الاسماعيلية يفسّرون حتمية قدوم «دولة أهل الخير» لتحل محل «دولة أهل الشر»، بقوانين موضوعية عامة تحكم تطور المجتمع، وتخضع، بدورها، لقوانين حياة الكون بأسره، وكانوا يرون ان معيار يقينية هذه القوانين وتلك هو العقل البشري، نجد أن دور العقل، كمعيار لليقين، صار ينتقل، عندهم، الى الكلمة التي يتفوّه بها «الامام المعصوم»، وتحول النضال من أجل حرية الفكر الى محاربة لكل فكر آخر. وعلى الطريق ذاته سار تطور الحركة الاسماعيلية في بلاد فارس، حيث ظهرت دولة اسماعيلية، اتخذت من «ألموت» عاصمة لها.

وفي ظروف كهذه لم يكن للمعايير الاخلاقية ـ السياسية التي صاغها الفارابي ان تغدو «دليلا للعمل»، وكان عليها، في أحسن الاحوال، ان تكتفي بدور المثل والمبادىء الاخلاقية التي يهتدي بها عامة المواطنين في سعيهم نحو الكمال الذاتي. وقد كان هذا، كما يرجّح د. سعدييف، وراء

حقيقة أن ابن سينا لم يترك لنا مؤلفات لاهوتية ـ سياسية، أو رسائل اخلاقية، قريبة، بهدفها ومضمونها، من أعمال الفارابي.

وفي ضوئه يمكن فهم الفارق بين موقع نظرية الفيض عند الفارابي، وعند ابن سينا: هذه النظرية كانت، عند الفارابي، أساس «الملة الفاضلة»، أمّا عند ابن سينا فلا تلعب هذا الدور السياسي ـ الاخلاقي، بقدر ما تساعد على التقريب بين آراء الفلاسفة وبين آراء المتصوفين المسلمين، سواء من حيث المثل الاخلاقية، أو من حيث النظرة الى الكون من زاوية وحدة الوجود.

ان نظرية الفيض عند ابن سينا، كما عند أفلوطين، هي عرض شبه انطولوجي لمسيرة الصوفية في تعرفهم على الحق: ان تسلسل الموجودات، التي تفيض عن واجب الوجود، هو بمثابة «اتجاه معاكس» لمسيرة المتصوفة في طريقهم الى معرفة الحق، «واجب الوجود».

وبالاتفاق مع ذلك، نجد ان المكان، المكرس لنظرية الفيض في «الشفاء» يقابله، في «الاشارات والتنبيهات» قسم يعرض فيه ابن سينا «مقامات العارفين» ودرجات ادراك «العارف» لـ «الحق».

وفي اطار هذا المدخل نفسه يمكن العثور على المفتاح الى فهم موقف ابن سينا من نظرية الفيض، و«تنقيته» للارسطية من الشوائب الغريبة: «ان ابن رشد لم يخطر بباله حتى الاشتغال بهذه «التنقية» المزعومة، لكن المناخ، الذي عاش فيه فيلسوف قرطبة، أملى عليه ضرورة التخلي عن محاولات وضع ديانة «حقة» لـ «المدينة الفاضلة» أو لأشخاص منفردين، تستقي مبادئها من هذا أو ذاك من أشكال اللاهوت المعقلن. ومن هنا كان عدم أخذ ابن رشد بالرموز الافلاطونية المحدثة. أما «استبعاد» الشوائب الافلاطونية المحدثة من فلسفة ابن سينا فانه لم يعن الرجوع الى الارسطية «البحتة»، «النقية»، وانما كان تعميقا للوحدانية **Monism** التي انطوت عليها الميتافيزيقا السينوية».

وجدير بالذكر ان ابن رشد قد وجّه سهام نقده لا الى نظرية الفيض بحد ذاتها، بل الى التفرقة بين «واجب الوجود» و«ممكن الوجود» و«ممكن الوجود بذاته واجب الوجود بغيره». وهذه التفرقة، كما نعرف، لا تمتّ بصلة الى الافلاطونية المحدثة.

من مسألة مكانة نظرية الفيض في الصرح المشائي العربي ـ الاسلامي سينتقل د. سعدييف الى فك الرموز، التي يستخدمها ابن سينا في عرضه لنظرية الفيض، وفي ميتافيزيقاه عموما.

الوجود عند الفارابي وابن سينا

وهو يبدأ بمصطلح «الوجود»، فيقدّم لذلك برحلة في عالم اللغات الهندو ـ اوروبية والسامية بهدف التعرف، عن كثب، الى مدلول «الوجود» لفظاً ومعنىً في هذه اللغات، ثم يستعرض تطور

مصطلح «الوجود» في الفلسفة اليونانية، لينتقل، بعدها، الى فهم الفارابي وابن سينا لهذا المصطلح.

ويخلص د. سعدييف، من استعراضه هذا، الى فكرتين محوريتين اساسيتين:

الاولى ان «الوجود»، عند ابن سينا، هو من المفاهيم التي اصطلح على تسميتها في أوروبا بـ «المتعالية» (أي فوق المقولات الارسطية العشر). فالوجود مفهوم أولي، ليس له «جنس» ولا «فصل» ولا «تعريف». والوجود، من حيث هو عام، ليس بالفعل، «لأنه معقول فقط»، «لا وجود له في الاعيان».

والثانية «الوجود» لا يُحمل (لا يُنسب الى) ما تحته حمل «التواطؤ» (أي لا تكون نسبته الى الأشياء نسبة واحدة)، وانما حمل «التشكيك»، فتكون «أقوى» في بعضها و«أضعف» في الآخر (وجود الجوهر «أقوى» من وجود العرض، ووجود الواجب أقوى من وجود الممكن).

هاتان الفكرتان تشكلان المنطلق، الذي لا بد من استيعابه أولا لفهم فلسفة ابن سينا (وليس فلسفته وحده!):

- فعبثاً يحاول احدهم (أحمدوف) انكار پانتيئية (قوله بوحدة الوجود) ابن سينا، والتأكيد على ثنويته، انطلاقا من القسمة السينوية للوجود الى واجب ممكن، بحيث يكون «الوجود» جنساً لهذين النوعين، مع ان ابن سينا ينكر، على غرار أرسطو، ان يكون الوجود جنساً ما.

- وعبثاً يتحدث الباحثون عن «الماهية» و«الوجود» عند الفارابي وابن سينا، وعن القول بأصالة الوجود بالنسبة للماهية، وهم لم ينظروا، بعد، في المدلول الحقيقي لهذين المصطلحين. فكيف يمكن التحدث عن مثل هذه الاصالة اذا كان ابن سينا يقول ان «الوجود» عرض لاحق لـ «الماهية»، واذا كان الفارابي نفسه يقول، بلسان الفلاسفة، انهم يسمون الوجود الكامل «آنية» الشيء، وهو بعينه ماهيته، و«يقولون وما آنيّة الشيء يعنون ما وجوده الأكمل، وهو ماهيته».

والعبارة الاخيرة مأخوذة من «كتاب الحروف» للفارابي الذي نشره د. محسن مهدي ببيروت عام ١٩٧٠. وهذا الكتاب هو الذي يُرجّح انه وقع بيد ابن سينا، فأمكنه، بفضله، فهم «الميتافيزيقا» لارسطو، بعد ان كان قد قرأه أربعين مرة (!) ولم يقف على مقصوده. واذا كان «كتاب الحروف» بمثابة ممر عبره ابن سينا الى أرسطو، فانه من الاحرى بنا ان نتخذ منه مدخلاً الى فهم فلسفة ابن سينا نفسه. ولذا نعجب كيف يتنطع البعض لـ «نظرة جديدة» الى الفكر السينوي، ولفك رموز هذا الفكر واستجلاء «التوجهات المادية» فيه، دون المرور بهذا الكتاب، المنشور منذ أكثر من عشر سنوات.

- وعبثاً يتجادل الباحثون حول أحادية ابن سينا أو ثنائيته، ماديته أو مثاليته، پانتيئيته

(قوله بوحدة الوجود) أو تيئيته (القول بخلق الله للعالم وتدخله الدائم فيه على هواه)، دون الاتيان على ذكر التفرقة السينوية (والفارابي) بين الحمل «بالتشكيك» والحمل «بالتواطؤ»، فهذه التفرقة، بالذات، هي المفتاح الى رصد الاتجاه العام لفكر ابن سينا، وهي الفاصل بين الپانتيئية والتيئية، بين ابن سينا وبين الأقويني(*): يرى الاول ان الوجود يطلق على «واجب الوجود» و«مكمن الوجود» بالتشكيك، أما الثاني فيذهب الى أنه بالتواطؤ.

بين الفيزياء والميتافيزيقا

وفي معالجته لـ «الوجود» عند ابن سينا يلفت د. سعدييف الانتباه الى ان هذا المصطلح يستخدم في «الطبيعيات» السينوية غيره في «الالهيات». وبتعبير أدق: لا مكان لهذا المصطلح في العلم الطبيعي، وهذه المسألة جانب من مسألة أكثر أهمية وأجلّ شأناً، هي العلاقة بين «الفيزياء» و«الميتافيزيقا» في المذاهب الفلسفية.

ونحن نرى ان الخطأ في فهم مهمة كل من الميدانين المذكورين، وفي تحديد العلاقة بينهما، واختلاف النظرة، الى نفس الموضوع، بين هذين الميدانين، هو الذي حال بين كثير من الباحثين وبين الوقوف على كنه فلسفات الماضي، بدءاً من افلاطون، ومروراً بارسطو وافلوطين، والفارابي وابن سينا، وسبينوزا وديكارت، وانتهاء بهيجل.

ولنبدأ بالاشارة الى أن موضوع «العلم الطبيعي» عند ابن سينا (كما عند أرسطو) هو «الاجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير»، أما «علم ما بعد الطبيعة» فيدرس «الموجود بما هو موجود»، أي الموجود مجرداً عن لواحقه الكمية، والمكانية والزمانية، الموجود المجرد عن الحركة والتغير، الموجود كمفهوم منطقي، لا أكثر.

وبالاتفاق مع ذلك، يمكن القول ان العلم الطبيعي يدرس «أعيان الموجودات»، أي أشياء وعلاقات وعمليات طبيعية، مكانية ـ زمانية، أما «علم ما بعد الطبيعة» فيدرس أشياء وعمليات وعلاقات منطقية، محض ذهنية.

وهذا المدخل هو المدخل الوحيد، الذي يؤدي بنا الى فهم الميتافيزيقا السينوية، وفك رموزها، بما فيها نظرية الفيض.

«واجب الوجود» و«ممكن الوجود»

ان «الموجود الاول»، او «واجب الوجود بذاته» عند ابن سينا هو العالم المأخوذ في كليته،

(*) يجدر التنويه بأن د. نايف بلوز سبق أن أشار الى أهمية تلك التفرقة في معرض دراسته للعلاقة بين الله والعالم في فلسفة ابن رشد (في مقاله «الايديولوجيا، وعلاقة الله بالعالم في فلسفة ابن رشد»، دراسات عربية، ١٩٧٨، العدد ١٥).

أي كنقطة ميتافيزيقية، يرمز اليها بـ «القطب» في رسالة «حي بن يقظان»، اما «ممكن الوجود» فهو العالم مأخوذاً من ناحية الكثرة، كجملة من الظواهر والأشياء الطبيعية.

ويسوق المؤلف عدداً من الحجج في تدليله على هذا الفهم لـ «واجب الوجود» و«ممكن الوجود»، يمكننا ان نضيف اليها ما يقوله سلف لابن سينا، هو الفارابي (في «فصوص الحكم»، التي يرجح د. سعدييف انها لابن سينا)، من أن نسبة ممكن الوجود الى واجب الوجود هي نسبة الكثرة الى الوحدة، أو ما يقوله أحد أتباعه، هو صدر الدين الشيرازي (في «الأسفار الأربعة») من أن «واجب الوجود» هو «كلُّ الأشياء».

و«فيض» الأشياء عن «واجب الوجود» ليس عملية طبيعية، فيزيائية، وانما «لزوم» منطقي بحت. ان فيض الموجودات عن واجب الوجود هو بمثابة «تشريح» ذهني لـ «واجب الوجود»، ولوحةٌ، تُستعاد فيها، «بالترتيب العكسي»، مسيرة فكرة المشتغل بالطبيعيات، الذي ينتقل من النتائج الى العلل، ومن العلل الخاصة الى العلل العامة.

ومن هنا يخطىء، في رأينا، أولئك الدارسون، الذين يتحدثون عن «دينامية» الفيض (د. شايم مخامبيتوفا) أو «حركيته» (د. حسبن مروة)، أو «تاريخيته» (د. طبيب تيزيني).

«واجب الوجود» و«العقل الاول»

ومن مواقع هذه الرؤية يتصدّى د. سعدييف لحل مسألة، طالما أقلقت الباحثين: ما هو «العقل الاول»، الذي هو أول ما يصدر عن «واجب الوجود». وهنا يطرح المؤلف سؤالاً، يصعب علينا فهم حقيقة تجاهل الدارسين له، هو: اذا كان واجب الوجود واحداً، والواحد لا يصدر عنه الا واحد، فبم يختلف «العقل الاول» عن «واجب الوجود»؟

قبل الانتقال الى بسط اجابة د. سعدييف على هذا السؤال سنتوقف عند حله لدى باحثين، يتفقان والمؤلف في تأويل ابن سينا تأويلاً مادياً هما د. طيب تيزيني ود. حسبن مروة.

في محاولتهما لفك رمز «واجب الوجود» عند الفارابي وابن سينا يتفق كلا الباحثين في ان النصوص السينوية تؤدي بنا الى فهمين متعارضين:

الأول، «واجب الوجود» منفصل انفصالاً مطلقاً عن العالم المادي، بحيث يكون «واجب الوجود» شيئاً تجريدياً محضاً «عدماً»، لا أساس لوجوده. والثاني، «واجب الوجود» مندمج اندماجاً كلياً في العالم المادي، «دون التجرد عن المادة» («النزعات المادية في الفلسفة العربية ـ الاسلامية»، جـ ٢. ص٦٦٤، ٧٠١؛ «مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط»، ص٣٢٠، ٣٢٣).

ولكن مثل هذا التأويل سيصطدم باعتراضين منهجيين:

١ ـ كيف يمكن ان يحتمل أهم المفاهيم السينوية تأويلين متناقضين تماماً!

٢ ـ والأهم من ذلك، كيف يصح تأويل مفهوم ما بمعنى يتناقض جذرياً مع صريح نصوص الفيلسوف نفسه؟! كيف يمكن تأويل «واجب الوجود»، الذي يؤكد الفارابي وابن سينا مراراً أنه «الوجود الحق» و«الوجود الاكمل»، تصدر عنه كافة الموجودات وتنقص مراتبها في الوجود بقدر بعدها عنه، كيف يمكن، والحال هذه، تأويله بأنه «عدم»، «لا أساس لوجوده»؟! وكيف يمكن ان نقول عن «واجب الوجود» أنه «غير متجرد عن المادة»، اذا كان الفارابي وابن سينا يؤكدان، بما لا لبس فيه، أن «واجب الوجود» عار عن كل مادة؟!

ومن نفس المنطلق نتساءل: كيف يمكن تأويل «العقل الاول» بأنه «المادة الاولى، التي انبثق عنها العالم المتعين» (ط. تيزيني، مشروع، ص٢٩٨) اذا كان الفارابي ـ كما ينقل عنه د. تيزيني نفسه ـ يؤكد ان العقل الاول عار عن الهيولى؟!

أما د. سعدييف فقد التفت الى «أثولوجيا ارسطو» فوجد (في النسخة، التي لم يصلحها الكندي) ان «الله»، كما يقول صاحب «أثولوجيا»، أبدع «العقل» بتوسط «الكلمة»، التي هي «الهيولى». ومن هنا يذهب د. سعدييف الى ان «الهيولى» تتطابق، في «واجب الوجود»، مع «العقل الاول»، الذي يمثل الجسمية والقانونية في الكون، بحيث يكون «العقل الاول» هو «واجب الوجود» مأخوذاً، ذهنياً، من جانب واحد، من زاوية واحدة.

وبما ان الهيولى، في «أثولوجيا»، «ليس»، أي «عدم»، كان بالامكان القول أنه لا يصدر عن الواحد الا واحد، بينما صدر (وهنا نؤكد، مرة أخرى، ان الصدور عملية منطقية بحتة، هي «تشريح» ذهني لـ «واجب الوجود» من زوايا مختلفة)، في الحقيقة، اثنان: «هيولى» و«عقل اول».

وبالاتفاق مع ذلك، نجد ابن سينا، في بسطهِ لعملية الصدور عن العقل الاول، يتحدث عن صدور أشياء ثلاثة عنه: عقل، ونفس، وكرة سماوية. أما، في الحقيقة، فان الحديث هنا يدور على أربعة أشياء: العقل، والنفس، والصورة الجسمية، ومادتها، لأن الكرة السماوية جسمٌ، أي جوهر مركب من هيولى وصورة جسمية.

وفي ضوء هذا كله يتضح ان الهيولى، عند الفارابي وابن سينا وعند افلوطين قبلهما تحضر منذ المراحل الاولى لعملية الفيض. فليست الهيولى الا لقطب المقابل لـ «العقل الاول» في تشريحنا الذهني لـ «واجب الوجود». وفي اطار هذا الفهم يمكن الوقوف، بسهولة، على مراحل الفيض اللاحقة.

افلوطين والفارابي وابن سينا

وربما كان لنا في رجوع د. سعدييف الى «أثولوجيا» درس مفيد. فكم يحلو للبعض التحدث عن دور «أثولوجيا» عند مشائي المشرق، وكم يتحدث آخرون عن «تعديلات أساسية»، ذات

« منحى مادي وهرطقي »، أدخلها الفارابي وابن سينا على نظرية الفيض الافلاطونية، وعن « المناخ الحضاري العام » الذي كان وراء هذه التعديلات، لكن هؤلاء لم يكلفوا أنفسهم مشقة الرجوع الى هذه « الاثولوجيا ».

ان افلوطين، كما يعرضه د. تيزيني، رفض « أن يكون العالم الحسّي منبثقاً من أصل مادي ما قديم قدم « الواحد »(*)، كما رفض قول افلاطون « وجود مادة مطلقة غير متعينة تتكون منها العوالم الحسية بمساعدة عالم المثل »، وقول ارسطو بوجود « مادة قديمة » (مشروع، ص٢٦٦)؛ ويؤكد د. تيزيني « أن الثنائية وليست الاحادية هي التي تسود الفكر الفيضي الافلوطيني » (ص٢٦٧).

وبالمقابل، « تجاوز » الفارابي وابن سينا هذه الثنائية بين الله والعالم، فقالا بوحدة الوجود، الأمر الذي يبينه د. تيزيني على أساس أن الفيض عملية غير زمنية، ضرورية، وأن العلاقة بين الله والعالم هي علاقة العلة بالمعلول.

ولكن هذه الموضوعات كلها هي ـ كما يلاحظ، بحق، د. حسين مروة، الذي رجع الى التساعية الرابعة لافلوطين ـ موضوعات أساسية في الصرح الافلوطيني (جـ ٢، ص٧٦ ـ ٧٧). وفضلاً عن ذلك، يشير د. مروة الى أن مذهب أفلوطين « يتضمن القول بأزلية المادة » (ص٧٦)، و« بأن يكون العالم قديماً أزلياً »، و« بنفي الازدواجية بين الله والطبيعة » (ص٧٧).

بيد أن د. مروة، الذي وقف، من خلال رجوعه الى نصوص أفلوطين نفسه، على جوانب من فلسفة أفلوطين، ولا سيما نزعتها نحو وحدة الوجود، يخونه الحدس حين يذهب الى أن « وحدة الوجود » عند افلوطين هي وحدة وجود مثالية، لأنها « تقوم على أساس ان الله هو أصل الوجود المادي »! أليس هذا هو نفس ما يقوله الفارابي وابن سينا؟!

كذلك هو الحال بالنسبة لقول د. مروة ان مذهب افلوطين يؤدي « الى إنكار العالم المادي كلياً » (ص٤٠٧). وحسبنا، هنا، الاستشهاد بما يقوله الباحث نفسه في مكان آخر، في معرض الحديث عن الافلاطونية المحدثة، « أن العالم المادي، الموجود بالفعل، منبثق... من وجود أزلي، فهو أزلي اذن » (ص١٣٢).

وعليه، فان الموضوعات الصحيحة، التي ينقلها د. مروة عن أفلوطين، فضلاً عن المقارنة بين قول أفلوطين (في نسخة « أثولوجيا » التي كانت بيد المفكرين العرب) بأن الهيولى صدرت « قبل » العقل الاول، وبين قول الفارابي وابن سينا بأن الهيولى « أخسّ الموجودات »(*)، لتدفعنا الى اعادة

(*) « الواحد »، عند افلوطين، يقابل « الموجود الاول »، أو « واجب الوجود » عند الفارابي وابن سينا.

(*) لا تناقض، في الحقيقة، بين القولين اذا فهم « الفيض » فهماً صحيحاً. فالهيولى تحضر في كافة مراحل الفيض، سواء في « بدايته » أو « نهايته ».

النظر في قضية تجاوز الفارابي وابن سينا لافلوطين.

مصدر التناقض في فهم «واجب الوجود»

ولكن ما الذي أدى بالباحثين مروة وتيزيني الى تأويلين متعارضين لـ «واجب الوجود»: «عدم»، من جهة، و«العالم كله»، من جهة ثانية؟

في التأويل الاول اعتمد الباحثان على أن ابن سينا ينزع عن «واجب الوجود» كافة الصفات الايجابية (تنزيه الاله)، اما التأويل الثاني فيعتمد على القول إن الموجودات تصدر بالضرورة عن «واجب الوجود». فهل النصوص السينوية، يا ترى، هي مصدر التناقض، كما يذهب د. مروة ود. تيزيني؟

نحن نرى أن درجة التعمق في فهم النصوص، وليست النصوص نفسها، هي التي أدت الى التناقض المذكور. فالرجوع الى تاريخ الفكر الفلسفي يبين أن اللوحة نفسها موجودة عند كافة المذاهب، التي تستند الى «اللاهوت السلبي»، والتي تنزع نحو مذهب وحدة الوجود، بما فيها مذاهب افلوطين، وجهم بن صفوان، والمعتزلة، والفارابي، وابن سينا، وصدر الدين الشيرازي.

وهنا سنكتفي بما يرويه الشهرستاني عن «الشيخ اليوناني» (أفلوطين) من قول: «المبدع الحق ليس شيئاً من الأشياء، وهو جميع الأشياء، لأن الأشياء منه». ويعلّق الشهرستاني: «وقد صدق الافاضل الاوائل في قولهم: مالك الأشياء كلها هو الأشياء كلها، اذ هو علة كونها بآنيّته فقط، وعلة شوقها اليه. وهو خلاف الأشياء كلها، وليس فيه شيء مما أبدعه، ولا يشبه شيئاً منه. ولو كان كذلك لما كان علة الأشياء كلها» (الملل والنحل، طبعة القاهرة، جـ٢، ص٢٠٤ ـ ٢٠٥).

بعبارة أخرى: أمامنا، هنا، ديالكتيك الوحدة والكثرة، الكل والاجزاء: المستقيم لا يشبه النقطة في شيء، مع أنه مجموع نقط!

* * *

ان حلّ مسألة مكانة الفيض في فلسفة ابن سينا يفسح المجال للنظر في الوجهة العامة للفلسفة السينوية، وموقعها في الصراع بين المادية والمثالية.

مادية ابن سينا

في معالجة هذه المسألة يرفض د. سعدييف عدداً من وجهات النظر حول المدخل الى تقييم مادية أو مثالية مذهب فلسفي معين، وخاصة المذاهب القروسطية.

ـ فهو يرفض الرأي، الشائع بين الباحثين (معظم الدارسين السوفيات، وفي العالم العربي ـ د. حسين مروة ود. طيب تيزيني)، والذي ينطلق من كون «الاسمية» تعبيراً عن المادية في العصر الوسيط، مقابل «الواقعية»، التي تمثل المثالية، بل هو يشكك في امكانية اطلاق نعوت، مثل «اسمية» و«واقعية» على مذاهب ابن سينا وغيره من المفكرين العرب ـ المسلمين(*).

ـ وهو يرفض الانطلاق من موقع «الهيولى» أو «المادة» في فلسفة ابن سينا للحكم، في ضوئه على ماديته أو مثاليته. وبذلك يقف د. سعدييف ضد اللاتاريخية في فهم مصطلحات مثل «المادة» و«الروح»، حيث يضمّنها البعض المدلول الذي نفهمه منها اليوم، ويسبغون، من ثم، نعوت «مادية»، أو «مثالية»، أو «لاعقلانية» على المذهب المعني.

ان «المادة» (أو «الهيولى») عند ابن سينا لا تعني ما نعنيه نحن بهذا المصطلح. فليست «المادة» و«الصورة» (أو الهيولى والصورة) لدى المشائين موجودتين في الأعيان بصورة مستقلة، وانما جانبان ذهنيان من الأشياء الموجودة فعلاً، جانبان مما نعنيه نحن بـ «الأشياء المادية»، أو ـ تجاوزاً ـ «المادة». ولذا تصعب الموافقة على محاولات بعض الباحثين (هـ. لاي، طيب تيزيني، نايف بلوز) تحديد «مادية» أو «مثالية» مفكر، مثل ابن سينا، انطلاقاً من العلاقة بين المادة والصورة عنده.

وبعكس اولئك الدارسين، الذين يثنون على ابن سينا لتأكيده على «فعالية» المادة بالنسبة للصورة، و«تجاوزه» لثنائيتهما، و«تأليه» المادة، يلفت د. سعدييف الانتباه الى أن ما قام به ابن سينا من «اعادة الاعتبار» للهيولى، بقوله ان صورة الجسمية (أو الامتداد، عند ابن رشد) ملازمة للمادة أبداً، انما كان، في الحقيقة، خطوة هامة على طريق تحويل «الهيولى» من مبدأ لا يتميز الا ذهنياً عن «الصورة»، الى شيء له وجود ذاتي خارج الذهن، كما أدّى، فيما بعد، الى تصوير المادة جوهراً مستقلاً، مقابلاً للروح، وبالتالي، الى ثنائية المادة والروح.

ان هذه اللاتاريخية، التي يأخذها المؤلف على بعض الباحثين، هي التي دفعت د. حسين مروة للقول بمرتكزات مثالية عند ابن سينا، مثل كونه «يضع المادة الاصيلة (أي الهيولى ـ ت.س) التي تتكون منها العناصر الطبيعية، خارج الطبيعة القائمة، في حين أن المادية الفلسفية الصافية ترفض ذلك، ولا تعترف بغير المادة الموجودة موضوعيا في الكون» (جـ ٢، ص٦٨٥).

وهذه اللاتاريخية هي التي دفعت باحثاً، مثل د. محمد عابد الجابري (نحن والتراث، بيروت، ١٩٨٠، ص٤٦، ١٥٥) الى نعت ابن سينا بـ «الروحانية»، و«اللاعقلانية»، و«الصوفية»، انطلاقاً من ان الشيخ الرئيس قال بـ «روحانية» الجواهر المفارقة (عقول ونفوس الكرات

(*) عالجنا، بنوع من التفصيل، وجهة النظر هذه في مقالنا «المادية وتجلياتها في العصر الوسيط»، الطريق، العدد ٣، ١٩٧٩.

السماوية)، مع أن «الروحانية»، هنا، لا تعني الا المعقولية، أي كونها موضوعاً للعقل وليس للحس.

ـ كما يرفض د. سعدييف الانطلاق من العلم الطبيعي السينوي للحكم على مادية ابن سينا (د. حسن مروة) أو لتصويره ماديا في «الفلسفة الطبيعية» ومثالياً في «ما بعد الطبيعة» (د. دينورشويت، د. نايف بلوز). وهو يرى ان ذلك ليس حصيلة للفهم الخاطىء للعلاقة بين «العلم الطبيعي»، و«ما بعد الطبيعة»، فحسب، بل ويؤدي الى عدم رؤية الحدود الفاصلة بين المادية والمثالية. حقاً كيف يصح الحكم على مادية ابن سينا في ضوء آرائه في الطبيعيات اذا كان الغزالي، الذي يصوّره الباحثون المذكورون مثاليا «حتى العظم»، يؤكد، في «مقاصد الفلاسفة» و«تهافت الفلاسفة»، أنه ليس ثمة خلاف جذري بينه وبين الفارابي وابن سينا في ما يخص العلم الطبيعي؟!

ان الحكم على مادية ابن سينا أو مثاليته يجب أن يكون في ضوء آرائه في «ما بعد الطبيعة». واذا نظرنا الى فلسفته، في ضوء «العلم الكلي»، لوجدناها فلسفة مادية، تسعى الى تفسير الطبيعة بالطبيعة نفسها، واذا نظرنا اليها من زاوية «العلم الالهي»، من منظار حل مسألة علاقة الله بالطبيعة، وهي المسألة الاساسية في فلسفة العصر الوسيط(*)، لألفينا الشيخ الرئيس يحلها من مواقع البانتيئية (وحدة الوجود) الطبيعية، مما يعني أن حلّه كان، بالنسبة لذلك العصر، حلاً مادياً.

الحلقة الضعيفة في المذهب السينوي

في مؤلفه يطرح د. سعدييف، للمرة الاولى ـ في ما نعرف ـ في الدراسات الخاصة بابن سينا، مسألة ما اذا كان ابن سينا قد أفلح في محاولته اقامة العلم الطبيعي على أساس فلسفي متين، وهي المهمة، الموكلة لـ «العلم الكلي».

وهو يرى ان الرجوع الى المنطقيات السينوية يبين أن ابن سينا، حين يصف العالم المعطى لنا في التجربة، عالم الظواهر، بأنه «ممكن الوجود» فانه يقصد «الجهة المنطقية»، وليس «الجهة الانطولوجية»: من البيّن ان ثمة فرقاً مبدئياً بين وجوب الاربعة من أخذ اثنين واثنين، وبين وجوب الاحتراق عند ملاقاة النار للجسم القابل للاحتراق.

وهذا النهج المنطقي المحض يسلكه ابن سينا في اثبات ان العالم المأخوذ ككل خارج الزمان والمكان، أي كنقطة ميتافيزيقية، هو واجب الوجود. لكن الباحث، المشتغل بالطبيعيات، لا يتعامل مع الجهة المنطقية، بل مع الجهة الانطولوجية، فهو ينظر في «عالم التجربة»، في الأشياء

(*) يمكن الرجوع بهذا الصدد الى مقالنا المذكور آنفاً.

الجزئية المحسوسة والعلاقات بينها. والعالم الطبيعي مضطر للاجابة لا على أسئلة مثل «هل؟» و«ما؟»، «أي؟» و«لم»، وهي التي يعتبرها ابن سينا الاسئلة الوحيدة التي تستحق اهتمام الفيلسوف الذي ينشد معرفة، تكون يقينية بالنسبة لكل الازمنة والاحوال، فحسب، وانما يتوجب عليه أيضا الاجابة على أسئلة، مثل «كم؟» و«كيف؟» و«أين؟» و«متى؟»، هذه الاسئلة، التي ليس لها، عند ابن سينا، سوى قيمة معرفية عابرة.

ان المنهج الاستقرائي البحت، المنهج العقلاني المحض في دراسة الموجود في الميتافيزيقا، هذا المنهج النابع من موضوع البحث نفسه، الا وهو دراسة الوجود المطلق، الوجود بما هو وجود، لا يمت الا بصلة ظاهرية وهمية، الى موضوع الفيزياء، القائمة على التجربة والمشاهدة: ان الموجود الذي يدرسه الشيخ الرئيس كفيزيائي، والموجود الذي يدرسه كميتافيزيقي، هما، في حقيقة الامر، في مستويين متغايرين، لا يتقاطعان!

ولكن، ورغم ذلك كله، فان «محاولة ابن سينا لمد جسر بين الاول والثاني، وسعيه لبناء المعرفة التجريبية على أساس فلسفي، كانت، بلا شك، محاولة خصبة ومعطاءة على طريق طرح وحل مشكلة العلاقة بين الاستدلال العقلاني وبين البحث القائم على التجربة والمشاهدة.

كذلك يشير د. سعدييف الى أن الطابع الوهمي للصلة بين الميتافيزيقا والفيزياء يقترن، عند ابن سينا، بخطأ منطقي: في احدى الحالات يفهم ابن سينا «ممكن الوجود» على أنه العالم الطبيعي، المعطى لنا في التجربة، وهو يفهمه، في حالة أخرى، على أنه مفهوم ميتافيزيقي مجرد، مقولة منطقية.

غير أن هذا الخطأ المنطقي لم يغفل عنه لا مفكر انتقد الشيخ الرئيس «من اليمين»، هو الغزالي، ولا فيلسوف، انتقده «من اليسار»، هو ابن رشد. وهنا يتساءل المؤلف: كيف لم يلاحظ ابن سينا، على طول باعه في المنطق، هذا الخطأ؟!

ويجيب على هذا التساؤل بأنه ليس من المستبعد أن ابن سينا كان على علم بهذا الخطأ، وأنه «وقع» فيه عن قصد وتدبير. فقد ذهب الفلاسفة العرب ـ المسلمون، في سعيهم لصون العلم من تطاولات اللاهوت، الى أنه يحق لهم أيضاً استخدام الطرق التي يعوّل عليها «الجدليون»، بما فيها الطرق السفسطائية. فحتى ابن رشد، الذي أخذ على الشيخ الرئيس الخطأ المذكور، نراه، في برهانه على أن الفلاسفة وحدهم، دون رجال اللاهوت، هم الموكلون بتفسير متشابه القرآن، قد أخلّ بأبسط قواعد المنطق: لقد انطلق، في اثباته لموضوعته تلك، من تأويل للآية القرآنية «لا يعلم تأويله الا الله والراسخون في العلم»، فأكد أن المقصود بـ «الراسخين في العلم» هم الفلاسفة دون سواهم، وبذلك اعتبر أن تأويله هذا، تأويله كفيلسوف، هو التأويل الصحيح الوحيد.

«صوفية» ابن سينا

وفي ختام الفصل، المكرس للميتافيزيقا السينوية، يتطرق المؤلف الى «الصوفية»، التي ينسبها

البعض الى ابن سينا. وهنا يؤكد د. سعدييف ان الصوفية المزعومة هذه ليست الا نتيجة خلط هؤلاء بين الرمز وما يرمز اليه. فـ «العشق»، مثلا يرمز، في الفلسفة السينوية، الى فعل القوى الطبيعية، و«التجلي الالهي» يعني تجلي «واجب الوجود» في «عالم التجربة»، عالم الأشياء المحسوسة.

أما توجه ابن سينا نحو الرموز الصوفية «فقد استدعته، في المقام الاول، حقيقة ان الصوفيين ـ «العارفين» كانوا أقرب ممثلي «الجمهور» الى مثله الفلسفية، سواء منها الميتافيزيقية (النظرة الى الكون من زاوية وحدة الوجود)، أو الاخلاقية (النظرة الى الحياة من زاوية تحصيل السعادة)».

السياسة والاخلاق

وفي الفصل السادس «مبادىء العلوم العملية» يعرض المؤلف، بايجاز، آراء ابن سينا السياسية والاخلاقية والتربوية، ونظرته الى النبوة ودورها.

وهنا يتوقف د. سعدييف عند تحول وجهة الاهتمام، عند ابن سينا، من «المدينة الفاضلة»، التي أولاها الفارابي عناية خاصة، نحو الصوفية والطريق الصوفي الى تحصيل السعادة.

وهنا يؤكد على أهمية قول ابن سينا بأن النبوة شيء طبيعي، ينبع من الحاجة الى تنظيم حياة الناس، وليست شيئاً الهياً، غيبياً. ويختتم د. سعدييف هذا الفصل بقوله: «ان الاراء السياسية السينوية جاءت، بالمقارنة مع نظرات الفارابي، خلواً من الالحاح والملموسية. انها أكثر تجريدا، رغم كونها، في تجريدها، مشبعة بالاهتمام بمشاكل كمال وهناء حياة البشر، أفرادا وأسراً جماعات».

ابن سينا وسبينوزا

ويستعرض د. سعدييف، في الفصل الاخير، «مصائر التركة السينوية»، فيشير الى التأثير الكبير، الذي مارسه الفكر السينوي في مناطق حضارية ثلاث: في المشرق الاسلامي، وفي المغرب الاسلامي، وفي الغرب المسيحي.

وفي معرض حديثه عن تاثير الشيخ الرئيس على مفكري الغرب المسيحي الذي يسترعي اهتماماً خاصاً توقف د. سعدييف عند الصلة بين ابن سينا وسبينوزا. ففي حين اكتفى الباحثون الذين أشاروا الى تلك الصلة، بالاشارة الى قرابة هذين المفكرين من زاوية قولهما بوحدة الوجود، أو التوازن بين «واجب الوجود بذاته»، عند ابن سينا، وبين الجوهر Causa Sui عند سبينوزا، أو التشابه في اثبات «الله»، يرسم المؤلف لوحة، تشير الى التوازي في المقولات والمفاهيم الأساسية في انطولوجيا الفيلسوفين: واجب الوجود بذاته/ الجوهر؛ واجب الوجود بغيره لأحوال؛ ممكن الوجود بذاته /الأشياء الفردية أو الجزئية؛ العقل الاول/ فكرة الله؛ الهيولى

الأولى/ الحال المتوسط اللامتناهي، الذي هو «صورة ـ أو وجه ـ الكون كله»؛ المغرب، أي حد المادة القريب صفة الامتداد؛ المشرق، أو عقل الكون/ صفة التفكير؛ العقل الفعّال/ العقل المطلق اللانهائي؛ النفس الكونية/ مبدأ الحركة والسكون.

صحيح أن هذه اللوحة افتراضية، وان الاخذ بها يجب أن يتم على أساس مزيد من الدراسة والبحث. لكن ليس ثمة شك ـ كما يؤكد المؤلف بحق ـ في «ان دراسة صلة سبينوزا بالفكر السينوي، والمشائي الشرقي عموماً من شأنها المساعدة سواء في تفهم فلسفة سبينوزا على نحو أعمق، او في تحديد المكانة، التي يشغلها ابن سينا في تاريخ الفكر الانساني».

في «المقدمة» عبّر د. سعدييف عن التواضع، المميز للعلماء، حين قال: «وغني عن البيان أننا لم نتنطع الى معالجة كافة المسائل الخلافية، التي تثيرها التركة السينوية، ولا الى اعطاء حل نهائي لها. حسبنا، هنا، توجيه الأنظار الى علامات، ربما أسعفت الباحث في التوجه في مجاهل فلسفة ابن سينا». ولكن حتى هذا الاستعراض، السريع وغير الكامل، لأهم طروحات المؤلف، كاف للتأكد من أن «العلامات»، التي وجّه اليها الانظار في كتابه هذا، هي من أهم وأعمق المساهمات في دراسة الفلسفة السينوية، وأكثرها أصالة. وبذلك يأتي كتاب «ابن سينا» خطوة هامة على طريق دراسة الفكر العربي ـ الاسلامي، وصفحة قيّمة جديدة في سجل باحث قدير، وهب كل حياته العلمية لابراز الجوانب المشرقة والزاهية في هذا الفكر. □

(موسكو)

صدر حديثاً

★

الوجوه البيضاء

(رواية جديدة)

لالياس خوري

★

منشورات: دار ابن رشد

كتاب جديد

العميد ياسين سويد في
« التاريخ العسكري للمقاطعات
اللبنانية في عهد الإمارتين(★)

منهجية جديدة للبحث في التأريخ العسكري ـ الاجتماعي

د . مسعود ضاهر

□ العميد سويد شديد الوضوح في تقديم أفكاره ومنهجه وأمانيه المستقبلية . فهو لا يترك المجال لقراءة ما بين السطور بل يشرح كل فرضية يطرحها في كتابه ويحاول الاجابة عليها . الاهداء « إلى المؤمنين بصدق ، ان وطناً يبنى على التمايز الطائفي هو جرح قابل للنزف في كل حين ، وان الوطن القادر القوي هو الوطن الديموقراطي العلماني الذي به نحلم واليه نتطلع » . فتعبير الوطن اللبناني لا يرد صراحة في الاهداء لكنه يكمن في كل عبارة من عباراته ، فهو المعني بالتمايز الطائفي أو الجرح النازف ، وهو المعني بالوطن الديموقراطي العلماني . هل أغفل العميد شعار عروبة لبنان وهو من أشد الداعين لها طيلة سنوات حياته أم أنه ، ككثير من المؤرخين ، يعتبر أن عروبة لبنان هي مبرر وجوده ، فلبنان عربي الوجود والتاريخ والمصير وبدون العروبة تنتفي إمكانية قيام وطن باسم لبنان؟

يرى الباحث أن « كتابة التاريخ إقرار وأن صناعة التاريخ قرار » . هل هنالك لعب على الألفاظ؟ في الواقع العبارة ليست جديدة بل استخدمها كثير من المؤرخين الذين ركزوا على دور الفرد في صنع التاريخ . وهذه المنهجية تبرز في كل جانب من جوانب الدراسة لأن لحمتها الداخلية تتمحور في الكشف عن « صانع التاريخ » لقراره المصيري ، وهو القرار الذي « يتطلب جرأة

(★) صدر الجزء الأول بعنوان « الامارة المعنية ١٥١٦ ـ ١٦٩٧ » عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ١٩٨٠ ـ في ٤٣٨ صفحة من الحجم الكبير . وقد رقي العقيد سويد بعدها إلى رتبة عميد في مطلع العام ١٩٨١ .

واقتحاماً ، كما يتطلب من المؤرخ تجرداً واقتحاماً أيضاً » ، وهي صفات خاصة بالأفراد البارزين دون سواهم .

هكذا يدخلك العميد أجواء دراسة عسكرية للمقاطعات اللبنانية . فهو يتصدى لكتابة التاريخ العسكري لهذه المقاطعات في عهد الإمارتين « المعنية والشهابية » ، كما يقول في مقدمته . وهذه الدراسة جزء أول يتناول المرحلة المعنية ويعد بجزء ثانٍ حول الامارة الشهابية وربما ثالث حول المرحلة اللاحقة . فالدراسة التي بدأت موضوع دكتوراه حلقة ثالثة في التاريخ نالها العميد من جامعة ليون ما زالت مستمرة حتى الآن كدكتوراه دولة في التاريخ في جامعة باريس الأولى .

إن تعريفنا بالدراسة يعفينا من عناء التدقيق المنهجي في موضوعات الدراسة وتبويبها ووثائقها واسلوبها وحواشيها . . . فدراسة العميد سويد تضم وثائق هامة تنشر للمرة الأولى أثبتها في آخر الكتاب كما تتضمن وثائق منشورة سابقاً لكنها ترتبط مباشرة بموضوع الدراسة ، بالاضافة إلى ثبتٍ بالغ الأهمية للخرائط والرسوم والصور وتخطيط للمعارك العسكرية التي قسمها بين هجومية ودفاعية . فالكتاب ذو أهمية وثائقية كبرى يكاد يكون من أوائل الكتب الجادة التي تناولت التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية بكثير من الدقة العلمية .

أما موضوعات الكتاب فتنقسم الى بابين :

الأول « مدخل الى البحث العسكري » ويضم أربعة فصول تناولت الموضوعات التالية : لمحة عامة في تاريخ المقاطعات اللبنانية ، البنية الاجتماعية للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين ، لمحة عامة عن التنظيمات العسكرية للدول الحاكمة في بلاد الشام في عهد الامارتين ، والتاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية قبل فخر الدين المعني الثاني أمير الشوف . والثاني بعنوان « التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في عهد فخر الدين المعني الثاني وحتى آخر العهد المعني » . وقد تضمن سبعة فصول تحمل العناوين التالية : حياة فخر الدين المعني الثاني وطموحه السياسي وتحالفاته العسكرية ، القوى المسلحة عند فخر الدين المعني الثاني ، القلاع والمرافىء البحرية في عهد فخر الدين الثاني ، معارك فخر الدين الثاني ضد آل سيفا وضد القبائل العربية في فلسطين ، معارك فخر الدين الثاني ضد العثمانيين ، الامارة المعنية بعد فخر الدين المعني الثاني أو العودة الى الصراع المسلح بين الحزبين القيسي واليمني ، المقاطعات اللبنانية الأخرى أي خارج امارة الشوف . وشدّد في الخاتمة على التبدل في ميزان القوى بعد فخر الدين الثاني . وهكذا يبدو بوضوح أن الدراسة تفسح المجال أمام فخر الدين الثاني ليبتلع تاريخ الامارة المعنية كلها بحيث كانت كل الفصول السابقة تدور في العموميات أو بالأحرى ترصد الظروف الداخلية والمحيطة والخارجية التي تمهد لبروز البطل ، في حين تبرز الخاتمة ما آلت اليه الأوضاع بعد رحيل البطل عن مسرح الأحداث . إن اللمحة السريعة التي أشرنا اليها تدل على الخيط المنهجي الذي يمسك به الباحث في دراسة التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية في العهد المعني . وهو الخيط الذي يوصل الى فخر الدين مع بعض الاشارات السريعة حول الأمراء المعنيين الذين سبقوه أو جاءوا بعده .

وقد يلجأ الى رؤية مشابهة لدراسة المرحلة الشهابية حيث يتم التركيز على الأمير بشير الثاني مع اشارات عابرة الى ما قبله وما بعده من أمراء. ومثل هذه المنهجية كثيرة الشيوع في أوساط الذين تناولوا تأريخ المقاطعات اللبنانية في العهد العثماني. وهكذا تندرج المحاولة في إطار المدرسة التأريخية التي تشدد على الفرد في صنع التاريخ. فهدف الباحث هنا إعادة رسم صورة الحدث التاريخي من خلال وثائقه الأصلية، كما يقول، لكن هذا الحدث كان مقصوراً على فخر الدين المعني الثاني الذي شغل حيزاً كبيراً من الكتاب.

العميد سويد يناقش المؤرخين الذين كتبوا تاريخ فخر الدين «فشوهوا صورته» لذا يتصدى لهم محاولاً إعادة الاعتبار للحقيقة التاريخية. وتظهر هذه المنهجية منذ الصفحة الأولى في مقدمة الدراسة حيث يقول: «يرتضي معظم المؤرخين اللبنانيين أن يروا في العهد المعني، ومنذ فخر الدين الثاني بالذات، أول عهد ظهرت فيه «مسودة» الكيان اللبناني الذي عرف النور في النصف الأول من القرن العشرين أي ١٩٢٠ ».. ص٩. ثم يضيف «ورغم أني لا أقر الطرح الذي يجعل من فخر الدين الثاني أول مؤسس للبنان الموحد انطلاقاً من معطيات وأسباب سوف أتعرض لها في سياق البحث، فان ما لا يمكن انكاره هو ذلك الموقع التاريخي المميز الذي استطاع الأمير المعني أن يتخذه في تلك الحقبة من الزمن بفضل طموحه السياسي من جهة، وبفضل تسامحه الديني من جهة أخرى، وذلك في عصر كان التسامح الديني مع «أهل الذمة» يعتبر موقفاً متقدماً وجريئاً إزاء السلطة العثمانية، ولعله تمكن من أن يخلق، دون قصد منه ولا شك، في امارته، وفي ظل حكم شبه متطور، أرضية مشتركة لحياة اجتماعية متسامحة بين الطوائف، وهو ما عده المؤرخون نواة للوطن اللبناني فيما بعد، رغم أن الواقع المعاش حالياً في لبنان، والذي تكرر في سياق التاريخ منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمن، شهد اهتزازات حادة، وذلك بفعل التغليب المستمر للشعور الطائفي على الشعور القومي. عند أبناء هذه الطوائف... » ص٩ ـ ١٠.

يثير هذا القول جملة تساؤلات منهجية منها:

إن السلطنة العثمانية خلال هذه المرحلة كانت تشهد صدامات دموية بين الطوائف أو بالأحرى موقفاً طائفياً متزمتاً ضد الطوائف المسيحية أي أهل الذمة. لكن الحقائق التاريخية لا تشير إلى مثل تلك الصدامات بل تؤكد على اعتبار الأرثوذكس مثلاً «ملة باشي» أي الملة المميزة التي يتمتع بطريركها في الأستانة بموقع هام في السلطة. كما أن الترقي المقاطعجي الماروني قد تم خلال المرحلتين المعنية والشهابية. أما الصدامات الدموية التي اندلعت في القرن التاسع عشر فلا يمكن أن تفسر بالصدامات الطائفية لأن لها أسباباً عديدة متشعبة جعلت الداخل قابلاً للتفجير مما سهل عمل القوى الخارجية الساعية إلى تفكيك بنى السلطنة العثمانية. أما التشديد على تسامح الأمير فخر الدين الثاني طائفياً فيشكل القاعدة الأساسية للكتابات التاريخية الطائفية طيلة السنوات السابقة... وكانت الاستنتاجات التي تبنى على ذلك التسامح أن الموارنة خضعوا للدروز إبان

المرحلة المعنية وخضعوا للسنة أبان المرحلة الشهابية والمطلوب أن يخضع هؤلاء بدورهم للموارنة أبان مرحلتي الانتداب والاستقلال. أي أن نظرية التسامح الديني المشار إليها تقع في صلب الايديولوجية الطائفية التي لا ترى في المنطقة إلا مجموعة طوائف متعايشة على أرض واحدة. وهذا ما يرفضه العميد سويد في اهدائه المشار إليه في مطلع الكتاب.

كذلك فالقول بالكيان اللبناني أو الوطن اللبناني الذي يستمد شرعيته أو وحدته الداخلية من المرحلة الفخرديئية يتنافى مع واقع الحقائق التاريخية. إذ لم تشهد تلك المرحلة ولادة أفكار سياسية تدعو إلى كيان لبناني مستقل عن السلطنة العثمانية كما أن فخر الدين بالذات لم يشر إلى مثل ذلك الطموح السياسي. لذا تغدو تلك الأفكار بمثابة إسقاطات تاريخية لا أساس لها من الصحة. يضاف إلى ذلك أن الباحث يعتبر تغليب الشعور الطائفي ضرباً للشعور القومي. فهل يمكن إبراز مثل ذلك الشعور القومي في تلك المرحلة؟ وحبذا لو غاص في الحقائق التاريخية لتبين له أن الشعور القومي قد تأخر ظهوره إلى مرحلة لاحقة لا تمت إلى فخر الدين الثاني بصلة.

هكذا تقع اثباتات العميد خارج الاطار التاريخي الذي رسمها لها حين يؤكد أنه وضع بحثه «دون أي اعتبار للحاضر أو تنبؤ للمستقبل» ص١٠. فمثل تلك الاثباتات حول تسامح فخر الدين الثاني وطموحه السياسي تسقط في صلب الحاضر. ولعل تقييمه النهائي لفخر الدين لا يخرج صورة هذا الأمير عن الاطار الذي رسمه بولس قرألي إذ يقول العميد سويد خاتماً كلامه على فخر الدين الثاني: «ومهما اختلفت الآراء في تقييم أخلاق الأمير، فتظل سيرته وسلوكه في الحكم هما المرجع الأول والأساس لمعرفة ما كان يتحلى به من قيم ومفاهيم أخلاقية هي أقرب إلى أخلاق الملوك منها إلى أخلاق العامة (!!!) ... ونرى فخر الدين، من خلال سيرته وسلوكه، أميراً طموحاً، مهاباً منفتحاً على جميع الأديان والمجتمعات، شجاعاً إلى حد المغامرة مقداماً إلى درجة التهور أحياناً، إدارياً فذّاً وسياسياً قديراً، ذكياً نشيطاً حاد البصر والبصيرة. ولقد أنصفه الأب لامنس إذ قال عنه انه بمفاهيمه الجريئة والمغامرة أحياناً، متقدم حقاً على عصره» ـ ص١٨٧.

صورة الأمير اللاجىء إلى توسكانا عام ١٦١٣ التي تحدث عنها العميد في الصفحة ١٧٩ لم تكتمل. ففي الصفحة ١٨٤ يختصر العميد سياسة فخر الدين التحالفية بالأهداف التالية: «تثبيت حكمه في امارته، تحقيق رغباته التوسعية شمالاً وشرقاً، والصمود في وجه الدولة العثمانية التي لم ترقها أهداف الأمير وطموحاته وذلك بالتعاون مع قوة خارجية بامكانها أن تقف في وجه الدولة العثمانية».

أما شروط الامارة التي يرغب في بنائها فيختصرها الباحث بالصفات التالية: معنية وراثية، قوية ذات جيش قادر على الدفاع عنها، عصرية تستمد تقدمها من الحضارة الأوروبية، مرنة الحدود أي توسعية تنتقل خارج امارة الشوف، ديموقراطية وعلمانية في حدود معينة بحيث تقترب كثيراً من المفهوم الجمهوري للدولة وتبتعد كثيراً عن المفهوم الطائفي الذي كان سائداً في ذلك

الحين . .!!! » ـ ص١٧٥ . وتوظف كل هذه الصفات في سبيل ابراز تمايز التجربة الفخردينية عن السلطنة العثمانية التي كان يشتري ضمائر موظفيها « أولئك الذين كانوا جميعهم ، من الوزير الأعظم إلى أقل آغا ، عرضة للبيع ، ولا يهمهم إلا الثمن . . » ـ ص١٧٤ . فهل يتبنى العميد سويد كلام الأب لامنس المشار إليه حين يذكره دون أي تعليق؟

ليس بالامكان تقديم صورة شاملة للفرضيات الهامة التي أثارها البحث فهي كثيرة ومتنوعة وتحتاج كل منها إلى مناقشة صريحة ومطولة . فالدراسة العلمية الجادة تطرح الكثير الكثير من التساؤلات وتقدم القليل القليل من الأجوبة التي تبدو وكأنها نهائية حول نقطة معينة . فالأجوبة النهائية لا مكان لها في العلم التاريخي لأن الدراسة الرصينة تفتح الطريق أمام دراسات أكثر دقة وشمولية وذلك باعادة طرح الموضوعات التاريخية باستمرار على ضوء وثائق أصلية وجديدة .

إن دراسة العميد سويد جديدة في بابها لأن الاطار العسكري للمقاطعات اللبنانية خلال هذه المرحلة يطرح للمرة الأولى . من هنا تبرز أهمية المحاولة وصعوبتها في آن معاً وذلك لاعتبارات وثائقية ومنهجية كثيرة . فهي تفتقر إلى الأرشيف العثماني وتحاول الاستعاضة عنه بالأرشيف الفرنسي والايطالي . وهذه الاستعاضة هامة في الكثير من جوانبها لكنها غير كافية نظراً لأهمية الأرشيف العثماني في هذا المجال .

ويحاول الباحث الاستفادة من كتب الرحالة الأوروبيين فيقدم تلخيصاً لأبرز الآراء التي تناولت التجربة الفخردينية . لكن نقد تلك الكتب لم يكن كافياً في بعض الأحيان بل كثيراً ما استند إلى أقوال الرحالة دون سواهم . لكن الدراسة تؤكد علميتها بالتصدي للآراء الشائعة والكتب التاريخية المتداولة وهذه المهمة صعبة وضرورية أيضاً . وقد حاول العميد الاجابة على كثير من الأفكار المغلوطة الشائعة خاصة في توضيح شخصية الأمير فخر الدين الثاني وما كتب عنه ، لكنه لم يناقش أفكاراً أخرى متداولة وكثيرة لا بل تبنى بعضها مثل مقولة الصراع القيسي ـ اليمني ، والصراع اليزبكي ـ الجنبلاطي وهي مقولات لا تستند إلى حقائق تاريخية وثائقية بل إلى مجموعة أقوال يتداولها الرواة . فهل هناك حقيقة صراع قيسي ـ يمني؟ وهل هناك أسباب تجعل هذا الصراع يستمر بين عرب الشمال وعرب الجنوب بعد مئات السنين من مجيئهم إلى هذه المقاطعات؟ وما هي حقيقة ذلك الصراع ومحتواه التاريخي؟ فالدراسة لا تقدم اضافات علمية في هذا المجال بل مجرد كلام عام كما في الصفحات ٧٧ ـ ٧٩ حيث يقول : « إن أبرز السمات التي ميزت المجتمع في المقاطعات اللبنانية في العهد المعني بل أفضلها على الاطلاق (!!) ، هي انقسام هذا المجتمع انقساماً حزبياً لا طائفياً (!!!!) ، بحيث يلتقي في « القيسية » كما يلتقي في « اليمنية » أسر ورجال من جميع الطوائف دون عقد طائفية ولا حساسيات مذهبية » ـ ص٧٧ . والعميد سويد يقدم بنفسه تحليلاً بالغ الدلالة حين يؤكد « أن المعنيين كانوا في الأصل يمنيين ، إلا أن خلافاً حصل بين الأمير فخر الدين الأول المعني وبين الأمير جمال الدين الارسلاني ، وكلاهما يمنيان ، بسبب التنازع على حكم

الشوف والغرب وغير ذلك من أمور الحكم والسلطة فانحاز المعني إلى القيسية ، وانحازت معه عائلته كلها ، ومن خلّفه منها في الحكم بعده » . الصراع إذاً صراع سياسي على السلطة والحكم ولا يمكن أن يفسر إلا على هذا الأساس ، وهو صراع يطال الأسر الطامعة بالحكم كما يطال الأفراد داخل هذه الأسر . فلماذا الكلام على الصراع القيسي ـ اليمني أو اليزبكي ـ الجنبلاطي الذي يفسر بالصراع على السلطة ولا يمكن أن يفسر الصراع على السلطة به؟ وبعد كل التجربة التي قام بها فخر الدين الثاني وما أغدق عليه العميد من صفات بارزة وأخلاق عالية يأتي عنوان الفصل السادس على الشكل التالي : « الامارة المعنية بعد فخر الدين الثاني : العودة إلى الصراع المسلح بين الحزبين القيسي واليمني » (!!!) ص٣٤٦ . فهل حاول الباحث التأكد من مشروعية الصراع القيسي ـ اليمني تاريخياً؟ وهل حاول تحديد مفهوم الحزبية التي جعلها « أفضل سمات تلك المرحلة على الاطلاق »؟ ما تجدر الاشارة إليه أن هذه الحزبية تجد تعبيرها في الوثائق التاريخية لهذه المرحلة « بالغرضيات » أي الانتماء السياسي العائلي الذي تبرز كل سماته في النظام المقاطعجي السائد خلال هذه المرحلة أما تسمية « الحزبية » فهي تسمية تاريخية لاحقة على هذه المرحلة ولا يشير إليها أي من المؤرخين المعاصرين لها .

بقي أن نشير في ختام هذه الملاحظات السريعة إلى أن دراسة العميد سويد طرحت أمامنا الكثير من الأسئلة التي نجد أنفسنا ، كمؤرخين ، بحاجة ماسة للإجابة عليها . فهناك تسويغ لاستخدام « لبنانية » المقاطعات التي تشكلت منها الامارة المعنية . الدراسة تشير إلى « غياب مفهوم الدولة في بلاد الشام » خلال هذه المرحلة،ص٢٦ ، مع العلم أن الايالة والسنجق هما في الواقع جزء من السلطنة العثمانية التي تكتسب مفهوم الدولة في تطورها التاريخي . أما إمارة فخر الدين الثاني فيعتبرها تداخلاً بين امارة الشوف وامارة وادي التيم وامارة البقاع (تابعة كلها لولاية دمشق) مع مقاطعة جبل عامل التابعة لولاية صفد ثم صيدا ، وسنجق طرابلس التابع لولاية طرابلس ـ ص٢٨ . هكذا تتحدد المقاطعات اللبنانية التي تتناولها الدراسة بالمناطق الحالية للبنان مع التشديد على امارة الشوف وعلى مرحلة فخر الدين الثاني التي تحتكر الحيز الأكبر من الدراسة . ان استخدام « لبنانية » المقاطعات المشار اليها يأتي في اطار التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية من التجزئة إلى التوحيد في دولة مركزية عام ١٩٢٠ باسم لبنان الكبير . وسواء تم هذا التوحيد قسرياً أم بالتمدد المقاطعجي عبر التحالفات والمصاهرة فان لبنانية هذه المقاطعات باتت حقيقة تاريخية نعيشها اليوم . وهذا يؤكد أن الكتابة التاريخية هي ربط الماضي بالحاضر والمستقبل ولا فكاك لهذا الربط إلا إذا تحولت الكتابة التاريخية إلى تحنيط للحدث التاريخي تحت ستار الموضوعية والتجرد .

وهناك أيضاً التشديد على أن تدخل الدول الأجنبية بشكل مباشر في شؤون المقاطعات اللبنانية « كان إيذاناً بزراعة بذور التفرقة المذهبية والطائفية في القرن التاسع عشر والتي أدت إلى حوادث عامي ١٨٤١ و١٨٦٠ » ـ ص٧٤ . لكن العميد سويد يؤكد على التركيبة الطائفية

المذهبية للسلطنة العثمانية التي تقسم السكان بين ملل ورعايا ويعتبر تجربة فخر الدين الثاني في التسامح الديني « موقفاً متقدماً وجريئاً إزاء السلطنة العثمانية » ـ ص٩ ، أي أن التركيبة السكانية كانت تركيبة طائفية قابلة للتفجير وهذا ما سهل عمل الدول الخارجية ذات الاطماع الواضحة في تفكيك السلطنة والسيطرة على ولاياتها في عصر الاستعمار المباشر أي القرن التاسع عشر.

وهناك أيضاً الصفحات البالغة الأهمية التي تقدمها الدراسة حول البنية الاجتماعية للمقاطعات اللبنانية في عهد الإمارتين (صفحة ٦٤ وما يليها) ، وهي تحلل جوانب أساسية تفسح المجال أمام المزيد من الدراسات العلمية الهامة لربط العسكري بالاجتماعي. فللعميد سويد فضل بارز في ربط الأحداث العسكرية بالبنية الاجتماعية اللبنانية خلال هذه المرحلة على ضوء ذلك الترابط بالرغم من أن الدراسة تجعل الأمير اقطاعياً وليس مقاطعجياً. وهذه النقطة بحاجة إلى مزيد من التحليل لأن الأمير كان مقاطعجياً أي جابي ضرائب. كذلك فالبكاليك ـ ص٧١ ـ ليست ملك الأمير الحاكم بل ملك السلطان الذي يعتبر المالك الأعلى للأرض في جميع أرجاء السلطنة.

ومهما يكن من أمر هذه الملاحظات فان دراسة العميد سويد محاولة جادة للخروج من النهج السائد حول تاريخ المقاطعات اللبنانية في العهد المعني. فقد حاول الخروج من المنهج الحوادثي في الكتابة التاريخية العسكرية والتشديد على مناقشة بعض المؤرخين في آرائهم حول الشخصيات البارزة ودورها في صناعة القرار الحاسم. وتتصدى الدراسة لوهم الأفكار الشائعة وذلك بمناقشتها لا بنفيها ، واثبات فقدان الركائز الوثائقية حولها. إن دراسات العميد سويد في التأريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية خلال تاريخها الطويل الممتد من العهد المعني حتى الآن تعتبر من المحاولات الرائدة في الربط بين الاجتماعي والعسكري. والجزء الأول من هذه المحاولة يبشر فعلاً بنموذج جديد في هذا المجال بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي يمكن أن توجه إليه لأن الكتابات التاريخية الجادة حول هذه المرحلة تكاد تكون معدومة. ونحن نعتقد أن الانتقادات العلمية تسدد خطى الباحث لأنه أكثر المؤرخين اللبنانيين قدرة على كتابة التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية. فهل أفضل من كتاب يثير في القارىء الرغبة بالمناقشة والتوغل في عالم المعرفة؟ إن كتاب سويد واحد من الدراسات التي تشعر بلذة عميقة عند قراءتها ، وبلذة أعمق حين تستل قلمك لتناقش ما ورد فيها من معلومات علمية بالغة الأهمية دون أن تنسى أنك في محراب مؤرخ عالم بموضوعه يجمع بين دقة الرجل العسكري وشمولية المؤرخ المتخصص. □

بيروت ـ نيسان ١٩٨١.

☐ كتاب جديد ☐

«التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا »(*):

موقف طائفي طبقي مزدوج يسحب نفسه على النظرية والمنهج

د. خيرية قدوح

□ إذا كان هذا الكتاب يستحق برأيي اكثر من مراجعة ومناقشة فلكونه يتصدى لمسألة « العلاقة بين المدرسة والمجتمع في لبنان » (ص١٠)، وبشكلها الشامل (من الالتحاق المدرسي وحتى العودة المهنية)، وذلك من اجل التوصل الى « كشف الادوار والقواعد والقوانين التي تحكم هذه العلاقة » (ص٧٨) وعلى اساس ما هو قائم (استقصاءات ميدانية) لا كما يجب ان يكون (كما جرت العادة غالباً)، الا ان هذا التصدي ـ على اهميته ـ يطرح علينا مشكلة الركون الى « قوانين » أو « قواعد » مدرسية اجتماعية في مجتمع تغيب فيه قصدياً اية معطيات اولية دقيقة (احصائيات اجتماعية مثل توزع السكان الديني والجنسي والتعليمي والجغرافي والاقتصادي... الخ وخاصة بالنسبة لطرفي العلاقة المراد بحثها: الجمهور المدرسي ـ الجمهور الاجتماعي) هي ضرورية كمسلمات لبحث ودراسة هذه العلاقة وبالتالي لفهمها واستخراج قوانينها.

أمام هذه المشكلة (تغييب المعطيات الأولية) التي هي آلية اجتماعية دفاعية ـ بالدرجة الاولى ـ كيف يمكن لأي باحث مدرسي اجتماعي ان يتلمس وجود اية قوانين واضحة او مؤكدة؟

ـ فهل يصر الباحث على ازاحة هذه الآلية والنفاذ الى جوهر المشكلة من خلال البحث عن المعطيات اللازمة بنفسه؟ وذلك يعني بالضرورة اقتصار اي بحث سيقوم به على جانب بسيط ومحدود من المسألة لا يكفي لاقامة نظرية متكاملة يحتاج بناؤها لانتظار عدد غير قليل من الابحاث،

---

*) التعليم والتفاوت الاجتماعي في مدينة صيدا ـ تأليف د. عدنان الأمين ـ صادر عن المركز الثقافي للتعليم والدراسات الجامعية ـ صيدا لبنان ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠ ـ ٤٤٠ ص.

بالاضافة الى ضرورة تضافر جهود كبيرة تتخطى قدرة الافراد الشخصية (وجود مؤسسات راغبة فعلا في القيام بذلك) ؟

ـ أم يتخطى هذه المشكلة بشكل واع او لا واع؟ فينطلق من نظرية مسبقة لتفسير الواقع الاجتماعي او المدرسي تتم على اساسها العودة الى هذا الواقع للبرهنة لا للتحقيق. وذلك يعني بالضرورة انتقاء معطيات ملائمة لهذه النظرية مما يجعلها تبقى على مستوى الاحتمال كرؤية شخصية لتفسير الواقع الملاحظ؟

واذا كان الاختيار الاول مسألة «نضالية» تتطلب «جهاداً طويلا» على حد قول احد التربويين[1]، فإن الاختيار الثاني هو اكثر ما يتلاءم مع استمرارية الوضع الراهن الذي يهدف الى اعاقة اية عملية فهم او «كشف للقوانين، لأن ذلك يعني ظهور نظريات تفسيرية تتعدد بتعدد المنظرين لها، وتنبني على اساس مواقفهم الايديولوجية(*)، مما يبقيها على مستوى الاحتمالات المترجرجة لغياب اية امكانية في تأكيدها او نفيها على مستوى الواقع، وبذلك هي قابلة للمساهمة ـ عن قصد او عن غير قصد ـ في تقديم معطيات تتصف «بالعلمية» او «الموضوعية» لتدعيم اية ايديولوجيات موجودة بدلاً من ان تكون عاملاً مساعدا على كشفها، ولتتحول الى «شاهد زور» بما تقدمه من ارقام واحصائيات مجتزأة هي ليست في الواقع «سوى ضمانة وهمية لتغطية اختيارات الملاحظ الواعية او غير الواعية، هذا اذا لم تساهم في زيادة التمويه الاساسي بواسطة تقنيات تنسي ان المعرفة هي في خدمة احد ما»[2].

من هذا المنظار، حاولت قراءة كتاب الدكتور عدنان الأمين «التعليم والتفاوت الاجتماعي في صيدا»، للتعرف على الاختيار الذي قام به المؤلف في غياب المعطيات الأولية وما أدى اليه هذا الاختيار من نتائج على الصعيد النظري.

ملاحظات منهجية

يقدم لنا الباحث نفسه هذا الاختيار على انه عملية استقرائية، فعن طريق «رصد اوضاع التعليم في صيدا (الماضي والحاضر)»، وعن طريق «تحليل المعطيات التعليمية الاجتماعية»، يتم التوصل الى «تحديد المشكلات الاساسية فيه»، ويتم التوصل الى «مراكمة معرفة عينية... والى معرفة عامة (علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي)» (المقدمة ص ١٠).

الا ان تتبع هذه المنهجية المتسلسلة (اتباع المنحى التاريخي كطريقة سوسيولوجية لفهم الواقع

(*) استخدم تعبير ايديولوجيا بالمعنى الذي يعطيه لها مؤلف الكتاب «طريقة لتصور الواقع، هذه الطريقة تؤدي الى التحرك والتفكير بناء على مفاتيح معينة. لذلك قد تكون وهمية وقد لا تكون» (الكتاب ص٧٨).

(دوركهايم) ـ البحث عن المعطيات المدرسية والاجتماعية ـ اختيار عينة مدرسية لبحثها اجتماعياً) ، من خلال الكتاب ، وعلى الرغم من اهميتها ، دل على ان هذا التسلسل هو شكلي فقط لأننا في الخطوة المنهجية الاولى ، لم نلاحظ العلاقة بين الماضي والحاضر بالنسبة للوظيفة المدرسية ، اذ يعتبر المؤلف ان اتباع المنحى التاريخي لم يكن سوى « جولة على التعليم والمجتمع الصيداوي تاريخياً » (ص١١) . وبذلك فهو « لن يتكلم في هذا الفصل عن الوظيفة الفعلية للتعليم الرسمي او لأنواع التعليم الاخرى في صيدا منذ الخمسينات حتى اليوم... لأن الكلام عن هذه الوظيفة هو عملياً مهمة هذه الدراسة » (ص٣٩) . وبذلك هو يتناقض مع منهجه ، لأن الكلام عن منحى تاريخي يعني ان هذه الوظيفة موجودة تاريخياً حتى وان اختلفت الاشكال التي تتخذها هذه الوظيفة باختلاف المراحل التاريخية(*) . فإذا كانت المدرسة كما يقول دوركهايم هي « وسيلة تربوية لتحقيق غايات اجتماعية »[٣] فإن ذلك يعني اننا لا نستطيع تحديد وظيفتها الا اذا حددنا الغايات الاجتماعية المنشودة من قبل القيمين عليها وان هذه الوظيفة لن تتغير الا بتغير الغايات الاجتماعية نفسها . من هنا اهمية العودة الى المعطيات التاريخية نفسها .

ولكن ، اذا لم يستفد من هذه العودة التاريخية في توضيح العلاقة المدرسية الاجتماعية(**) فهل يعني ذلك انه كان من الممكن للباحث الاستغناء عنها؟

جوابي لا ، لأن هذه المعطيات استخدمت باتجاه آخر هو التمهيد لموقف الباحث النظري من الوظيفة المدرسية ، اذ ان هذا الموقف سحب نفسه على كل معطيات الكتاب (سنعود الى ذلك) .

لو انتقلنا الى الخطوة المنهجية الثانية (البحث عن المعطيات الحالية مدرسياً واجتماعياً) للاحظنا ان هذه المعطيات اقتصرت على الجانب المدرسي (عدد المدارس ـ عدد التلاميذ ـ المعلمون ـ التجهيزات... الخ) فبينما المعطيات الاجتماعية الحالية (ص ٤٠ ـ ٤١) بقيت عامة جداً ومختصرة جداً (لعدم وجودها اصلاً) مما جعل من الصعب ارتباطها معاً في علاقة وظيفية . اذ انه على الرغم من اهمية الحصول على المعطيات المدرسية (كطرف) فهي ، إذا بقيت منفصلة ، ادت الى استنتاجات خطرة لأنها ستكون محض مدرسية ، مغيبة بذلك الغايات الاجتماعية المحددة لها تغييباً يعتبره « شارلو »[٤] آلية اساسية في بناء الايديولوجيا التربوية (عزل التربوي عن الاجتماعي) .

(*) يعتبر المؤلف ان الوظيفة المدرسية تغيرت بتغير المراحل حيث « الحقبة الاولى انتهت عند بداية القرن التاسع عشر مع التجويد والثقافة الدينية . والحقبة الثانية انتهت مع تأسيس الدولة الحديثة ومع التعليم الحديث الذي فرضته المؤسسات الاجنبية » (ص٣٩) . والحقبة الثالثة هي الحالية والتي يتصدى الباحث لدراستها . ولكن الى اي حد يمكن اعتبار هذا الشكل التربوي هو الوظيفة الاجتماعية للمدرسة طالما لم يرتبط هذا الشكل التربوي بالشكل الاجتماعي الذي افرزه من خلال علاقة ما .

(**) وهو ما يحتاج الى بحث خاص .

هذه المشكلة الاساسية واجهت الباحث في هذه الخطوة أيضاً، فأدت الى عدم استثماره لها باتجاه توضيح العلاقة المدرسية ـ الاجتماعية(*) حيث يقول لنا في نهاية الفصل (ص٧٨) «لم يكن العرض الذي قمنا به طوال هذا الفصل هو جوهر الدراسة بل كان له وظيفة وصفية وتحريضية فقط تمهيداً لنقل موضوع البحث الى المكان الذي يكشف الادوار والقواعد والقوانين التي تحكم علاقة المدرسة بالمجتمع» باعتبار «نظام التعليم محكوماً بعدد من القوانين الاجتماعية» (ص٧٩).

ولكن أيَن هو هذا «المكان» الذي سنجد فيه ضالّتنا؟

ننتقل مع الباحث الى الخطوة الثالثة من المنهجية المتبعة (الاستقصاء الطولي)(**) وهو المكان الذي سيطل منه على كل «الحقول الممكنة (المنشأ الاجتماعي ـ الخيار المدرسي ـ المصير المهني. الخ) (ص ٨٤) لذلك هو يختار فوجه بشكل تكون «قد انتهت فيه كل الفرص الدراسية في الوقت الحاضر» (ص ٨٥). وبما أن هذا المكان هو المصدر الوحيد الذي يعتمده الباحث لتحديد «القواعد والقوانين» المدرسية الاجتماعية فلا بد لنا من معرفة مدى مصداقيته في غياب المعطيات الضرورية المكملة.

يواجه الباحث مشكلة غياب تام للسجلات الاجتماعية (مهنية ـ اقتصادية ـ تعليمية.. الخ)، فيصرف النظر عن اختيار عينته من الجمهور الاجتماعي «لأن ذلك شائك وصعب التحقيق» (ص ٨٨) مع أن ذلك سيؤدي الى الانتقال «من الكلام عن المدرسة والمجتمع عموماً الى الكلام عن الفوارق بين كل نوع من التعليم وآخر في علاقته بالمجتمع» (ص ٨٩).

ولكن، هل يوجد في لبنان أنواع مدرسية محددة لتصح إمكانية مقارنتها؟ يشير المؤلف نفسه الى تعددية التصنيفات الموجودة (ص ٨٧) وإرتباطاتها بمعايير ذاتية (فالان ـ بران ـ المركز التربوي.. الخ) ثم يضيف عليها هو نفسه تصنيفاً جديداً على أساس معايير جديدة(***) مما يدل على عدم قابلية أنواع المدارس للتصنيف النهائي. فإذا كان من السهل جداً تصنيف المدارس الرسمية ضمن نوع واحد نظراً لاشتراكها جميعاً في خصائص معينة (عدم وجود أقساط ـ مناهج واحدة امتحانات واحدة.. الخ) فإن من الصعب جداً ايجاد خصائص مشتركة بين مدارس التعليم الخاص حتى عندما تحمل نفس الراية الدينية أو المدنية.

(*) وان كانت مستثمرة جدا باتجاه الموقف النظري الطائفي من حيث «التوزع» (ص٥٢)، و«اللغة» (ص٥٣). و«التأخر» ص٥٧)، و«المكان» ص٧٠)، و«التجهيزات» (ص٧١). و«الفعالية» (ص٧٤).

(**) **Longitudinale** ـ يعرف المؤلف هذه الطريقة بأنها «ذلك التتبع الذي يتم عبر الزمن لجيل او مجموعة او افراد او عائلات... الخ» (ص٨٥).

(***) يعتمد الباحث ثلاثة معايير: الحقوقي ـ الاجتماعي ـ الايديولوجي. ولكن عند التصنيف تتداخل هذه المعايير (الحقوقي والايديولوجي مثلا حيث يضم الايديولوجي (الحقوقي).

كذلك فإن إختيار أفراد العينة لم يتم حتى على أساس الأنواع التي حددها الباحث نفسه (ص ٨٨) إذ أسقط أحد الأنواع المهمة (الخاص غير الديني)،(*) وذلك لاعتبار صعوبة تحديد هويتها الاجتماعية.

يضاف الى ذلك ان «العينة النمطية» نفسها لم تمثل بالتساوي، اذ يعرفها بأنها «مئة من كل نوع» (ص٨٩) ولكنه يختار ٥٠ شخصاً من التعليم المهني ليضيفهم الى العينة مع ان التعليم المهني هو مصير دراسي سيلاحظه من خلال هذا «التتبع» وليس التحاقاً مدرسياً اولياً (السنة الاولى الابتدائية).

كما ان انماط العينة تتداخل.فالمجاني من حيث هو نوعان (ديني وغير ديني) سيؤدي الى اضافة ٥٠ شخصاً (من الفئات الشعبية) الى نمط المدرسة الاسلامية، مما سيفقد النوعين امكانية المقارنة فعلياً(**).

وتبدو مشكلة اخرى في تمثيل العينة، هي عدم التمثيل الجنسي، اذ يذكر المؤلف انه اعتمد في معطياته نسبة الاناث في حدها الادنى (١٣ر٤١٪) في الخمسينيات وذلك لخشيته من ان تفقده كثرة عدد الفتيات في العينة غنى المعطيات المهنية: لأن «عدداً كبيراً من الاناث سوف يخفّض عدد الرجال الذين انخرطوا في المهن(***)» (ص ٩٠). إلا أنني عندما أحصيت نسبة الاناث تبين أنها ٩ر٢٩٪ وليس ٤٠٪ كما يقول(****).

حتى على مستوى الجمهور المدرسي، لم تكن العينة ممثلة لهذا الجمهور فهي غير مستخرجة عشوائياً وانما منتقاة بحيث تستبعد الاشخاص الذين هاجروا او اختفوا أو انتقلوا مع ان هذه الامور هي مصائر دالة على المسار المدرسي والاجتماعي. كما ان جمهور العينة كان متنافراً جداً من حيث اعمار افراده (بفارق ٢٠ سنة او اكثر كما يدل الجدول ٢ ـ ١ ـ ص٣٢١). مما يعني تغير

(*) وقد تبين لنا من خلال بحث اجريناه على مدارس بيروت المتوسطة ان هذا النوع يمثل ٣٤ر١٠٪ من مدارس بيروت المتوسطة، و٠٣ر١١٪ من مدارس بيروت المتوسطة والمتضمنة لمتوسط. راجع:
ـ قدوح خيرية، «موقف المعلمين من عملية التقييم المدرسي في لبنان» ـ اطروحة دكتوراه ـ حلقة ثالثة الجامعة اليسوعية ـ غير منشورة ـ بيروت ١٩٨٠.

(**) ونلاحظ ان عينة التعليم المجاني الديني هي اسلامية فقط مما سينفي فيما بعد امكانية المقارنة بين الديني المسيحي والديني الاسلامي (التخفيف المتفاوت) ـ

(***) إن هذا الموقف، اذ يدل على تخطي الباحث لتمثيل العينة الاجتماعي، يدل أيضاً على موقفه الذكوري في مجتمع ابوي يكرس استبعاد المرأة حتى من مجال البحث، بالاضافة الى انه يميز في محكاته التحليلية بين «العمل الذي مارسه صاحب العلاقة بعد توقفه عن الدراسة، وعمل الزوج بالنسبة للاناث» (ص٨٩) وبذلك هو يغيب علاقة المرأة بالعمل من جهة ومن جهة ثانية يعترف بتبعيتها للرجل عندما يحكم عليها من خلال عمل الزوج.

(****) لأن الـ ٤٠٪ اقتصرت على اربعة انواع بدلاً من خمسة (لم تطبق على التعليم المهني والتعليم المجاني فأصبح عدد الاناث ١٦٠ من اصل ٥٥٠ شخصاً).

ظروف كثيرة بالنسبة لهؤلاء الافراد وبالتالي ينفي إمكانية مقارنتهم.

ومما يخفف أيضاً من قيمة هذه العينة النمطية، عدم ثبات الجمهور المدرسي بالنسبة لانواع التعليم حيث ان هذه الانواع ليست متوازية وغير مضبوطة لأن التعلم «الحر» في لبنان ينعكس على التنقل «الحر» بين المدارس تبعاً لظروف لا يمكن ضبطها مما يلغي امكانية المقارنة. ويؤكد لنا الباحث نفسه هذه الحقيقة عندما يتبين له ان هناك انواعاً اصبحت ضعف الانواع الاخرى منذ المستوى الابتدائي. (ص ٩٣).

واذا كنت قد اطلت في التوقف عند مصداقية العينة فلأن كل ما سنصادفه من معطيات مدرسية واجتماعية، كمياً ونوعياً، هو نتاج ملاحظة هذه العينة وتتبع مسارها باعتبارها «جوهر الدراسة» و«المكان» الذي سيقدم لنا «القواعد والقوانين»، التي يعتبر الباحث انها ستسمح له «بالتفتيش عن الثوابت في علاقة المدرسة بالمجتمع المحلي» ص (٩٤).

نلاحظ اذن ان المسار المنهجي للباحث تضافر في خطواته الثلاث لاقناعنا بطريقة «علمية» بأن النظرية التي سينتهي اليها هي نتاج لتتبيع الواقع لا لتتبعه، كما نلاحظ أيضاً ان المشكلة الاساسية التي انطلقنا منها (تغييب المعطيات) تحكمت بهذا المسار لتحوله الى انتقائية ملائمة للنظرية المسبقة التي انطلق منها. لذلك لن اناقش الاحصائيات والارقام الناتجة عن هذا البحث وانما فقط ما طرح من مقولات نظرية «كاتجاهات».

ما هي النظرية المطروحة؟

للتوصل الى هذه النظرية لا بد ان نتخطى التسلسل «العلمي» للكتاب لنعود عكسياً لمتابعة تأثير هذه النظرية في مسار البحث.

يقول لنا المؤلف في نهاية الفصل الثالث من القسم الثاني:

«ان التعدد المدرسي، رغم تناقضاته الايديولوجية، ينتظم في مهماته الاصطفائية فتتوزع مدارسه الادوار. وتقوم المدرسة الرسمية والمجانية والمهنية ودور المعلمين والانجيلية (والعلمانية والاجنبية) بفرز التلاميذ بناء على هوياتهم الاجتماعية (بالمعنى الطبقي)، وتقوم المدارس الطائفية بالمهمة نفسها، انما بالتخفيف من قساوة هذا الفرز(*). وبسبب الانتشار الاكبر للتعليم المسيحي وموقع المدرسة المسيحية في اعلى النظام التربوي تصبح اوالية التخفيف منها ذات فعالية اعلى، مما يؤدي على المستوى الوطني الى رسم هرمي لنتائج الاوالية نفسها (التخفيف): هرم المسلمين وهرم المسيحيين. قاعدة هرم الاصطفاء والاستبعاد للمسيحيين اعرض وقمته اعلى من قاعدة وقمة هرم المسلمين. وهذا هو معنى التفاوت المدرسي الثقافي بين الطائفتين. ولا شك ان تاريخ الطوائف هو في اساس هذا التفاوت وما انتج من ميدان ايديولوجي ثقافي تربوي يعيد انتاج هذا التفاوت من جديد عبر اعادة اوالية التخفيف نفسها». (ص١٥٣).

(*) التشديد مني.

نلاحظ ان هذه النظرية تتضمن اتجاهين:

١ ـ اتجاه طبقي هو في كون المدرسة اللبنانية مهما تعددت (دينياً او مدنياً) تنتظم (تدخل ضمن نظام) لتقوم بوظيفة محددة هي «فرز التلاميذ على اساس هوياتهم الاجتماعية (بالمعنى الطبقي)(*)، ويلتقي الباحث في ذلك مع تيار علم اجتماع التربية الماركسي الذي يعتبر ان المدرسة في مجتمع تراتبي (بالمعنى الطبقي) هي أيضاً طبقية(*).

٢ ـ اتجاه طائفي (بالمعنى الديني) هو في كون المدرسة الطائفية اللبنانية تقوم بدور مميز (خصوصية) لتؤدي وظيفة محددة هي «التخفيف من قساوة هذا الفرز الطبقي». وبذلك يفترق الباحث عن الاتجاه السابق ليطرح علينا خصوصيته.

هل يتناقض هذان الاتجاهان؟

يبدو ان الباحث لا يريد لهما ان يتناقضا بل ان يزدوجا، اذ ان المدارس الطائفية تقوم بالفرز الطبقي (كباقي المدارس) ولكن بشكل «مخفف». ويصبح الازدواج على مستوى المدارس الطائفية نفسها اذ تقوم هذه المدارس بوظيفتين في الوقت نفسه (وظيفة طبقية ـ وظيفة طائفية).

وإذا كان هذا الموقف المزدوج قد سحب نفسه على كل المعطيات (التاريخية ـ الحالية ـ التتبعية)، واذا كانت الوظيفة الطبقية ليست هي ما يستوقفنا لأنها هي القاعدة الاساسية للنظام التعليمي (وقد اصبحت مسلّمة) فإن ما يستوقفنا هو الوظيفة الطائفية للمدرسة الطائفية في لبنان لنرى الى اي حد هي ثابتة على مستوى الواقع.

ولو عدنا الى هذه الوظيفة من خلال النص السابق (ص١٥٣) لوجدنا انها ترتكز على المقولات التالية:

١ ـ وجود تفاوت اجتماعي طائفي تاريخياً لصالح المسيحيين.

٢ ـ هذا التفاوت الاجتماعي ادى الى تفاوت مدرسي لصالح المسيحيين أيضاً. (الانتشار الاكبر للتعليم المسيحي ـ ووجوده في رأس الهرم).

ولكن عندما عدنا الى معطيات الباحث التاريخية لم نجد اي معطيات حول التفاوت الاجتماعي الطائفي. على العكس فإن المعطيات الاجتماعية المذكورة على عموميتها هي لصالح الاتجاه العام

(*) وان كنا نلاحظ ان هذا الفرز الطبقي يتم باتجاهين افقي (على اساس الاقساط، مجاني غير مجاني) وعمودي (التراتبية المدرسية).

(*) وقد اصبحت مقولات هذا التيار مثبتة سواء على المستوى العالمي (بوردیو ـ بودلو ـ بويلز ـ سيندرز.. الخ) وعلى المستوى المحلي (فالان ـ بران ـ وهبة ـ عيسى... الخ) وتجري حالياً محاولات للاستفادة من نتائج هذه الابحاث في تغيير وجهة الاصطفاء المدرسي الطبقي لصالح الفئات المتضررة (G.F.E.N.) وهي المقولة التي يحاول مؤلف الكتاب طرحها كحل في نهاية البحث (هامش التدخل ـ ص٢٣٩). وان كان يطرحها على اساس انها «جهد» فردي من قبل المعلمين وليس اتجاهاً نضالياً يتدرب عليه المعلمون.

(الطبقي) حيث «الروح التجارية تهيمن حتى في التعامل مع العدو» (ص ١٩) وحيث «الطابع التجاري يغلب على الزراعة والصناعة» (ص ٢٠).

وعندما حاولت ان اقوم بنفسي بالبحث عن معطيات اجتماعية حول تاريخ الطوائف في لبنان تبين ان المنطق الذي حكم تاريخ الطوائف في لبنان لم يكن دينياً أبداً ـ خاصة على مستوى السلطة ـ بل هو م محض اقتصادي. يقول لنا كوثراني في هذا الصدد: «كان المشايخ والامراء الموارنة يتمتعون بذات الامتيازات «السلطوية» التي هي للمشايخ والامراء الدروز»[٥]، بالاضافة الى ان «العامل الذي حدد الملكية لم يكن على الاطلاق طائفياً ـ دينياً، وانما هو بشكل اساسي «عصبية» اجتماعية سياسية... هذه العصبية كانت لها وظيفة محددة: القدرة على التزام الضرائب وتطبيق النظام، وقد اشترك في ذلك اسر مسيحية واسلامية، درزية ومارونية على حد سواء»[٦]. اذا كان ذلك يؤكد على ان المنطق الاساسي الذي يحكم المجتمع اللبناني تاريخياً هو منطق اقتصادي فإن ذلك لا ينفي وجود غلبة طائفية على مستوى السلطة لصالح المسيحيين (كما هو الآن) او لصالح المسلمين (ايام الدولة العثمانية). ولكن هذا التمظهر لا يعني ضرورة استمرار منطق هذه الظاهرة من ذاتها، والا كان ذلك تحويلا ايديولوجياً للمنطق، تغييب المنطق الأساسي (الاقتصادي) والذي يؤكده كوثراني بقوله «ان النشاط المالي وتجارة الاستيراد من أوروبا والتصدير اليها يقع بمعظمه في منتصف القرن التاسع عشر بيد مرابين ومصرفيين ووكلاء مسيحيين»[٧]. وبذلك فإن القول بمنطق طائفي يعني تجيير هذا التلازم (الديني ـ الاقتصادي) كآلية دفاعية لاخفاء الثاني (الاقتصادي) وتكريسه من قبل المستفيدين من وجوده. «فالفئات المميزة واعية لقضية التنافر بين مختلف الطبقات الاجتماعية، لذلك هي متفقة كلياً على تحويل المشكلة الى قضية طائفية عند اول ازمة او بوادر وعي قد تظهر لدى الطبقات الشعبية. وهي بذلك تقطع دابر اية محاولة للتشكيك في التركيبة الاجتماعية القائمة»[٨]. وبذلك فإن التركيز على الطائفي يدل على وظيفة ايديولوجية تخدم المستفيدين منها على المستوى الاجتماعي فيتبنونها ليبقوا كما يقول فالان «على مستوى ردود الفعل لتعطيل الدينامية الاجتماعية بمعناها الديالكتيكي لأن المصالحة تتم على مستوى السلطة»[٩].

واذا كانت هذه المعطيات كافية ـ برأيي ـ لإبطال مقولة التفاوت الاجتماعي (بمعناه الطائفي) لخطورة طرحها في هذا الوقت بالذات(*)، فكم بالاحرى عندما يرتكز الباحث في مقولته «التخفيفية» عل المعطيات المدرسية فقط. ولكن ماذا تقول لنا هذه المعطيات؟

يرتكز الباحث (ومنذ العودة التاريخية) على الانتشار المدرسي (ص٣٣)، اذ يعتبر ان هناك ١١٥ مدرسة مسيحية مقابل احدى عشرة مدرسة اسلامية، فينتهي الى القول بأن «مقارنة الارقام

(*) «حيث يستفحل حاليا هذا الاتجاه للمحافظة على الوضع الراهن عن طريق اقناع الجماهير بهذه المقولات.

تدل دلالة واضحة على التفاوت بين حجم التعليم المسيحي الاجنبي وحجم التعليم المسلم » (ص٣٣).

ولكن اذا كانت معطيات البحث نفسها تؤكد لنا بأن انتشار المدارس الاجنبية هو « عودة للغرب » (ص٢٢) وبهدف تشجيع التغلغل الاقتصادي، وان هذه المدارس الحديثة هي نتاج « عملية التبادل التجاري مع الغرب » (ص٣١) فهل يمكن ان نعتبرها بعد ذلك مسألة تفاوت مدرسي طائفي، خاصة وان « وجهاء المدينة كانوا يرسلون ابناءهم الى المدراس الاجنبية في تلك الفترة » (ص٣٣)؟ ومعنى ذلك ان هذه المدارس كانت مفتوحة للقادرين على التعاون الاقتصادي دون ان تشكل الطائفة عاملاً مانعاً.

كذلك فإن معطيات الباحث المدرسية لا تؤكد على وجود تفاوت مدرسي بالمعنى الطائفي حالياً حيث « النمو الاقتصادي سيكون له ترجمة من جهة مستوى الطلب على التعليم العالي الذي يؤدي الى المهنة المرموقة، وهذا لا يتم الا من خلال المدارس الخاصة » (ص٤١). نستنتج من ذلك ان هذا الانتشار المدرسي الاوسع للمدرسة المسيحية عائد للسيطرة الثقافية ـ الاقتصادية الغربية التي حملت معها مدارسها لتتبادل بها تجارياً على المستوى المحلي. واذا كان الباحث قد اثبت من خلال بحث سابق(*) ان المدرسة المسيحية هي في رأس الهرم المدرسي، فإن ذلك بديهي في مجتمع رأس هرمه الاجتماعي مسيحي (وإن كان سبب وجودها اقتصادياً وليس دينياً كما ذكرنا) (كوثراني ص ـ ٦٨).

ولكن اذا كان الامر كذلك فلماذا طرح مقولة « التخفيف »؟

لو عدنا الى مضمون هذه المقولة لتبين لنا من محتويات الكتاب ان هذا « التخفيف » للفرز الطبقي يتم عبر عمليتين:

ـ « التساهل في الاستقبال: مدارس الطوائف هي اكثر من يستقبل جمهوراً مختلطاً اجتماعياً »، ص ـ ٢٣٥.

ـ « خضوع ابناء الفئات الشعبية لممارسة تربوية موجهة لابناء الميسورين » ـ ص٢٣٥.

ولكن معطيات الباحث نفسه تدل على بطلان مفعول هذه العمليات، ذلك ان انواع المدارس هذه تنتظم ضمن تراتبية طبقية حيث « تتجه الفئات الشعبية الى التعليم الرسمي والمجاني، والفئات المتوسطة الى المقاصد، والفئات المرموقة الى التعليم الانجيلي او الكاثوليكي » (ص١٠٢). وحيث الالتحاق بكل نوع من انواع التعليم الخمسة اساسه اجتماعي (القدرة الاجتماعية ـ الاقتصادية) ـ ص١٠.

اما مقولة « خضوع ابناء الفئات الشعبية لممارسة تربوية موجهة لأبناء الميسورين »، فمبنية

(*) ان التعددية المدرسية هي فروع ايديولوجية لجهاز واحد مركزه المدرسة الكاثوليكية فإن ذلك لا يعني طائفيتها لأنه هو نفسه يثبت بأن اعادة انتاج الايديولوجيا الدينية ليس بحاجة الى مدرسة للتشبث بها ».

على اساس التحاق ابناء هذه الفئات بالتعليم المجاني الديني. وهو يتم بنسبة ٢٥٪ من مجموع مدارس لبنان وحتى المستوى الابتدائي فقط(*) حيث «عدد المقاعد المتوفرة قليل» (ص١٠١). ثم نضيف ان هذا «التخفيف» ليس مجانياً في المطلق لأنه مساند من قبل الدولة (منح). وفي ذلك دلالة على توظيفه الايديولوجي لاستمرارية النظام المدرسي والاجتماعي القائم بالاضافة الى تثبيت هذا التوظيف الايديولوجي عن طريق الشروط المطلوبة من المستفيدين (عروبة ـ اسلام ـ محافظة بالنسبة للمدرسة الاسلامية) او الحفاظ على «العلاقة الايديولوجية الطائفية» (ص١٠١) بالنسبة للمدرسة الطائفية بشكل عام.

اذن هذا «التخفيف» ليس «مجانياً» وليس «التزاماً تجاه ابناء الطائفة»(١٠١) ولا تساهلا او مساندة، او احتضاناً وانخراطاً (ص١٢٦).

واذا كنا نلاحظ ان مقولة «التخفيف» هي آلية مدرسية رمزية ذات وظيفة ايديولوجية، فإن تبني الباحث لها يدل على تبنيه لموقف المدرسة الطائفيةالاسلامية(**)الايديولوجي (علاقتها بباقي الانواع). فهو يعتبر ان «بذور التكيف زرعت وانتعشت مع انشاء جمعية المقاصد الخيرية» (ص٣٣) كما انه يتبنى الاهداف المعلنة لهذه المدرسة «نشر العلم للقضاء على التخلف والتفاوت تجاه المسيحيين ونشر الثقافة العربية الاسلامية لمحاربة المستعمرين ومدارسهم» (ص٣٤)،وان «التخفيف يبلغ اقصاه في المدرسة الاسلامية» (ص١٠). ولكن الى اي حد يصح ذلك طالما ان «التعليم المقاصدي ظل حتى سنة ١٩٣٦ ابتدائياً» (ص٣٦) اي حتى ظهور المدارس الرسمية كبديل له في تعليم الفئات الشعبية، وطالما ان التعليم المقاصدي لا يستطيع «زيادة حظ غير المحظوظين» (ص١٣١)، وطالما ان التعليم الاسلامي يشكل ٥٪ من مجموع المدارس (ص٢٣٥)؟ وماذا تعني مقولة «التخفيف» المدرسي طالما ان «الالتحاق بالعمل تحكمه بشكل اساسي العلاقات الاجتماعية السائدة (روابط عائلية ـ محلية ـ ضيعوية ـ طائفية)» (ص١٦٥)؟

خلاصة القول ان هذا التبني من قبل المؤلف لمقولة ايديولوجية طائفية ادى به الى تناقض الوظيفة والتبرير. ونلاحظ هذا التناقض في نتائجه النهائية: «هامشية المدرسة وانتشارها الكبير» (ص٢٢٣) وانفصال (الجامعات الاجنبية) (ص٢٢٤) «ازدواجية المدرسة» نتاج لازدواجية موقفه (ص٢٢٧) ـ «المدرسة منفصلة ولكنها غير ملزمة» (ص٢٢٧) ـ الاستقلالية والانخراط... الخ (ص٢٢٨).

هذا الازدواج سحب نفسه أيضاً على الحلول المطروحة حيث ادى به الموقف الطائفي الى مقولة «العناية والجهد والتساهل» (ص٢٤٥)وأدى الى «خرق نظام التعليم نفسه» برأي المؤلف (ص٢٤٥) الذي ينتهي الى طرح حلول مزدوجة: فهي طائفية من جهة «المطالبة بمدرسة طائفية

(*) يقتصر التعليم المجاني على المرحلة الابتدائية فقط.

(**) عينة المجاني الديني هي فقط من المدرسة الاسلامية (ص٨٩).

للشيعة » (ص٢٤٧) وبمضمون ثقافي طائفي (!!!) ومن جهة طبقية « علينا ان نفتش عن لغة مشتركة معينة مع الفئات الشعبية » (ص٢٤٨).

ونتوقف قليلا عند مقولة الجهد الفردي المطلوب من المعلمين (وعي-اتخاذ قرار - العمل على تنفيذ هذا القرار) (ص٢٥١). والذي - على اهميته كحل مباشر - يطرح اشكاليات عديدة:

أولاً: الى اي حد يستطيع هؤلاء المعلمون الخاضعون للايديولوجيا السائدة من خلال اعدادهم الاساسي (مسارهم الدراسي الاصطفائي) واعدادهم المهني (اعدادهم للتعليم) وظروفهم المهنية الحالية (الاقتصادية والثقافية) ان يتوصلوا الى مثل هذا الوعي والعمل على تنفيذ مقاومة مفترضة؟(*). والى اي حد لا يعبر هذا الطرح عن استبعاد المسؤولية عن النظام المدرسي - الاجتماعي والانزلاق بالتالي الى مقولات الايديولوجيا السائدة نفسها من خلال العمل على هذا الفرد؟ يعتبر شارلو[١١] ان هذه الايديولوجيا تعتبر ان « الفرد وحده هو الموجود حقيقة، فهو اذن السبب الاساسي وراء كل حقيقة اجتماعية، وللتأثير على المجتمع يجب التأثير على سببه، اي على الفرد ».

ثانياً: الى اي حد يستطيع هؤلاء المعلمون التوصل الى وعي فعلي وفاعل على مستوى الواقع في غياب اي اعداد او تدريب على هذا الوعي؟ لا بد ان نفصل بين الوعي بشكله العفوي (الاحساس بالانزعاج - ردود سلبية) وبين الوعي القائم على فهم آليات المدرسة وبحثها من خلال المواقف المساعدة (الشك - التحليل - البحث عن المعرفة اللازمة للفهم.. الخ) التي من الصعب ان تتكون دون اعداد وتدريب يساعدان على زرع بذور التغيير الممكنة لدى المعلمين او لدى غيرهم. هذا الاعداد هو اساس التغيير حتى بالنسبة للقائلين بهذا الحل كفعل نضالي مباشر لا يتحمل الانتظار ويعتبرون انه «لا بد من تغيير الاعداد لأعداد التغيير »[١٢]، فكيف بنا في مجتمعاتنا التي تعيق قصدياً اي اعداد للمعلمين سواء بهذا الاتجاه او بغيره، مما يزيد من فعالية الآليات المدرسية المعيقة لهذا الوعي.

قد يبدو هذا الكلام محبطاً او مستبعداً لأي « مقاومة » او تحرك مباشر باتجاه التغيير، ولكنني اعتبر ان التغيير هو بالدرجة الاولى فعل وليس شعاراً آخر نضيفه الى الموجود. لذلك لا بد من ان « نعي » أيضاً موقعنا كمعلمين ضمن هذا النظام، والحدود التي يسمح لنا هذا النظام بالتحرك الفعلي ضمنها لكي نستطيع ان نتصور كيفية تخطيها وإلا وقعنا « بسياسة النعامة » التي توقعنا في ما نريد ان « نقفز » عنه.

(*) وقد دل البحث الذي قمنا به على ان المعلمين يتبنون بشكل سائد (اغلبية ساحقة) كل مقولات الايديولوجيا التربوية المغيبة للواقع السائد (افضلية المدرسة الخاصة تربوياً - الاستحقاق الفردي - التنافس - الفروق الذهنية الفردية الوراثية - استبعاد المسؤولية الاجتماعية - استبعاد العمل السياسي... الخ). /قدوح، خيرية - مصدر مذكور.

وأخيراً لا بد لي من القول ان الازدواجية التي لاحظناها في مجمل المقولات المفسرة للظاهرات المدرسية في لبنان من خلال الكتاب ليست سوى دلالة إضافية على صعوبة اختراق الايديولوجيا السائدة (على المستوى الاجتماعي والتربوي) المدعمة بتغييب المعطيات الاولية الضرورية لكشفها، والتي تُلزمنا بتبني الوظيفة الاجتماعية للمدرسة (المنطق الطبقي) والتبرير المغيب لها (المنطق الطائفي)، دون ان نتنبه الى ان تبني هذا التبرير (ولو تخفيفاً) يساهم بفعالية غير محدودة في تكريس كل الآليات الفاعلة (استمرارية المدرسة الخاصة - استمرارية المنطق الطائفي - استمرارية المسؤولية الفردية... الخ). مع العلم اننا لو تخطينا هذا التبني «للتبرير» وأعدنا قراءة الكتاب لوجدنا كل ما يلزمنا من مقولات (اصبحت عالمية) لتفسير العلاقة المدرسية - الاجتماعية التي لا يحتاج تأكيدها الا الى تتبع المعطيات الاولية الاجتماعية والمدرسية. □

الهوامش :

(١) صيداوي أ.، ابراهيم، ج.، وهبة، ن.: «الانماء التربوي»، معهدني «الانماء العربي» - بيروت ١٩٧٨ «لأن اصحاب النفوذ والثروة والمكانة الاجتماعية، لهم مصالح طبيعية في الابقاء على مجموعةالانظمة القائمة في المجتمع - بما في ذلك الانظمة التعليمية - لأنها تساعدهم على «الاحتفاظ بمواقعهم وبقائهم فيها». (١٩٠).

(2) Alain Gras, Sociologie de l'éducation, Librairie Larousse, Canada, 1974, PP.22-23.

(3) Durkheim E, Education et Sociologie, P.U.F. Paris, 1966. P.108.

(4) Charlot B, La mystification Pédagogique, payot, paris, 1977, P.26.

(٥) كوثراني، وجيه، «الاتجاهات الاجتماعية - السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي» - معهد الانماء العربي - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٧٨ - ص٣٧.

(٦) المصدر نفسه - ص٣٨.

(٧) المصدر نفسه - ص٦٨.

(8) Brun Jean, L-école Catholique au Liban et ses contradictions, Beyrouth, Dar Almachreck. 1973- P.9.

(9) Valin, E, Pluralisme Socio-scolaire au Liban, Beyrouth. Dar Almachreck 1969, P.14.

(10) AL-Amin Adnan, Pluralisme scolaire et influences sur les concepts et les attitudes socio-politique des étudiants, thèse doctorat, Paris-Sorbonne 1977. PP377. 378.

(11) – Bassis H.G.F.E.N. Rénussir à l'école, Ed. Sociales, Paris. 1977, P.207.

(12) – Charlot, B, La mystification Pedagogique op. cit, P.33.

□ كتاب جديد □

مع كتاب ادوار سعيد «الاستشراق»

الاستشراق: علم موضوعي أم سياسة مقنعة؟

نبيل بيهم

«ان شرق الرومانطيقيين... موجود بكامله في هذه اللوحة. وفي الشرقيات. فجور اللون والفخامة والوحشية البربرية، حرملك وسراي، رؤوس مقطوعة ونساء يلقى بهن في مياه البوسفور داخل أكياس، فلائك وقلوع مزدانة براية الهلال، استدارة القبب اللازوردية ورشاقة المآذن البيضاء، جوارٍ وخصيان ووزراء، ينابيع عذبة تحت النخيل، جاور (كفار) يذبحون وأسيرات يسلمن لغراميات المنتصر الصاخبة».

(رودانسون عن لوحة ديلاكروا: «مذابح جزيرة شيو»، وكتاب فيكتور هوغو: الشرقيات).

□ بين ١٩٧٨ و١٩٨١ صدرت ثلاثة كتب لادوار سعيد في سلسلة «تحاول درس العلاقة الحديثة بين عالم الاسلام والعرب والشرق من ناحية، والغرب، فرنسا وانكلترا، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية من ناحية أخرى»(*). فصدرت له، بالانكليزية وفي أميركا بالذات، ثلاثة مؤلفات تحت العناوين التالية: الاستشراق ـ المسألة الفلسطينية ـ تغطية الاسلام (بمعنى التغطية الصحفية الغربية لأحداث العالم الاسلامي).

(*) مقدمة كتاب «تغطية الاسلام» (الاعلامية) **Covering Islam**.

يسعى ثاني كتب هذه السلسلة الى اعطاء الكلمة للشعب الفلسطيني ، مبيناً دور منظمة التحرير في بناء هويته ، محتلاً مواقع داخل منابر الاعلام الغربي ذاتها التي كانت قد أقصته ، حتى التغييب الكامل لهويته ولهوية صراعه مع الصهيونية . فيما يُظهر الكتاب الثالث وبشكل واضح كيف تتعامل مختلف المؤسسات الاعلامية الغربية مع سراب اسمه الاسلام . فيأتي العمل الاعلامي كتغطية احداث « العالم الاسلامي » بمثابة نموذج آخر لحرمان المعنيين من حقهم بالكلام ، في الوقت الذي تسيطر فيه الأساطير والأوهام المسبقة على كل نشرة اخبارية أو عمل اعلامي ، مخضعة الحدث للاسطورة ، ناقلة اياه بصورة مزيفة بالرغم من كل المعالم الخارجية للموضوعية .

لكن ، يبقى كتاب « الاستشراق » الأساس المفتاح لما تلاه من أعمال . اذ أنه يعالج بشكل شامل « العلاقة بين الانتاج الفكري الغربي حول ما اتفق على تسميته بالشرق وبين الهيمنة السياسية المتعددة الأشكال ، تاريخياً ، للمجتمعات الغربية الرأسمالية على المجتمعات المستعمرة في الشرق » .

لذا لا يتناول كتاب سعيد موضوع « الشرق » بل يتعاطى مع الاسطورة التي ألفها المثقفون الغربيون (فرنسيون وانكليز ، ثم اميركيون) حول الشرق ، جامعين بين مجتمعات كثرت الفروقات فيما بينها تحت عنوان واحد يبسطها وينزع عنها خصوصياتها . ومن هذا التحفّظ الجذري ومنذ اللحظة الأولى من تناوله موضوع الاستشراق يحدد سعيد موقفه السجالي من كل من اعتمد نظرةً تقسم العالم الى شرق وغرب بشكل جامد ، حتى أصبح الشرق وكأنه مجرد مادة ايديولوجية خلقها الغرب .

وبتحفظه الجذري هذا ، حول شرعية استعمال مفهوم أو كلمة شرق ، يضع سعيد نفسه منذ اللحظة الأولى ، في موقع سجالي ومعارض وكاشف لحجر الزاوية الذي بني عليه الاستشراق ، فيحكم مؤلفه نَفَس نقدي لاذع ومنهجية بحث بعيدة كل البعد عن السعي الموسوعي لتقديم صورة كاملة لكل أعمال المستشرقين بل يشدّد ، ويردّد نفسه في بعض الأحيان ، على ما يجمع هذه الدراسات تحت عنوان واحد « الاستشراق » ، وليس عما يميزها من كاتب لآخر أو من حقبة زمنية لأخرى ، ساعياً لتبيان وحدة معينة لنظرة الثقافة الغربية للشرق على مرّ العصور والأزمان ، مع كشف « التطوير » الذي أدخله هذا الاستشراق في القرن التاسع عشر .

هذا الاستشراق رصده سعيد أولاً وأساساً في كتابات ذات طابع علمي ، في جامعات غربية أسّست ، بمعظمها ، فروعاً قائمة بحد ذاتها لدراسة الشرق ، ثم في شتى الحقول من الفلسفة الى سائر العلوم الانسانية ، ومن الاعلام الى الانتاج الأدبي والشعري والخطب السياسية (فيتعاطى مع كتابات وأقوال رينان وسيلفا ستردي ساسي ، لين ، جيب وكارليل ، شاتوبريان ولامارتين ، نابوليون وبلفور) وقد ألّمت دراسته بعدة ميادين ، وتناولتها بحدة أثارت سياسياً وازعجت علمياً لأنها عرّت بعض الأفكار البسيطة لكن المبطنّة ، التي هي لب الاستشراق .

ومن الواضح ان الارتباك الذي أصاب البعض عند نشر الكتاب لم يكن الا نتيجة لزعزعة معتقدات راسخة عندهم حول كون الاستشراق مجالاً معقّداً وصعب المنال، تتجسد فيه الموضوعية والعلمية، اذ لا صلة له بأي موقف عنصري معلن أو مبطن. والى جانب الارتباك أثار سعيد عدة ردات فعل منها المؤيدة والمعجبة (فاعتبره مترجمه للعربية كتاباً باهراً) ومنها المعارضة أو الغاضبة (يرى فيه البعض، بتسرع وجزم يصعب تفسيرهما، سعياً لتحسين شروط الهيمنة الامبريالية على المنطقة)، ومنها المتحفظة لما يحمله هذا الكتاب من قسوة في محاسبة كل من تطرّق في الغرب لهذا الموضوع (وقد تكون القسوة جزءاً من حقيقة أخرى). وأكبر دليل على الاهتمام الذي استأثر به هذا الكتاب هو سرعة نقله في السنين الثلاث الماضية من الانكليزية الى الفرنسية والالمانية والاسبانية والايطالية والتركية والفارسية والماليزية واليابانية. ولم يصدر بالعربية الا هذه السنة، بتأثير قد لا يكون بلا دلالات.

ما هو الاستشراق؟

ان مجرد طرح السؤال والسعي الى تقديم أجوبة مقْنعة ومدعومة بتحليل نصوص موزعة على عشرات السنين وفي عدة لغات هو عمل يمت بصلة وثيقة الى ثقافة سعيد الواسعة، وأيضاً الى شجاعة وجرأة علمية وسياسية.

ما يقوله سعيد عن الاستشراق، هو أنه ليس علماً. فالاستشراق يجهل موضوعه. اذ يكتشف سعيد أن لا علاقة حقيقية للمستشرقين ولدراساتهم بالمجتمعات التي يطلقون عليها اسم «الشرق». وما المستحضرات العلمية التي يزيّنون بها الاستشراق الا سعي ليصبح الجهل «أكثر تشذيباً وتعقيداً وتشابكاً». فمما لا شك فيه أن هنالك هوة تفصل بين المعرفة المزعومة والواقع الحقيقي، هوة استطاع سعيد من موقعه الشخصي (كفلسطيني أي كشرقي) ان يراها بسهولة... وبألم، فأتى نقده لهذا الاذلال المقصود ولهذا «العلم» الجاهل حاداً وساطعاً (*). لكنه ما يلبث ان يتخطى حدود انتمائه وشعوره بهذه المسافة التي تزداد كل يوم، حين يبين أن هذا الجهل قائم على تزييف للواقع.

ان مساهمته الكبرى في هذا البحث، تبقى في تحديد هذا التزييف بدراسة آلياته، ومن ثم في سعيه لفهم سبب وجوده، مستعملاً لذلك منهجية بحث في الايديولوجيا تثبت مرة اخرى فعاليتها. فهذا التزييف ليس تحويراً (أكاد أقول) عادياً حين تنقل الواقع الى لغة أو ثقافة. فسعيد يؤكد أنه من الصعب أو من المستحيل نقل الواقع دون تحويره باتجاه أو بآخر أي دون تمثيله في أطر ثقافية وايديولوجية. لذا فمأخذه على الاستشراق لا يكمن في أنه (أي الاستشراق) لم يتعرف الى «حقيقة» الشرق. هكذا حقيقة ما هي الا ضرب من المثالية اللاواقعية، اذ أن الشرق لا وجود له

(*) وبهذا المعنى لا يمكن اختصار عمل سعيد، برأيي، الى كونه رد فعل من «داخل الثقافة الغربية» وحسب.

في هذا الشكل العام بل هناك عدة مجتمعات شرقية، ذات صيرورات تاريخية مختلفة وبنيات اجتماعية وثقافية متعددة تمّ اختزالها تحت عنوان واحد «الشرق» في أسطورة الاستشراق. لذا قد يبدو أن الشرق هو لحد كبير مفهوم خلقه الغرب وليس واقعاً مادياً.

لكن ما يكشفه سعيد هو ان هذا التزييف ـ التحوير موجه بدافع معيّن، بهدف محدد. فالمستشرق (الغربي) يسلب الشرقي حق الكلام ليتكلم عنه. ليجعله يقول ما يريده هو (أي الغربي)، أي ليجعله يتطابق مع الصورة المسبقة التي كونها المستشرق الغربي عن الشرقي. ان الاستشراق هو اذن منتج لبنية ثقافية، هي بذاتها انتجته، بنية خطاب (أو انشاء كما يقول المترجم للعربية) يتخطى حدود الاطروحات الجامعية ليشمل اشكالاً أيديولوجية وثقافية متعددة (من الرسم الى القصص البوليسية). بنية هذا الخطاب الاستشراقي ترتبط دون ريب بالبنية الاجتماعية التي انتجتها، وهي بنية علاقات السيطرة والهيمنة السياسية ـ الاقتصادية ـ الثقافية للغرب الرأسمالي على الشرق. واذا كان سعيد لا يعمل في كتابه على تبيان شروط قيام الامبريالية في البلدان الرأسمالية بل يحدّ موضوعه بشكل منهجي صحيح بالميدان الايديولوجي، تاركاً للباحث الاقتصادي ـ السياسي مهمة تأكيد مقولة قيام الامبريالية في كنف العلاقات الرأسمالية ـ والعجب كل العجب هو أن البعض يطالبه بمعالجة كل المواضيع في آنٍ واحد. لكن سعيداً يؤكد ان الموضوع الفعلي لكتابه هو علاقة المعرفة بالسلطة، ويكرّر أنه يدرس الامبريالية والثقافة، فالسلطة هنا هي الامبريالية والثقافة استشراق. ومن الملفت للنظر أن سعيداً لا يعتبر الاستشراق نتيجة للامبريالية فقط بل جزءاً لا يتجزأ منها. هذه العلاقة يكشفها سعيد من خلال التأكيد على أن الدراسات والآراء والتمثيلات للشرق التي أنتجتها الثقافة الغربية، في طور الامبريالية، يمكن ارجاعها رغم تكاثرها ومظاهر علميتها وتعقيدها الى بنية بسيطة. وفي توضيح هذه البنية تتوضح العلاقة بين المعرفة والسلطة، بين الامبريالية والثقافة.

بنية الاستشراق

الاستشراق «ارادة، أكثر مما هو تعبير عن ارادة، لفهم ما هو عالم مختلف (أو بديل أو طارىء) والسيطرة عليه احياناً والتلاعب به بل حتى ضمه». لذا عمد سعيد الى استخلاص هذه الارادة، الركائز الأساسية للاساطير التي كونت الاستشراق الكامن والتي لم تتغير على مرّ السنين وكثرة المؤلفين. أساطير ادعت الموضوعية والعلمية، لكنها تتمحور دائماً حول مفاهيم تكاد تشكّل ثوابت عقائدية جامدة تعمي تماماً عن المعرفة أو عن الواقع، أساطير لها موازين لا تخرج عنها، ويظهرها سعيد في ثنائيات متسلسلة.

□ نحن والآخر: «الشرق هو الشرق والغرب هو الغرب، وأبداً لن يلتقيا» (كيبلينغ).

انها العملية الأولى التي تستدرج الشعور بالمسافة بين طرفين مفعمين بالعداء لبعضهما البعض،

فيما يحدد اختلافهما هويتهما. الآخر غريب وبعيد. واذا كان غريباً فذلك يعني أن ما ينطبق علينا، في منطقتنا وحكمنا وتقييمنا لنفسنا، لا ينطبق على الآخر. والاختلاف الجذري هو بالضرورة خلاف، تناحر، تناقض وخطر، لذا يجب أن نحمي أنفسنا من الآخر أما بابقاء المسافة فيما بيننا (أي بابقائه بعيداً مختلفاً شرقياً لا يلتقي معنا) واما بفرض منطقنا وحكمنا وقيمنا عليه (اذا كان ذلك ممكناً). فهذا البعد، هذا الاختلاف أبدي ازلي سرمدي، دائم منذ ان كان هناك تاريخ وشعوب، انه المعطى الأساسي للاستشراق: «ان الرؤية المرعبة (القيامة في النص الأصلي) التي ينبغي ان ترهب لم تكن دمار الحضارة الغربية بل بالأحرى دمار الحواجز التي أبقت الشرق والغرب على انفصال». ان لهذه المسافة معنى سياسياً. انها دائماً علاقة قوة، الأفضل ان يتخطاها يوماً نابوليون ومن بعده دي ليسابس (غزو مصر وشق قناة السويس) من أن يتخطاها العرب (أو الشرق) يوماً ما.

ففي الفترة التي سبقت قدرة أوروبا على فرض سيطرتها الاستعمارية، كان الخوف شديداً من العثمانيين ومن العرب في اسبانيا، كما كانت المحاولات والصراعات حول الأراضي المقدسة في الغزوات الصليبية، وكانت العلاقات التجارية المتعددة الخ... ويمكن ان نرجع في القدم حتى معركة أكتيوم حيث سحق اتجاه روماني محدّد، اتجاهاً آخر متحالفاً مع كليوبترا. وكانت أولى محاولات الدعاية السياسية استثمار قسمة العالم هذه في مجال الصراعات الدائرة على الأرض: «ان وجهة النظر الرومانية الرسمية لسبب حرب اكتيوم بسيطة جداً، متماسكة غير مشكوك في أمرها. انها حرب محقة، تم خوضها دفاعاً عن الحرية والسلم ضد عدو أجنبي: روماني منحط يسعى لتبديد حريات الشعب الروماني، يسعى لاخضاع ايطاليا والغرب لسلطة ملكة من الشرق»(*). لذا نرى انه عندما أصبح من الممكن تخطي هذه المسافة بشكل دائم، بانتصار دائم، تفوّق دائم من الغرب، لا يلغي الفوارق بل يؤكدها، تخطت النظرة الاوروبية المخاوف الأولى التي كانت تعبّر عنها (وفي بعض الحالات الاعجاب تجاه الحضارات الشرقية) الى الموقف العنصري، موقف القوي على المستضعف، موقف الاستشراق الضمني: الغرب أقوى.

□ ضعف وتخلف الشرق/قوة وتقدم الغرب:

نرى هنا أن التغيير في ميازين القوى في القرن الثامن عشر وبدايات التاسع عشر، لم يؤدِّ الى تطوير بسيط للآراء السابقة بل الى نقلة نوعية «في القرن التاسع عشر، الشرق الاسلامي ما زال عدواً، لكنه بات عدواً مهزوماً سلفاً» (مكسيم رودانسون).

كل ما يمكله الشرق هو تخلفه. وهذا التخلف والضعف هو الذي يميّز الشرق عن الغرب الذي

(*) رونالد سايم: الثورة الرومانية.

يقيس تقدمه وقوته بالتوازي. لذا كانت «المساهمة» الأساسية للمستشرقين، في ثقافة (أو علوم) الغرب اطلاق عدد هائل من النعوت أو الأسماء تؤكّد هذه الثنائية. فلقد أحصى سعيد اكثر من ستين مجموعة من الأسماء او الأوصاف تستهدف الشرقي، مؤكداً انها ليست سوى عينة مثالية تعبّر فعلاً عن الهوة التي تفصل المستشرقين عن موضوعهم، فأسماء الشرق في معرفة الغرب تدل على تخلف الأول وضعفه حتى ولو تناقضت فيما بينها: للشرقي (أو العربي أو المسلم) قرون من الخبرة ولا ذرة حكمة، يؤمن بخرافات وبما وراء الطبيعة، منافق، غير متزن، غير ثابت، قديم وتقليدي، شكاك، جاف، مندفع، لا فهم عنده لمعنى السلم أو التاريخ أو الامة، موجة عارمة، تسلط، لا يعرف المنطق، خامل، يحبّ الصراع، مخرب، عميق، سري، يحب التزلف ولا يحب الحيوانات، أهمية الثأر، لا يعرف كيف يمشي على الرصيف أم على الطريق، يركب الجمال، أنفه ملتوٍ، ثراؤه الحالي اهانة للحضارة الحقيقية، غبي، متوحش، كمية يمكن الاستغناء عنها، سلبي، غير منضبط، عنده فقط أربعة (من ثمانية) أنماط تفكير وذكاء، دمه ساخن، جنوبي، مهووس ومنحرف جنسياً، غير قادر على الثورة وعلى الانجاب، سهل الهزيمة، غير كفوء، يقلّد الغرب، متديّن، مسيَّس، دموي، توتاليتاري، غير علمي، مقلد في الثقافة والدين، أقل من انسان، معادٍ للديمقراطية، لا يسيطر على عواطفه، بربري، يحب المؤامرات، كسول، لا مستقبل له، حالم وواهم الخ...

انها اذاً سلسلة من الصور والاساطير المتناقضة فيما بينها، لكنها هادفة وتجمع على تأكيد تخلف الشرقي وتقدم الغربي. ولا تكتفي بهذا التاكيد بل تمتهن تكراره للتسليم من خلال «المعرفة العلمية» ان الشرقي سيبقى أبداً متخلفاً وضعيفاً ولن يتقدم يوماً لأنه شرقي (أي آخر) لذلك لا يمتلك أياً من مقومات النهوض. وهذه الأوصاف المطلقة يستعملها المستشرقون (ومن لف لفهم) لاختصار الشرق في نمط أو نعت موجود أم لا، عند فرد أو عند اعداد، (كما هي الحال في أي قوم آخر) دون أي جهد لتوضيح النظرة ولتعميق الفهم. انها تخلق مفهوم الانسان ذي الطبيعة الأخرى (المتدنية): الشرقي، الزنجي، الآسيوي، العربي الخ.

ان ترافق ضعف وتخلف الشرقي مع تقدم ونبل اخلاق وقوة الغربي بشكل متوازٍ هو عنصر ملازم وأساسي لنشوء الفكر الاستشراقي، فلم تعد المسافة بين النحن والآخرين تقاس بالخوف «منهم» أو بالاعجاب بحضارتهم أو علومهم أو بالتجارة، بل أصبحت مسافة يقطعها الاوروبي بقوته وجبروته ليؤكدها ويفرضها بوجوده في قلب الشرق.

□ الشرق القديم/الشرق الحالي: «ان هذه الشعوب عريقة» (لورد بلفور صاحب الوعد الشهير)، أفضل ما في هذه الشعوب ماضيها وهو الذي يشجع على دراستها. فان حالة الانحطاط التي وصلت اليها تجردها في حقوقها (أي حقوق) وحتى من كونها جديرة بالدراسة من قبل المستشرق. فالمنافقة الدينية، وغياب المنطق والقدرة على النشاط الذهني، وعدم السيطرة على الغرائز الجنسية، تجعل من الشرقي موضوعاً غير جدير بالاهتمام. فالاهم هي النصوص القديمة التي هي أساس العلم والحقيقة والموضوعية. قراءة النصوص القديمة وتفسيرها هي العلم بعينه، أما

الدراسات المونوغرافية على أرض الواقع فلا أهمية لها الا اذا كانت تحكي مغامرات غربي في الشرق (أي تحكي سيطرة الغرب).

لذا ركزت الدراسات الاستشراقية كل اهتمامها على تاريخ الأديان من ناحية، والألسنية التاريخية والمقارنة من ناحية أخرى، وهي أفضل السبل «لاظهار بلدان الشرق بوصفها الشواهد المنحطة لماضٍ يمكن ان يتخذ المرء لنفسه ترف تمجيده. (رودانسون (مراحل النظر الغربي على العالم الاسلامي»)(*).

□ الشرق غير قادر على معرفة نفسه/المستشرق الغربي قادر على معرفة الشرق: فالموضوعية صفة غير موجودة عند الشرقي ولا يعرفها الا الغربي. وبما يخصّ معرفة الشرق فالمستشرق هو مصدر العلم والموضوعية والحقيقة.

«آسيا عندها الأنبياء وأوروبا عندها الأطباء». الغرب يعيد اكتشاف ماضي الشرق ويعالج حاضره. فيأتي نابوليون الى مصر ويعلن في الاسكندرية في حزيران ١٧٩٨: «نحن المسلمون الحقيقيون» وينكب مع صحبه من العلماء على دراسة الشرق. فقصور الشرقي عن معرفة نفسه ومعرفة تاريخه يتلازم مع قصوره عن ادارة نفسه، وتوجيه نفسه. فالباب بات مفتوحاً للقول ان مهمة الغرب هي التعرف على الشرق وادارته لما فيه «خير هذه الشعوب». المعرفة قوة تسمح بالسيطرة والسيطرة تزيد المعرفة. فلا حق للشرقي بالمعرفة كي لا يكون له حق بالسيطرة. ان المستشرق هو المراقب الموضوعي لأنه يرى دون ان يكون شرقياً، وان كان يفضل الكتب، وكتب المستشرقين الآخرين بشكل خاص، كمادة «مراقبة» على الاحداث التي تزعج موضوعيته. فالمستشرقون يكتبون للأوروبيين ما يريدون قراءته من ناحية وما يحتاجه الشرقيون لفهم ولمعرفة أنفسهم. يصبح وجود المستشرقين شرعياً ومبرراً في عملية احلال صوت المستشرق مكان صوت الشرقي. هذا هو لب عملية الاستشراق: اقصاء الشرقي عن المسرح الذي يتم فيه تمثيله، فلا صوت له الاّ الذي أريدَ له.

الشرقي هو شيء يحكمه الغرب، يدرسه، يعرضه، ينظمه. الشرقي لا يتكلم، لا يعبّر عما يجري في الشرق، عن هويته، بل يتم التعبير عنه من خلال هذه الأشكال ولصالحه. يقول بلفور: «انه لشيء حسن بالنسبة لهذه الأمم العريقة ان الحكم المطلق الذي تحتاجه نمارسه نحن، وذلك لصالحهم كما هو لصالح أوروبا». بما أن هذه الشعوب لا تعرف ما هو «حسن وجيد لها»، فعلى المستعمرين اسعافها بتعريفها على نفسها وعلى أصولها (أنبيائها) وعلاجها بادارتها وحكمها.

«فالاستشراق من وجهة أولى، حصل (استملك في النص الانكليزي) على أقصى درجة من الحرفية والشمول، ومن وجهة ثانية فقد دجّن الاستشراق هذه المعرفة للغرب، مكرراً اياها وناقلاً

(*) في كتاب جاذبية الاسلام بالفرنسية.

لها عبر أنظمة ترميز مقننة، وتصنيفات وحالات من العينات، ومراجعات مرحلية، ومعاجم وكتب نحو، وتعليقات وتحريرات، وترجمات، شكلت جميعها صورة للشرق واعادت انتاجه مادياً في الغرب، من أجل الغرب».

هيمنة الغرب واتّباع الشرق

هذه قمة الاستشراق في أن يُخلق الشرق متلازماً مع حق اوروبا بحكمه والسيطرة عليه.

«امم بدون حدود، وطنية، حقوق، قوانين، امن... تنتظر بقلق حماية الاحتلال الأوروبي لها» (لامارتين). «ان الاستشراق الذي كان نظام معرفة أوروبيا أو غربياً عن الشرق، يصبح الآن مرادفاً للسيطرة الاوروبية». ما بين ١٨٠٠ و١٩٥٠ تم طبع ما يناهز الستين ألف كتاب حول الشرق، مما يشير الى أهمية الدور الثقافي الذي أعطاه السياسيون والاداريون والعسكريون للاستشراق. «الشرق بحاجة أولاً لمن يعرفه، ثم لمن يحتله ويمتلكه ثم لكي يعاد خلقه وتكوينه من قبل علماء، عسكريين قضاة»... ينطلقون من «الشرق الحقيقي التقليدي ـ المرجع، لحكم وتنظيم وتقييم الشرق الحالي».

وها هو سعيد يشير الى تواكب الاستشراق مع فكرة «المعرفة المفيدة». مفيدة ولِمَ ولما هذا الحماس عند المستشرقين الانكليز بشكل خاص؟ ألا يتكامل كرومير حاكم مصر (كاداري وبيروقراطي) مع لورانس (العميل السري وعالم الآثار والمغامر العسكري) ومع جيب (المستشرق) في استراتيجية واحدة ان لم يكن في زمن واحد؟ المفيد في الاستشراق لم يعد «فهم» الشرق بل دفعه نحو قيم أوروبا، حضارتها، اهتماماتها وأولوياتها. دفعه لاقرار أولوية اوروبا عليه ولإقرار أولوية ماضيه على حاضره. وهو ماضٍ «اكتشفه» له الغربيون.

«عندما يكون احدهم مثل كرومير في موقع قوة وسلطة، فهو يرى الشرقي كعنصر في نظام قوانين وحكم، هدفه الأساسي كان التأكد بأنه لن يسمح أبداً للشرقي بالاستقلال وادارة نفسه. تعليلات هذا التوجه تكمن في أن الشرقيين غير ضالعين في الحكم الذاتي. فالأفضل أن يبقى عليهم في هذا الوضع لصالحهم» (المقارنة مع تبريرات الحكام العنصريين في افريقيا الجنوبية مثيرة للغاية). «يجب الابقاء على تنظيم الشرق المميّز أو بالأحرى يجب الابقاء عليه غير منظم». ويعني ذلك بشكل خاص تشجيع النظرات الشرقية للماضي، والسلفية وتحريم محاولات شق طريق خاص للتنمية ولتنظيم نفسه (بما يسمح بمواكبة العصر والتقدم). عند أي مجتمع شرقي. التحديث غير ممكن، كل ما يسمح به هو انبعاث جديد، عودة الى الأصول ممسوخة لا تغني ولا تنفع، لأن هذه الأصول يعرفها فقط المستشرقون الذين اعادوا اكتشافها.

يحكي الاستشراق في ما أنتجه من دراسات جامعية أو مقالات صحفية (« تغطية الاسلام ») أو حتى أفلامٍ وقصص بوليسية وتجسس، تحكي علاقة الغرب بالشرق بما هو جزء من هذه العلاقة ذاتها. فيروي، يجدد، يدعم الأساطير التي تسمح، تسهل، تبرر امبريالية الغرب من خلال حركة ثقافية هي دون شك أوسع من ان تكون عقيدة صريحة محصورة في كتابات سياسية وأبعد من أن تكون علماً موضوعياً، حتى ولو احتل مؤسسات المعرفة الجامعية.

يقول سعيد: «ان العلاقة بين الغرب والشرق هي علاقة من القوة ومن السيطرة ومن درجات متفاوتة من الهيمنة المعقدة المتشابكة». لذا أتى الاستشراق علامة السيطرة الأوروبية الأميركية وليس خطاباً يحكي الشرق. ان الاستشراق خطاب يحكي ما يجب ان يقال عن الشرق (في المجتمعات الغربية) ويساعد في اكساب تقييم المستعمرين للشرق مقام الحقيقة».

«ان فترة التقدم الهائل لمؤسسات ولمحتوى الاستشراق تلتقي بدقة مع فترة التوسع الاوروبي من ١٨١٥ حتى ١٩١٤». ويمكن مقارنة النمط الاستشراقي للخطاب الثقافي بما هو تمثيل للشرق واقصاؤه عن التعبير وفرض الهيمنة عليه بالخطاب العنصري تجاه الزنوج والخطاب حول المرأة. فهناك سلسلة مقولات ومفردات تتكوّن حول كل موضوع (الشرق، الزنجي، المرأة) يفرض على المفكر استعمالها أو المرور بها اذا سعى لاكساب حديثه مقام العلم او الحقيقة. فالاستشراق ليس ضرباً من الرقابة الموضوعة على عقول وعيون المفكرين الغربيين تكبح جماح خيالهم وتقمع ابداعهم، بل «سلسلة من الضوابط الداخلية التي تدفع الكاتب والمفكر الى الانتاج» ولكن في اتجاه محدد مسبقاً يبقي هوامش واضحة وصارمة لشرعية الطرح والدراسة والبحث. فقد وضع الاستشراق مجموعة من الصور والتمثيلات والمفردات لا يمكن أن يفكر الباحث الغربي أو أن يدرس الشرق الا من خلالها أو بالتقاطع معها.

هناك قوة هائلة للتعريفات الحاضرة و«المتخصصة»، تختزل خبرة الحقل لحد أنها تفرض نفسها «لأنها الصحيحة والملائمة والمناسبة». كأن الذهن الفردي يجد في الشرق شخصية، هوية محددة باجماع مسبق. وان حاول ضبط تأثيرها عليه، ونظم مشاعره واحاسيسه وطريقة تفكيره كفرد لتجنب هذه الصورة الجماعية الرسمية، استسلم لرقابة ايديولوجية أقوى وأرهب على تفكيره الا وهي المفردات والمصطلحات بحد ذاتها التي يضطر ويجبر على استعمالها. بذلك أصبح الاستشراق لغة تجمع بين الانتاج الجامعي والأدبي والفني والصحفي. فاذا عبّر عن قوة الغرب وضعف الشرق بشكل دائم فلأنه كان لا يغدو في حده الأقصى الا رؤية سياسية للواقع، ذات بنية دأبت على تأكيد الفوارق فيما بين ما هو مألوف (أوروبا الغرب، «نحن») وما هو غريب (الشرق، «هم»). هذه النظرة خلقت هذين العالمين في جو مفعم بالعدائية المهذبة أو المعلنة.

وما الادعاء بالعلمية والموضوعية من خلال بناء المؤسسات الجامعية وتنظيم الجمعيات العلمية واصدار المجلات المتخصصة، سوى وسيلة تغييب للعلاقة بين السياسي والثقافي من ناحية، ولاعطاء

دفع أكبر وشرعية أمتن للمفاهيم الاستشراقية كي تحتل مكانها في ايديولوجيا وثقافة المجتمعات الرأسمالية ـ الامبريالية. فانها توجه، كما تجيب على طلبات الفلاسفة والتجار، الاداريين والشعراء، العسكريين والمبشرين بشرعية وسلطان مؤسسات المعرفة الموضوعية. هذه المفاهيم، الثوابت شبه العقائدية، تعمي عن المعرفة في حين تدعيها، وعن رؤية الواقع في حين تخضعه وتشكل في الوقت ذاته مصدراً لانتاج أساطير جديدة ومتضاربة ومنوّعة على قاعدة تماسك البنية الكامنة.

«الاسطورة قول نزعت عنه السياسة، وظيفتها اقصاء الواقع» يقول بارت. وهذا تماماً ما نراه «يعمل» في الخطاب الاستشراقي.

أسطورة طبيعة الشرقي الدائمة أو طبيعة الانسان الاسلامي **Homo Islamicus** هي نتيجة ايديولوجيا وتوجه سياسي عام في المجتمعات «القوية والمتقدمة» سمحت بمنهجية تختزل دراسة المجتمعات الأخرى. بمنطق لا تاريخي، غيبي، عنصري، لا علمي. ففي حين كان يتكوّن علم الاجتماع في أوروبا، اعتبرت دائماً المجتمعات الشرقية غريبة بالكامل عن كل الأبحاث الجارية في الغرب. ففيها، كما في مجتمعات أوروبا في القرون الوسطى، لا تزال تسيطر روح الدين ـ بمفهوم خاص للدين: محافظ، يمنع عن التقدم، منافق، خال من أي معنى عميق، وتوتاليتاري، لا يفسح المجال لفهم أي تحرك سياسي أو بنية اقتصادية أو علاقة اجتماعية.

الاستشراق، كخطاب وكأسطورة، ساهم في اكساب المجتمع الغربي، الثقافة الاوروبية هوية وقوة. فهي تعرّف نفسها ضد الشرق، كما لو كان الشرق ذاتها السلبية أو الباطنية أو المعكوسة. وفي المقابل، فان المنهجية التي اعتمدها سعيد، مدينة للماركسية، كما أشار في أكثر من مكان (ان لم يكن لماركس، وذلك برغم ملاحظاته القاسية حول استعمال تعريف الآسيوي لتسمية نمط انتاج، والمتسرعة حول مسألة الهند)، كما هي مدينة لاعمال فوكو وغيره من الباحثين في مجال تكون الايديولوجيا والثقافة، بما سمح لسعيد ان يخاطب الغرب انطلاقاً من موقع جديد للشرقي، متغلغلاً داخل الاطر الثقافية للغرب، الى قلبها.

أزمة الاستشراق أو انتصاره

الشرق اما مخيف واما خاضع. الشرق غير الخاضع هو الشرق غير المعروف، لأن معرفة الشرق هي اخضاعه لصورة معينة، فان عدم تطابقه معها يفضح زيف الاستشراق ويفتح الباب للمجهول. واذا ثار الشرق ولم يتقيد بالصورة المفروضة عليه ولم يخضع فانه لم يعد الشرق وهو خائن للشرق(*). بروز الواقع هو أزمة الاستشراق: احداث فلسطين والمقاومة الفلسطينية، تحرير

(*) لقد سبق ان سمعنا تلك المعزوفة باخراجها اللبناني: ان لم تقبل بلبنان الابدي السرمدي كما هو، فانت لست بلبناني «صميم» (كتابات الجبهة اللبنانية).

الجزائر، تأميم قناة السويس، احداث لبنان، الوزن السياسي والاقتصادي المتعاظم للعرب... هذا ما يفرض تجديد وتنويع ما يطرحه الاستشراق، على الاقل ظاهرياً. فهناك من ينصح بانتظار مرور موجة الهياج هذه التي لن تنتاب شعوب الشرق الا لفترة، ثم يعود الشرق شرقاً. في حين يدمغ آخرون الصراع العربي الاسرائيلي بدمغة استشراقية فيعاد اصدار كتاب « تخلف الشرق ـ تفوق الغرب » تحت عنوان جديد عن ضعف العرب وقوة اسرائيل، أو تنتشر الدراسات التي « تبرهن » تاريخياً و« علمياً » انه لم يكن هناك يوماً وطن فلسطيني أو أن الوحدة العربية لا أثر لها في الماضي (بدقة حدود الدول العربية الحالية). وهي اذن وهم مؤذٍ، لا يرتكز للعلم، غير عقلاني، غير منطقي... الى ما هنالك مما تنتجه الجامعات في الكيان الصهيوني. الا ان بروز نظرة اخرى، تتعاطى مع الموضوع من منطلقات اخرى هي بلا شك احدى نتاجات أزمة الاستشراق الحالية وعامل معمق لها في آن واحد. في هذا السياق تأتي ايجابية دراسة سعيد التي تتعدى أهميتها الظاهرة الحديثة، لتطرح مشكلة فعلية على القارىء الغربي التقدمي كما على القارىء العربي.

ان أخطر ما يعيه القارىء العربي عند مطالعته لكتاب سعيد هو قدرة الفكر الاستشراقي على التأثير في ذهن « الشرقي » ذاته. فالأساطير قوية بقوة الحلول السحرية التي تقدمها لدراسة الواقع وحلّ تناقضاته. النفحات « الحضارية » حول التفوق والتخلف في اطار التعددية الليبرالية الكاذبة تكاد لا تغيب عن صفحة من كتابات الجبهة اللبنانية. كذلك الحال في العالم العربي المتأثر، بل الخاضع الى حدٍ ما، سياسياً وفكرياً، وثقافياً لنماذج وقيم أوروبا وأميركا الثقافية والحضارية. فكثيرون يقعون، مثلاً، تحت تأثير تأليه تكنولوجيا التفوق (على أهمية التكنولوجيا بذاتها) والحلول السحرية للحاق بالمجتمعات الغربية بغضّ النظر عن شروط تطور هذه التكنولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمعات الصناعية، وبغض النظر عن الصراع السياسي الذي يمنع هكذا تطور في بلادنا. بل بتغييب مقصود لأيّ تناول جدي للموانع السياسية ـ الاقتصادية التي تحدّ من نمو العالم الثالث (والاستشراق هو أيضاً يستبعد السياسة مبرزاً فقط « التفوق »).

اما غيرهم، فيقعون في شرك آخر من نوع مختلف قليلاً واسماه البعض بالاستشراق المعكوس. فموازاة خطر انصياع البعض للأساطير بأشكالها العلمية أو العلموية التي تحول الانسان، برغم انتمائه، الى مستشرق غريب عن بيئته، هناك خطر البحث في الماضي وفي الماضي فقط، عن هوية وطنية أو قومية او دينية أو حضارية أو حتى جغرافية. فالغرق في السلفية من ناحية، وفي العداء العنصري للغرب من ناحية أخرى، هو نتيجة البحث عن هذا الشرق الاسطوري الذي خلقه الاستشراق مع السعي لتجميله. انه قد يؤدي للاقتناع بأنّ لا نموّ ولا تطوّر ولا تقدم ممكناً لمجتمعاتنا الشرقية بالضبط لأنها شرقية، لأن للانسان فيها طبيعة اخرى لكن (وهذا هو الابتكار العظيم!) متفوقة في احدى المجالات التي تجعل من شعبنا شعباً مختاراً آخر. انها مجتمعات يجب المحافظة عليها كما هي، بل يجب اعادتها الى ماضٍ يفوق أي حاضر ولا يرضى بأي مستقبل.

أما في الغرب ، فانه من المفارقات حين يعلن اليوم بعضهم عن انتهاء عصر الاستشراق (الجامعي على الاقل) ، نرى هذا الاخير يترك (ولو مؤقتاً) قمم المعرفة الموضوعية ، ليتأقلم في أطر ثقافية اخرى ، أكثر انتشاراً وأوسع تأثيراً . فالمنطق ، كل المنطق ، يفرض علينا ان نرى في الاعلام الغربي مثلاً ، اعادة لنمط تفكير وموقف سياسي ضمني وتقييم متعالٍ لجزئي العالم الجيد والمتخلف ، وذلك في أقبح الصور عنصريةً . فمن كتاب سعيد الآخر حول التغطية الصحفية لاحداث العالم الاسلامي الى كتابات أخرى تحكي طريقة تعاطي وسائل الاعلام الاميركية بشكل خاص (بشقّيها الاخباري والترفيهي) نرى صورة ايديولوجية ، اساطير عرفناها ويعاد نقلها وصياغتها كل يوم . لذا يجري الترويج لخطاب أيديولوجي مبني على أسماء ونعوت تحرم العربي او الشرقي من أي انسانية ، بأشكال لها أوجه من الشبه ملفتة للنظر مع الخطاب المعادي للشيوعية . كأن الشرق الجغرافي يلتقي الشرق السياسي في الاعلام الغربي .

كما نلحظ ، على مستوى آخر وباتجاه مختلف ، دعوة للحوار والتفاعل الثقافي والحضاري . فتتتابع الاخبار عن مؤتمرات تعقد وعن صحف تصدر ومؤسسات ابحاث يتم انشاؤها لتطوير الحوار الحضاري بين الغرب والشرق وذلك في كل من فرنسا وانكلترا والمانيا الاتحادية وحتى في بعض أنحاء الولايات المتحدة . ونرى هنا تأثير تيارات مناهضة للاتجاهات السابقة ، تكبر وتقوى بين المثقفين الغربيين وبشكل خاص التقدميين منهم . الا انه تجاه هذه الاستراتيجية الجديدة لا يمكن ان نغفل الجانب الامبريالي المتجدد لهكذا دعوة تحظى في كثير من الاحيان ان لم يكن بدعم رسمي أو بمشاركة بعض الأسماء الأقل تقدمية ، فبدعم مؤسسات اقتصادية خاصة مرتبطة بشكل أو بآخر بالعالم العربي من خلال مصالحها (البترولية بشكل خاص) . فبعد اضمحلال السيطرة السياسية (بفعل حركات الاستقلال ومعاداة الامبريالية) ومن بعدها الاقتصادية (بنمو الطاقات البترولية) هناك عودة او تسابق الى فرض صورة تفوّق علمي أو تقني يؤكد حاجة مجتمعاتنا لمن يساعدها على ادارة أمورها . وما نشاط بعض المؤسسات الصهيونية في هذا المجال بقليل .

الأسئلة المفتوحة

ومن الواضح ان ما أوصلنا اليه سعيد ليس حلاً سحرياً لمشكلة معقدة مطروحة بكل تشعباتها وبأوجهها المتعددة . فجوابه على مسألة « بديل » الاستشراق ليس بالوضوح والبساطة التي طالبه بها البعض ،بالرغم من انه لا يغيب تماماً عن كتابه . فكتاب « الاستشراق » لا يحل جميع الاسئلة التي يطرحها . انه يرفض الكيان « شرق » ، لكن لا يقول لنا ما اذا كان للحضارة الاسلامية (أو المصرية أو الهندية ، الخ . . .) خصوصيات تميزها عن الحضارة الغربية . (واذا كان الجواب بالايجاب ، فما هي هذه الخصائص؟) . . . انه يندد بعدم تسامح الانسان تجاه « البرابرة » . لكنه لا يعلمنا كيف نوفق بين الأمر المعنوي « كونوا متسامحين » وبين الملاحظة التاريخية « البشر لم

يكونوا أبداً متسامحين »، انه لا يدلنا على طريق اخلاقية جديدة مدركة وواعية، غير متوهمة. لكن، وربما هذه خاصية المعرفة كما يريدها سعيد: بدل ان يسجننا في الاجوبة، يحافظ على الاسئلة وفي ذلك كل الفائدة ». (تودوروف، من مقدمة النسخة الفرنسية للكتاب).

يبدو اذن أن سعيداً ترك المجال مفتوحاً لطرح تساؤلات لا يملك وحده الاجابة عليها، بل يعي بتواضع ان الطريق الآخر الذي يساهم في رسمه لم تحدد كل معالمه بعد.

باب الأسئلة مفتوح على مصراعيه: فبعد قراءتنا لسعيد هل هناك ما يفيد قراءته في كتابات أيٍّ من المستشرقين؟ هل كل ما في الاستشراق زيف؟ هل ألغت الصبغة العامة للحقل امكانية التعاطي بجدية مع الجزء؟ أليس هناك ما يمكن المحافظة عليه ونعته بالعلمية واعتباره جزءاً من تراث - يمكن المحافظة عليه؟ اي بصيغة اخرى ما هو مقياس الصحيح والحقيقة والموضوعية الخ...؟

ومن بعض الأسئلة الأخرى، كيف ننظر الى ماضينا وتراثنا؟ هل تعني النظرة الى التراث الغاء لدراسة الواقع الحاضر؟ كيف تتكامل الدراسة الاجتماعية للبلدان والثقافات والحضارات الحالية مع النظر الى التراث؟ وهل هناك مفاهيم معرفية اخرى يجب انتاجها أو تطويرها لجعلها تحيط بالواقع؟

هل من الممكن الاستقلال بدراسة واقعنا وتاريخنا دون الوقوع تحت تأثير انماط الاستشراق المجددة التي تستسلم لتفوق أمم على أخرى؟ او تحت تأثير طرق تفكير تعكس الاستشراق بشكل لا يقل عنصرية وان كان هاجسه الدفاع عن هويتنا؟ (فيغرقنا في الشوفينية التي تحد من آفاقنا وتحجب، هي ذاتها، غنى تراثنا وحاضرنا وتمنعنا من تمييز نقاط الضعف والقوة، امكانيات التطور والابداع).

اسئلة لا بد وان يطرحها القارىء بعد مراجعته لكتاب سعيد الغني أكثر من مرة، بحثاً عن خيوط تدل على الطريق. فاجمل ما في كتاب سعيد أنه دعوة ضمنية الى عدم الاستسلام للسهولة والى التطلع ايجابياً للمستقبل. اسئلة هي افضل منشط ومشجع على استمرار البحث.

فسعيد يفتح مجالات عدة ان كان في البحث الثقافي أم في المجال الاعلامي. فعلى صعيد الاعلام، تلعب كتابات سعيد دوراً نموذجياً داخل المجتمعات الغربية نفسها. ولا شك ان هناك مجالا خصباً لنشاط لا بد من تأكيد أهميته من ناحية، وضرورة تنويع وسائله من ناحية أخرى: « ان احدى خصائص المقولبات Stereotypes هي انك لا تصل اليها عقلانياً. ولذا، لا تستطيع التخلص منها عقلانياً ». (أوكستوبي في كتيب: الوسائط الاعلامية الاميركية والعرب »(★).

أما على صعيد المؤسسات الجامعية، نستطيع تقييم اهمية الدور المعطى لها من هذه المعلومات

(★) صادر عن المركز للدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون.

التي اقتطفها سعيد من تقرير وضع سنة ١٩٥٠ بهدف تحديد السياسة الاميركية الثقافية: مطالبة صريحة باعتبار جمع وتوثيق « جميع المنشورات الصادرة في جميع اللغات الشرق أوسطية المهمة ابتداء من سنة ١٩٠٠ » كتدبير ليس فقط على المستوى الثقافي بل كضرورة يعترف الكونغرس بأنها تمسّ الأمن القومي. فيما تبقى السياسات التي توجه العمل الثقافي في مؤسساتنا الجامعية تعاني من تخبط وفقر غير معقول. فمن فقر المكتبات من حيث نوعية وكمية المراجع (يذكر سعيد أن بعض الجامعات الغربية تملك في مكتباتها باللغة العربية عدداً من المراجع لا تملكها أي مكتبة عربية) الى بؤس البرامج الموجهة نحو الابحاث، الى عقلية تكرار النفس (أو الغير)، الى الحلول السهلة من اسقاط بعض المفاهيم الاجتماعية الغربية على مجتمعاتنا أو الانزلاق في الانعزال عن العالم والعلم في اطار خصوصياتنا التي لا يتخطاها احد (ولا نفهمها حتى نحن...).

وما يؤكده سعيد، ومعه محاولات أخرى في السنين الماضية، هو انه من الممكن التخلص من عقلية المستهلك للثقافة الغربية والتحول الى الأبحاث في اطار تطوير معارفنا حول مجتمعاتنا. ولا خوف ان اخضعنا دراستنا للواقع، لاتجاه أو آخر، للتحريف. فحقيقتنا، في نسبيتها، هي حقيقة صراع يلفنا ونحن في وسطه. انه صراع شامل، ايديولوجي وثقافي، اجتماعي واقتصادي، لكن في المقام الأول سياسي. وهناك بلا ريب، دور متقدم لادراكٍ أكثر رهافة ودقة لواقع مجتمعاتنا ولاي سعي لابراز الفوارق والخصوصيات على نحو غير تناحري، على نحو يحافظ على نظرة للمستقبل لا تعتبر فيها شعوب انها حرة اذا استعبدت شعوباً أخرى، نظرة تحاول ارساء علاقات من نوع آخر بين الشعوب، تتخلى فيها عن الغطرسة والقوة، نظرة تشدد على مصير مشترك للانسان على مختلف انتماءاته الحضارية وبالتحديد من خلال هذه الانتماءات.

اما حقيقة المستشرقين، فان موقفهم العدائي تجاه هذا الشرق (الذي اعطاهم خيراته كمجتمعات وفرص العمل والشهرة كأفراد حين حكموه وأخرسوه) هو الذي زيّف وشوه الوقائع الى حد تحولها الى أساطير مؤذية فضلاً عن جهل يعمي وادعاء بامتلاك الحقيقة الوحيدة لا يطاق. « الحقيقة التي لا تسمح الا لنفسها باصدار الاحكام حول الشرق بانه دائماً هذا النوع من الشرق... هي شكل من الاضطهاد ومن الضرر الذهني ». « الحقيقة أصبحت مسألة حكم العارف ولم تعد عيوناً تنظر الى مادة الدرس التي قد تبدو في بعض الاحيان مدينة بوجودها للمستشرق ».

ان أزمة الاستشراق، كنشأته، لم تأت يوماً من الحوار العقلاني العلمي فقط. بل انها نتيجة تغيير علاقات القوى على صعيد الصراع الذي يحيطنا، الصراع ضد الامبريالية. واذ يقول سعيد ان المدخل الآخر لمعرفة الشرق هو الذي يتخلى فيه الباحث عن الافكار المسبقة ويتحلّى بتعاطف مع موضوعه وليس بعداء عنصري مزمن ضده، فهو يشير الى وضعية اخرى، لربما أصعب، لكن أكثر ثماراً، لدراسة « الشرق »، لا يلعب فيها الباحث دور اداة الامبريالية. و« التعاطف » الوحيد الممكن اليوم، المفتاح ـ المنطلق السياسي الآخر لفهم الشعوب العربية وغيرها من الشعوب الشرقية، هو الذي يعني التزاماً وانحيازاً الى حقيقة حركات التحرر الوطني.

فالأولى بنا ان نتوقف عن استهلاك السلع الاميركية الايديولوجية وغيرها ، ونعمل على اعادة الاعتبار لانتاجنا الثقافي والفكري الحاضر والمستقبلي . بعيداً عن الحدّين اللذين وضعهما الاستشراق للمثقف العربي : أما الخضوع للغرب واما الخضوع لماضٍ يقول انه ماضينا . لذا غدا من الضروري دفع ابحاث سعيد الى أبعد ، بتطوير معرفة اخرى تساهم في الاجهاز على الاستشراق . والمحاولات التقدمية العديدة (في الغرب والشرق على حد سواء) تفتح باب التقدم على هذا الطريق . فمن عشرات الدراسات الجدية التي قام بها باحثون عرب على « الأرض » ، والمبعثرة دون اي جهد لتوثيقها وجمعها ، الى التعاطي الجديد مع مسألة التراث الذي أثارته ابحاث حسين مروة والطيب تيزيني ، الى الدراسات التي وضعها بعض الباحثين التقدميين في الغرب ، الى جهد التعاطي مع هذا الموضوع في المجتمعات الاشتراكية التي لا تدعي الهيمنة على شعوب الشرق . وهي أبحاث لا وجود فيها لطرفين يحتاج فيها أحدهما لآخر مستضعفاً لتحديد هويته ، فاعطت نظرة اخرى ، خطاباً آخر ، متمايزاً فعلاً حول مسألة نموذجية عالجها سعيد في كتابه الثاني : المسألة الفلسطينية . فهناك مكان لتلاقي نظرات خارجية اخرى لمجتمعاتنا تأتي لتتفاعل وتتكامل مع النظرة الداخلية لتتخطى الاساطير التي كانت تنسج في الماضي وتفرض معرفة من نمط آخر .

وأخيراً ، لا بد من وقفة سريعة عند الترجمة العربية التي وضعها كمال أبو ديب للكتاب . وبعد الاشارة الى صعوبة الترجمة في حقل بقيت فيه كثير من المفاهيم غير محددة نهائياً حتى اليوم (وهل تحدد المفاهيم نهائياً في أي حقل؟) لا بد من تقييم جاد لجهد المترجم العربي ـ وقد اعتمدت على نسخته في أكثرية الاستشهادات الواردة أعلاه ـ الا أن عمله لم يسهل على القارىء العربي علاقته مع نص لا يخلو من التعقيدات ولم يكن بحاجة لمزيد منها . فاذ نلحظ في الكشاف المصطلحي عدة « ابتكارات » يصعب اعتبارها تقدماً في المجال العلمي ، مجال الثورة اللغوية كالاجتصادي (للاجتماعي ـ الاقتصادي) والاجتماسي (للاجتماعي ـ السياسي) واليهو ـ مسيحية (لليهودية ـ المسيحية) ، نجد أيضاً بعض المفاهيم التي عبر عنها بعدة مصطلحات أو بمصطلحات بعيدة جداً عن اجماع قراء النص الأصلي بانها الاصلح عربياً . كأن في هذه الترجمة ضرباً من « التغريب » ، بحركة شبه استشراقية ، ليضع الكتاب ـ الدراسة بعيداً عن متناول القارىء العربي بحجة « الثورة اللغوية وتفجير البعد اللغوي لعملية التغيير والتطور الثقافية ـ الحضارية » (مقدمة المترجم) . وان كان لا بد من ثورة لغوية فان طريقها قد تمر بمحطات اخرى .

وبعد تعريف المترجم بالكتاب يعود ويقول في الصفحة التاسعة : « ان الاستشراق (الغربي تحديداً) سيمتص معطيات الوعي النقدي . . . ويغتني به وتتم فيه التكيفات التي تمنحه القدرة على الحياة والاستمرارية ، عبر نشوء « تركيب » جديد ، بالدلالة الماركسية .

وأغلب الظن أن سعيداً يوافقنا الرأي اذا طبقنا هذا المبدأ وقلنا ان كتاباته ليست نتيجة فكر

سعيد وابداعه فقط، بل هي جزء من أزمة الاستشراق بما هي ازمة السيطرة الامبريالية على بلادنا. واذا كنا نعتقد ان هذه السيطرة تتفسخ وتتهاوى، أو على الاقل انها تعاني من أزمات حادة بالرغم من قدرتها على تأخير عجلة التحرر والتقدم، تصعب عندها الموافقة على رأي المترجم المبسّط ان الاستشراق (أبدي ازلي سرمدي...) سيمتص ويبتلع ما قاله سعيد ببساطة ويعيد صياغة نفسه في «تركيب» جديد (بالمعنى الماركسي أم لا) دون ان تختل مفاهيمه الاساسية اي دون ولادة نظرة جديدة لأنفسنا نتصادم بها مع نظرة الاستشراق.

فان كان كتاب سعيد باهراً فليس لأنه، كما أراده المترجم، يؤسس مفاهيم جديدة حول قضايا الحقيقة والتمثيل... ويسعى الى معرفة حقيقة مبهمة المعالم: «اكتناه غوري صارم... اكتناه للمعرفة والسلطة والطغيان الذي يمارسه الانشاء...» هل هذه العموميات هي موضوع الكتاب الفعلي الذي عجز عن اكتشافه القارىء العربي؟

أم أن الباهر في كتاب سعيد هو أنه اصبح جزءاً من كتاب أوسع (بانطلاقاته واخلاصه): كتاب شعوبنا التي بنضالها، بثوراتها، بتحررها، بمقاومتها تصنع أزمة الاستعمار، تصنع أزمة الاستشراق؟ وفي كتاباته اللاحقة احسن دليل لمدى تصادمه مع الطرح الامبريالي... ولمدى عمق هذا التصادم. □

صدر حديثاً

□

الجذور التاريخية
للمسألة الطائفية اللبنانية
١٦٩٧ - ١٨٦١

تأليف
د. مسعود ضاهر

□ كتاب جديد □

نشاط وكالة المخابرات المركزية في نصف القارة الإفريقية الجنوبي

□ بحثاً عن أعداء (بالإنكليزية)

عرض : د . عبدالعظيم أحمد

المخابرات تفضح نفسها

□ هذا العنوان هو لكتاب هام صدر عام ١٩٨٠ في الولايات المتحدة وبريطانيا ، يحكي قصة الأعمال القذرة للمخابرات الأميركية ـ في فترة السبعينات أساساً ـ في نصف القارة الإفريقية الجنوبي ضد حركات التحرير الوطنية في أنجولا وموزامبيق وزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا وغيرها من البلدان . ولكم تمنينا أن يمتد الكتاب إلى النصف الشمالي من القارة الإفريقية حتى نعرف بشكل أدق ما فعلته المخابرات الأميركية في بلدان مثل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والسودان ، لكن المؤلفين ـ وهم كثيرون ـ أرادوا أن يقتصر عملهم على الوثائق التي في أيديهم وعلى البحوث التي استطاعوا الوصول إلى نتائج محددة بشأنها ، وهي جميعها تتعلق بحركات التحرير في النصف الجنوبي من إفريقيا .

أما المادة الأصلية لهذا الكتاب فهي مأخوذة من بعض الاعترافات التي أدلى بها عدد ممن سبق لهم العمل في المخابرات الأميركية ولا سيما جون ستوكويل الذي عمل في المخابرات الأميركية اثني عشر عاماً ، كان في آخرها رئيساً لوحدة المخابرات الأميركية في أنجولا خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، وهي الفترة التي حاول فيها هنري كيسنجر ـ ومساعده هيج وزير الخارجية الحالي ـ إعداد جيش من المرتزقة الأوروبيين والأميركيين ومن جنود جنوب إفريقيا لإجهاض الثورة الأنجولية بقيادة « الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » ، وكانت المخابرات الأميركية هي أداة كيسنجر الأساسية في

تحقيق هذا الهدف، وإن كانت خطة كيسنجر قد منيت بالهزيمة الكاملة، تماماً كما حدث لخططه هو ومساعده هيج في فيتنام وكمبوديا. ولقد أدت هذه الهزيمة إلى زعزعة ثقة بعض العاملين فيها، ومنهم جون ستوكويل الذي استقال ونشر كتاباً لخص فيه بحرارة تجربة عمله في الوكالة بعنوان « بحثاً عن أعداء ».

لكن الاعترافات التي استخدمها المؤلفون لا تقتصر على اعترافات جون ستوكويل على أهميتها، وإنما تمتد إلى اعترافات عدد من المرتزقة الأوروبيين الذين حاربوا في جيوش البيض في روديسيا وأنجولا وزائير وموزامبيق... إلخ، وشاركوا في قتل مئات من الأطفال والنساء وتعذيب عدد من المناضلين السود، ثم بدأ يعذبهم تأنيب الضمير أو الإحساس بالخديعة، ومنهم من أدلى باعترافاته في صحيفة « نوفل أوبزرفاتير » الفرنسية أو « الجارديان » البريطانية أو غيرهما من الصحف.

كما يتعرض الكتاب أيضاً بالتفصيل لما نشره عدد من الأساتذة الجامعيين الأميركيين (سود وبيض) والإفريقيين عن محاولات المخابرات الأميركية بتجنيدهم للعمل فيها لقاء رواتب مغرية، أو محاولات لدفعهم إلى الاشتراك في بحوث مع أساتذة جامعات مرموقة عن حركات التحرير الإفريقية... أساليبها في العمل السياسي والعسكري وتكوينها وإيديولوجية وسيكولوجية قيادتها.... إلى آخر المادة المعروفة التي تطمح كل مخابرات عسكرية تعمل ضد حركات التحرير في الحصول عليها. وواضح من هذه البيانات التي أدلى بها الكثيرون عن تجاربهم الخاصة أن المخابرات الأميركية كانت وما زالت ذات صلة وثيقة بالجامعات الأميركية ـ وخصوصاً مراكز البحوث الدولية فيها ـ وأن هذه الصلة تزداد وثوقاً بمركزين علميين أميركيين هما جامعة **M.I.T** (وهي بالمناسبة الجامعة التي تقوم حالياً مع جامعة القاهرة ببحوث مشتركة حول الاقتصاد المصري والقوى الاجتماعية في مصر)، وثانيهما « معهد هوفر للحرب والسلام والثورة »، هذا المعهد الذي يتبع جامعة ستانفورد والذي تتميز دراساته عن إفريقيا بالتوجه اليميني الرجعي الموالي للبيض في جنوب إفريقيا، والذي تتميز دراساته في الميدان الدولي وقضايا نزع السلاح والحرب بتوجهات الحرب الباردة والمعاداة العنيفة للشيوعية والمعسكر الاشتراكي. ومن المهم أن نعرف أن معظم مستشاري ريغان في الإدارة الأميركية الجديدة هم من أساتذة هذا المعهد والأكاديميين المتعاونين معه! وأنهم جميعاً وبلا استثناء شديدو الولاء لإسرائيل والصهيونية وأعداء ألداء للشعوب العربية عموماً، ولقضية الشعب الفلسطيني خصوصاً.

ثمة سؤال هام حول هذا الكتاب الذي نتعرض له هنا وهو: كيف صدر هذا الكتاب في الولايات المتحدة وبريطانيا؟ بل وكيف صدر أصلاً كتاب جون ستوكويل ـ الموظف السابق في المخابرات ـ عن أنجولا؟.

إن الإجابة على هذا السؤال ترتبط بالمناخ الذي خلقته فضيحة ووترغيت واستقالة نيكسون من الرئاسة. لقد كان قسم من الرأي العام الأميركي قد ارتاب في دور بعض عناصر المخابرات في

اغتيال جون كيندي عام ١٩٦٣ بالاشتراك مع عناصر من ألمانيا وعناصر كوبية معادية لنظام كاسترو. وكان من الصعب على هذا القسم من الرأي العام الأميركي أن يصدق تقرير وارن بأن أوزوالد وحده هو الذي قتل جون كيندي، وجاءت التحقيقات الجديدة التي أجرتها لجنة الاغتيالات في مجلس الشيوخ الأميركي في عام ١٩٧٧ لتؤكد علمياً أن هناك أكثر من شخص قد أطلق النار على كيندي: أوزوالد من الخلف وواحد أو أكثر من الأمام، كما أوضحت تحقيقات الصحفي البريطاني أنتوني سمرز على مدار ثلاث سنوات والمنشورة في كتابه الحديث (المؤامرة) أهداف الاغتيال الحقيقية وصلة أوزوالد ببعض أجهزة المخابرات الأميركية ولا سيما مخابرات البحرية الأميركية.

ثم جاءت أحداث حرب فيتنام لتزيد الرأي العام الأميركي قلقاً على ما يجري في سياسة الولايات المتحدة ودور المخابرات الأميركية في فيتنام. ومع أنه لا يمكن إلقاء المسؤولية الأساسية في جريمة الحرب الفيتنامية على أبواب الوكالة، إلا أن اعترافات عدد من الجنود والضباط الأميركيين حول حوادث التعذيب والقتل وإبادة الزراعة والحرب السرية في كمبوديا ولاوس. كل ذلك قد أوضح أن يد المخابرات الأميركية ليست بعيدة عما كان يجري هناك. ثم جاءت فضيحة ووترغيت فكانت قاصمة الظهور التي هزت المجتمع الأميركي هزاً عنيفاً. ولقد أوضحت التحقيقات أن بعض عناصر البيت الأبيض (وكانت تعمل في وكالة المخابرات المركزية من قبل) هي التي حاولت التسلل سراً إلى مؤتمر الحزب الديمقراطي وأنها استعانت بعناصر من داخل الوكالة، أي أن الأعمال القذرة التي تلجأ إليها الوكالة خارج الولايات المتحدة قد بدأت تستخدمها داخل الولايات المتحدة أيام إدارة نيكسون!.

هذا هو المناخ العام الذي دفع الرأي العام الأميركي إلى إدانة الوكالة وأعمالها، وساعد على هذا ما قام به مجلس الشيوخ من تحقيقات حول أنشطة الوكالة داخل الولايات المتحدة وخارجها خصوصاً دورها في تدبير الاغتيالات لزعماء الدول الأخرى والانقلابات العسكرية ضد الأنظمة الراديكالية في العالم الثالث. (على وجه الخصوص محاولات اغتيال كاسترو في كوبا واغتيال لومومبا في الكونغو والانقلابات العسكرية ضد مصدق في إيران. وضد نكروما في غانا، وضد الليندي في شيلي). بالإضافة إلى جهود الوكالة في التلاعب بالإعلام الغربي من تزييف لأنباء لا أساس لها ودسها على وكالات الأنباء وصحف الغرب بما في ذلك صحف الولايات المتحدة، عن طريق عملاء لها في هذه الأجهزة الإعلامية.

إن الحقائق المثيرة التي ظهرت من خلال تحقيقات الكونجرس الأميركي ليست صادرة عن الاتحاد السوفياتي أو المعسكر الاشتراكي، وإنما هي حقائق تجلت من خلال ردود موظفين في الوكالة ذاتها أو سفراء أميركيين سابقين أو غيرهم من الأميركيين الذين استدعتهم لجان الكونجرس للشهادة أمامها. ولا شك أن نتيجة هذه التحقيقات كانت إدانة دامغة للوكالة وأساليبها القذرة، الأمر الذي أفقد الوكالة اعتبارها أمام الرأي العام الأميركي. في هذا المناخ

صدرت كتب عدد من الموظفين السابقين في الوكالة تحمل اعترافاتهم عن نشاطهم في دول العالم الثالث ومنها كتاب جون ستوكويل، وهو المناخ الذي جعل عدداً من أساتذة الجامعة الأميركيين يتحدثون عن محاولات تجنيدهم داخل الوكالة أو توجيه بحوثهم نحو أغراض الوكالة.

لقد فقد الرأي العام الأميركي في السنوات الأخيرة ثقته حتى في تقديرات وكالة المخابرات المركزية السياسية عن الأوضاع الداخلية في دول العالم الثالث، وليس أدل على ذلك من أن المخابرات الأميركية كانت تملأ كل ركن في إيران إبان حكم الشاه، ومع ذلك عجزت عن أن تحبس رياح الثورة الإيرانية التي كانت تجتاح المجتمع الإيراني، بحيث كانت ثورة فبراير سنة ١٩٧٩ مفاجأة للإدارة الأميركية وللرأي العام الأميركي.

واليوم تحاول الوكالة - في ظل إدارة ريغان الجديدة - أن تسترد اعتبارها ضمن أجهزة السلطة في أميركا. وإذا كان من الواضح اليوم أن سياسة ريغان الجديدة تنزع إلى إشعال نار الحرب الباردة وأنها متجهة في مرحلتها الأولى إلى التركيز على البطش بالثورات الوطنية الديمقراطية في ثلاث مناطق هي: أميركا الوسطى (ومنها سلفادور) وإفريقيا الجنوبية (حماية النظام العنصري في جنوب إفريقيا والبطش بحركة سوابو في ناميبيا مع زعزعة الأوضاع في أنجولا وموزامبيق وزيمبابوي) وأخيراً الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، فإن تنفيذ هذه السياسة يقتضي بلا شك إطلاق يد وكالة المخابرات من جديد بنفس الأساليب التي سبق إدانتها بها من تدبير الاغتيالات والانقلابات وتكوين جيوش المرتزقة وتزييف الإعلام... إلخ.

ومن هنا تبدو الأهمية السياسية لمثل هذا الكتاب الذي صدر خلال عام ١٩٨٠، ولم يكن في حسبان محرريه آنذاك أن كارتر سوف يسقط في الانتخابات وأن ريغان هو الذي سوف يتولى السلطة في عام ١٩٨١، بل أكاد أقول إنه ربما لم يخطر في بال محرريه أن الأهمية السياسية للكتاب سوف تكون عاجلة إلى هذا الحد الذي أفرزته الانتخابات الأميركية الأخيرة.

المخابرات والديمقراطية

يبدأ الكتاب بمقدمة هامة لشخصية دولية مرموقة هو شون ماكبريد وزير خارجية إيرلندا السابق وممثلها في هيئة الأمم المتحدة سنوات طويلة والمشرف من قبل الأمم المتحدة على إقليم ناميبيا خلال فترة وصاية الهيئة على هذا الإقليم. وهو فوق ذلك حاصل على جائزة نوبل للسلام، وجائزة لينين للسلام والميدالية الأميركية للعدل، ومعروف بعدائه لأنظمة البيض في إفريقيا الجنوبية ومناصرته لحق الشعوب في تقرير مصيرها. وفي فبراير سنة ١٩٨١ نشرت «الجارديان» البريطانية تحقيقاً واسعاً عن اجتماعات وتحقيقات «اللجنة الدولية ضد جرائم النظام العنصري لجنوب إفريقيا» في لواندا عاصمة أنجولا، هذه اللجنة الدولية التي يرأسها شون ماكبريد والتي ما تزال مستمرة في تحقيقاتها حتى اليوم.

ويقول شون ماكبريد إنه عندما عرض عليه كتابة مقدمة الكتاب أحس في مبدأ الأمر بشيء من التردد. لكنه بعد تفكير وجد أن من واجبه أن يكتبها وهو يقدم لقرائه خمسة أسباب: أولها محبته للشعب الأميركي وقناعته أنه إذا كان من الضروري المحافظة على التقاليد الديمقراطية لهذا الشعب العظيم فلا بد من فضح واسع النطاق لأعمال الوكالة. وثانيها: أنه - وهو من أشد المؤمنين بالنظام الديمقراطي للحكومات - يعتبر أن مفهوم حكومة سرية وجيش سري داخل حكومة مدنية هو بمثابة تهديد خطير للنظام الديمقراطي من جذوره. وثالثها: أن وجود مثل هذا السرطان الضخم يؤدي إلى اعتماد جهاز الدولة الأميركي على تقديرات الوكالة السياسية وهي تقديرات ثبت مراراً أنها بعيدة عن الدقة أو الثقة مما أدى إلى تورط الولايات المتحدة في سياسات غير واقعية وضارة. ورابعها: أن ألوان النشاط الإجرامي الذي تورطت فيه الوكالة في السنوات الماضية قد أساءت إلى صورة الولايات المتحدة وسمعتها في الخارج إساءة بالغة. وخامسها: أنه في عالمنا هذا الذي يقف على حافة الحرب الذرية فإن التقديرات الزائفة والأنظمة السرية واغتيال القادة وإضعاف استقرار الحكومة (وهذه كلها من أنشطة الوكالة) يمكن أن تؤدي بسهولة إلى «إساءة الحساب أو الجنون أو إلى أحداث عشوائية، وكلها عوامل خطيرة يمكن أن تؤدي إلى دمار الجنس البشري». كما يقول جون كيندي.

ويعبر شون ماكبريد عن قناعته بأن أجهزة مثل وكالة المخابرات هي أهداف سهلة الاستخدام من جانب المركب الصناعي - العسكري وتجار السلاح في الولايات المتحدة، هذا المركب الذي لا يتورع عن القيام بأي عمل من أجل تحقيق أرباحه ومصالحه، ويعيد ماكمبريد إلى أذهاننا تحذير الرئيس إيزنهاور للشعب الأميركي من هذا المركب في خطاب وداعه عند انتهاء رئاسته للولايات المتحدة.

هل يعني هذا أن ماكبريد يدعو إلى إلغاء أجهزة المخابرات لكل دولة من الدول؟ كلا بالطبع فليس هناك أدنى شك في حاجة كل دولة حديثة إلى جهاز مخابرات، ولكن هذا الجهاز ينبغي أن يقتصر اختصاصه على الحصول على المعلومات التي تمكن كل حكومة من تجنب أي هجوم عسكري مفاجيء عليها، وأن تكون تقارير هذا الجهاز أحد عناصر أي حكومة في تحديد سياساتها بشرط ألا تعتمد على مثل هذه الأجهزة فقط عند تحديد هذه السياسات.

نشاط تخريبي متنوع

ننتقل الآن إلى صلب الكتاب، وهو ينقسم إلى خمسة أقسام رئيسية، وكل قسم يحتوي على عدد من المقالات لكتاب متخصصين مختلفين وجميعهم من الغرب، ومعظمهم من الولايات المتحدة الأميركية. وهي مقالات تتفاوت من حيث زمنها، فبعضها كتب خصيصاً للنشر في هذا الكتاب، وبعضها سبق نشره في مجلات أوروبية أو أميركية خلال السبعينات وما زال محتفظاً بأهميته وقيمته

الوثائقية، وبعضها سبق نشره وإن كان قد تم تحديثه من ناحية المعلومات خصيصاً للنشر في هذا الكتاب.

أمام كتاب بمثل هذه الضخامة (حوالي ٥٠٠ صفحة من القطع الكبير) يحار الإنسان في عرضه لغزارة مادته وأهمية العديد من مقالاته. ولعل أفضل سبيل هو أن نقوم بعرض عام لأقسامه الخمسة ثم نقوم بعد ذلك بالتركيز على قسم خاص فيه لأهميته وخطورته. وقد اخترت بعد العرض العام أن أركز على الجانب الخاص بتجنيد أساتذة الجامعات الأميركية ومشروعات البحوث المشتركة التي يقوم بها هؤلاء الأساتذة المجندون في المخابرات كأساتذة وجامعات العالم الثالث، اخترت هذا الجانب لخطورته على المؤسسات الثقافية الوطنية في دول العالم الثالث، ولما هو معروف من اتجاه نفس هذه الجامعات الأميركية (M.I.T.، هارفارد، معهد هوفر... إلخ)، إلى القيام بمشروعات مشابهة مع بعض جامعاتنا العربية في السنوات الأخيرة.

إذا انتقلنا الآن إلى الاستعراض العام للكتاب نجد أن القسم الأول هو بمثابة نظرة عامة إلى وكالة المخابرات المركزية مع تركيز على علاقاتها بأجهزة مخابرات الدول الأخرى ولا سيما البريطانية، M.I. 6، والفرنسية SDECE، وجهاز المخابرات في جنوب إفريقيا BOSS، ومخابرات البرتغال (قبل ثورة ١٩٧٤) PIDE.

أما القسم الثاني فتدور مادته حول مدى الأنشطة السرية للوكالة، وهي تبدأ من أساليب تجنيد السود الأميركيين للعمل في إفريقيا إلى محاولات التسلل إلى نقابات العمال الإفريقية، إلى أساليب تجنيد الأكاديميين وتشغيلهم في مشروعات البحوث المشتركة التي تهم الوكالة، إلى التلاعب بأجهزة الإعلام في دول العالم الثالث وفي الولايات المتحدة عن طريق عملاء الوكالة، إلى تدبير الاغتيالات (مقتل لومومبا في الكونغو، وإدواردو موندلين أحد زعماء حركة فريليمو FRELIMO (في موزامبيق)، إلى تدبير الانقلابات العسكرية والإطاحة بالحكومات (انقلاب عيدي أمين في أوغندا ضد أوبوتي، تم بتدبير المخابرات البريطانية، والانقلاب ضد نكروما في غانا تم تدبيره بمعرفة المخابرات الأميركية)، إلى تجنيد المرتزقة الأوروبيين والأميركيين لاستخدامهم كوحدات عسكرية ضد حركات التحرير المسلحة الإفريقية كما حدث في أنجولا وروديسيا.

القسمان الثالث والرابع يتعلقان بدول ومناطق جغرافية محددة في إفريقيا. فالقسم الثالث تتعلق مادته بزائير وأنجولا، والقسم الرابع تتعلق مادته بزيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا.

ويحتوي القسم الخامس والأخير على قوائم مفصلة بأسماء مئات من العاملين في وحدات المخابرات الأميركية في دول إفريقيا من المواطنين الأميركيين وهم عادة ضمن موظفي القنصليات والسفارات الأميركية في البلدان الإفريقية، وعناوين منازلهم في هذه البلدان وتنقلاتهم من سفارة أميركية في بلد إفريقي إلى سفارة أميركية أخرى في بلد إفريقي آخر، على مدار السنوات الأخيرة، وأسماء زوجاتهم... إلخ. وهذا الجهد الضخم الذي بذل في إعداد هذه القوائم لا بد قد

اقتضى عملاً مضنياً من جانب القائمين على هذا الكتاب، وهو جدير بتنويه خاص، وفائدته لا تخفى على جميع الوطنيين المشتغلين بالعمل العام في بلدان إفريقيا. وهو على الأرجح جهد فيليب أجي الموظف السابق في الوكالة الذي استقال منها بعد عمل اثنتي عشرة سنة في وحداتها في أميركا اللاتينية، ثم أقام في كمبردج في بريطانيا، وفيها كتب كتابه الشهير « في داخل الشركة، يوميات المخابرات، الأميركية » الذي أثار ضجة كبرى في أوروبا عند نشره، وبعد ذلك بشهور أصدرت حكومة العمال البريطانية عام ١٩٧٧ أمراً بطرده من بريطانيا بحجة أن وجوده ونشاطه يهدد أمن بريطانيا. ورغم الجهود الشعبية والبرلمانية التي بذلت لإلغاء أمر الطرد، فقد اضطر إلى الذهاب إلى السويد في نهاية الأمر. أما حجة تهديده لأمن بريطانيا التي استخدمت ذريعة لطرده فقد اتضح بعد ذلك أنها بسبب قيامه مع آخرين بإعداد سلسلة كتب عن المخابرات الأميركية، كان أولها كتاب « أعمال قذرة... وكالة المخابرات المركزية في غرب أوروبا » الذي صدر عام ١٩٧٨، وهو كتاب ممنوع من دخول بريطانيا. ثم صدر الجزء الثاني من هذه السلسلة عن نشاط الوكالة في إفريقيا، وهو الكتاب الذي نعرضه في هذا المقال. ويحتوي الجزء الأول الخاص بغرب أوروبا على قوائم في ختامه ليس بأسماء العاملين في المخابرات الأميركية فقط، بل بأسماء العاملين في المخابرات البريطانية والمخابرات الفرنسية والمخابرات البرتغالية (قبل ثورة ١٩٧٤) ممن كانوا يتعاونون مع زملائهم في المخابرات الأميركية.

وإذا أردنا أن نلخص أهم ما تحتويه هذه الأقسام الخمسة للكتاب (باستثناء قوائم الأسماء) فإننا سوف نجد ذلك عسيراً لدسامة مادة الكتاب، ولكننا نستطيع أن نذكر بعض الخطوط العريضة في النقاط التالية:

أولاً: إن المخابرات الأميركية لم تتورع عن تدبير الانقلابات في بلدان إفريقيا المستقلة الحديثة إذا كانت السلطة الحاكمة في هذه البلدان معنية بالدفاع عن الاستقلال وغير راغبة في التعاون مع أجهزة الإمبريالية الأميركية، أو ذات صلات وعلاقات جيدة بالمعسكر الاشتراكي. وينطبق هذا على وجه الخصوص على الدول الإفريقية ذات الموارد الأولية الثمينة من بترول أو يورانيوم... إلخ. وليس هذا مجرد شبهات للرأي العام والحكومات الإفريقية وإنما هي اعترافات من جانب عاملين سابقين في الوكالة شاركوا في الأحداث. فجون ستوكويل في كتابه « بحثاً عن أعداء » يتحدث بالتفصيل عن المخطط الذي وضعته الوكالة وعرضته على لجنة الأربعين في واشنطن لتنفيذ انقلاب عسكري ضد نكروما في غانا، وكان من ضمن أجزاء هذا المخطط القيام بهجوم يوم الانقلاب على السفارة الصينية في أكرا وقتل جميع العاملين فيها والاستيلاء على جميع وثقائها، ثم حرق السفارة إخفاءاً لمعالم الجريمة. (كان نكروما على علاقات جيدة بالصين، وعندما تم الانقلاب العسكري كان نكروما في زيارة لبكين). ومع أن لجنة الأربعين في واشنطن لم توافق على المخطط في نهاية الأمر، فإن الوكالة (كما يقول ستوكويل) شجعت محطتها في أكرا على الاحتفاظ بأوثق العلاقات مع الضباط المتآمرين في الجيش الغاني، وخصصت الوكالة ميزانية كبيرة لهذه المحطة.

وكان التوجيه من واشنطن أن يتم تنفيذ الانقلاب باشراف ضباط الوكالة في أكرا دون أن ترد في سجلات الوكالة ومراسلاتها أي إشارة إلى الانقلاب.

ثانياً: إن الوكالة قد خلقت (بالتعاون الوثيق مع مخابرات جنوب إفريقيا أولاً والمخابرات البريطانية والفرنسية ثانياً) في البلدان الإفريقية التي بها حركات تحرير مسلحة منظمات وهمية بالدرجة الأولى ليس لها أي سند شعبي، يقودها عملاء إما للمخابرات الأميركية أو المخابرات البريطانية أو الفرنسية أو البرتغالية. ومن أمثلة هذه المنظمات **FNLA** التي قادها عميل المخابرات الأميركية هولدن روبرتو، ومنظمة **UNITA** التي قادها عميل المخابرات البريطانية ساڤيمبي بقصد تخريب حركة التحرير المسلحة في أنجولا. وثمة دلائل عديدة لا يرقى إليها الشك حول عمالة هذين الرجلين للإمبريالية الدولية، من بينها اعترافات جون ستوكويل في كتاب «بحثاً عن أعداء» والخطابات السرية التي اكتشفت بعد الثورة في البرتغال عام ١٩٧٤، والتي كانت متبادلة بين ساڤيمبي وحكومة سالازار الفاشية في البرتغال، وقد نشرت هذه الخطابات في مجلة آسيا - إفريقيا. ولقد مولت المخابرات الأميركية هذه المنظمات وسلحتها ودقت لها طبول الدعاية في العالم الغربي وإفريقيا ونظمت التعاون بينها وبين القوات المسلحة لجنوب إفريقيا. ومع ذلك فقد هزمت هذه التنظيمات من الناحية العسكرية والسياسية هزيمة منكرة. ومن المعروف أن هولدن روبرتو موجود في جنوب إفريقيا اليوم.

ثالثاً: يذهل المرء حين يقرأ جرائم المخابرات الأميركية في التلاعب بالإعلام الغربي من وكالات أنباء إلى صحافة إلى إذاعة... إلخ. وليس مصدر هذه الوقائع اعترافات جون ستوكويل وحده، وإنما تأتي في المقدمة تحقيقات اللجنة الفرعية في مجلس الشيوخ الأميركي حول نفس الموضوع. ومن هذه الاعترافات والتحقيقات يتوضح أن للوكالة عملاء في الصحف المحلية الإفريقية وفي الصحف الغربية ووكالات الأنباء، وأن الوكالة لجأت كثيراً إلى كتابة مقالات أو دس أنباء زائفة في وكالات الأنباء الغربية مثل رويتر والأسوشيتدس برس عن طريق عملائها، ومع أن بعض هذه الوكالات حاول أن ينفي ما فضحته تحقيقات لجان مجلس الشيوخ، فإن الحقيقة قد أصبحت واضحة لكل ذي عينين اليوم. قال أحد سفراء أميركا السابقين أمام هذه اللجنة عندما اعترف بتدبيرات الوكالة في ميدان الإعلام: «لا تنسوا أن ماوتسي تونج قد مات ست مرات قبل أن يموت في الحقيقة!» ونستطيع أن نضيف بعض امثلة وردت على لسان ستوكويل عن الملصقات التي أعدتها الوكالة وأرسلتها بالبريد إلى الهيئات والأفراد في زائير وكان عليها شعار واسم «الاتحاد الديمقراطي العالمي للشباب»، أو التقارير الصحفية الغربية خلال فترة التدخل الأميركي في أنجولا عن أسر ٢٠ خبيراً عسكرياً سوفياتياً، و٣٥ خبيراً كوبياً عسكرياً عندما استولت قوات **UNITA** على مدينة مالانجي. نشر هذا الخبر في «واشنطن بوست» في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٧٥، ويعترف ستوكويل أنه عندما نشر هذا الخبر لم تكن قوات **UNITA** قد استولت على مالانجي ولم يكن هناك أي أساس لخبر أسر الخبراء العسكريين.

ويقول ستوكويل : « لقد لفقت محطتنا في لوساكا اتهاماً بأن الجنود الكوبيين ارتكبوا في أنجولا جرائم وحشية ، وعلى الأخص اغتصاب النساء ، ثم أرادت المحطة أن تكون أكثر تحديداً فادعت أن جنوداً كوبيين اغتصبوا بنات من قبيلة « أو فمبوندي » ، وأن محكمة من نساء القبيلة هي التي حاكمتهم وأعدمتهم » . لكنه يعترف أن كاريل مورني مراسلة « واشنطن بوست » التي غطت عند زيارتها لواندا مناطق كثيرة من مناطق القتال في أنجولا قالت له : إن الجنود الكوبيين ذوو سلوك منضبط تماماً ، وأن الحادثة الوحشية الوحيدة التي استطاعت رصدها هي الحادثة التي كان فيها الجنود الكوبيون ضحايا لا مذنبين عندما أسرت قوات **UNITA** ستة عشر جندياً كوبياً في أواخر الحرب وأعدمتهم » .

لقد حاولت الوكالة بكل جهدها أن تخفي حقيقة وجود قوات لجنوب إفريقيا في أنجولا ، وحقيقة التسليح الأميركي لقوات هولدن روبرتو وسافيمبي . لكن هذه الجهود فشلت في نهاية الأمر . فعندما تراجعت قوات هولدن روبرتو للمرة الثانية وأخلت مدينة **Caxito** تركت كميات كبيرة من الأسلحة التي عليها علامات الشحن الحديث من الولايات المتحدة ، وقامت حركة تحرير أنجولا بعرض هذه الأسلحة على مؤتمر صحفي حضره صحفيون غربيون ، ولم يعد ممكناً إخفاء هذه الحقيقة عن العالم ، « وبدأت الصحف الغربية تنشر تقارير صحيحة عن ميزانيتنا في أنجولا وعن حقيقة نشاطنا بحيث بدا لنا أن هناك جاسوساً في صفوفنا يعمل لحساب صحيفة « نيويورك تايمز » ، ثم أصبح وجود قوات لجنوب إفريقيا تحارب مع هولدن روبرتو شيئاً معروفاً . وفي ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٦ نشرت « واشنطن بوست » هذه الحقيقة ، وكانت الضربة الأخيرة لنا فلم يكن هناك أي شيء يمكن أن نخترعه للإساءة إلى السوفيات قدر إساءة وجود قوات لجنوب إفريقيا في أنجولا تحارب في صفوفنا »! .

إن هذه الحقائق تبين أنه مع وجود عملاء للوكالة في الصحف ووكالات الأنباء الغربية فإن هناك صحفيين شرفاء كثيرين يبحثون عن الحقيقة وينشرونها في نهاية الأمر حتى لو ضللوا بعض الوقت .

رابعاً : يلفت الكتاب الأذهان بشكل مفصل إلى ما أصبح معروفاً اليوم باسم « التخريب الأكاديمي » ، وأعني به الجهود المشتركة بين وكالة المخابرات المركزية والجامعات الأميركية ومراكز البحوث لإعداد دراسات عن إفريقيا في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بهدف خدمة أهداف الوكالة والمؤسسات الحاكمة في الولايات المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات في السيطرة على دول القارة وثرواتها وعلى أنظمة الحكم فيها . وتبدأ هذه الجهود بمحاولة تجنيد عدد من أساتذة الجامعات الأميركية للعمل كعملاء للوكالة ، وفي حالة إفريقيا بالذات محاولة تجنيد عدد من الأساتذة الأميركيين السود باعتبار أن تقبلهم في المجتمعات والجامعات الإفريقية يكون أسهل من تقبل البيض .

وتحكي كيمبا ميش الأستاذة السوداء في جامعة هاوارد بواشنطن محاولة الوكالة تجنيدها

وإرسالها إلى إفريقيا (براتب شديد الإغراء مع عديد من الامتيازات) لعمل دراسات سيكولوجية عن عدد من الشخصيات «الشيوعية» في إفريقيا. وقد رفضت هذا العرض رفضاً مطلقاً واحتجت عليه بشدة. كما يحكي رينيه ليمارشان أستاذ العلوم السياسية بجامعة فلوريدا كيف اتصلت به الوكالة عن طريق رئيس قسم العلوم السياسية بالجامعة مطالبة إياه بكتابة تقرير عن عدد من الشخصيات الإفريقية المسؤولة في بروندي، وأنه أفهم ضمناً من رئيس القسم أن قضية تثبيته بالجامعة مرتبطة بهذا التعاون. وقد رفض ليمارشان هذا التعاون تماماً. لكن الكتاب مليء بحالات أساتذة أميركيين عديدين (وهم عادة بيض ومن الطبقة الوسطى) عملوا لحساب الوكالة وتعاونوا بشكل وثيق معها.

ويفرد الكتاب جزءاً هاماً للبحث الذي تقدم الأستاذ روبرت موليتنو، أستاذ العلوم السياسية بجامعة زامبيا في لوساكا وأحد مواطني جنوب إفريقيا المعادين للنظام العنصري هناك ومعروف بأفكاره التقدمية عن محاولة جامعات أميركية وخصوصاً جامعة **M.I.T.** ومعهد هوفر للحرب والسلام والثورة، بإيعاز من الوكالة، اقتراح مشروع دراسات مشتركة مع جامعة زامبيا عن حركات التحرير الإفريقية، وكيف قاوم قسم العلوم السياسية في هذه الجامعة المشروع لوضوح أهدافه.

هذه القضية ـ قضية التسلل إلى الجامعات الوطنية عن طريق جامعات أميركية وثيقة الصلة بالوكالة ـ تأخذ أهمية خاصة في الوطن العربي هذه الأيام. فإن نفس المحاولات التي بذلت مع عدد من الجامعات الإفريقية في الماضي تبذل اليوم مع عدد من الجامعات العربية، ومن الضروري أن ينتبه المثقفون العرب لمثل هذه المحاولات وأن يعطوها الأهمية التي تستحقها، ويستفيدوا من بعض النواحي التي تستلفت النظر بما يتعلق بهذه القضية من واقع التجربة الإفريقية. من ذلك مثلاً أن الوكالة لم تتورع عن محاولة تجنيد بعض المثقفين الأميركيين المعروفين بميولهم التقدمية أو حتى نزعاتهم الراديكالية، ومثال الأستاذة كيمبا ميش واضح في هذا المجال. فهذه الأستاذة السوداء كانت معروفة بمناصرتها الشديدة لحركة السلطة السوداء في الولايات المتحدة، شديدة النشاط في حركة حقوق السود. ومع أن الوكالة قد فشلت في هذه الحالة على وجه التحديد، فإنها نجحت في حالات عديدة أخرى في تجنيد عناصر اشتهرت في شبابها على الأقل بمواقفها الراديكالية. من هذه الحالات حالة الأستاذ الجامعي جيمس هووكر الأستاذ بجامعة ميتشجان. فقد كان معروفاً بعدائه لحرب فيتنام، وللمكارثية، وهو الذي قدم يوجين مكارثي إلى الجامعة عندما كان مرشحاً للرئاسة. بل لقد ساهم هووكر بمقال في مجلة «أميركا الراديكالية» عن حركات التحرير السوداء. ولكن وفقاً لأرملته (مات عام ١٩٧٦) فقد تبين أن هووكر جنّد في المخابرات خلال أول فترات تدريسه في أواخر الخمسينات، وأن عمله الأساسي في الوكالة كان تقييم مدى نفوذ الأحزاب السياسية والقادة السياسيين في إفريقيا. كما كان مكلفاً بدراسة نقابات العمال الإفريقية. ولقد قال لزوجته إن حجة المخابرات عند تجنيده كانت كما يلي: «إننا لن نستطيع الحصول على صورة

دقيقة عن إفريقيا وبالتالي تحديد سياسة صحيحة لأميركا في إفريقيا إلا بالاعتماد على الأذكياء الليبراليين من أمثالك. أما «المهووسون» من أنصار المكارثية فإنهم يلحقون أضراراً بالغة بالولايات المتحدة». ومن المؤسف أن هذا الأسلوب من النقاش قد نجح مع العديد من أساتذة الجامعة الأميركية. وواضح في الحقيقة أن الوكالة تعتقد أنه حتى معظم الأساتذة الليبراليين والتقدميين يمكن شراؤهم بالمكافآت المالية الضخمة والسفريات المتعددة ومنحهم فرص الاستيعاب داخل المراتب العليا للمؤسسة الأميركية، والوكالة تعرف أن هذه نقطة ضعف خطيرة لدى قسم غير صغير من مثقفي الغرب خصوصاً في فترات انحسار حركة النضال الديمقراطي، بل لعلها نقطة ضعف خطيرة لدى قسم غير صغير من مثقفي العالم الثالث (أعني المال ووهم السلطة) ولا سيما في فترات انحسار المد الوطني الثوري.

التخريب الأكاديمي

□ رغم طرافة وأهمية هذا الجزء من الكتاب الخاص بجهود الوكالة في أوساط الأكاديميين في الجامعات الأميركية وجامعات إفريقيا، فقد اخترنا قصة واحدة منها لعرضها تفصيلاً، وهي القصة التي يرويها في الكتاب «روبرت موليتنو» أستاذ العلوم السياسية بجامعة زامبيا حتى عام ١٩٧٦، وهو مواطن أبيض من جنوب إفريقيا ومن القلائل المعادين للنظام العنصري هناك. والحقيقة أن ما يقوله موليتنو في الكتاب هو بحث أكاديمي جاد تقدم به إلى ندوة علمية جرت في دار السلام عام ١٩٧٥ وموضوعها «الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الخاصة بجنوب إفريقيا»، وقد نظمها المعهد الإفريقي للتنمية الاجتماعية والتخطيط الذي تشرف عليه الأمم المتحدة، وكان عنوان بحثه «مصادر خفية للتخريب».

يبدأ موليتنو بحثه قائلاً إنه بحث فريد في مادته وصراحته، ولذلك لا بد من أن يوضح لماذا كتبه، وهو يعدد ثلاثة أسباب: أولاً أن دراسة سلوك الأكاديميين ليس أقل مشروعية من دراسة أي مجموعة بشرية أخرى، وثانياً أنه عندما يحاول الأكاديميون رصد نضال شعوب جنوب إفريقيا من أجل الحرية ـ وهو نضال تعاديه حكومة هؤلاء الأكاديميين ـ فلا بد من فضح نشاطات هؤلاء الأكاديميين، وثالثاً قناعته بأن تصاعد النضال المسلح لشعوب زيمبابوي وناميبيا وجنوب إفريقيا سيلازمه تزايد الاهتمام من جانب الأكاديميين المعادين للثورة الإفريقية. وعلى هذا فإن البحث يستهدف وضع المثقفين الإفريقين ـ أكاديميين وقادة سياسيين ـ في موضع الانتباه والحذر من المحاولات المتجددة للتسلل. ويوضح موليتنو أنه ليس معادياً لشعب الولايات المتحدة، وعلى العكس فإنه يشيد بالأعمال العظيمة للمجموعة الأكاديمية الأميركية المعروفة باسم «مجموعة البحث الإفريقي»، وبرجال من أمثال دون بارنيت، وعلى هذا فإن تحذيره يتعلق فقط بهؤلاء الأكاديميين الأميركيين (غالباً البيض ومن الطبقة الوسطى) الذين يشتركون مع حكام أميركا في

إيديولوجية واحدة، والذين هم مستعدون لأن يكونوا الاحتياطي الفكري للوكالات الأميركية المتخصصة في التجسس والتخريب ضد الثورات.

إن قصة هذا البحث هي في إيجاز محاولة عدد من الأكاديميين الأميركيين التسلل إلى حركات التحرير الإفريقية من خلال مشروعات بحثية مشتركة اقترحوا إنجازها بالتعاون مع جامعة زامبيا. ولقد قسم موليتنو اهتمام الجامعات الأميركية بالبحث الإفريقي إلى مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى:

وتبدأ هذه المرحلة الأولى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما نشأت «عصبة الشباب» في المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC) ودخلت حركة معارضة النظام العنصري مرحلة جديدة اتسمت بالنضالية الواسعة حيث أصبحت لأول مرة تكتيكات المقاومة الشعبية العريضة هي أساس استراتيجية المؤتمر الوطني الإفريقي. ولقد تميزت هذه المرحلة ببداية الحرب الباردة دولياً، وانزعاج الولايات المتحدة من حركات التحرر الإفريقية خصوصاً إذا كانت ذات نبرة اشتراكية في دعاياتها أو على صلة بالمعسكر الاشتراكي.

ولقد تشكلت في هذه الفترة ـ في الولايات المتحدة ـ المجموعة البحثية التي قادتها الأستاذة كارتر مع سبعة من المساعدين الأكاديميين، وموّلتها جزئياً مؤسسة روكفلر. والمعروف أن عائلة روكفلر تملك مصالح عديدة في جنوب إفريقيا من خلال شركات صناعية تعمل هناك، كما أن بنك تشيس مانهاتن يملك ١٥٪ من بنك **Standard Bank** في جنوب إفريقيا.

ومع أنه لا توجد أدلة على أن هذه المجموعة كانت تتعاون مباشرة مع وكالة المخابرات الأميركية، فإن هناك قرائن عديدة على أن عمل هذه المجموعة كان متصلاً بأجهزة أخرى في السلطة الأميركية والمؤسسات القريبة منها. فشقيق الأستاذة كارتر كان عضواً في اللجنة الاستشارية الإفريقية في وزارة الخارجية الأميركية، وزوج إحدى المساعدات لكارتر كان شخصية هامة في مؤسسة روكفلر، وأحد أعضاء المجموعة كان موظفاً سابقاً في وزارة الخارجية، وبعض أعضاء المجموعة كانوا على صلة وثيقة بالمعاهد الأميركية الكبرى المعروفة باسم **Think Tank** مثل معهد العلاقات الباسيفيكية ومعهد هوفر للحرب والسلام والثورة.

ولقد كان بعض أعضاء المجموعة ذوي اتجاه ليبرالي لا يرتاح لسياسة العنف الذي تتبعه حكومة جنوب إفريقيا البيضاء مع الشعب الإفريقي هناك. وانعكس هذا الموقف في كتاباتهم عن جنوب إفريقيا (خصوصاً الأستاذة كارتر)، وإن كان هناك أعضاء آخرون كانت اتجاهاتهم بمينية معادية للسود. لكن من المثير أن نلاحظ أنه لم يصدر بحث واحد عن هذه المجموعة ينتقد الدعم الأساسي الذي تمنحه الولايات المتحدة للعنصريين البيض في جنوب إفريقيا، ولم يعبر واحد من هذه المجموعة بمن في ذلك الليبراليون منهم ـ عن تأييده لحركة النضال الأسود ضد السلطة البيضاء، بل أكثر

من ذلك فإن بعضهم كان ينشر بحوثه في مجلات البيض في جنوب إفريقيا، مما يدل عن رضا البيض الإفريقيين عنها.

والأمر الذي يلفت النظر أيضاً أن أعمال هذه المجموعة قد تكلفت مئات الألوف من الدولارات من زيارات وإقامة وأجور سفر وتسهيلات في الحاسب الآلي ومرتبات لعديد من المساعدين، وتصوير مستندات، ورصد محاكمات... إلخ. أما من أين أتى هذا المال كله فلا نعرف، وهم لا يذكرون في كتبهم شيئاً عن هذا الجانب.

ولقد قامت هذه المجموعة برصد محاكمة السلطة البيضاء لزعماء المؤتمر الوطني الإفريقي على طول خمس سنوات (١٩٥٦ - ١٩٦١) ونشرت دراسة عن المحاكمة بعنوان (محاكمة الخيانة في جنوب إفريقيا... دليل للتسجيل الميكروفيلم عن المحاكمة)، وتولى معهد هوفر الإنفاق على هذا النشر.

المرحلة الثانية:

عندما تطور الصراع الإفريقي في أواخر الستينات إلى حرب العصابات المسلحة، وفتحت حركة **MPLA** الجبهة الشرقية، في أنجولا، وبدأت حركة سوابو **SWAPO** في منطقة أدامبو (ناميبيا) عصيانها المسلح، وبدأت القوات المشتركة لحركتي زانو **ZANU** وزابو **ZAPU** عملياتهما المشتركة ضد نظام سميث في روديسيا، ثم فتحت فريليمو **FRELIMO** جبهة موزامبيق... ترافق هذا كله مع تطور السياسات الداخلية في أميركا نحو اليمين خصوصاً بعد انتخاب نيكسون عام ١٩٦٨.

في هذه المرحلة الجديدة لم تعد مجموعة الأستاذة كارتر البحثية هي المجموعة الملائمة للمتطلبات الجديدة، فقد كان بعض أعضاء المجموعة (وكارتر بالذات) منزعجين من وحشية حكومة جنوب إفريقيا في معاملة معارضيها، وكانت الكتابات الليبرالية النزعة التي صدرت عن بعض أعضاء المجموعة لا ترضي حكومة جنوب إفريقيا، إلى درجة أن أصحاب هذه المؤلفات منعوا من دخول جنوب إفريقيا، وإن سمح لآخرين بالدخول. والنتيجة أنه ابتداءً من عام ١٩٧٠ وضعت هذه المجموعة على الرف، وأخرجت الأستاذة كارتر من اللجنة الاستشارية الإفريقية بوزارة الخارجية الأميركية، وبدأ ظهور مجموعة جديدة من الأكاديميين أكثر عداءً لحركات التحرر الإفريقي، وأشد إلحاحاً على ضرورة التسلل إلى حركات النضال الوطني.

في هذه المرحلة الثانية يرصد «روبرت موليتنو» في بحثه خمس حالات تعبّر عن المرحلة الجديدة وهي كما يلي:

الحالة الأولى: جامعة **M.I.T.** والأستاذ وليم جريفث.

إن أول محاولة جرت لدراسة حرب العصابات في إفريقيا تعود إلى سنة ١٩٦٩. ففي مارس من ذلك العام قام الأستاذ لنكولن بلوم فيلد مدير مركز الدراسات الدولية في **M.I.T.** بتصميم

وتنفيذ ما عرف باسم مشروع **Conex III** . وهو مشروع محاكاة **Simulation** (استغرق يومين ورصدته كاميرات تلفزيونية مع استخدام الحاسب الآلي) للسلوك المتوقع لقادة أميركا والدول الأخرى في الصراع الإفريقي الجنوبي. هذه المحاكاة كانت جزءاً من مشروع أكبر تتولاه جامعة **M.I.T.** وعنوانه (السيطرة على الصراعات المحلية). ومن المفيد أن نذكر في هذه المناسبة أن مشاريع المحاكاة قد تحولت إلى موضة في الولايات المتحدة في الدراسات السياسية وأعمال التنبؤ في البحوث الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يمكن القول مع عديد من الأكاديميين إنه من بين فروع علوم الحاسب الآلي لم يسأ استخدام فرع قدر ما أسيء استخدام هذا الفرع المعروف باسم المحاكاة!.

ولقد توصل هذا المشروع **Conex III** إلى نتيجتين لا بد أنهما أزعجتا واضعي السياسة في الولايات المتحدة: الأولى أنه كلما تصاعد النضال المسلح في نصف القارة الجنوبي، زادت مساعدات الاتحاد السوفياتي والصين لحركات النضال المسلح، وحصلت زامبيا على صواريخ سام ٢ لحماية نفسها من هجمات طائرات جنوب إفريقيا المغيرة عليها. والنتيجة الثانية هي أن الولايات المتحدة سوف تترك الصراع الإقليمي يأخذ مجراه دون مساندة أو دعم أساسي لمؤسسات البيض.

وعلى ضوء الحقائق التاريخية التي تلت في السبعينات تتضح الأخطاء الفادحة في هذه التوقعات الناجمة عن تمرين المحاكاة. فإن الصين لم تساعد حركات التحرير، بل لقد سلحت ومولت العصابات المعادية لحركات التحرير الإفريقية والمؤيدة من جنوب إفريقيا. والأكثر من هذا أن الولايات المتحدة لم تقف موقفاً سلبياً كما توقع المشروع، بل انهمرت الأسلحة والأموال والمرتزقة من جانب وكالة المخابرات المركزية على جبهة أنجولا دون فائدة!.

بعد هذه المحاكاة وقع حادث أزعج واشنطن، فقد وافقت الصين عام ١٩٧٠ على بناء خط السكة الحديد من دار السلام إلى زامبيا، وبدأ العمل في نفس العام. وبعد هذه الاتفاقية مباشرة قام الأستاذ وليم جريفث الأستاذ في جامعة **M.I.T.** بزيارة زامبيا وقابل عديداً من الأشخاص بينهم روبرت موليتنو، وكانت هذه الزيارة ـ كما أوضح وليم جريفث ـ مقدمة لدراسة تقوم بها جامعته عن حركات التحرير في إفريقيا.

الحالة الثانية: جامعة **M.I.T.** والأستاذ روبرت روتبرج.

في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٧٠ كتب روتبرج ـ الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالجامعة ـ رسالة إلى رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة زامبيا يعرب فيها عن أمله في أن يشترك القسمان في عمل دراسة عن «سياسات وسيكلوجيات وتاكتيك حركات التحرير الإفريقية». وعندما سأل قسم العلوم السياسية بجامعة زامبيا عن الغرض من هذه الدراسة وعمن سيقوم بالبحث ومن أين يأتي التمويل وما هي الفترة الزمنية المقدرة... جاءه من روتبرج الرد التالي: إن معظم الباحثين سوف يكونون أميركيين، والهدف هو حصولهم على الدكتوراه، وفترة الدراسة هي خمس سنوات. أما التمويل فسوف يأتي من مؤسسة فورد.

ولقد أوضح روتبرج في رده أن موضوع البحث هو: «دراسة استراتيجية وتاكتيك حرب

العصابات الإفريقية بهدف الحصول على معلومات عن الحروب الصغيرة وكيف يمكن تطويرها أو محاصرتها أو منعها »، وأن هذه الدراسة سوف تتضمن: الخواص العملياتية لحركات التحرير، أسلوب التجنيد والتدريب والتعبئة والتكتيكات، القيادات، الإيديولوجيات، العلاقات الدولية... إلخ.

ولقد رفض قسم العلوم السياسية بجامعة زامبيا الاشتراك في مثل هذه الدراسة قائلاً في رده إن مثل هذه الدراسة في شمولها وتفاصيلها هي أقصى ما تتمناه أي مخابرات عسكرية، وقام قسم العلوم السياسية بجامعة زامبيا بتنبيه حركات التحرير أولاً ثم تنبيه مدير جامعة زامبيا ومدير معهد الدراسات الإفريقية بالجامعة إلى خطورة مثل هذا المشروع. وقد عبر الاثنان عن موافقتهما على موقف القسم وتحدثا في ردهما عن المشروع باعتباره « مشبوهاً سياسياً ».

الحالة الثالثة: جامعة كولومبيا ودكتور باور بل.

كان دكتور بل يعمل في جامعة **M.I.T.** قبل أن ينتقل إلى « معهد دراسات الحرب والسلام » في جامعة كولومبيا. وكان تخصصه الرسمي في هذا المعهد هو حروب العصابات. وهو يعترف في مؤلفاته بأن معلوماته كلها مأخوذة من مصادر حكومية. وقد زار جنوب إفريقيا مراراً، ولا ينكر في كتبه ما قدمته له حكومة جنوب إفريقيا من خدمات، كما زار زامبيا وإن تجنب المرور على جامعتها بعد ما حدث لمشروع الأستاذ روتبرج. لكن دكتور بل كان قد تعرف على أحد أعضاء هيئة التدريس في جامعة زامبيا خلال هذه الزيارة. وفي مارس سنة ١٩٧٤ كتب دكتور بل إلى هذا الأستاذ رسالة مطولة يسأله فيها عن إمكانية التعاون مع جامعة زامبيا في مشروع بحثي عن حركات التحرير الإفريقية. لقد كان المشروع المقترح صورة أخرى عن مشروع روتبرج مع فارق واحد هو أن جميع المساعدين أميركيون. وقد ذكر دكتور بل في رسالته أن زميلاً له في كولومبيا هو دكتور جونز سيحضر إلى زامبيا في يونيو سنة ١٩٧٤ ليعمل محاضراً بها لفترة، وأنه سيعطي جونز كل التفاصيل عن المشروع لمناقشته مع المختصين.

ومن سوء حظ دكتور بل أن مراسله الإفريقي لم يكن متعاطفاً معه كما توهم، وأنه قام بتسليم الخطاب إلى إحدى حركات التحرير التي وزعته على الصحف وعلى حركات التحرير الأخرى، وكانت النتيجة أن جونز وجد عند حضوره استحالة في الاتصال بمراكز حركات التحرير في زامبيا.

الحالة الرابعة: حالة معهد هوفر والأستاذ علي مازوري.

بعد فشل المحاولات السابقة بدأت محاولة جديدة أكثر ذكاء ومهارة، وذلك باختيار مواطن إفريقي للدعوة إلى المشروع، وهذا المواطن الأوغندي هو البروفسير علي مازوري أستاذ العلوم السياسية بجامعة ماكريري في أوغندا والأستاذ الزائر في « معهد هوفر للحرب والسلام والثورة ». ومن المفيد أن نعرف خلفية هذا الأستاذ الإفريقي.

لقد احتضنه معهد هوفر وأغدق عليه بسخاء ، إذ كان يتقاضى ٧٠ ألف دولار سنوياً كراتب له ، وهو كان من ألدّ المعادين لنظام ملتون أوبوتي في أوغندا ومن أشد أنصار عيدي أمين . وأياً كان تقييمنا لأوبوتي ، فإنه كان من ألد أعداء النظام العنصري في جنوب إفريقيا ، وعندما سقط عيدي أمين أعلن الأستاذ علي مازوري أنه تخلى عن حماسه لنظام عيدي أمين وأنه الآن يناصر « النموذج الكيني » في إفريقيا! وأخيراً كان علي مازوري معروفاً بصداقته الوطيدة مع الأستاذ روتبرج وقد ألفا كتاباً مشتركاً .

لقد تمت محاولة علي مازوري في مشروع البحث عن طريق الكتابة ليس إلى جامعة زامبيا وإنما إلى الاتحاد الإفريقي للعلوم السياسية ، وقد اقترح أن يكون مركز المشروع هو دار السلام وليس زامبيا . لكن الاتحاد الإفريقي أدرك اللعبة ورفض المشروع بأكمله .

الحالة الخامسة : وقد قام بهذه المحاولة الأستاذ بوتولم **Potholm** من كلية باودوان ، وأخذت شكلاً أكثر ذكاء وتخفياً ، إذ اقترح عمل دراسة عن اللاجئين الإفريقيين نتيجة حروب التحرير ، وكتب في هذا الصدد إلى وزير داخلية زامبيا الذي ردّ عليه رداً مشجعاً . لكن الأستاذ بوتولم أخطأ بالانتظار ثمانية أشهر . فخلال هذه الفترة كان وزير الداخلية قد فقد ـ في انتخابات جديدة ـ مقعده البرلماني ومنصبه الوزاري . ولقد اتضح من قائمة مؤلفات الأستاذ بوتولم ونشاطه العلمي صلته الوثيقة بمؤسسة روكفلر ووزارة الخارجية الأميركية ، كما تميزت مؤلفاته باتجاه يميني عنيف ، ورفض وزير داخلية زامبيا الجديد المشروع .

انتهت إذن المحاولات الخمس للتعاون مع جامعات إفريقيا في دراسة حركات التحرير الإفريقية بالفشل . وعند هذا انتهى بحث روبرت موليتنو الذي استعرضناه هنا . إلا أن من المعقول أن نفترض أن عملاء أكاديميين آخرين يعملون خلف ستائر أشد كثافة قد نجحوا في ما فشل فيه الأولون ، وأنهم ما زالوا يعملون لحساب وكالة المخابرات المركزية . لكننا لا نملك إلا أن نحيي بحرارة المثقفين الإفريقيين الذين وقفوا بصلابة ضد هذه المشروعات ، والأساتذة القلائل التقدميين من البيض ـ أمثال روبرت موليتنو ـ الذين شاركوا في فضح هذه الأعمال الأكاديمية القذرة ، ورفضوا الاستجابة لمغرياتها . ونتمنى أن يكون أساتذة الجامعات ومعاهد البحوث العرب في نفس المستوى من المسؤولية والإحساس بالواجب إزاء شعوبهم وأمتهم .

إن من المفترض أن تكون مراكز البحوث الأميركية مشغولة في السنوات الأخيرة بدراسة حركة المقاومة الفلسطينية ومنظماتها والحركة الوطنية اللبنانية وتنظيماتها ، وأن تكون مدفوعة إلى هذا من قبل وكالة المخابرات المركزية ، وأن يكون مركز هذه الدراسات بيروت بالذات . أما في البلدان العربية الأخرى مثل مصر فتجري دراسات مشتركة بين عدد من الجامعات الأميركية وجامعات القاهرة والإسكندرية وأسيوط حول ما يسمى بدراسات الجدوى لعدد من المشروعات

الاقتصادية. كما تجرى دراسات مسحية لقطاعات اجتماعية كاملة. وقد يبدو لبعض المثقفين العرب أنه لا ضرر من مثل هذه الدراسات، لكنهم ينسون أن الأجور التي تدفع لهم في هذه الدراسات هي أموال أميركية، وأن حريتهم في هذه البحوث ليست مكفولة ما دامت سوف تصدر باسم الجانب الأميركي والعربي أيضاً، وأن عدداً من هؤلاء الأساتذة الأميركيين الذين يعملون معهم كانوا يعملون سنين طويلة في « مؤسسة راند » المعروفة بعلاقاتها الوثيقة بالمخابرات المركزية، ولهم كتابات قديمة تميزت بالعداء لسياسة مصر الاقتصادية خلال حكم عبدالناصر (سياسة التخطيط، وضرب التبعية للغرب، وتدعيم العلاقات الاقتصادية مع المعسكر الاشتراكي، والإصلاح الزراعي).

أليس كل هذا كافياً لتوضيح أن ما يجري في هذه الجامعات العربية ليس إلا تسللاً إلى مراكز الفكر الحساسة في العالم العربي؟ وهل يكون من الصدفة أن يترافق كل هذا مع سياسة الانفتاح واعتماد التبعية الكاملة للمعسكر الغربي وتطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ □.

صدر حديثاً

□

الحلم والعنقاء

عمل شعري جديد

للدكتور ميشال سليمان

قصائد مهداة
الى جبران خليل جبران

صدر حديثاً

□

رامة والتنين

رواية

ادوار الخراط

□

تفاصيل صغيرة

(قصص)

لرفيف فتوح

□

أقمار منزلية

(شعر)

شموس مختلفة

شعر

لهاشم شفيق

□

ثلاث علامات

في الرواية الفلسطينية

غسان كنفاني ـ اميل حبيبي
جبرا ابراهيم جبرا

بقلم

فاروق وادي

□

الرهائن

(قصص)

لعوض شعبان

□

الزورق

(لوحات قصصية)

لجهاد صالح

طريق الأدب والفن

□ محمود أمين العالم:

- لغة الشعر الحديث وقدرته على التواصل ..... (دراسة)

□ د. محمود أمهز:

- جبران الفنان (ملاحظات أولية) (دراسة)

□ نزار مروة:

- بيلا بارتوك وموسيقى الشرق (مقالة)

□ د. محمد أحمد شومان:

- «أزهار لبنان البرية»:
عمل وطني علمي جميل ..... (مراجعة)

□ نزار:

- الرواية الافريقية والاشتباكات
السياسية ـ الاجتماعية المعاصرة (مراجعة)

لغة الشعر الحديث
وقدرته على التواصل

محمود أمين العالم

(نص المحاضرة التي ألقاها الاستاذ العالم في ندوة قضايا الشعر العربي المعاصر(*) التي انعقدت في الحمامات (تونس) بين الرابع والسادس من أيار ١٩٨١ . بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

مدخل :

□ ماذا نقصد بالشعر الحديث ، وماذا نقصد بالتوصيل؟ قد يكون من المفيد أن نحدد ـ منذ لبداية ـ دلالة هذين التعبيرين في دراستنا . تجنباً لبعض الخلافات أو الاختلافات ذات الطابع لشكلي أو اللفظي ، وتحديداً كذلك لمجال هذه الدراسة .

فالشعر الحديث الذي سنعرض له ، لا يمتد منذ أوائل هذا القرن حتى يومنا هذا كما قد توحي بذلك كلمة « الحديث » ، بل لا يقف عند حدود ما يسمى بالشعر المعاصر عامة ، اذ ليس كل شعر معاصر حديثاً ، والحداثة ـ وإن تكن لها دلالتها الزمنية والتاريخية عامة ـ ليست مجرد صفة زمنية ، وانما هي صفة تعبيرية أساساً . على أننا لا نقتصر كذلك على ما اصطلح على تسميته بشعر الحداثة أو بالحداثة في الشعر عند مدرسة معينة من مدارس النقد والابداع في أدبنا العربي المعاصر . فالذي نقصده بالحديث في الشعر العربي ، هو هذا الشعر المعاصر الذي يعد خروجاً على المألوف الشعري السابق ، أو تطويراً وتجديداً له في بنيته التعبيرية والدلالية على السواء ، والذي يثير ـ بنسب متفاوتة ـ احساساً بالصعوبة أو الغموض أو العجز عن التوصيل لدى قرائه ومتذوقيه على اختلاف مستوياتهم الثقافية .

ولعل هذا ينقلنا الى المصطلح الآخر : التوصيل . فما هو المقصود بالتوصيل في الشعر؟ لا شك

ان التوصيل ـ أو الاتصال ـ قضية من أخطر قضايا عصرنا الراهن فضلا عن مجتمعاتنا العربية. حقاً، انها قضية قديمة قدم الانسانية، إلا أن عصرنا بما توفرت فيه من حاجات وأوضاع سياسية واجتماعية وانتاجية جديدة، ومن وسائل اتصالية بالغة التعقيد والفاعلية، قد أخذت تبرز فيه هذه القضية كجزء من معاركه الرئيسية من أجل التحرر من التخلف والتبعية، ومن أجل ديمقراطية الاعلام والتعليم والثقافة عامة. ان القدرة على الاتصال والتوصيل والتواصل هي جوهر العلاقات الانسانية من الجماعة الصغيرة الى الجنس البشري عامة، بل لعل تطور وسائل الاتصال والتوصيل والتواصل داخل الجماعة الصغيرة، أو داخل مجتمع كبير أو على المستوى العالمي، أن يكون مقياساً للتطور والتحضر في عصرنا.

وقضية التوصيل في الادب عامة والشعر بوجه خاص، هي جزء من هذه القضية العامة، وان تكن لها خصوصيتها ونوعيتها. فاللغة أداة أساسية للاتصال والتوصيل الاعلامي والتعليمي والتثقيفي، والشعر بنية لغوية، على أنه بنية لغوية خاصة، انه لغة داخل اللغة، ولهذا تتميز أو على الاقل تختلف وظيفته التعبيرية عن وظيفة أو وظائف اللغة الأخرى. ولكن دون أن يكون بينه وبينها هذه الحواجز المطلقة التي تقيمها بعض الدراسات الحديثة. حقاً ان للغة وظيفة شعرية خاصة تختلف عن الوظائف الاعلامية والتقريرية والتوجيهية والاصلاحية وغيرها من الوظائف التي يحددها جاكوبسون[1] للغة، على أن الوظيفة الشعرية ليست منقطعة تماماً عن هذه الوظائف وانما تحققها بمنهج الشعر لا بمنهج التعبير اللغوي العادي، فالشعر ليس مجرد كينونته البنائية ذاتها، أي ليس له من دلالة، من وظيفة غير ذاته، غير كينونته شعراً، كما تذهب بعض الاتجاهات[2] الحديثة وهو ليس مجرد تفكيك أبنية اللغة الاتصالية أو التوصيلية[3]، اذ ليس كل انقطاع عن أبنية التعبير اللغوي العادي يعد شعراً بل قد يكون مجرد تعبير عبثي[4]. حقاً، ان الابداع جوهر الشعر، والابداع هو الارتفاع فوق المألوف، أو اكتشاف ما في المألوف، أو الاكتشاف عامة لعلاقات ودلالات جديدة تتحقق في بنية لغوية. والصفة الابداعية هي غاية في الشعر بغير شك، وهي تحقق للشعر ذاتيته. ولكنها لا تقف به عند هذه الغاية وتجعل منه مجرد تحقق محض، مجرد شيء محض، كالجبل أو النهر ومختلف الأشياء الطبيعية، لا يقول الا بكينونته. ان الشعر بابداعيته ذاتها، تعبير اشاري دال، بل وسيلة اشارية دلالية، وان تكن اشاريته ودلاليته تختلف عن اشارية ودلالية اللغة العادية، ذلك أنها تنبع من بنيته الخاصة. وهي قيمة مضافة أكبر من مجموع عناصره المكونة له. والشعر كذلك ذو فاعلية تنبع من بنيته الخاصة ومن قيمته المضافة، ولهذا فهو ليس مجرد فاعلية جمالية فحسب بل فاعلية دلالية كذلك. ان الشعر غاية في ذاته ووسيلة بذاته. والجنوح الى جانب من هذين الجانبين دون الجانب الآخر. هو انقطاع للشعر عن أصوله اللغوية ذات الدلالة المعرفية الانسانية استغراقاً في شكلانية شيئية مجردة خالصة، أو الخروج عن حقيقته الشعرية الى مستهدفات عملية مباشرة.

ان الشعر بنية لغوية خاصة ذات دلالة فعالة. وليس التوصيل في الشعر الا هذه الدلالة الفعالة

النابعة من بنيته اللغوية الخاصة. ولعل هذا هو ما يجعل الشعر بطبيعته غامضاً، أي مختلفاً عن اللغة العادية رغم استعانته بمفرداتها. انه يصوغ هذه المفردات ويوظفها على نحو يختلف عن صياغتها وعن توظيفها في لغة الحديث العادي الذي يتسم بالتقريرية والمباشرة.

هذه هي ميزته وهذا هو معنى غموضه وصعوبته الجمالية ـ في التوصيل التقريري المباشر المسطح. على أنه قد تصبح ميزة الشعر هذه عيباً من عيوبه، اذا لم يعد الغموض معنى من معاني صياغته الخاصة، ومنهجه الخاص في التوصيل، وانما يصبح سداً يحول دون التوصيل بين النص وقارئه، أي يصبح بلا دلالة فعالة، بل قد تصبح دلالته الفعالة هي مجرد غموضه ذاته، أو عدم اتصاليته المطلقة، فلا يقول الا مجرد كينونته الشكلية المجردة أو جماليته الخالصة.

ولا شك ان قضية التوصيل أو الغموض في الشعر عامة قضية نسبية. ذلك أنها قد لا تكون صفة ذاتية في النص الشعري بقدر ما تكون لنقص ثقافي لدى القارىء. فالتذوق الشعري يقتضي بالضرورة مستوى من الثقافة، وليست المهمة المباشرة للشعر هي التثقيف.

على أن قضية التوصيل أو الغموض في الشعر لا ينبغي ان تقتصر على الجانب الشكلي وحده من هذه القضية، الذي يثار ويبرز احياناً شَغْلاً عن جوهر القضية، الا وهي دلالة التوصيل وحقيقة الغموض بل طمسا لهذه الدلالة وهذه الحقيقة.

وقضية التوصيل والغموض قضية قديمة قدم شعرنا العربي، غير أنها تثار دائماً مع كل منعطف ابداعي جديد؛ وتأخذ مع كل منعطف دلالة تاريخية خاصة بحسب الملابسات التاريخية المحيطة.

وقد يكون من المفيد أن نعرض لبعض معالمها التاريخية الرئيسية عرضاً سريعاً قبل أن نعرض للقضية تفصيلا في شعرنا الحديث في ضوء العناصر التي ذكرناها.

لمحة تاريخية:

طوال القرون الثلاثة الهجرية، الثاني والثالث والرابع، نشط وتألق الفعل الابداعي العربي الإسلامي في مختلفة المجالات الفكرية والادبية والانتاجية والعملية عامة. وكان للابداع الشعري حظ وافر، بالغ الدلالة، ولقد كان هذا الفعل الإبداعي عامة ثمرة للتحولات والتمخضات والتمردات الاجتماعية التي أخذ يحتدم بها المجتمع العربي الاسلامي آنذاك.

وكما كانت الانشطة والفعاليات الفلسفية خاصة محاولة للخروج على الايديولوجيات السائدة، واضاءة رؤى انسانية واجتماعية جديدة، كذلك كان الابداع الشعري محاولات ـ في كثير من جوانبه ـ للانفلات من ربقة البنية الشكلية والدلالية السائدة في الشعر، تعبيراً عن حركة الواقع الجديد وما يرتعش به من معاناة وصراع وتطلع الى تغيير.

ولم تكن الثورة الشعرية التي تطالعنا ونطالعها في شعر بشار بن برد وأبي نواس وأبي تمام والمتنبي

والبحتري وأبي العلاء وابن الرومي وغيرهم الا تعابير متنوعة عن هذا الواقع الجديد. ولهذا كان يقال عن شعرهم أنه «أشكل بالدهر» أو «أشبه بالزمان». ولم يكن ما عاناه هؤلاء الشعراء الا نتيجة لمواقفهم من هذا الواقع الجديد مع اختلاف هذه المواقف. ولم تكن تهمة الزندقة أو الشعوبية أو الخروج عن عمود الشعر أو الغموض، أو «لماذا لا تقول ما يفهم»، فضلا عن السجن والقتل، الا نتيجة لهذه الرؤى والمواقف الاجتماعية التي عبر بها هؤلاء الشعراء تعبيراً فنياً جديداً عن عصر «التجار» أو «الدهر الحمار» على حد تعبير أبي تمام أو «زمن القرود» على حد تعبير أبي نواس[٥]. لم يكن خروجهم عن خصائص لغتهم العربية وحقائق عصرهم، بقدر ما كان خروجاً على الافكار المتسلطة السائدة والقيم الشعرية السلفية الجامدة وتعبيراً عن خبرات حية جديدة. ولهذا جاء شعرهم غامضاً بالضرورة في بعض جوانبه، غامضاً بالمعنى الذي أشرنا اليه من قبل، وذلك لخروجه على المألوف وتعبيره عن دلالات وخبرات ورؤى جديدة بعيدة عن تلك الدلالات والخبرات والرؤى السائدة الجامدة. لم تكن القضية غموض لفظ بل غموض معنى، أي غموض رؤية. على أنها لم تكن قضية غموض بقدر ما كانت قضية رُؤية جديدة. فالالفاظ هي الالفاظ، وانما الجديد هو ما تحمله هذه الالفاظ بتراكيبها الجديدة من معان بعيدة، أو على حد تعبير أبي تمام ـ المتهم بالغموض ـ متحدثاً عن معاني شعره:

حُزْنَ مستعملَ الكلام اختيارا
وتجنبن ظُلْمة التعقيدِ
وركبنَ اللفظ القريب فأدركن
به غايةَ المراد البعيدِ

ولهذا لم تكن تهمة الغموض ـ فضلاً عن المواقف والاجراءات القهرية والتعسفية الاخرى الا محاولة لطمس معاني الشعر الجديد ودلالته التعبيرية ذوقاً وفكراً، كجزء من عملية طمس محاولات التجديد والتغيير في المجتمع العربي الاسلامي عامة، ولكننا وجدنا نقاداً في ذلك العصر يتصدون للدفاع عن حقيقة الشعر، مفسرين طبيعة الغموض فيه، مفرقين بين المعاظلة وتتبع[٦] حوشيّ الكلام الذي هو التعقيد وبين الغموض الناجم عن جدة المعنى وعمق الخبرة. «فأحق أصناف التعقيد بالذم ـ كما يقول الجرجاني[٧] ـ ما يتعبك ثم لا يجدي عليك ويؤرقك ثم لا يروق لك» على أن «المعنى اذا كان أدباً وحكمة وكان غريباً نادراً فهو أشرف مما ليس كذلك»[٨].

واذا تركنا هذا التراث القديم وعدنا الى عصرنا الراهن، لطالعتنا مع بداية القرن حركة تجديدية في الشعر، تدعو الى الثورة على التعبير الشعري السائد، وتتطلع الى رؤية شعرية جديدة، هي حركة «الديوان» نسبة الى الكتاب الذي أصدره كل من عباس محمود العقاد وابراهيم المازني، كبيان لهذه الحركة ومحاولة تطبيقية لفلسفتها. والملاحظ أن الديوان قد صدر عام ١٩٢١، أي بعد

عامين من ثورة ١٩١٩ . هذه الثورة التي وان تكن قد فشلت في تحقيق أهدافها الوطنية والديمقراطية ، الا أنها فجرت كثيراً من التصورات والقيم الجديدة . ولم يكن « الديوان » في تقديري الا معنى من معاني ثورة ١٩١٩ في الأدب . وفي مقدمة « الديوان » يقول كاتباه « وأوجز[٩] ما نصف به عملنا ـ ان افلحنا فيه ـ أنه اقامة حد بين عهدين ، لم يبق ما يسوغ اتصالهما والاختلاط بينهما . وأقرب ما نميز به مذهبنا أنه مذهب انساني ، مصري ، عربي . . . » ، ثم يقول « ولم يكن أدبنا الموروث في أعم صوره الا عربياً خالصاً يدير بصره الى عصر الجاهلية ، وقد مضى التاريخ بسرعة لا تتبدل وقضى أن تحطم كل عقيدة أصناماً عُبدت قبلها . وربما كان نقد ما ليس صحيحاً أوجب وأيسر من وضع قسطاس الصحيح وتعريفه في جميع حالاته ، ولهذا اخترنا ان نقدِّم تحطيم الأصنام الباقية على تفصيل المبادىء الحديثة » كانت دعوة واضحة الى قطيعة فنية مع اتجاه سائد ، والى ارساء اتجاه جديد . وكان شوقي أو مدرسة شوقي الشعرية من اكبر الأصنام التي كان يراد تحطيمها . على أن المعركة لم تكن مجرد معركة شعرية بل كانت تمتزج بأبعاد وطنية واجتماعية ، فشوقي لم يكن مجرد شاعر كلاسيكي ، بل كان شاعر القصر ، شاعر البلاط . على أن حركة « الديوان » في جوهرها كانت دعوة الى تحرير الشعر من التعميمات التقريرية ، واعتباره تعبيراً ذاتياً عن خبرة حية ، متحقق في بنية موحدة عضوياً . ولعل عبدالرحمن شكري أن يكون قد عبر أبلغ تعبير عن هذه الدعوة بقوله في قصيدة من قصائده « ان الشعر وجدان » . وقد لا نجد اختلافا جوهرياً بين « الديوان » و« الغربال » لميخائيل نعيمة ، ففي المقدمة التي كتبها العقاد « للغربال » يقول : « رأيت قلما جاهداً في طلب الشعر الصحيح . . . شعر الحياة ، لأشعر الزحافات والعلل » ويقول « من صحح مقياساً للأدب فقد صحح مقياساً للحياة »[١٠] . وأكاد أقول في غير مغالاة ان مدرسة « الديوان » بقيمها النقدية التي طورها العقاد خاصة في كتاباته النقدية اللاحقة كذلك ـ دون تعبيره الشعري ـ تعبر عن مجمل الحركة الشعرية الجديدة ، سواء عند عبدالرحمن شكري ، ومطران أو عند شعراء المهجر ، بل هي القيم النقدية الرئيسية التي تأسست عليها حركة أبو للو في الثلاثينات .

وقد قامت هذه الحركة الشعرية الجديدة ، في تعابيرها المختلفة والمتنوعة بتجديدات بالغة العمق أحياناً في نسج العبارة الشعرية ، وفي تعميق الخبرة الذاتية الحية للقصيدة ، وفي تنويع موسيقى الشعر وتطويرها تطويراً تعبيرياً . وبالرغم من خروج هذه الحركة الشعرية ـ في مجملها ـ على بنية الشعر الكلاسيكي ، فانها لم تتهم بالغموض ـ بشكل أساسي ـ وانما اتهمت بالنثرية والتقريرية أحياناً وبالخروج عن أصول الفصاحة العربية في كثير من الاحيان من جانب الكتاب السلفيين . حقاً ، قد نجد بين أبناء هذه المدرسة من يشطح خياله الى ما يقرب المحال ـ مثل محمود حسن اسماعيل الا أنه بغنائيته الحادة كان يقرّب الدلالة ويوحي بها في يسر نسبي . على أن هذه المدرسة هي مدرسة الوجدان العربي المستيقظ ، المؤكد لذاتيته ، الذي بدأ متفائلاً محلقاً مع بداية القرن ثم سرعان ما أخذت تغلّفه أحزان الاحباطات الوطنية والاجتماعية المختلفة طوال النصف الأول من هذا القرن .

ومع أواخر الاربعينات وطوال الخمسينات أخذت تتخلّق وتنمو مدرسة شعرية جديدة منبثقة من المد الوطني العارم المعادي للاستعمار خلال تلك السنوات، ومتواكبة معه ومعمقة له، وكانت حركة نابضة بارادة التحرير التعبيري والوطني والاجتماعي واكتشاف آفاق بلاغية وفكرية وانسانية جديدة. تخلصت من البحور الخليلية مكتفية بتفعيلة واحدة من بعض هذه البحور وتخففت من اطراد القافية بل تخلصت منها أحياناً. على أن أهم ما كان يميزها هو التعبير بالصور تعبيراً بنائياً والمزج بين الذاتي والموضوعي، والاستعانة بالاساطير والرموز الدينية التراثية والشعبية. ولعل أبرز المعبرين عن هذه المدرسة هم نازك الملائكة، والسياب والبياتي وبلند حيدري والشرقاوي وعبدالصبور وحجازي والفيتوريوغيرهم، فضلاًعن شعراء الأرض المحتلة، محمود درويش وسميح القاسم وتوفيق زياد وغيرهم.

وكان من الطبيعي أن تقوم في مواجهة هذه المدرسة الشعرية الجديدة حركة مضادة، لعله كان من أبرزها وأخطرها لجنة الشعر «في المجلس الاعلى لرعاية الأدب والفنون» في مصر التي كان يرأسها عباس محمد العقاد. وكان مؤسفاً أن يتصدى العقاد المبادر الى الدعوة للتحديد الشعري في مستهل القرن لتحطيم هذه الدعوة للتجديد الشعري في نصفه الثاني. وقد صدر عن اللجنة بيان تاريخي ضد هذه المدرسة الشعرية الجديدة صاغه د. زكي نجيب محمود. على أن التهمة الأساسية التي وجهت الى هذه المدرسة كانت تهمة أيديولوجية أساساً هي خروج هذا الشعر الجديد عن «القيم الدينية الاسلامية الثابتة» باستخدامها مصطلحات تنتسب الى ديانة أخرى. غير الديانة الاسلامية كالخطيئة والصلب والخلاص، فضلاً عن استخدامها لفظ الاله بغير المعنى المحدد الذي جاء في القرآن الكريم[١١]. ولم تكن تهمة الغموض أو صعوبة التوصيل من التهم التي وجهت الى هذا الشعر أساساً، بل لعله قد اتهم بالنثرية والتقريرية وخاصة بالنسبة لبعض نماذجه التي أخذت في الخمسينات طابعاً جماهيرياً مثل قصيدة عبدالرحمن الشرقاوي «من أب مصري الى الرئيس ترومان» التي يبدأها[١٢] بقوله:

يا سيدي
اليك السلام وان كنت تكره هذا السلام
وتغري صنائعك المخلصين لكي يبطشوا
بدعاة السلام

ولكنني
سأعدل عن مثل هذا الكلام
وأوجز في القول ما أستطيع

بل لعلنا نجد مؤخراً من يخرج بعض قصائد هذه المدرسة الشعرية من قائمة الشعر ويضمها الى قائمة النثر، ولست أقصد العقاد الذي أحالَ بعض هذه القصائد الى «لجنة النثر للاختصاص»، وانما

أقصد أدونيس في تقييمه لقصيدة[١٣] الكوليرا لنازك الملائكة التي يعدها البعض بداية الشعر الجديد والتي تقول فيها:

الكوليرا
في كهف الرعب مع الأشياء
وصمت الأبد القاسي حيث الموت دواء...

ما أريد أن أخوض في تقييم شعر هذه الحركة الشعرية وانما أردت أن أقول فحسب ان هذه الحركة وان تكن خروجاً على النهج الشعريَ السائد، سواء في بنيتها أو دلالتها أو موسيقاها ـ طبعاً يتمثل هذا في أفضل نماذجها ـ فإنها لم تثر قضية الغموض، أو صعوبة التوصيل، بل على العكس من ذلك ارتبطت بدعوة الى جماهيرية الشعر، من جانب شعرائها ونقادها على السواء. كقول محمود درويش في مرحلته الشعرية الأولى:

أجمل الأشعار ما يحفظه عن ظهر قلب
كل قارىء
فاذا لم يشرب الناس أناشيدك شرب
قل أنا وحديَ خاطىء

أو قول الشاعر

قصائدنا بلا لون بلا طعم بلا صوتِ
اذا لم تحمل المصباح من بيت الى بيتِ
وان لم يفهم «البُسطا» معانيها
فأولى ان نذريها... ونخلص نحن للصمتِ

والحق أن هذه الحركة الشعرية الجديدة حققت نجاحاً جماهيرياً لا نظير له في تاريخ الشعر العربي. ولا شك أن ملابسات الصراع الوطني والاجتماعي الذي كان محتدماً خلال الخمسينات خاصة وبعض سنوات الستينات كان عاملا من عوامل هذا النجاح الجماهيري وليس هذا بالطبع حكماً على قيمة هذا الشعر. فالجماهيرية ليست صفة في الشعر، وانما قد تصبح صفة للشعر.

على أنه مع أواخر الستينات وطوال السبعينات وحتى يومنا هذا، أخذت تبرز ظاهرة جديدة أو متطورة في الشعر العربي هي ما سوف نتحدث عنها باسم الشعر الحديث في الاطار الذي حددناه

في مستهل هذه الدراسة.

ثلاث ظواهر تعبيرية في الشعر الحديث:

من التعسف ان نحدد بالدقة البداية التاريخية لنشأة هذا الشعر الذي نصطلح على تسميته بالشعر الحديث. ذلك ان هذا الشعر ـ في رأينا ـ يمثل أكثر من تيار واتجاه. فهناك الاتجاه الذي يمكن ان نعتبره تطويراً وتعميقاً تعبيرياً ودلالياً لشعر المرحلة السابقة للشعر الجديد، وهناك الاتجاه الذي يصطلح على تسميته بالحداثة الشعرية، أو شعر الحداثة، والتي تعتبر مجلة «شعر»، ثم مجلة «مواقف» من منابره الأساسية.

وما أشد اختلاف الاطار التاريخي الذي تخلّق فيه الشعر الجديد، عن هدا الاطار التاريخي الذي يتخلق فيه هذا الشعر الحديث. لم نعد في مرحلة مد وطني عارم، بل نحن في مرحلة ردة وانتكاسة على المستوى الوطني والاجتماعي والقومي، بلغت الى حد خيانة الثورة العربية عامة والفلسطينية خاصة، والتسليم للعدو الصهيوني، هذا فضلاً عن بروز التناقضات واستفحالها بين الشعارات والتطبيقات؛ واحتدام الصراع الطبقي الداخلي، وتفكك وحدة العمل القومي، واستشراء عمليات القمع والقهر وكبت الحريات الديمقراطية بل التعذيب والتصفيات الجسدية التي لا ينجو منها المثقفون، اذ لم يكونوا من أبرز وقودها.

في هذا الاطار التاريخي الفاجع، يتخلّق الشعر الحديث، منعكفاً على ذاته مُجْتَرّاً أحزانه وجراحه الداخلية، أو ذاهلاً عما حوله في تعويض اغترابي أو يقف مجدِّداً أسلحته شاحذاً وعيه ونضاله دون أن يفقد تفاؤله الصعب. انه بشكل عام شعر الرفض وارادة التجاوز، وأن اختلفت دلالة هذا الرفض وهذا التجاوز وتنوعت بين رفض وتجاوز مناضل ورفض وتجاوز متعالٍ مثالي.

ولست هنا في مجال تقييم تفصيلي لهذا الشعر، وانما اكتفى بهذه الاشارة العامة لننتقل منها الى الحديث عن طبيعة هذا الشعر من حيث قضية الغموض والتوصيل.

الحق، اننا نستطيع ان نتبين ثلاثة تيارات في هذا الشعر الحديث فيما يتعلق بهذه القضية:

١ ـ التيار الاول هو ما يمكن تسميته بتيار التعقيد الذي يصل أحياناً الى حد الابهام وانعدام التوصيل. وهو يجمع ما يسميه نقادنا القدامى بالمعاظلة واستخدام حوشي الكلام، وبين غموض المعنى وابهامه. ولنضرب مثلا عليه بفقرات من شعر الشاعر المصري محمد عفيفي مطر. يقول في مطلع قصيدته «امرأة: اشكالية علاقة»:

(تهدّت ناقة الليل، استطفّ لها من الريح المليئة بالظلام الكتر في اللحيين من جرش اللغام الرعد، وانتشرت من الرغو النجومُ الفضة الماءُ المرقم والغبار الزعفرانيّ، الرغاء وشيجة الايقاع بين دمي وبين الأرض...).

وقد لا تواجهنا مثل هذه المعاظلة اللفظية كثيراً في الشعر الحديث، وان واجهتنا في بنية الشعر ودلالته في كثير من الاحيان، ولنضرب مثالا آخر[١٤] من شعر عفيفي مطر أيضاً:

(جسدي يطلع من طينته، والغمر محفوف بليل الخلق
والله على جوهرة الخضرة[٢] يدعوني كتابا وقراءه
وانا أسمع صوت الشجر الطالع في الرعد
فادعوه، رغيفاً وعباءه[٣]).

ونجد هذا الترقيم[٢] على لفظة الخضرة، فنقرأ في الهامش:

(هذي جذاذة قول من الكتب الصفراء تطفو الى مطر الخلق من غرين الشهوة الجامعة/وتخضر ما بين
متن وحاشية ثم نقرأ في ورق القلب (والقلب
ساعة طمي يرفرف ميقاتها في فضاء الدما) ثم تأخذ وجها يجد في جملة القول ركنين: فعلاً وفاعل).

ثم نجد هذا الترقيم[٣] على كلمة (عباءة) فنقرأ في الهامش:

كنت أرتديها، أكانت مخبأة تحت
جلدي؟. زمانا أرقع والخرق ليس يضيق،
وها آنذا خالعٌ جسدي).

ونلاحظ في هذه الفقرات التكديس الشديد للصور ومحاولة الابهار بخلق تشابيه واستعارات غير متوقعة ان لم تكن مستحيلة، الا أنها لا تثير احساساً بالغرابة بقدر ما تصنع عتمة مبهمة يستحيل معها الاتصال والتوصيل.

حقاً، ان الدراسة التحليلية المستأنية تستطيع ان تصل الى تفسير هذه الدلالات. على أن الأمر سيكون عملية عقلانية استخلاصية وليست تذوقاً واستمتاعاً شعرياً. والحق ان شعر عفيفي مطر ظاهرة في الشعر الحديث. انه يبدأ من رموز ريفه المصري الذي ولد وعاش فيه، ولكن سرعان ما يشطح عنها الى رؤية ميتافيزيقية متعالية للعلاقات والأشياء والتجارب.

ان هذه الرؤية هي المسؤولية عن هذا الغموض المبهم في شعره.

ان عفيفي مطر شاعر كبير بغير شك، خرج من معطف محمود حسن اسماعيل، ومن ريفياته ومن خياله الغنائي المفرط الى هذه الآفاق الميتافيزيقية المتعالية التي تغرِّبُه عن التجارب الحية المعاشة وتسد - في كثير من الاحيان - امكانية التواصل الشعري بينه وبين متذوقي الشعر وقرائه. على أن

عفيفي مطر وان اتخذْتهُ مثالاً لتيار التعقيد في الشعر الحديث ، فهو ينتسب كذلك الى التيار الثاني في هذا الشعر.

تيار التجريد

٢ ـ أما هذا التيار الثاني في الشعر الحديث فهو ما يمكن تسميته بتيار التجريد الذي تكاد تستغرقه دعوة التجاوز الميتافيزيقي والصوفي. وهو تيار مثقل بالخبرات الثقافية المجردة اكثر من الخبرات الانسانية الحية ، يَهتم اهتماماً بالغاً بالتفجيرات الشكلية في بنية الشعر ويعتبرها جوهر الثورة الشعرية. يتخلى تماماً في أغلب الاحيان ـ وخاصة في المرحلة الاخيرة ـ عن الاوزان التقليدية وحتى عن التفعيلة الواحدة ، فضلاً عن القافية ، ويتبنى ما يسمى بقصيدة النثر ، ويدعو الى القطيعة مع الذاكرة الشعرية[١٥] التراثية ، وتصبح قضيته الأساسية هي المغامرة التعبيرية باللغة وفي اللغة. وتبرز أخيرا دعوة يتبناها واحد من شعراء هذا التيار الى استخدام الخط[١٥] العربي الزخرفي لكتابة الشعر لتحقيق الفراغ المكاني في بنية التعبير الشعري. ويعتبر هذا التيار نفسه الممثل الوحيد للحداثة في الشعر العربي المعاصر. والحق ، ان هذا التيار الشعري يكاد يجعل من مناهج الدراسة الألسنية الوصفية البنيوية الجديدة في دراسة الشعر منهجاً له في ابداع الشعر.

ولعل الشاعر أدونيس أن يكون بلا منازع رأس هذا التيار الشعري ، وابرز المعبرين عنه ابداعياً ونظرياً ، بل ما أشد التداخل[١٦] التعبيري بين ابداعه لهذا الشعر وتنظيره له. وقد أحب أن أقف قليلاً عند قصيدة من قصائده التي تفرغ د. كمال ابو ديب[١٧] لتحليلها تحليلاً تفصيلياً ، هي قصيدة « كيمياء النرجس ـ حلم » ، تقول القصيدة :

المرايا تصالح بين الظهيرة والليل
وخلف المرايا
جسد يفتح الطريق
لاقاليمه الجديدة
جسد يبدأ الحريق
في ركام العصور
ماحيا نجمة الطريق
بين ايقاعه والقصيدة
عابراً آخر الجسور
وقتلت المرايا

ومزجت سراويلها النرجسية
بالشموس . ابتكرت المرايا
هاجساً يحضن الشموس وابعادها الكوكبية .

ولعل هذه القصيدة الا تكون من أجمل قصائد ادونيس او أكثرها تعبيراً عن مذهبه الشعري وطاقته الابداعية . على أنها قصيدة معبرة بغير شك عن هذا المذهب الشعري بما تقول وبطريقة قولها .

ولن يتاح لي في هذا المجال الضيق ان أناقش تحليل أبو ديب لهذه القصيدة ، هذا التحليل البالغ الرهافة والدقة والذكاء رغم ما فيه كذلك من تعسف ومغالاة وافتعال في القراءة التفسيرية . غير أني أكتفي بتأكيد ما يقوله في نهاية دراسته لهذه القصيدة[١٨] بأنها « تمثل الموقف الذي يرفض الواقع مجسداً التوتر العميق بين الآن والآتي ، او الهنا والهناك . ويحاول صهر هذا الواقع بعالم الحلم ليخلق منهما معاً عالماً جديداً يصنعه عبر التجاوز والكشف والتوق ، والعنف الخلاق » . حقاً ، ان القصيدة تعبر عن رؤية تجاوزية للمستقر والثابت والمظهري والمحدود ، وعن دعوة فاعلة من أجل التحقق الشامل الكوني . (وهي خالية من محاولة التصالح بين الماضي والمستقبل مما يحاول ابو ديب اثباته بتحليله التفصيلي)[١٩] . وتكاد هذه الرؤية وهذه الدعوة في القصيدة أن تكون هي رؤية اغلب قصائد أدونيس ودعواها . انها تنويعات وتفريعات على نفس اللحن الواحد . وهو لحن واحد ذو طبيعة مجردة ، وتنويعات وتفريعات لا تقل تجريداً ، بل يغلب عليها أحياناً الطابع العقلاني الشديد الذي يقترب أحياناً من التقرير في بنية التعبير الشعري وفي دلالته ، ويجعل تذوقه او بالأحرى تفهمه جهداً عقلانياً وإعمالا فكرياً في أغلب الاحيان . ولهذا ما أكثر ما يكون الغموض في القصيدة ليس غموضاً شعرياً ايحائياً وانما هو مجرد غموض معنوي . على أن القصيدة رغم هذا تنتسب الى الشعر بفضل بنيتها التعبيرية التي تقوم في أغلب الاحيان على المفارقات الاستعارية ، والرموز الضدية ، والثنائيات النافية لبعضها أو المحتضنة لبعضها . ففي قصيدة (كيمياء النرجس) نجد الظهيرة والليل ، والمحو والعبور ، والقتل والابتكار والسراويل والشموس ، والأنا والأبعاد الكوكبية . هذا فضلا عن اثارة الاحساس بالغرابة عن طريق الاستعارات المفاجئة غير المتوقعة (مثل قتل المرايا) ، وبروز الأنا بروزاً نرجسياً متضخماً رافعاً راية البشارة النبويّة المتفردة .

وتكاد هذه الصفات التعبيرية ان تكون كذلك هي الصفات الأساسية لأغلب تجاربه الابداعية . فهو في « مفرد بصيغة الجمع »[٢٠] يجوهر العارض ويغسل الماء ، وهو يشكك المثلث بأضلاعه والدائرة بمركز الدائرة ويشكك الخبز بالملح ، ويقول :

أتدحرج بين أنا الجمر وأنا الثلج
وبين

الياء
والألف
اتدلى
اخلق في اليوم يوماً آخر.

وهو يعلن:

مكان ولادتي وتاريخها
١٩٣٠ الشمس قدم الطفل
عرفت اقل من امرأة
لأنني تزوجت بأكثر من امرأة
عرفت أقل من رجل
لأني تزوجت باكثر من رجل

ويقول:

لا أكتب/
اتغير
أغير ما يغيرني
غموضاً حيث الغموض ان تحيا
وضوحاً حيث الوضوح ان تموت

ويقول في نهاية الديوان:

أمحو وجهي ـ أكتشف وجهي
أيتها الابجدية البائسة
ماذا أستطيع بعد أن أحملك
وأية غابة أزرع بك؟

ويختتمه قائلاً:

وأنت أيتها الأشياء الباقية من أحلامنا
تحوَّمي حول صبواتنا
أجسادُنا نتوء الطوفان

وليس في انقاضنا غير المحيطات
والآن أول البحر
أنا الصارية ولا شيء يعلوني/
والآن أول الأرض.

وفي ديوانه الاخير (كتاب القصائد الخمس تليها[٢١] المطابقات والاوائل) يقول:

قولي ينكسر/
هو ذا الثلج حار، هي ذي النار باردة
هو ذا المعلوم ساكن وهو في نفسه متحرك
غامض وهو في نفسه الواضح.

ويقول:

حقاً انا الطاغية وأعلن جمهورية الهدم/
الا، فلنكن شغلك الرئيس ايها الانشقاق،
وليهتز تحت حواسنا عرش الأشياء، ولتتزلزل
دولة الموازين،
قولوا لاحلامكم ان تأخذ مكان النجوم
وتتدلى،
قولوا لافكاركم أن تأخذ مكان الشجر وتتأصل،
احتضّنا، يا جنس الوله، ما بعد الملاك ما قبل
الشيطان،
والنفي لك، أيها الرضى...

حقاً، ليس من اللائق ان يتعامل الشعر هكذا، بانتزاعه من سياقه، واجتزائه من وحدته، وانما اردت فحسب أن أسوق بعض أمثلة من شعر أدونيس لأدلّل بها على أن الدعوة الى التجاوز تكاد أن تكون الدلالة الأساسية العامة لمعظم شعره، يعبر عنها تعبيراً تجريدياً، بل عقلانياً خالصاً في بعض الأحيان ـ كما رأينا ـ وان تنوعت وتفرعت أساليب وصور التعبير عن هذه الدعوة التجاوزية. هذا فضلاً عن أن نهجه في بنية الشعر، يكاد يقوم أساساً على المواجهة والمصادمة بين الرموز الضدية والثنائيات المتنافية أو المتحاضنة.

وليس في هذا اقلال من قيمة هذا الشعر، وانما هو تحديد لخصائصه، فأدونيس ـ بغير شك ـ من

أكبر شعراء العرب المعاصرين، وله تأثير غالب على جانب كبير من الابداع الشعري المعاصر. على أن شعره ـ وشعر ما يسمى بتيار الحداثة الشعرية ـ يتسم بهذه السمة التجريدية الثقافية ذات الدلالات الميتافيزيقية والصوفية، فأغلب معطيات شعره وعناصره وصوره مجردات فكرية، تكاد تخلو من أي تجربة ذاتية حية، أو أية نبضة حسية بنبضات عالمنا المعاش. ولعل هذا ان يكون مصدر الغموض في هذا الشعر، الذي قد ينشأ في كثير من الأحيان لا من الطبيعة الخاصة للشعر، وانما من الطابع التجريدي والميتافيزيقي والصوفي لمعانيه ودلالته وما تفرضه احياناً كذلك من بنية خاصة ملائمة.

تيار التجسيد الواقعي

٣ ـ أما التيار الثالث فهو ما يمكن تسميته بتيار التجسيد الواقعي. والواقعية في الأدب لا تعني ذلك المفهوم الذي سعى البعض في معركتهم الايديولوجية ضد الواقعية، أن يشوهوه باعطائه معنى الاستنساخ الآلي أو المرآوي للواقع او التقريرية الجافة، او العقلانية أو الشعارية الى غير ذلك. والواقعية في الأدب لا تعني كذلك فرض اسلوب معين أو نهج محدد للتعبير والإبانة. بل تتنوع فيها الأساليب وأشكال التعبير تنوعاً لا حد له، فقد تستخدم الرموز والأساطير والاحلام الى غير ذلك. انما المهم في الواقعية أساساً ـ وهي مستويات مختلفة ـ هو الحس بحيوية الواقع وصراعيته والتعبير عنه أدبياً في الأدب، أي بلغة الأدب، لا بلغة الواقع المباشرة. انه استخراج شعر الواقع، وقسماته الجوهرية، والمزج الخلاق بين الخبرة الذاتية والوعي الموضوعي، باستخدام كل وسائل التعبير الممكنة التي لا تقف عند حد. وفي تقديري ان شعراء هذا التيار في الشعر الحديث هم، كما أشرت في البداية، امتداد لمدرسة الشعر الجديد، شعر الخمسينات، وان تعمقت خبرتهم الصياغية والدلالية. حقاً انها لا تقتصر على شعراء الخمسينات بل تكتسب الى صفوفها شعراء جدداً. نجد بينهم محمود درويش الامتداد المتطور لمدرسة الأرض المحتلة، كما نجد بينهم وجوهاً جديدة مما يمكن تسميته باسم شعراء الجنوب اللبناني، فضلاً عن أسماء مثل سعدي يوسف والبياتي واحمد عبدالمعطي حجازي وأمل دنقل والفيتوري وغيرهم وهم من أبناء مدرسة الشعر الجديد في الخمسينات. وان كنا نجد بين أبناء هذه المدرسة من تراجعوا أو تجمدوا أو توقفوا لعلنا نذكر من بينهم نازك الملائكة وصلاح عبدالصبور.

وعلى الرغم مما نجده بين أبناء هذا التيار الواقعي الحديث من اختلافات في مناهجهم الابداعية وفي خبراتهم ورؤاهم الحية ومواقفهم الاجتماعية، فان هناك ما يجمعهم. ولعل أبرز ما يجمعهم هو ما نستشعره في شعرهم من نبض الواقع الآني الحسي بابعاده الدرامية، على اختلاف أساليب تعبيرهم. ونستطيع ان نتبين في شعرهم ثلاثة عناصر متداخلة متشابكة فهناك التاريخ الذي يعبر عن نفسه تعبيراً أفقياً في شكل قصة، حدوثة، حكاية قصيرة، تفاصيل لحظة آنية حية. وهو دائماً تاريخ حسي زاخر بالتفاصيل الصغيرة والكبير، ولكنها تفاصيل ملموسة تتحرك وتتلاقى وتتفرق لتشكل

هذا الخط التاريخي الممتد وان عبرت عنه وعنها رموز وأقنعة تراثية أو شعبية أو دينية. ولكن هناك دائماً كذلك الدراما التي تتساقط عمودياً على هذا الاتصال التاريخي الأفقي، فتقطّعه، وتوتّره وتعمق دلالاته وايحاءاته. ثم هناك اخيراً الغنائية التي نستشعرها برغم ـ أو بفضل ـ ما فيها من تجديد ايقاعي، ومن تخلّ عن القافية احياناً وعن التفعيلة المطردة احياناً كثيرة. انه شعر التجربة الذاتية الحية. بل التجربة الحسية جداً، والوجدانية جداً، وان لم تخلُ من فكر، ولكنها التجربة الموضوعية كذلك. انه شعر الصور المتنامية افقياً في شكل حكائي، وان كان يرعشها دائماً تقطيع درامي حاد. وهو شعر غنائي في غير اطراد، في غير رتابة. انه الوعي بالواقع، ومعاناة الواقع، ومصادمة الواقع في تشكيل شعري ابداعي. في كثير من الاحيان يكون شعر مناسبات. ولكن... يا لها من مناسبات! محنة تل الزعتر في قصيدة «أحمد زعتر» لمحمود درويش، وقصيدة «الساعة الاخيرة» لسعدي يوسف. مصرع المناضل عمر بن جلدون، انتفاضة مصر في ١٧ و١٨ يناير ١٩٧٧ في قصيدتي «عرس المهدي» و«القيامة والطفل الضائع» لأحمد عبدالمعطي حجازي، الصلح مع اسرائيل في قصيدة «لا تصالح» لأمل دنقل، العدوان الطائفي والصهيوني على الجنوب اللبناني في شعراء الجنوب اللبناني عامة. على أن هذه التعابير عن تلك المناسبات، هي تعابير عن تلك المناسبات، وتعابير بها، في بناء شعري يرتفع بالمناسبة المحددة، إلى ما هو غير محدد، إلى ما هو جوهري فيها. الى ما هو جوهري في تجربة حياتنا، في محنة حياتنا المعاصرة، تعميقاً لخبرة حية، وابداعاً لرؤية شاملة متعددة الدلالات والايحاءات.

واذا كان هذا هو ما نجده قسمة مشتركة بين شعراء هذا التيار، وان اختلف وتفاوت المستوى بينهم كذلك، فما أعمق ما تتمايز تعابيرهم الفنية ورؤاهم الخاصة.

محمود درويش مثلاً، نجد في شعره هذا النسج القصصي الدرامي الغنائي وان تميز بغلبة النبض الدرامي الحاد الذي يجعل من الخط الافقي القصصي تقطيعات ووثبات وانتقالات مفاجئة في المكان والزمان والدلالة، كما يتسم شعره كذلك وخاصة في المرحلة الاخيرة ببروز الفكر الذي يندمج احياناً في عملية بناء القصيدة. على أنه يتخذ احياناً اخرى شكل عملية استدلالية أو قياسية تجريدية[٢٢] بل تقريرية تفجر روح الادانة والشك والغضب والتساؤلات الحادة والاصرار المناضل، دون أن يفقد شعره توتره الدرامي، وغنائيته. فلنتأمل هذه الفقرات عن قصيدته الأخيرة (بيروت) تأكيداً لهذه السمات:

... من مبنى بلا معنى الى معنى بلا مبنى وجدنا الحرب...
هل بيروت مرآة لنكسرها وندخل في الشظايا
أم مرايا نحن يكسرنا الهواء؟
تعال يا جندي حدثني عن الشرطي:

هل أوصلت أزهاري الى الشباك؟
هل بلغت صمتي للذين أحبهم ولأول الشهداء؟
هل قتلاك ماتوا فيك من أجلي وأجل البحر . . .
أم هجموا علي وجروني من يد امرأة
تعد الناي لي والشاي للمتحاربين؟
وهل تغيرت الكنيسة بعدما خلعوا على المطران زياً عسكرياً؟
أم تغيرت الفريسة؟
هل تغيرت الكنيسة
أم تغيرنا؟

أو يقول في القصيدة نفسها:

فسر ما يلي:
بيروت (بحر ـ حرب ـ حبر ـ ربح)
البحر: ابيض أو رصاصي، وفي ابريل اخضر،
أزرق، لكنه يحمر في كل الشهور اذا غضب
والبحر: مال على دمي
ليكون صورة من أحب

وهكذا يواصل بنية القصيدة مفسراً الحرب، فالحبر، فالربح، الذي يقول فيه:

والربح: مشتق من الحرب التي لا تنتهي
منذ ارتدت اجسادنا المحراث
منذ الرحلة الاولى الى صيد الظباء
حتى بزوغ الاشتراكيين في آسيا وفي افريقيا.
والربح يحكمنا
يشردنا عن الأدوات والكلمات
يسرق لحمنا
ويبيعه
بيروت ـ أسواق على البحر

اقتصاد يهدم الانتاج
كي يبني المطاعم والفنادق
دولة في شارع او شقة
مقهى يدور كزهرة الصبار نحو الشمس.

ومع شاعر آخر هو أحمد عبدالمعطي حجازي نستشعر ذات النسج القصصي الدرامي الغنائي كذلك، ولكننا نستشعر غلبة الطابع الحكائي القصصي، التواصل الأفقي لبناء الصور البارزة، لا تساقط في فراغاتٍ لا انتقالات مفاجئة، بل نتحرك حركة تكاد منطقية الخطوات في تشكيل بنية القصيدة دون ان نسقط في تجريد او شكلية. القصيدة عنده ملأ متماسك متصل وجدانياً ودلالياً ونغمياً. بل لعل ايقاع شعره ان يكون عنصرا أساسياً من عناصره الدلالية. على أننا نحس احساساً شبه لمسي بأشياء العالم، لا أقول معطياته، وانما أشياءه، ملموساته. انه شعر الواقع المباشر الحي متجسداً متشكلاً مصاغاً في واقع الشعر. انه شعر لا يستنسخ الواقع وانما يكتشف فيه شعريته. وواقع الاشاري المباشر، هو واقعنا العربي، همومنا القومية جراح حياتنا اليومية، مفاخرنا وأمجاد تراثنا، الا أنه في شعره وبشعره يرتفع الى رمز انساني شامل وان لم يفقد خصوصيته الحارة. ذلك أنه في أعماقه وفي أعماق شعره، بقايا الحزن الريفي الرومانطيقي. ما زال الضياع بين القرية التي غابت ولم تغب، والمدينة التي تغيّب وتغرّب، حلماً فروسياً من أجل الحق والسعادة وانسانية الانسان، ولكنه حلم ـ على فروسيته ـ حزين حزين.

ولعل قصيدته (طردية) أن تكون من أبرز قصائده تعبيراً عن جوهر نهجه الشعري:

هو الربيع كان، واليوم أحد
وليس في المدينة التي خلت
وفاح عطرها سواي،
قلت اصطاد القطا،
كان القطا يتبعني من بلد الى بلد
يحط في حلمي ويشدو
فاذا قمت شرد
حملت قوسي وتوغلت بعيداً
في النهار المبتعد
أبحث عن طير القطا

حتى تشممت احتراق الوقت في العشب
ولاح لي بريق يرتعد
كان القطا
ينحل كاللؤلؤ في السماء ثم ينعقد
مقترباً
مستجمعاً صورته من البدد
مُسّا قطاً ، كأنما على يدي
مرفرفاً على مسارب المياه كالزبد
وصاعداً بلا جسد .
صوبت نحوه نهاري كله
ولم أصد .
عدوت بين الماء والغيمة ،
بين الحلم واليقظة مسلوب الرشد
ومذ خرجت من بلادي . . .
لم أعد .

وعندما كنت أتحدث عن شعر أحمد عبدالمعطي حجازي كنت أحس كأنني اتحدث كذلك بنفس الكلمات عن سعدي يوسف ، أستشعر بين هذين الشاعرين قرابة فنية كبيرة ، لا في الطابع التاريخي الحكائي الدرامي الغنائي العام لشعر هذا التيار وانما للملامسة الحسية لأشياء الوجود التي أستشعرها في شعرهما . على أنه اذا كان شعر حجازي يتسم بهذا الملأ المتماسك المتصل فان شعر سعدي يوسف يتسم بالفراغ المتوتر . فما أكثر الفراغات الدالة في بنيته الشعرية المعبرة عن عوالم غير منظورة لا يمكن للغة ان تعبر عنها الا بفراغات لغة الشعر . ولست أقصد بالفراغات ، تلك الفراغات المكانية فحسب التي تترك بين كلمات أو أبيات أو تمتلي بنقاط أو فواصل وانما أقصد كذلك الفراغ ، الصمت ، السكوت ، الانتظار ، التعلق في بنية المعنى المشكّل في القصيدة ، والذي قد يعبر عنه احياناً بتكرار بعض الكلمات او بالانتقال الهادىء جداً ، والمفاجىء جداً ، كأنه الانسحاب ، أو نزول ستار ، أو قفل شباك ، أو انقطاع مطر ، في حدث واقعي ـ شعري . على أن ما يميز شعر سعدي يوسف كذلك هو هذا الغوص في حسيات ، محسوسات وملموسات الوجود الواقعي الحي ، والتعبير البسيط البسيط عنها بالرحلة الافقية ، بالحكاية ، بالصورة المتطورة النامية ، بالفراغ الصامت ، بالغنائية التي تشتد ـ أحياناً نادرة ـ لدرجة الضجيج ، وتخفت في أغلب الأحيان لدرجة ما يشبه العدم دون أن تفقد وجودها وفاعليتها أبداً . في حكايته سرد مباشر تقريري أحياناً ، ورمزية

مغرقة أحياناً اخرى ، ومزج بينهما في أكثر الأحيان . لديه حس طبقي بالواقع ورؤية واضحة لصراعيته الاجتماعية الحادة ، وقد اكتفي بفقرتين من قصيدته (قصيدة للجبهة[٢٣]ـ تحت جدارية فائق حسن) التي تتبين فيها بعض تلك الملامح الفنية والدلالية التي أشرنا اليها :

(تطير الحمامات في ساحة الطيران ، البنادق تتبعها ،
وتطير الحمامات . تسقط دافئة فوق أذرع من جلسوا
في الرصيف يبيعون أذرعهم . للحمامة وجهان :
وجه الصبي الذي ليس يؤكل ميتاً ، ووجه النبي
الذي تتآكله خطوة في السماء الغربية .

واذ يقف الناس في ساحة الطيران جلوساً ، يبيعون أذرعهم : سيدي قد بنيت العمارات . أعرف كل مداخلها ، وصبغت الملاهي . . . أعرف ما يجذب الراقصين اليها . ورممت مستشفيات المدينة . . . أعرف حتى مشارحها . سيدي . . . لم لا تشتري؟ ان كفي غريبة .

ـ أجس ذراعك؟
ـ يا سيدي جسها . . .
ـ أمس . أين اشتغلت؟
تطير الحمامات في ساحة الطيران . . . وعينا المقاول
تتجهان الى الأذرع المستفزة . يدخل شخصان
سيارة النقل . . . ثم يدور المحرك ، ينفث في ساحة
الطيران دخاناً ثقيلاً . . . ويترك بين الحمائم والشجر
المتيبس رائحة من شواء غريبة .

وقد اكتفى أخيراً بالحديث عن شاعر اخر يتميز شعره كذلك بهذا النسج القصصي الافقي الذي يقاطعه ويتعامد عليه نبض درامي حاد وغنائية عالية ، هو الشاعر أمل دنقل ذلك أن لهذا الشاعر ما يميزه عن أغلب الشعراء المحدثين . فهو يكتب أحياناً ، بل في كثير من الاحيان ، بلغة أقرب الى النثر العادي ، على أنه يتمكن بها من رسم صور حسية بارزة ناتئة في خشونة قاسية . وهو يوظفها في اقتدار للتعبير عن تهكميته الحادة وسخريته الشديدة المرارة ، والتي تجعل منه نسيج وحده في هذا المضمار .

نقرأ في ديوانه (تعليق على ما حدث)[٢٤] :

كل صباح
أفتح الصنبور في ارهاق
مغتسلاً في مائه الرقراق
فيسقط الماء على يدي... دما
...
وعندما
اجلس للطعام مرغماً
أبصر في دوائر الاطباق
جماجماً
مفغورة الافواه والاحداق.

أو يقول في الديوان نفسه:

توقفني امرأة...
في استنادها المثير
على عمود الضوء:
(كانت ملصقات (الفتح) و(الجبهة)...
تملأ خلف ظهرها العمودا).
تسالني لفافة:
(لم يترك الشرطي...
واحدة من تبغها الليلي)
تسألني ان كنت أمضي ليلتي... وحيدا
وعندما ارفع وجهي نحوها...
أبصر خلف ظهرها، شهيداً
معلقاً على الحائط، ناصع الجبهة
تغوص عيناه... كنصلين رصاصيين
أصرخ من رهافة الحدين
... أمضي بلا وجهة...

أو نقرأ هذه الصلاة في مطلع ديوانه (العهد الآتي)[٢٥]

أبانا الذي في المباحث ، نحن رعاياك ، باق لك الجبروت
وباق لك الملكوت ، وباق لمن تحرس الرهبوت .
تفردت وحدك باليسر . ان اليمين لفي الخسر .
أما اليسار ففي العسر ... الا ... الذين يماشون .
الا الذين يعيشون يحشون بالصحف المشتراة
العيون ... فيغْشون ... الا الذين يشون
والا الذين يوشّون ياقات قمصانهم
برباط السكوت .

أو نقرأ هذا (النقش) في قصيدته (رسوم في بهو عربي) من الديوان نفسه :

(الناس سواسية ـ في الذل ـ كاسنان المشط
ينكسرون ـ كأسنان المشط
في لحية شيخ النفط) .

حقاً قد لا تكون هذه النماذج الشعرية أفضل شعره ، ولكن لعلها تقدم لنا نهجه التعبيري على نحو بارز حاد .

ولقد كنت أتمنى أن أقف طويلاً مع عمل أو أكثر لهؤلاء الشعراء أو لغيرهم محللا مكوناته ومكنوناته ، محددا من داخل البنية الشعرية نفسها الطبيعة الفنية لهذا التيار الشعري . الا أن المجال قد لا يسمح لغير هذا العرض السريع العام لبعض ظواهره العامة وبعض خصائصه التي تختلف من شاعر الى الآخر .

ان هذا التيار ـ كما أشرنا من قبل ـ هو امتداد معمق لحركة الشعر الجديد يواصل تجديد لغة التعبير الشعري وتطويرها في استبصار عميق بحقائق واقعنا ، وبوعي موضوعي مسؤول بضرورة تغييره وتثويره .

وبرغم ما في هذا الشعر من غموض كذلك ، وان اختلفت مستوياته ، هو في أغلب الاحيان غموض التعبير الشعري نفسه ، وغموض الخروج عن المألوف كشفاً للجديد المتخلق في واقع الخبرة الاجتماعية والانسانية الجديدة ، فضلاً عن الغموض الذي تفرضه الأوضاع غير الديمقراطية التي يعانيها المبدع العربي وما يواجهه من عسف وقمع في مختلف البلاد العربية ، فان هذا التيار الشعري بما يحمله من دلالات وطنية واجتماعية وقومية وخبرات ذاتية حية ، يشق طريقه ـ بيسر أحياناً وبقدر من المعاناة والجهد في أحيان أخرى ـ الى وجدانات الناس ويحقق فعاليته الخلاقة ببنيته الشعرية نفسها .

في ضوء هذا العرض السريع لهذه التيارات الشعرية الثلاثة ، التي لا تشكل تصنيفاً عازلاً لكل منها ، ولا تعني كذلك تنميطاً جامدا للابداع في الشعر الحديث ، وانما تسعى فحسب لتحديد بعض الظواهر السائدة فيه ، أقول في ضوء هذا العرض ، نستطيع أن نتبين ان قضية الغموض والتوصيل في الشعر الحديث ، تكاد ترتبط أساساً بالدلالة الشعرية او المضمون الشعري عامة . فلقد رأينا ان الدلالات الميتافيزيقية والصوفية المجردة أبعد عن التوصيل والابانة شعرياً من الدلالات المعبرة عن خبرات ذاتية حية ومواقف وطنية واجتماعية وقومية وانسانية عامة .

اننا ندرك كما ذكرنا من قبل ان الغموض صفة ذاتية في البلاغة الشعرية من حيث انها تعبير بلاغي تخيلي ، وخروج ببنية الشعر عن مألوف اللغة العادية . وندرك كذلك كما ذكرنا من قبل ان التوصيل الشعري ليس هو مجرد التوصيل التقريري او الاعلامي أو التثقيفي او التعليمي أو الاصطلاحي الى غير ذلك ، وانما هو التوصيل الايحائي وهو الفاعلية الجمالية الدلالية بلغة البنية الشعرية نفسها . وندرك أخيراً كما ذكرنا من قبل كذلك ان تذوق الشعر يستلزم قدراً ومستوى من الثقافة .

على أن ما نلاحظه من غموض بل تعقيد أيضاً في بعض ظواهر الشعر الحديث ، ومن عدم القدرة على التوصيل ، لا تدخل في هذا المعنى الخاص للغموض الشعري ، ولا في هذا المعنى الخاص للتوصيل الشعري ، ولا تقف عند حدود الجماهير غير المثقفة شعرياً ، أو الأمية عامة وانما تمتد الى جماهير المثقفين كذلك(*) .

وهذا ما يجعلنا نؤكد ان القضية في التحليل الاخير تتعلق أساساً بفلسفة خاصة في الابداع الشعري مؤسسة على موقف خاص من الحياة والواقع .

وقد تستحق هذه القضية ان تكرس لها الفقرة الاخيرة من هذه الدراسة .

(*) في ديوان الشاعر المصري نجيب سرور « لزوم ما يلزم » لقاء بين الشاعر وابي العلاء المعري . يشتكي له الشاعر من هذا الشعر الحديث ، (ص٣٧ ـ ٤١) ثم لقاء آخر مع دانتي (ص٥٣ ـ ٥٤) يعبر له عن الشكوى نفسها قائلا :

الشعر... هلا قلت يا دانتي لهم
فحسمت بيني في الخلاف وبينهم

قالوا بأن الشعر مثل الحلم أضغاث بلا معنى... رموز
هذيان محموم ، تعاويذ لساحر
ورؤى بدائي يرى الأشياء من احداق طفل
بحرا هيوليا يموج بغير شكل
فمعارك الطبقات شأن « الاجتماع »
ومعارك الاحزاب من شأن « السياسة »
والفكر والافكار شأن الفلسفة .
(لزوم ما يلزم . مطبوعات الشعب : ١٩٦٧) .

كلمة أخيرة حول الشعر والثورة :

للشاعر أدونيس نظرية نقدية في الشعر ـ كما أشرنا من قبل ـ تكاد أن تعبر عن ـ كما تعبر عنها ـ تجربته الشعرية الابداعية.

ونستطيع ـ توخياً للدقة ـ أن نحدد معالم هذه النظرية ببعض فقرات من كتابات أدونيس نفسه. يقول أدونيس[٢٦] : « اذا كانت الثورة تغييراً شاملاً لبنية المجتمع ، فان الشعر الثوري هو بالضرورة صورة بل الصورة العليا لهذا التغيير ، ويعني ذلك أننا كما نتخلص في الثورة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من البنى القديمة ، فان علينا في الشعر والثقافة ان نتلخص كذلك من أشكال التعبير القديمة ». ويقول[٢٧] : « ما يسمى بشعر المقاومة لم يكن شعراً يواكب المقاومة ، بل كان شعراً يتفيأ بها ويستظل بظلها ... ان شعر المقاومة الحقيقية ... (هو الذي) يخلق جبهة ابداع باللغة ، تواكب جبهة الابداع بالعمل ». ويقول[٢٨] : « شعراء الحداثة العميقة يفرغون اللغة من شحنتها هذه (الافرازات الاغترابية) ويضعون القارىء أمام هاوية ، لا يرى فيها عادة أو تقليداً أو أي اقرار استلابي ، وانما يرى فيها ذاته العميقة الأصيلة ».

ويقول « الممارسة الكتابية الحديثة ممارسة استباقية ، ولهذه الاستباقية وجهان : سلبي وايجابي. يعني الأول قطعاً مع ايديولوجية الكتابة السائدة على مستوى النظام الثقافي السائد ، ويعني الثاني اندفاعاً في معانقة المجهول رؤى وطرقَ تعبير »[٢٩].

ويمكننا الاكتفاء بهذه النصوص التي تكاد تلخص بالفعل جوهر نظريته النقدية على أنها في الحقيقة تكاد تقدم كذلك رؤيا محددة لأكثر من علاقة ، علاقة الشعر بنفسه أي دلالة التجديد والتثوير فيه ، وعلاقة الشعر بالثورة الاجتماعية ، وعلاقة الشعر بقارئه. ان الثورة في الشعر أولا هي قطيعته مع الايديولوجية السائدة ، وما تتجسد فيه من لغة وأبنية تعبيرية ، هو تغيير بنيوي أساساً يخرج الشعر من الذاكرة التراثية السائدة في التعبير. أما علاقة الثورة الشعرية بالثورة الاجتماعية فهي علاقة توازٍ لا أكثر. الثورة الاجتماعية تغير البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والشعر يغير أبنيته التعبيرية ، أما علاقة الشعر بقارئه فهي عزلة هذا القارىء عن تراثه التقليدي السائد ووحدته المطلقة مع ذاته في مغامرة اكتشاف للمجهول.

ولا شك أن الثورة في الكتابة وفي الفكر هي القطيعة مع الايديولوجية الرجعية السائدة ، على أنها ليست بالقطيعة الآلية المطلقة ، وانما هي القطيعة الجدلية ، التي لا تفقد أو تتخلى عن ذاكرتها التراثية ، ولا تنعزل عما في قلب الايديولوجية السائدة من صراعات محتدمة. ان التجاوز الخلاق لا يعني القطيعة المطلقة والا كان انقطاعاً وانعزالاً وشطحاً واغتراباً متعالياً عن حقائق الواقع والحياة. على أن الثورة في الكتابة كذلك لا تكون بمجرد القطيعة مع أساليب التعبير السائدة ، حقاً ، اننا لا نقلقل ايديولوجية سلطة سائدة بغير أن نمس رموزها أو شفرتها اللغوية[٣٠]. ولكن العكس غير صحيح ، فان تدمير هذه الرموز أو تغييرها لا يعني أننا قد قلبنا السلطة أو خرجنا

عليها ، بل قد يعني هذا أحياناً تغذية لثورة موهومة مزعومة تسد الطريق أمام الثورة الحقيقية. والثورية في الكتابة أو في الشعر خاصة لا تكون بمجرد تغيير بنيته اللغوية ، والخروج على موروثاته وذاكرته اللغوية ، بل الثورية في الكتابة وفي الشعر هي في الصياغة المتجددة للوعي الثوري والخبرات الانسانية المتجددة. «ان العمل على تثوير اللغة ، بمعزل عن حركة الواقع ، بمعزل عما تنقله هذه اللغة الى الوعي ، يؤدي ... الى الانفصال عن الثورة . والى الوقوع في شباك النقيض الايديولوجي ، الرجعي ، لهذه الثورة »[٣١]. وفضلاً عن هذا فان الثورية في الكتابة وفي الشعر قد تكون في حماية الموروثات وتطويرها وتعميق الذاكرة التراثية واضاءتها بالوعي النقدي والاستيعاب الخلاق ، الثورة في الكتابة وفي الشعر ليست فقداناً للذاكرة ، وتوازياً شكلياً مع ثورة الواقع ، بل هي امتداد تراثي يتجاوز نفسه باستمرار تجاوزاً جدلياً ، وهي فاعلية ايجابية في تغذية الوعي بالواقع وبارادة تغييره وتثويره وليس في تغذية الرؤى الغيبية والشطحات الاغترابية. والمشاعر الذاتية المتعالية والعدمية ، باسم التحرر من استلاب الواقع ، وتجاوز ايديولوجيته السائدة.

وهكذا نلاحظ مرة اخرى ان ما نتبينه من ظواهر الغموض والتعقيد وصعوبة التوصيل بل انعدامه أحياناً في بعض تيارات الشعر الحديث ، ليست القضية فيه أساساً هي قضية الغموض التعبيري أو التعقيد في بنية التعبير التي تحدّ من القدرة على التوصيل. انما هي قضية ما وراء هذا الغموض وهذا التعقيد من فلسفة فنية وحياتية تجعل من هذا الغموض والتعقيد وصعوبة التوصيل نتائج طبيعية للعزلة والاغتراب والتعالي عن الواقع الحي. فلقد طالعنا أشعاراً وقصائد تتسم بالغموض كذلك ، ولكنها تمنح شعرها من تجارب الواقع الحي ومن التفاعل معه والفاعلية فيه ما يجعل من هذا الغموض نفسه فاعلية ايجائية. مرة أخيرة ، انها ليست قضية غموض أو عدم قدرة على التوصيل انها قضية موقف من الواقع. يقول ادونيس[٣٢] ان الذين يطالبون اليوم بألوضوح في الشعر ـ باسم الجماهيرية أو الثورية أو الواقعية انما يطالبون في الواقع بنظم الأفكار ووصف المواقف ويطلبون من الشاعر ـ عمليا ـ ان يبقى ضمن المعاني العقلية. فانهم يطلبون منه أن ينتج ما « ليس للشعر في جوهره وذاته نصيب » على حد تعبير الجرجاني الذي يقول بأن الشعر تخييل.

على أن الامر على خلاف ما يقول أدونيس. فالذين يطالبون بالوضوح في الشعر لا يطالبون بالخروج عن شعرية الشعر ، ولا يطالبون بنظم الأفكار أو وصف المواقف والوقوف عند المعاني الفعلية. وأدونيس يصور الامر كأنما هناك ما هو شعر وهناك ما ليس بشعر ، هناك دعوة الى ابداع الشعر وهناك دعوة أخرى الى ابداع ما ليس بشعر. حقاً هناك ما هو شعر وهناك ما ليس بشعر. ولكن داخل ما نعده جميعاً شعراً ، هناك شعر وهناك شعر. هناك شعر التجريد الميتافيزيقي والشطح الصوفي(*) والغربة عن هموم الحياة وقضاياها الحية ، وهناك شعر الواقع والحياة النابع من

(*) ليست كل استفادة بالرموز الصوفية أو التراث الصوفي عامة ، شطحاً. بل تتنوع وتختلف دلالة التصوف ، بل « لكل شاعر تصوفه الخاص » على حد قول د. احسان عباس ـ راجع كتابه ـ « اتجاهات الشعر المعاصر » ، ص٢٠٩ عالم المعرفة الكويت ١٩٧٨.

همومنا وقضايانا والتطلع الى تجاوزها تجاوزاً خلاقاً حقيقياً لا تجاوزاً موهوماً زائفاً.

لا ... ليست القضية قضية غموض الشعر أو وضوحه، وليست قضية قدرته على التوصيل أو عدم قدرته على ذلك. فهاتان مسألتان ثانويتان وتابعتان.

انما القضية الاساسية هي مدى ارتباط الشعر بحياة الواقع، التي بدونها لا يكون للشعر حياة في الواقع ولا يكون لواقع الشعر حياة متجددة حقاً. □

الهوامش والمراجع

(١) **Reboul (olivier): Langage et Ideologie P.46 P.U.F. 1980 Cohen. J.: Structure du Langage Poetique ch VII Flammerion. 1966.**

(٢) **Taux (Henri Charles): La Nontion de Finitude dans la philosophie de Martin Heidegger: P.P.205-212 éd: L'age d'Homme Lausanne.**

(٣) **Kristeva (Julia): in A.J. Gremes: Essai de Sémiotique Poétique P.9. Larousse 1972.**

(٤) **Cohen J. P.191** المرجع سالف الذكر.

(٥) د. عصفور (جابر): مقال: تعارضات الحداثة، ص:٧٧ مجلة «فصول» ـ المجلد الأول، العدد الاول، أكتوبر ١٩٨٠، القاهرة.

(٦) الجرجاني (عبدالقاهر) دلائل الاعجاز. صفحة ٣٠٤ ـ ٣٠٥ دار المعرفة بيروت. ١٩٧٨.

(٧) الجرجاني (عبدالقاهر) أسرار البلاغة. صفحة ١٢٠ ـ دار المعرفة بيروت. ١٩٧٨.

(٨) الجرجاني دلائل الاعجاز. صفحة ١٩٦.

(٩) العقاد (عباد محمود). المازني (ابراهيم عبدالقادر)، الديوان ـ مقدمة الجزء الأول ـ القاهرة ١٩٢١.

(١٠) نعيمة (ميخائيل): الغربال، المقدمة. في أي طبعة من طبعاته.

(١١) العالم (محمود أمين)، مقال «الوصاية التي تفرضها لجنة الشعر»: «المصوّر» ٤ ديسمبر ١٩٦٤.

(١٢) شكري (غالي): شعرنا الحديث... الى أين؟ صفحة ٢٠٨ دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

(١٣) أدونيس: صدمة الحداثة. (الجزء الثالث من كتابه الثابت والمتحول). ص:٢٨٨ ـ ٢٨٩. دار العودة بيروت، (١٩٧٨).

(١٤) مطر (محمد عفيفي): ديوان «والنهر يلبس الاقنعة» ص٦٩ ـ ص٧٣ بغداد ١٩٧٥. وزارة الاعلام.

(١٥) ١. بنيس (محمد): بيان الكتابة، مقال في مجلة الثقافة الجديدة ص٤٠ ـ ٤٦ العدد ١٩ السنة الخامسة ١٩٨١ المغرب.

٢. أدونيس: فاتحة لنهايات القرن. ص٢٦٥ وما بعدها، دار العودة بيروت ١٩٨٠.

(١٦) العوفي (نجيب): مجلة «الثقافة الجديدة» المرجع السابق ص٦١: يعتبر الاستاذ العوفي ان بيان الحداثة لادونيس أرقى كتابة من كثير من نصوصه الشعرية.

(١٧) أبو ديب (كمال): جدلية الخفاء والتجلي. صفحة ٢٦٢ وما بعدها الفصل السادس. دار العلم للملايين ـ بيروت ١٩٧٩.

(١٨) المرجع السابق. ص٣٠٨.

(١٩) المرجع السابق: ص٢٩٥.
(٢٠) أدونيس: ديوان: مفرد بصيغة الجمع. دار العودة ١٩٧٧ بيروت.
(٢١) أدونيس: ديوان: كتاب القصائد الخمس تليها المطابقات الاوائل. دار العودة بيروت ـ ١٩٨٠.
(٢٢) درويش (محمود): قصيدة بيروت، مجلة «الكرمل»، ص٢٧ وص ٣٠ وص ٣١. العدد الأول ١٩٨٠
(٢٣) يوسف (سعدي): ديوان: «الاعمال الشعرية» (١٩٥٢ ـ ١٩٧٧) ص١٤٩ ـ ١٥٠، دار الفارابي ـ بيروت ١٩٧٩ ـ راجع تحليل يمنى العيد القيم لهذه القصيدة في مجلة الطريق ص٣٧، اكتوبر ١٩٧٩. بيروت.
(٢٤) دنقل (أبل): ديوان «تعليق على ما حدث»: صفحات ١١، ١٢، ٢٤، ١٥. مكتبة مدبولي، القاهرة طبعة ثانية ١٩٧٨.
(٢٥) دنقل (أمل): ديوان «العهد الآتي»: صفحات ٧ ـ ٨ ـ ٩٢ دار العودة بيروت. ١٩٧٥.
(٢٦) أدونيس: «فاتحة لنهايات القرن» ص٢٤٥ ـ دار العودة ـ بيروت ١٩٨٠.
(٢٧) العكش (منير): اسئلة الشعر: حوار مع أدونيس ص١٤٥ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ١٩٧٩.
(٢٨) أدونيس: فاتحة لنهايات القرن: ص٢٥٢.
(٢٩) أدونيس: المرجع السابق: ص٣٣٩.
(٣٠) **Reboul (olivier)** المرجع السابق ذكره.
(٣١) دكروب (محمد): الأدب الجديد... والثورة. ص ١٢١ ـ دار الفارابي. بيروت (١٩٨٠).
(٣٢) أدونيس: صدمة الحداثة. صفحة (٢٩٠).

... عن أعمال الندوة

(★) بين الرابع والثامن من أيار (مايو) الماضي انعقدت في المركز الثقافي الدولي (مركز الحمامات) في تونس ندوة دراسية في موضوع «قضايا الشعر العربي المعاصر»، وذلك بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد شارك في الندوة نقّاد وشعراء قدموا أبحاثاً وألقوا قصائد، ثم عقدوا مناقشات انتهت باصدار بيان يلخص النقاط العامة التي أمكن استنتاجها من أبحاث الندوة ومناقشاتها. فقد تبين أنه على الرغم من اختلاف وجهات النظر، رأى المشاركون أنه يمكن اعتبار هذه النقاط العامة قضايا أساسية تواجه حركة الشعر العربي المعاصر حتى تطرح أمام المثقفين العرب وتتيح المجال مجدداً لحوار مفتوح حول هذه القضايا.

الشعراء المشاركون في الندوة هم: أدونيس، أحمد عبدالمعطي حجازي، سليمان العيسى، جعفر ماجد (تونس)، هارون هاشم رشيد، يوسف الخطيب، سلمى الخضراء الجيوسي (وهي ناقدة أيضاً). ومن النقاد شارك: محمود أمين العالم. طراد الكبيسي، زكي الجابر. كما ألقى كل من وزير شؤون الثقافة في تونس البشير بن سلامة والمدير العام للمنظمة الداعية كلمة في موضوع الحلقة. ولم يتمكن من حضور الندوة مدعوون آخرون كالدكتور احسان عباس ومحمود درويش وفيصل دراج ونازك الملائكة وخليل حاوي ومحمد الفيتوري وخلدون الشمعة ويوسف اليوسف.

أما أعمال الندوة فقد انقسمت الى قسمين: قسم يتعلق بالدراسات النقدية، وقسم يتعلق بتجارب الشعراء. وان تداخل القسمان عند بعض المشاركين. فأدونيس لم يعرض لتجربته الشعرية وانما لبعض القضايا والمفاهيم المثارة في الوقت الراهن حول الشعر، وان عرض لهذا انطلاقا من تجربته الذاتية. وأحمد عبدالمعطي حجازي جمع بين الحديث عن تجربته الشعرية، وبين تحديد موقفه من بعض النظريات الراهنة في حقل الشعر الحديث. أما الشاعر سليمان العيسى فقدم عرضاً تاريخياً وموضوعياً لتجربته الشعرية القومية

مركزاً في النهاية على تجربته في شعره للصغار الذي يكرس له طاقاته المبدعة في السنوات الاخيرة ، وكذلك عرض لتجربته الشعرية كل من الشاعر يوسف الخطيب ـ في اطار محنة النضال الفلسطيني ـ والشاعر جعفر ماجد في اطار مفهوم جمالي شبه خالص للشعر .

أما في مجال الدراسات فقدم زكي الجابر موضوعاً حول الشعر ووسائل الاعلام كاد أن يؤكد فيه من جديد على ذلك الاتجاه التقليدي القديم الذي كان يخشى على الفن عامة والشعر بوجه خاص من وسائل الاعلام ، غير مفرق بين وسائل الاعلام في ذاتها ، وبين ايديولوجية النظام الذي يستخدمها! فليست وسائل الاعلام في ذاتها هي التي تشوه الفن والثقافة عامة أو تسف بها ، وانما هي طبيعة النظام الاجتماعي المسيطر على هذه الوسائل .

وقدم طراد الكبيسي بحثاً ضافياً عن موقف الشاعر من قضايا التحرر والوحدة في الوطن العربي . ومنذ البداية حرص على أن يؤكد منهجياً على عدم الفصل بين ما يسميه بالرؤية الفنية والرؤية الفكرية في الشعر ، ثم أخذ يعرض بعد ذلك لمستويين من الشعر المعاصر هما مستوى شعر القضايا الذاتية ، (أي الشعر الذي يعالج موضوعات كالحب أو الغربة أو الوجود عامة) ومستوى القضايا الوطنية والاجتماعية عامة . ثم أخذ يدرس بعد ذلك ثلاث مراحل في تطور الشعر العربي المعاصر بالنسبة للقضايا الوطنية والاجتماعية ، هي مرحلة رصد الواقع ، ومرحلة التمرد السلبي ومرحلة ايجاد البديل في الثورة . وقد اهتم البحث بالتمثل بالعديد من الشعراء المعاصرين على اختلاف اتجاهاتهم ومناهجهم الفنية .

وقدمت الشاعرة سلمى الخضراء الجيوسي بحثاً حول المستويات الانسانية في الشعر العربي الحديث ، غلب عليه تحليل الشعر وتصنيفه بحسب موضوعاته المعالجة ، وربما هي لم توفق في تحديد أو تحليل السمات الأساسية للشعر العربي الحديث .

ولعل البحثين اللذين قدمهما أدونيس وأحمد عبدالمعطي حجازي يستحقان وقفة أطول ، فهما يبدوان بين الأهم من أبحاث الندوة .

أما بحث حجازي فعنوانه « الرؤية والتجربة » وهو يجمع بين الحديث عن تجربته الشعرية والحديث عن موقفه من نظرية الشعر . في حديثه عن تجربته يقول حجازي « انني مرتاع أبداً بين الصفا والمروة : الكون والكلمات الكون يعلمني الاسماء . والأسماء تعلمني رؤية الكون من جديد . ان شعري يضرب بجذوره في العطش وفي تجربتي المباشرة . انني أتلقى اللغة باقتضاء واستعملها بورع . نعم هذا هو شعري . لا أجيد اللعب باللغة ، لا أدهش قارئي بالغريب ، لكن أفجؤه بالأليف » . ويقول أيضاً « افترض ان الفكرة الجوهرية التي يتبلور حولها نشاطي الشعري والروحي جميعاً هي فكرة التاريخ . . . وفي شعر يدور حول فكرة التاريخ أو يعكس وعياً مأساوياً بالزمن ، يمكن للتراث ـ بالمعنى الجوهري ـ أن يلعب دوراً ملحوظاً . أستطيع أن أقول ان تراث الشعر العربي هو المادة الأسطورية في شعري . . . في هذا الشعر أيضاً تكون حياة الشاعر وتجاربه العملية وتقلباته الروحية والفكرية معينا يمده بالالهام والخبرة . نعم ، واني لأعتقد أن شعراً يخلو من مادة الحياة الانسانية هو شعر لا يعيش ، شعر للزينة لا لارواء العطش ، وللتظرف لا للمعانقة » .

في الفقرة الخاصة في بحث حجازي بموقفه من الشعر أثار الباحث حوارا حادا ، وبخاصة بينه وبين أدونيس . في هذه الفقرة عرض حجازي لموقفين من الشعر الحديث مختلفين كل الاختلاف بل متناقضين ، ولكنهما مع هذا متشابهان . أولهما موقف نازك الملائكة والثاني موقف أدونيس . فنازك الملائكة كما يرى حجازي تتخلى عن مواقفها التجديدية الاولى وتصبح مبشرة بدعوة تجميدية مغرقة ، بل « إن هناك طريقة ثابتة أو توفيقية لكتابة الشعر العربي لا تتبدل بفعل الزمن أو تطور الحاجات أو اختلاف المواهب أو الاحتكاك بالثقافات الاخرى » . انه كما يقول حجازي موقف لا تاريخي في الارتداد الى القديم . ٥٩

يواجه هذا الموقف اللاتاريخي بموقف لاتاريخي آخر مساو له في الدرجة والقيمة ـ على حد قوله ـ وان كان مناقضاً له في الاتجاه هو موقف أدونيس. وان كان يرى أن أدونيس عدل في السنوات الاخيرة عن بعض آرائه. رأي أدونيس الذي ينتقده حجازي هو تعميمه في تقييمه للقصائد القديمة واعتباره بأنها تخضع لنموذج وشكل واحد. كذلك الشأن في تقييمه للثقافة العربية واعتباره اياها «ثقافة اعادة وتكرار»، وانها «لا ترتكز على تجربة شخصية بقدر ما ترتكز على أفكار غيبية مجردة». ويقول حجازي بأن هذا الموقف الذي يتخذه أدونيس هو «موقف مثالي غير تاريخي، لا يختلف في جوهره عن موقف نازك الملائكة فالقصيدة القديمة ليست نموذجاً واحداً، كما ان التراث العربي ليس اتجاهاً واحداً». ويستخلص حجازي من موقف أدونيس هذا من التراث نتائج في مقدمتها «وضع القصيدة الجديدة في موقف مناقض ومناهض للثقافة العربية كلها».

ويتساءل حجازي: «كيف نخاطب الآخرين بلغة خالية من آثار وعيهم الجماعي والتاريخي، لغة مفرغة من الذكرى والحلم». والحق، ان بحث أدونيس كاد أن يكون رداً على التساؤلات التي أثارها حجازي في بحثه أو تأكيداً لقول حجازي بأن أدونيس قد أخذ يعدل عن آرائه القديمة التي عرضها خاصة في كتابه «زمن الشعر». وان أنكر ادونيس ذلك في حواره، مؤكداً أن آراءه هي هي لم تتغير، والأمر أنه يساء فهمها.

يعنون أدونيس بحثه «تجربتي الشعرية»، رغم أنه لا يتحدث عن هذه التجربة، وانما عن القضايا النظرية الخلافية في الشعر الحديث، انطلاقاً من تجربته الشعرية. وفي هذا البحث يعرض أدونيس لثلاث قضايا. هي ١ ـ علاقة الشاعر بالتراث. ٢ ـ علاقة الشعر بالحدث. ٣ ـ معنى الشعرية.

أما بالنسبة لعلاقة الشاعر بالتراث، فهو يدحض الرأي القائل بأن للتراث الشعري هوية واحدة ثابتة متصلة. وهو يرى أن التراث الشعري كثير وليس واحداً. وأن اعطاء الهوية الواحدة له باسم الوزن والقافية غير جائز. فليس بالوزن والقافية تتحدد هوية الشعر العربية. وفارق بين موسيقى اللسان العربي الذي هو أساس الهوية وبين وزنيّة الشعر العربي التي هي ممارسة كلامية تختلف وتتنوع تاريخياً.

ثم يخلص من هذا الى رسم تخطيط للعلاقة بين الشاعر العربي الحديث والتراث على ثلاثة أسس:

١) ان هوية الشاعر العربي الحديث لا تتحدد بكلام اسلافه وانما بكونه يصدر عن اللسان العربي وهو ان اتهم بهدم التراث أو الخروج عليه، فهذا لا يعني الا انه يهدم صورة محددة لهذا التراث للقائلين بهذا.

٢) ان الشاعر الحديث بهذا المعنى السابق جزء من التراث وتواصل.

٣) لا يمكن لهذا التواصل أن يكون فعالا يغني الابداع الشعري العربي الا اذا كان انقطاعاً عن كلام من سبقوه من شعراء.

أما علاقة الشاعر بالحدث، فأدونيس يناقش فيها قضية الواقعية. ويقول «ليس هناك أي تشابه بين اللغة والواقع. بتعبير آخر، لا يمكن للغة ان تقول «الواقع» وانما تقول ما تتوهمه أو تتخيله أي أنها عمقياً تقول ذاتها. فالكلام جوهرياً يقول الكلام ٥ ولهذا فالحديث عن الشعر الواقعي ليس قراءة لشعرية الشعر أو لجماليته وانما قراءته «لمنفعيته ـ اعلاما أو تربية أو تحريضاً» أي كمجرد أداة. وبهذا تنتفي شعرية الشعر وابداعيته. «ان الابداع لا يحدد بوظيفته المنفعية أو بتعبير آخر: لا وظيفة للابداع الا الابداع». ليس معنى هذا عند أدونيس ان الشاعر «حيادي» أو يجب أن يكون «حيادياً» بل يعني على حد قوله «أنه لا يجوز أن يخضع كتابته للمقتضيات الايديولوجية والسياسية ولمستلزمات الايصال والعادة السائدة في طرق الكلام. فليس الانحياز في الشعر أن يسوغ أو يدافع، أو يمدح أو يهجو، ان يعلم ويبشر، وانما هو ان يغير الطريقة السائدة في رؤية الحياة والعالم، والتي عبر تغييرها، مجازياً، تنشأ صور وطاقات لتغير العالم، مادياً... ان دور الشاعر في شعريته ذاتها، في كونه خرق مستمر للمعطى السائد».

أما بالنسبة للنقطة الثالثة وهي معنى الشعرية فهو يبرز أن الفرق بين الشعر والنثر ليس في الوزن ، بل في طريقة استعمال اللغة : واللغة الشعرية هي اللغة الايحائية غير المباشرة . هي اللغة المجازية غير المحدودة ، التي تجعل « اللسان يقول أكثر مما يقوله عادة » .

بيان الندوة

انعقدت في تونس ـ الحامات ـ بين الرابع والثامن من أيار (مايو) ١٩٨١ بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ندوة حول « قضايا الشعر العربي المعاصر » وهي بالموضوعات التي طرحتها للبحث والمناقشة وبالمستوى الذي وصلت اليه من حيث التنظيم والجدية ، تعد في نظرنا أول ندوة تنظمها ـ مشكورة ـ منظمة عربية رسمية في هذا المجال . وقد رأى المشاركون في هذه الندوة اصدار هذا البيان على الرغم من اختلاف مواقفهم حول بعض القضايا المطروحة .

ان هذا البيان محاولة في تحديد بعض أهم القضايا المتصلة بالتجربة الشعرية المعاصرة . ونحن نأمل أن تكون الابحاث والآراء والمناقشات التي طرحت في الندوة فاتحة مرحلة جديدة من البحث في هذه القضايا والحوار المتصل حولها .

ـ التحديد في الشعر تجاوز خلاق للخبرات الشعرية السابقة ، سواء من الناحية الجمالية أم الدلالية . على أن ذلك لا يعني القطيعة مع التراث بل استلهام العناصر الحية فيه .

ـ ليس الاعلام أو التثقيف وظيفة مباشرة للشعر ومع ذلك ، فالشعر ذو فاعلية جمالية ودلالية . فهو يحمل ببنيته رؤية دالة فعالة .

ـ القصيدة العربية المعاصرة ليست قصيدة واحدة ، بل هي قصائد متعددة ، ونحن نرى التأكيد على حرية الابداع ونرفض تقييد الشاعر بنموذج واحد سواء أكان هذا النموذج قديماً أم جديداً ، ان هذه التعددية تساعد على أن تعطي الابداع العربي الحديث بعده الانساني والحضاري . وهي الدليل على حيوية شعرنا وثقافتنا .

ـ نحن نؤمن بضرورة ايصال ابداعنا الشعري الى المتلقي العربي . فالتجديد لا يعني الابهام ، فضلا عن أنه لا يعني التسطيح .

ـ الشاعر العربي عنصر فعال في حركة التحرير والنضال على المستويين القومي والانساني وهذا ما يجعل فلسطين محور تجربته وابداعه . وفلسطين ليست موضوعاً سياسياً فحسب بل وهي وعي انساني جديد وطاقة تفجير للابداع والخلق ، وما اجدر أن تكون فلسطين حية في وعي شعراء العالم أجمع .

ـ حرية الشاعر الكاملة في التعبير والنشر ضمان لتحقيق دوره الأساسي في حياتنا الثقافية والاجتماعية والحضارية .

ـ لغتنا الفصحى هي لغة ثقافتنا الواحدة وابداعنا المشترك . ولن تتحقق لنا ثقافة عصرية حقيقية الا بهذه اللغة ومن خلال تفجير ما تنطوي عليه من طاقات ابداعية مع اعتبار التراث الشعبي المكتوب باللهجات المحلية جزءاً لا يتجزأ من تراثنا القومي نعتز به ونستلهمه .

ـ برامج التربية ووسائل الاعلام لها دور كبير في التعريف بالابداع الشعري الجديد ، لذا نرى أن قيام اجهزة الاعلام والتربية بمضاعفة جهودها في هذا المجال يسهم في تعميق الصلة بين الابداع الشعري الجديد وبين المتلقي .

ـ ان النتائج الايجابية التي حققتها هذه الندوة بفضل جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تشجعنا على التوصية بتكرار مثل هذا اللقاء وتغذية الحوار حول قضايا الشعر المعاصر بالوسائل التي تراها المنظمة مناسبة □

من أجل تنمية وعي استراتيجي عربي

تصدر في أول تموز/يوليو القادم

مجلة فصلية تعنى بالشؤون الاستراتيجية

- تعالج بأسلوب علمي قضايا الأمن القومي العربي في مواجهة المخططات والتحركات الاستعمارية والصهيونية.
- تتناول بالدراسة القضايا الاستراتيجية الدولية وانعكاساتها على المنطقة العربية.
- تضع أمام القارىء العربي المعلومات الأساسية في المجال الاستراتيجي، بأبعاده العسكرية والسياسية والاقتصادية، ضمن فهم شامل يربط بين الاستراتيجية العسكرية والاستراتيجية العليا.
- يشارك في تحريرها عدد كبير من الباحثين المتخصصين، في الوطن العربي.

تصدر عن معهد الانماء العربي في بيروت.

رئيس التحرير محمود عزمي

جبران الفنان

(ملاحظات اولية)

د . محمود امهز

□ قديماً وحديثاً اثارت اعمال جبران الفنية آراء متباينة ، ما بين الاعجاب الشديد ، والمواقف السلبية ، او الحياد التام . هذه الآراء ، على تباينها ، قد ترتبط ، في حالات كثيرة ، بخلفيات سياسية واجتماعية لا مجال هنا للتعرض لها . كما اننا لن ندخل في مسألة تقييم آراء النقاد الفنيين الاميركيين ـ وهي ايضاً متباينة ومتناقضة ـ او نعتمد عليها . فهي كتبت في ظل مناخ فني ضيق الافق ، تسيطر عليه الروح الاكاديمية الجامدة ، في بلد كان ما يزال يعتبر ، حتى ما بعد الحرب العالمية الاولى ، امتداداً لأوروبا ، ثقافياً وروحياً .

ولا يسعنا هنا الدخول في تفاصيل حياة جبران الفنية ، ونكتفي بالاشارة الى ان نشاطه الفني قد ارتبط منذ البداية بعمله الادبي ، وتاكدت ميوله الفنية وتبلورت بعد سنوات قليلة من اقامته في بوسطن ، حيث عرض ، للمرة الاولى (سنة ١٩٠٤) ، مجموعة من اعماله في محترف المصور فرند هولند داي ، الى جانب عدد من المصورين والرسامين البارزين . لكن يبقى الحدث البارز في حياة جبران الفنية ذهابه الى باريس ، والاقامة فيها لفترة تزيد على السنتين (١٩٠٨ ـ ١٩١٠) ، بتدبير من بعض المعجبين بمواهبه في بوسطن ، وبخاصة ماري هاسكل التي تكفلت بنفقات اقامته في العاصمة الفرنسية . صحيح ان اسلوبه قد تحدد ، بخطوطه الاساسية ، قبل مجيئه الى فرنسا ، وانه « لم تكن فائدته الفنية من وجوده في باريس ـ كما يقول الحويك ـ بذات أهمية كبيرة » ، الا ان باريس كانت بالنسبة له مرحلة استكشاف ذاتي لذاته ، واتاحت له فرصة التعرف على التيارات الفنية المعاصرة والالتقاء بالرمزية ومنطلقاتها العامة . وهو الخط الذي سيتبعه بعد ذلك طيلة حياته ،

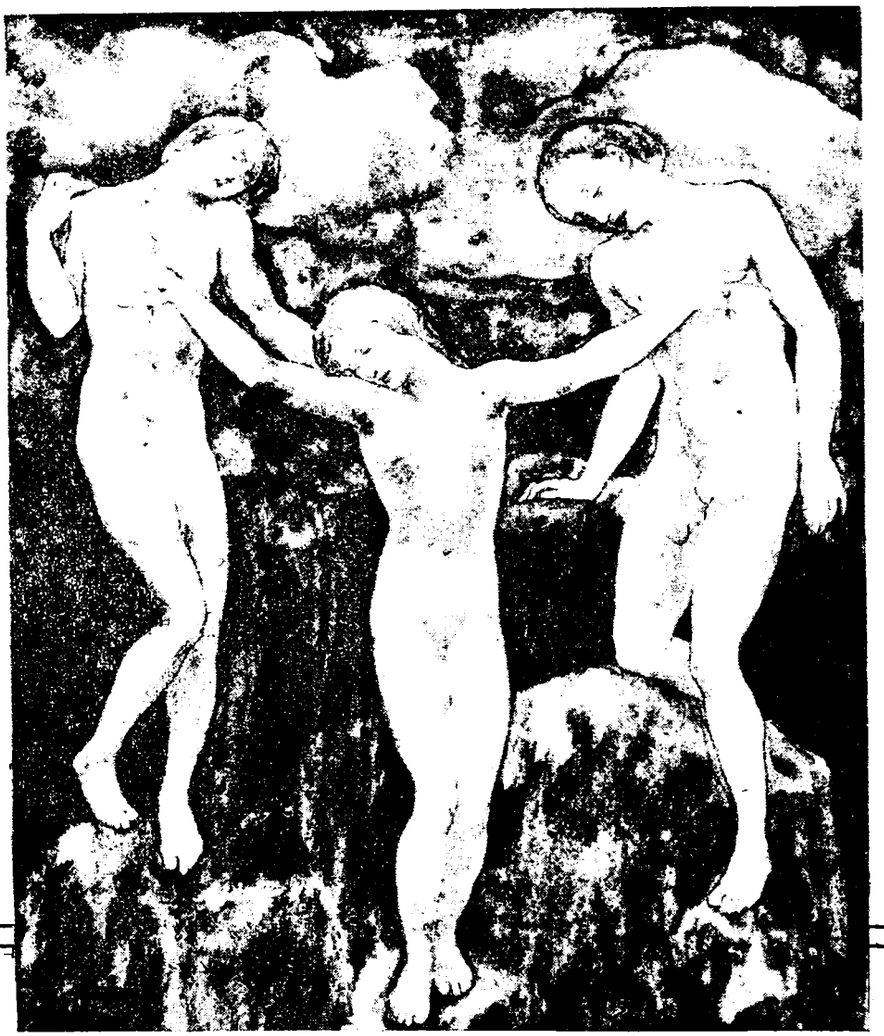

ويتجلى بوضوح في معارضه اللاحقة في نيويورك (١٩١٢ ، ١٩١٤ ، ١٩٢٣).

غير ان من يتتبع آثار جبران الفية يواجه صعوبات جمة ليس مصدرها فقط تناقض الآراء حول نتاجه الفني ، وطبيعته الرمزية الخيالية وارتباطه الوثيق بعمله الادبي ، بل كون هذه الاعمال موزعة في اماكن عدة ، بين اميركا واوروبا ولبنان (يضم متحف بشري ما لا يقل عن ٤٥٠ عملا) ، وفقدان بعضها (الاولى منها) ، وخلو بعضها الآخر من التاريخ .

ويضاف الى ذلك طبيعة اعمال جبران نفسها التي لا تساعد الباحث على تصنيفها وتحديد مختلف مراحلها . فهي في مجملها ، تخضع ـ وان تعددت مصادرها ـ لنمط فني يلتقي فيه الخيال الرومنسي والمفهوم الرمزي مع المثال النهضوي الكلاسيكي ، في قالب يغلب عليه الرسم (الخط) على اللون .

لذلك قد يكون من الصعب تكوين صورة واضحة عن جبران الفنان وتتبع مختلف مراحله منهجياً، وتحديد الدور الذي قام به على هذا الصعيد. ونحن اذ نحاول التعرف الى فن جبران لا ندعي الاحاطة بمجمل نتاجه في مجالي الرسم والتصوير، كما لا يسعنا هنا، في اطار هذه الكلمة، وللاسباب نفسها، الدخول في دراسة منهجية معمقة تتناول كل ما انتجه وتوضيح كل ما يتضمنه من قيم فنية خاصة. فاننا نكتفي بطرح بعض الآراء العامة المبنية على ملاحظات اولية تكونت لدينا من خلال مشاهدة رسومه وزيتياته ومائياته في لبنان او ما ظهر منها في كتبه الادبية، ومن خلال ما عبر عنه سواء في رسائله الى ماري هاسكل (نبي الحبيب، رسائل الحب بين ماري هاسكل وجبران)، ام في لقاءاته مع يوسف الحويك في باريس (ذكرياتي مع جبران، جمعتها وحررتها ادفيك شيبوب، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٩).

اذاً، بقدر ما تتوضح الصورة عن جبران الاديب والمفكر تبقى غامضة، مشوشة، ضبابية، الصورة عن جبران الفنان، الرسام والمصور. وبقدر ما تكتسب أعماله الادبية قيمة ذاتية كاسلوب ومضمون (في «النبي» مثلا)، يبقى نتاجه الفني اسير هاجس التعبير عن الفكرة، على حساب الشكل. فالعمل الفني يبدو هنا كانه مجرد وسيلة تعبير لا قيمة لها بذاتها ولا هدف لها سوى انها توضح، بواسطة الشكل والصورة واللون او الخط، ما تقوله الكلمة والعبارة الادبية. ولعل ذلك ما يبرر الانطباع السائد بان عمل جبران الفني يبقى هامشياً، لا لانه لم يكرس له من حياته ما كرسه لاعماله الادبية، بل لانه لم ينظر اليه مستقلا عن ادبه، كشيء له قوانينه واحكامه الخاصة. فيكفيه من الفن ما يسهم في التعبير عن افكاره دون اكتراث باصول الفن ومشكلياته. ويدعم هذا الانطباع موقفه السلبي من الحركة الفنية المعاصرة حتى بعد مجيئه الى باريس واقامته فيها، على الرغم من ان المدينة الفرنسية قد تحولت الى عاصمة فنية استقطبت العديد من الفنانين الذين اتوا اليها من مختلف انحاء العالم. كما لم تلفت انتباهه تلك التحولات الهامة على صعيد الفنون التشكيلية والمتمثلة في تيارات فنية (كالانطباعية، الوحشية، التعبيرية، التكعيبية، ثم الفن التجريدي) كانت تسعى، في مجتمع تكونت لديه مقومات فكرية وتقنية جديدة، للتحرر من نمط فني رسمت اطره العامة منذ ما لا يقل عن اربعة قرون (اي منذ عصر النهضة).

جبران والفن المعاصر

ففي باريس، يطلع جبران على التيارات الفنية المعاصرة، لكنه ـ كما يقول الحويك (ص ٢١) ـ «لم يتاثر بها ولم يعرها انتباها... كانت مخيلته تضج بالفلسفة والتعاليم والرموز... واشياء مبهمة لم يكن هو نفسه قد استوضح معانيها ووعاها بعد. فقد طغى «الاديب» فيه على «الفنان» وبقي الرسم بين اصابعه حائراً، يتلمس طريقه بجهد الى اثبات الذات...»

لكن، في مكان آخر مما رواه الحويك (ص ٤٠ ـ ٤١)، يبدو جبران وكانه ـ كما ظن معظم الذين تناولوا دراسة اعماله الفنية في الفترة الاخيرة ـ يدافع عن الحركة الفنية المعاصرة ويعارض

الحويك في موقفه الساخر منها. فهو يقول، مخاطباً زميله الحويك: «الا تظن انه لا بد من أن يكون خلف الضجة القائمة «شيء»؟ لا بد لنا أولاً من أن نحاول تفهم هذا «الشيء» ثم يكون لنا ملء الحرية في اتباع الاسلوب الذي نرتاح اليه والذي يوافق شعورنا وامزجتنا. انا بدات اومن ان «النوع» ـ اللوحة او التمثال أو أي اثر فني آخر ـ الذي تفهمه العين بسهولة وتألف خطوطه والوانه ومعانيه، غالباً ما يكون مبتذلا بارداً يجلب النعاس الى الجفون، حتى ان الناظر اليه يكاد يتثاءب... بخلاف «النوع» الذي يعصى على العين فهمه بسهولة، فانه يهيج المخيلة... وفي التهيج والفهم بعد التعب نشوة عظمى! الا ترى معي يا يوسف كيف ان هذا النوع محاولة للتعمق في التفكير؟ هو الابداع... وفي الابداع لذة تفوق كل اللذات!». انتهى كلام جبران.

مع ذلك، يبقى هذا الموقف من حركة التطور الفني غامضاً، وهو لا يدافع هنا، وفي اماكن اخرى، سوى عن حرية الفنان في اختياره الاسلوب الذي يرتاح اليه ويتلاءم مع ميوله الخاصة، وعن «النوع الذي يعصى على العين فهمه بسهولة»، دون ان يشير الى طبيعة هذه المرحلة من تاريخ الحركة الفنية واهميتها كثورة على المفاهيم السائدة، الثورة التي ستكون في اساس التطور الفني للقرن العشرين.

يؤكد هذا الموقف «الحيادي» ازاء الحركة الفنية المعاصرة قوله في احدى رسائله الى ماري هاسكل (ص ١٤٩): «ان المعرض الدولي للفنون الحديثة ثورة، هو «اعلان للاستقلال»! لكن «الرسوم كوحدات، ليست على شيء من العظمة، ففي الحقيقة قليلة هي الرسوم الجميلة بينها. انما روح المعرض ككل هي جميلة وعظيمة في آن واحد. «التكعيبية» و «الانفلاتية» (Omis-sionisme) و«ما بعد الانطباعية»، و «المستقبلية»، ، ستنتهي. سينساها العالم. لكن روح الحركة لن تموت ابداً لانها حقيقة كحقيقة الجوع البشري الى الحرية».

فهو يعتبر هذا المعرض ثورة، بينما لا يجد في ما يتضمنه من اعمال «شيئاً من العظمة»، كما يرى، في الرسالة نفسها، ان الفنان الانكليزي تورنر (١٧٧٥ ـ ١٨٥١)، «كان، منذ سبعين سنة، النفس الوحيدة الحرة بين الفنانين (...) وقد لا يضاهي هؤلاء الفنانون (الذين شاركوا في هذا المعرض) تورنر في العظمة، الا انهم مستقلون كما كان هو مستقلا»، بيد «انه قد يكون المرء حراً من غير ان يكون عظيماً».

لا شك ان المعرض الذي يشير اليه جبران بشكل عابر ودون اكتراث به (في هذه الرسالة المؤرخة في ١٦ ايار ١٩١٣) هو المعرض الدولي الكبير الذي افتتح في شباط من عام ١٩١٣ في قاعة الآرموري شو (Armory Show) في نيويورك، وضم حوالي (١٦٠٠) عمل فني لعدد كبير جداً من ممثلي الفن الاميركي المعاصر ذوي الميول الواقعية الاكاديمية وممثلي مختلف التيارات الطليعية الاوروبية (ماتيس، بيكاسو، سيزان، براك، فان غوغ، ليجيه... ومارسيل دوشان بالطبع).

لقد اثار هذا المعرض ضجة كبرى في الوسط الفني الاميركي لتلك الفترة ، لا لأن لوحات الفنانين الاجانب لاقت نجاحاً كبيراً (يؤكده حجم المبيعات : ٣٠٫٠٠٠ دولار للاوروبيين مقابل ١٣٫٦٠٠ دولار للاميركيين) ، بل لان هذه المقابلة كشفت هزالة الفن الاميركي وتخلفه في بداية القرن العشرين. لذلك اعتبر هذا المعرض الذي عرف الاميركيين على مختلف التيارات الفنية خارج بلادهم ، كالوحشية والتكعيبية والفن التجريدي ، بمثابة اللحظة التاريخية الحاسمة في مسيرة التطور الفني في اميركا .

لكن جبران الذي لم يشارك في هذا المعرض ، على الارجح ، لم يتأثر بهذا التحول في المفهوم الفني حتى عندما انتقلت العدوى الى اميركا . والحقيقة ان ما شهده الغرب في الربع الاخير من القرن التاسع عشر وفي السنوات العشر الاولى من هذا القرن قد ارتبط بظروف اوروبا التاريخية والموضوعية ، كما ارتبط بتبدل عميق للمعارف التقنية والنظرية وللعلاقات الاجتماعية . ولعله بفضل ما تحقق في مجالي التقنية والعلم وما شهده الغرب من ازمات اقتصادية وبروز تناقضات حادة ادت الى تحولات هامة في البنى الاجتماعية ، تكون على الصعيد الفني قاموس مفردات تشكيلية جديد ، وفقدت من وضوحها تلك الاشارات الرمزية المتعارف عليها والمتداولة منذ قرون عدة . فكان هذا التحرر ازاء الاسلوب من الاهمية بحيث انه مكن الفنان ـ مع بداية القرن العشرين ـ من تخطي المقاييس الكلاسيكية الجامدة وبلوغ اهدافه ،منطلقاً ليس فقط من الظواهر الحسية ، بل من المعاناة الحية لواقع جديد ، ومن التجربة الملازمة للفن الحديث ، التجربة التي قادته الى الاستنباط وخلق مقابلات تشكيلية قادرة على التعبير عن قوى غير مرئية .

لكن هذا التحول في مفهوم الغربيين للوحة والواقع الذي تمثله كان ما يزال في بدايته ولم يكن له آنذاك من قبول ـ حتى في اوروبا نفسها ـ سوى في اوساط فنية ضيقة ومحدودة ، كما لم تتأكد نتائجه وتنتشر على نطاق واسع الا بعد الحرب العالمية الثانية . فان جميع الفنانيين اللبنانيين الاوائل (امثال : داود القرم ، خليل الصليبي ، حبيب سرور ، يوسف الحويك ...) ومعظم ممثلي ما سمي بالرعيل الثاني ، من الذين زاروا باريس او اقاموا لمدد طويلة فيها ، او في عواصم اوروبية اخرى ، لم يرافقوا حركة التحول هذه وبقوا أكثر تمسكاً بتقاليد نهضوية واكاديمية لا ينتمون اليها اصلا . لكنهم ، مع ذلك ، أولوا الجانب التشكيلي ـ بنسبة اكبر مما فعله جبران ـ حقه وادركوا ان للعمل الفني التشكيلي استقلاله النسبي ومنطلقاته الاساسية الخاصة . ذلك ان الفنون التشكيلية (كالرسم والتصوير والنحت ...) لا تجسد افكارا ورؤى خيالية وحسب ، بل هي في جانب كبير منها ـ الجانب الذي اهمله جبران ـ مهنة لها قوانينها الخاصة . لذلك فان تبدل المفاهيم الفنية في بداية هذا القرن قد ترجم ، على مستوى اللوحة ، بتبدل مماثل في الشكل والتقنية ، وفي بنية اللوحة ذاتها ، سواء في قيمها التشكيلية (الشكل ، اللون ، الخط ...) ام في علاقتها بالعالم المرئي الموضوعي ، او العالم اللاموضوعي .

جبران والرمزية

لكن جبران الذي بقي طيلة حياته متمسكا بمفاهيمه الخاصة، رافضا هذا الجانب التشكيلي من العمل الفني، والنتائج الهامة التي توصلت اليها التيارات الطليعية في اوروبا، انما يلتقي مع حركات فنية اخرى كالرمزية و« ما قبل الرفائيلية » (Pré-Raphaélisme)، كما انه قد يلتقي مع السريالية التي لم تتجسد كحركة فنية متماسكة الا بعد صدور بيانها الاول في سنة ١٩٢٤. فكان جبران، الرافض للعالم المحيط به، يتطلع الى عالم جديد، هاجسه الاول التحرر والانعتاق، غير حافل بقوانين الشكل والتأليف، تتدفق الصور في مخيلته، فيصوغها تشكيليا، لكن بعبارات سهلة ومبسطة وفي رمزية مقروءة لا تعصى على التفسير.

وقد تكون السريالية، لاسباب مختلفة تماما، وقفت بعد ذلك الموقف نفسه في عدائها للفن وتنكرها للواقع ولجوئها الى متاهات اللاوعي وتقربها من الرمزية. فهي لا تهتم بما يمكن ان ينتج كفن او لا فن، ولا ترى في اللوحة سوى ما تمثله من افكار وعوالم خاصة منبثقة عن اللاوعي (Subconscience).

قبل ذلك، كانت الرمزية قد اتبعت منذ نهاية القرن الثامن عشر، سواء في الادب ام في الفنون التشكيلية، اتجاهات مماثلة. فالرمزية في مفهومها الشامل، تنطلق بدورها من الخيال، والرومنسية تهتم بطريقة السلوك اكثر من اهتمامها بالاسلوب الذي جاء، كما في السريالية، آنتقائيا. اي انها تقدم الموضوع على الشكل، وتدافع عن الفكرة على حساب الخلافات المنهجية المدرسية، وتنظر الى اللوحة على انها الترجمة التشكيلية للفكرة، فكرة سامية ومثالية. فالعمل الفني في نظر الرمزية، « ليس مثاليا وحسب، بل رمزيا، يجسد ـ كما يقول بيير أورييه ـ افكارا، ويفسرها بالاشكال، ويكتب هذه الاشكال بالاشارات، وهو ايضا ذاتي، لان الشيء (الموضوع) لا يعتبر ابدا كشيء، بل كاشارة لفكرة مدركة من الذات ».

والرمزية هي رفض للواقع المادي، رفض لواقع اجتماعي، ورفض للنظريات الجمالية التي تكرس عبادة الواقع. فهي تدين الجمالية الواقعية، وتعتبر « الانطباعية » واقعية ضيقة جدا لكونها لا تعترف الا بالحقائق الحسية المرئية، كما تعتبر ان « سقفها منخفض جدا »، بحسب تعبير رودون، احد ابرز الرمزيين الفرنسيين.

لا شك ان جبران يلتقي مع هذه المنطلقات الفكرية العامة، ويجد نفسه، عندما جاء الى باريس، قريبا من هذا التيار الفني، ويعجب باعمال ممثليه: بوفي دو شافان واوجين كاريير ... بل يعتبر ـ في احدى رسائله الاولى (ص٢٧) ـ اعمال هذا الاخير « الاقرب » الى قلبه، ويقول ان « اشخاصه، سواء كانت جالسة ام واقفة وراء الضباب، هي اكثر مخاطبة لي من اعمال اي فنان سواه باستثناء ليوناردو دافنشي. لقد فهم كاريير لغة الوجوه والايدي اكثر مما فهمها غيره من الرسامين. لقد فهم الشخصية الانسانية في عمقها، في علوها، وفي عرضها ». وهو يرى على غرار الرمزيين والسرياليين الذين لا يفصلون بين سلوك الفنان ونتاجه الفني، ان حياة كاريير « لا

تقل جمالا عن منجزاته. فقد تألم كثيرا، وعرف سحر الالم. لقد فهم ان الدموع تكسب كل شيء لمعانا».

وجبران ايضا يصور، كالرمزيين، لا انطلاقا من الاشياء المرئية نفسها، بل من الذاكرة التي تتخطى ظواهرها الخارجية ولا تحتفظ الا بملامحها المعبرة عما هو اساسي وجوهري في هذه الاشياء. فان ما يهم الرمزية بالدرجة الاولى، هو ان تعيد للموضوع لا صورته الظاهرية، بل محتواه اللاعقلاني وما يعكسه من احساسات هي الاكثر عمقا (بمعناها الباطني)، بل الاقل وعيا. لكنها الاحساسات التي تنقل الى المشاهد من خلال هذه الصورة الظاهرية.

ولتثبيت هذا المحتوى اللاعقلاني اعتمدت الرمزية اللون الصافي (في مساحات كبيرة جدا) والخط اللذين يعبران عن قيم روحانية، وصورت الاشياء لا كما هي في الطبيعة بل كما يتصورها الفنان وتبعا لقوانين التمثيل الداخلي. ويكون ذلك باعادة صوغها، لا نسخها، وبحيث ان هذه الاشياء توحي بالموضوع دون التقيد بمظاهرها الواقعية.

ويقابل هذا الاتجاه الرفضي (رفض الواقعية، رفض الجمالية البرجوازية، رفض العالم المعاصر المادي، رفض الفكر الوضعي ـ العقلاني) تطلع الى مجال آخر، الى عالم ما ورائي... الى عالم مستقبلي. ومن هنا كان هذا الاتجاه المتفائل. بل المسيحي الروحاني، الذي يفسر ارتباط بعض الرمزيين بالاشتراكية، لكن بمعناها الطوباوي الاكثر غموضاً.

ومع هؤلاء ـ وكذلك مع جماعة «ما قبل الرافائيليين الانكليز الذين تأثر بهم جبران ايضا ـ كانت الظاهرة الرئيسية سواء في انكلترا ام في فرنسا، هي العودة الى معلمي النهضة. فكان رفائيل وميكل انجلو وليوناردو دافنشي بالنسبة لبعض الرمزيين، وكذلك في نظر جبران، آلهة الفن. هذا الجمع المتناقض بين المفاهيم الكلاسيكية ومحاولة التحرر والانعتاق ينعكس في عمل جبران، في اختياره اسلوبا كلاسيكيا في «وجوه الاشخاص» واسلوبا آخر اكثر تحررا في اعماله الاخرى ورسومه.

لا شك ان الرمزية كظاهرة فنية اوروبية قد ارتبطت بظروف تاريخية محددة، واثبتت «رفضها للمثاليات والصور الموجهة للبرجوازية» انطلاقا من مفهوم «يقوم على مسخ او تشويه هذه المثاليات البرجوازية او التراث المصور البرجوازي». (H. Hofstätter, Peinture, gravure et dessin contemporains, p.174).

بيد ان الاهتمام باللون والخط كعناصر تشكيلية اساسية سيقود بعض ممثلي الرمزية الى مفهوم جديد للوحة، ويسهم في عملية التطور الفني العام، كما يسهم في اغناء آفاق الغربيين، لا الآفاق العاطفية وحسب، بل الآفاق الصورية ايضا. لذلك فان عمل غوغان، مثلا، يحتل، من هذه الزاوية، مكانا في عملية تحول المدى التشكيلي الحديث، بعد ان تخطى، فعلا، اطر المدى

التقليدي ، وقدم ، بفضل تجزئة وجوه الشاشة التشكيلية واهتامه بالخط واستعمال اللون الاصطلاحي فضاء تشكيليا جديدا .

ذلك يعني ان الرمزية ، وهي التي قدمت الموضوع على الشكل ، لم تخرج عمليا ـ اقله مع بعض ممثليها ، بل ابرزهم ـ عن اطار التطور الفني العام . وبالرغم من مرقفها « اللافني » ، المبدئي ، قدمت السريالية ايضا ، باعتادها التلقائية الآلية ، مفردات تشكيلية جديدة كانت من الغنى والتنوع ما اتاح لها ان تقوم بدور اساسي في تحول هذا الجانب التشكيلي من العمل الفني ، وتمهد ، بالتالي ، لتيارات فنية لاحقة ، كالتعبيرية التجريدية في اميركا .

لكن جبران ، اذ يلتقي مع الرمزية في منطلقاتها الفكرية الاساسية ، ويقف المواقف نفسها من الواقع والسلطة والعالم المادي المعاصر والمفاهيم التقليدية ، فانه لم يلتزم كثيرا باهتاماتها التشكيلية ، بالرغم من تأثره بها واعجابه الشديد بالنتاج الفني لبعض ممثليها . ويبدو ان خبرته القصيرة في باريس ، في مجالي الرسم والتصوير وعدم اهتامه الكافي بمسائل التقنيات الحديثة قد حددا طبيعة مساره الفني الذي لم يتبدل كثيرا طيلة حياته . فقد اشار معظم النقاد الفنيين ـ حتى اولئك الذين اعجبوا بخياله الرومنسي ، والطابع الروحاني « الماقبل رفائيلي » لبعض رسومه ـ الى ضبابية لوحاته ورتابة رموزها ، وافتقارها الى مفردات تشكيلية بقيت لديه ضمن نطاق المألوف . فاشاراتها الرمزية تكاد تقتصر على الجسم الانثوي أو الذكري العاري ، في أشكال وأوضاع تجمع بين تأثيرات مختلفة ، نهضوية (ميكل انجلو) ورومنسية (رودان) ، ورمزية او « ما قبل ـ رفائيلية » .

الطبيعة والجنس في فن جبران

هذه الصورة الانسانية موضوعة في وسط اللوحة ، على خلفية ضبابية غامضة شبيهة بالمناظر السديمية وذات لونية يهيمن عليها اللون الواحدي . اي ان الطبيعة لم تصور لذاتها ، ولا تشكل ، في معظم لوحاته ، هدفا او موضوعا بذاته ؛ فهي ليست سوى هذا السطح الخلفي او الشاشة التشكيلية التي تشكل اطارا بعيدا نسبيا للصورة الموضوعة على هذه الشاشة والمنفصلة عنها في آن واحد . خلافا لذلك ، تصبح اللوحة مع الرمزيين كلا لا يتجزأ ، تكتسب الطبيعة فيها قيمها الرمزية الخاصة ، وتغتني الوانها وتتداخل ، تتنوع ، وتتألق كاللآليء في اعمال غوستاف مورو ، كما يكتسب اللون والخط قيما رمزية وتشكيلية مع غوغان ، وقيما تجريدية صوفية ، الى جانب قيمها الزخرفية ، مع جماعة اخرى من الفنانيين ، « الانبياء » .

كذلك وليم بلايك (١٧٥٧ ـ ١٨٢٧) ـ وهو الذي قدم ايضا الموضوع على الشكل ، واعجب جبران بفنه وتأثر به ـ فانه لم يهمل ، في الواقع ، الجانب التشكيلي ، على الرغم من ارتباط عمله الفني بنتاجه الشعري ذي الطابع الخيالي الصوفي . لا بل كان له اثر كبير على تطور الحركة الفنية في انكلترا . فانطلاقا من بلايك ورسومه ذات الاشكال اللهبية المتموجة يمكننا تتبع الخط الذي

يقود الى التيار الفني الهام الذي عرف باسم « الفن الجديد » (نهاية القرن التاسع عشر) ، وذلك عبر « ما قبل الرافائيليين » وغيرهم من الممهدين لهذه الحركة.

لا نعتقد ان اختيار جبران للالوان القاتمة كان بتأثير من التكعيبية ، كما يشير جميل جبر في كتابه (جبران ، ١٩٥٨) . فاستخدام التكعيبيين للون الواحدي (المونوكرومي) كان بهدف التركيز على وجوه الشاشة التشكيلية وتحليل عناصر الصورة المرئية من زوايا متعددة . لكن جبران ، اذ يخفف من حدة اللون ، ويختصر ، هو ايضا ، العناصر اللونية في اللوحة ، انما كي يبرز الصورة الانسانية المضاءة على خلفية قاتمة او مشوشة . وان هو يلجأ الى الجسم الانساني العاري ، مموها دلالته الجنسية (على خلاف الرمزية ، وكذلك التعبيرية الالمانية ، والسريالية) ، فانما كي يبرر ـ كما يظن البعض ـ هذا المبدأ الصوفي الذي يرى في الانسان « نموذجا مصغرا للعالم والتعبير الاكمل عن الطبيعة » .

لكن ، ثمة ظاهرة اخرى تنعكس في عمل جبران الفني ، او في هذه الاجسام العارية التي تملأ مساحات لوحاته ورسومه . فهي ملتوية ، منطوية على نفسها ، كأنما تخفي داخل خطوطها وثناياها احساسات غامضة ومشوشة . فان جبران الهارب من طغيان ابوي ، يرتبط منذ صغره بعطف امومي يفتقده بعد موت والدته . لكنه يجده ثانية في ماري هاسكل ، تلك المرأة التي قدمت له كل شيء ، كذلك قلبها وعطفها وحنانها . . . الم يقل لها في احدى رسائله ، « ان الجنس مات في ، وان مراكز اخرى تحتل الآن المقام الاعلى » . ألم ترو ماري هاسكل في يومياتها (الرسائل ص ٩٣) انها ، في لقاء معه ، عانقته طويلا ولم تضاجعه . فكان العناق وحده كفيل بان يحدث فيها هذا الشعور العميق بالسعادة . هذا الشعور نجده في صورة الانسان العاري ، الصورة شبه الهيولية (لولا التقيد احيانا بالتعاليم الاكاديمية) ، بل النموذج لهذا الكائن الانساني في شموله المجرد والمطلق ، الذي تمحي فيه الدلالات المادية ، معبرا عن روحانية صوفية وعن انفعالات نفسانية لا واعية .

بيد ان عمق الفكرة لا يكفي للتعويض عن افتقار اللوحة لعناصر تشكيلية تكون غنية بدلالاتها الرمزية . فلغته الرمزية التشكيلية تكاد تقتصر على الجسم الانساني في اشكال مختلفة ـ لكنها محدودة ومبسطة ـ تقربها احيانا من الفن الطفولي . فهو يصور العدالة على شكل جبار يحمل ميزانا ، والالم في صورة امرأة مصلوبة على جسدي رجلين متناظرين ، والتطلع نحو عالم جديد في موكب يسير افراده باتجاه المثل الاعلى ، وعجز الانسان وانسحاقه في صورة كائن جبار يلتهم بشرا . . . فهي صور يذكرنا بعضها بـ غويا ووليام بلايك ، وبعضها الآخر بفنون عصر المخلب (الباروك) من القرنين السابع عشر والثامن عشر .

الفنان فريسة الاديب

كانت الحركة التشكيلية الرمزية قد ارتبطت بالادب الذي سيقوم بدور مهيمن وفعال في نشأة

هذه الحركة ونموها. كذلك فان السريالية، كما فهمها اندريه بروتون في البداية، هي منهج خلق شعري يعتبر التصوير والنحت كتحولات تشكيلية للشعر. وهكذا بدت الرمزية في الفنون التشكيلية و« كأنها ـ كما يقول بريون ـ تتستر خلف الحركة الادبية وتنقاد لها، ولدرجة ان اختيار المصورين لموضوعاتها كان يتم من خلال الادباء ». لذلك اعتبر غوغان ـ وهو الذي اعجب به الكاتبان شارل موريس وبيير اورييه ـ « فريسة الادباء ». لكن غوغان يدافع عن نفسه وينفي التهمة، وتشهد له بذلك اعماله ومكانته في تاريخ التطور الفني. لكن هل كان بوسع جبران ان يدافع عن نفسه، لو قيل ان « جبران الفنان كان فريسة جبران الاديب؟ » □

صدر حديثاً

□

وجوه ثقافية من الجنوب

□

« محمد شرارة »	ـ	بقلم: حسين مروة
« الشيخ محمد رضا »	ـ	بقلم: عبد اللطيف شرارة
« الشيخ احمد عارف الزين »	ـ	بقلم: شفيق الأرناؤوط
« الشيخ سليمان ظاهر »	ـ	بقلم: د. أحمد ابو ملحم
« محمد جابر آل صفا »	ـ	بقلم: د. محمد مخزوم
« عبد المطلب الأمين »	ـ	بقلم: محمد علي مقلد
« فؤاد جرداق »	ـ	بقلم: حبيب صادق

دار ابن خلدون
والمجلس الثقافي للبنان

في ذكرى ميلاده المئوية

بيلا بارتوك وموسيقى الشرق

نزار مروة

«أما في ما يخصني فانني لا أريد أكثر من خدمة قضية واحدة طوال حياتي، في أي أرض أكون، وفي أي وقت، وبكل الوسائل: تلك هي قضية خير الأمة الهنغارية والوطن المجري».

بيلا بارتوك (١٨٨١ - ١٩٤٥)

□ لعل الموسيقيين النابهين الذين يطلعون في أحضان شعوب ذات لغات محدودة الانتشار والتداول، لعل هؤلاء الموسيقيين أوفر حظاً بما لا يقاس من أدباء تلك الشعوب، لأنهم يستطيعون الاطلال من على المسرح الثقافي العالمي دون حاجة الى مترجم أو وسيط. وحين نذكر الثقافة المجرية تقفز الى أذهاننا في الحال أسماء الموسيقيين فرانز ليست وزولتان كوداي وبيلا بارتوك، فيما تبقى أسماء كتاب وشعراء وروائيين كثيرين مجهولة أو غامضة، وتبقى أعمالهم خارج المشاركة الفعالة في الحوار الثقافي الانساني. لا أحد يدري كم كان لهذا الحوار أن يغتني لو عرف العالم هذا الكاتب أو هذه الرواية أو تلك القصيدة... أو...! يحق للأدب اذن أن يحسد الموسيقى، وهو يضم بين دفتيه الكثير ممن هم في مصاف فرانز ليست وزولتان كوداي، وبيلا بارتوك موضوع هذه الكلمة.

مائة عام مرت على ولادة بارتوك، وها هو اسمه بين أسماء الذين تحتفل اليونسكو بمساهمتهم في اغناء الثقافة الانسانية في عام ١٩٨١:

- مؤلفاً موسيقياً وصوتاً من أكثر اصوات القرن العشرين اصالة وتأثيراً. حتى أن رباعيته الوترية الست هي من أعمق وأقوى ما كتب في نوعها منذ رباعيات بيتهوفن الأخيرة.
- وعازفاً كبيراً على البيانو.
- واستاذاً ومربياً موسيقياً.
- وباحثاً في أصول موسيقى الشعوب،

ومبدعاً في تقنية جمع وتحقيق الموسيقى الشعبية.

ربما كان بارتوك، حسب وصف ألفريد آينشتين، الوحيد الذي حقق التكامل بين البدائية في الموسيقى وبين لغتها المتطورة. واذا كان في وصف «البدائية» بعض الظلم، فلعل هذا الناقد والمؤرخ يعني - بين ما يعنيه - امتزاج علم بارتوك، وتمرسه بأساليب الموسيقى الأوروبية الكلاسيكية والرومانتيكية والحديثة، بدراسته الواعية المتمكنة للموسيقى المجرية التي أخذت الكثير من جهده ووقته. بل ان بارتوك وجد نفسه - وهو في غمرة هذه الدراسة - مسوقاً الى دراسة وتسجيل موسيقات الشعوب المجاورة للمجر من رومانية وبلغارية وسلوفاكية ويوغوسلافية، وقد حقق في هذا الميدان اكتشافات وانجازات علمية هامة وشهرة عالمية. لكن المدهش ان هذه الدراسات توسعت حتى شملت موسيقى الشرق، عربياً وغير عربي. ففي الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٠ رحل الى واحة بسكرة في الجزائر، فحلّل ألحانها تحليلاً عميقاً ونشر عدداً منها مع مقدمة علمية ضافية. وفي عام ١٩٣٦ ذهب الى تركيا بدعوة رسمية لدراسة موسيقاها الشعبية. وقبلها في عام ١٩٣٢ لبّى دعوة رسمية لحضور مؤتمر الموسيقى العربية الدولي الأول. في هذا المؤتمر الأشهر شارك بارتوك في لجنة التسجيل التي جمعت نخبة من الألحان العربية من مصر وسوريا والعراق والجزائر وتونس والمغرب، وألحاناً للتركي جميل بك الطنبوري، وقد سجلت هذه الألحان على أسطوانات بلغ عددها ١٧٠ أسطوانة.

ولد بارتوك عام ١٨٨١ في بلدة صغيرة كانت آنذاك ضمن حدود المجر، والآن هي في رومانيا. كانت والدته معلمته الأولى فلقنته أصول الموسيقى والعزف على البيانو. في الحادية عشرة من عمره ظهر أمام الجمهور لأول مرة، وقدّم برنامجاً من موسيقى البيانو ضمّنه احد مؤلفاته. ثم تابع دراساته المتخصصة في الاكاديمية الملكية للموسيقى في بودابست (وليس في فيينا). في عام ١٩٠٣ اجتاح المجر مدّ وطني وشهدت شوارع بودابست، فكتب «القصيدة السمفونية - كوسوت» بتأثير هذه الأحداث الوطنية، وبأسلوب يذكّر بريتشارد شتراوس، وبنكهة مجرية جلية. في عام ١٩٠٤ بدأ بارتوك مشروعه العلمي لجمع الأغاني الشعبية المجرية، بالتعاون مع زميله وصديقه زولتان كوداي. وقد أسفرت هذه الأبحاث عن اكتشاف غريب: هو أن الموسيقى الغجرية **Tzigane** التي تعزف في بودابست وعواصم أوروبا الوسطى لا علاقة لها بالموسيقى الشعبية الفلاحية المجرية الحقيقية. أكثر من ذلك فقد أثبت بارتوك أنه ما من وجود لما يسمى بالموسيقى الغجرية، فما نسمعه منها ليس سوى أعمال هواة ارستقراطيين ينتمون الى الفئة المثقفة من طبقة النبلاء. ثم يبين بارتوك أن ليست في رابسودياته المجرية وبرامز في رقصاته المجرية وقعا تحت تأثير الموسيقى الغجرية وبالتالي فهما مخطئان في نسبة هذه الرابسوديات والرقصات الى الموسيقى المجرية. وقد نشر بارتوك وكوداي مجموعات كثيرة من الألحان المجرية الفلاحية الحقيقية، وانسابت فقرات كثيرة منها الى موسيقاهما في أشكال وصياغات جديدة مبتكرة.

في عام ١٩٠٧ عيّن بارتوك أستاذاً في

الأكاديمية الموسيقية، وبقي في هذا المركز حتى عام ١٩٣٤، انصرف بعدها الى العمل في أكاديمية العلوم. في الوقت نفسه كان بارتوك يتابع التأليف الموسيقي، وتعتبر السنوات العشرون ما بين الحربين العالميتين أخصب سنوات انتاجه التأليفي، استقامت خلالها صياغة لغته الموسيقية بعد أن هضمت تأثيرات متباينة. فالى جانب تأثره بالفرنسي كلود ديبوسي وريتشارد شتراوس نلمح آثاراً لفرانز ليست في الكتابة للبيانو، ولبيتهوفن في التقنيات التأليفية، ولباخ في النسيج الكونترابنطي. والواقع أن بارتوك سبق أن طرح السؤال التالي في مقال عن ديبوسي: «انني أسأل نفسي دائماً هل يستطيع أحد أن ينجز تركيباً من هؤلاء الاساتذة الثلاثة (باخ - بيتهوفن - ديبوسي) ويبدع أسلوباً معاصراً حياً؟» هذا السؤال أجاب عليه بارتوك بأعماله الموسيقية. فقد أبدع أسلوباً حياً ومتنوعاً، متحركاً ايقاعياً، مزج العناصر الدياتونيكية والكروماتيكية بكل اقتدار، أسلوباً أصيلاً لكنه ليس شاذاً، لأنه قائم على الأسس التي تميز الموسيقى العظيمة.

على أثر صعود هتلر وتعاون الحكومة المجرية آنذاك مع النظام النازي، وجد بارتوك نفسه مجبراً على مغادرة وطنه بسبب معارضته الشديدة للفاشية. (سبق لبارتوك أن أيد الحكومة المجرية الاشتراكية التقدمية عام ١٩١٩). وفي ختام جولته الموسيقية الثانية في الولايات المتحدة عام ١٩٤٠، قرر أن يستقر فيها مهاجراً، وتابع ابحاثه في جامعة كولومبيا. لكن صحته بدأت تتدهور، وعاش سنوات صعبة، منفياً فقيراً، ومريضاً، حتى وفاته عام ١٩٤٥، دون أن يتمكن من العودة الى وطنه ويتابع نشاطه الفني.

بارتوك والشرق

لن نتناول في هذه الكلمة تقنية بارتوك الموسيقية أو تحليل مؤلفاته الموسيقية، بل سنركز على نقطة واحدة هي علاقة موسيقى بارتوك بموسيقى الشرق بعامة. هذه النقطة في نظرنا تستحق الاهتمام والتنويه، لأن بارتوك قدّم في هذا الاطار أفكاراً جديدة، وممارسة لم يسبق الى مثلها في تحقيق تلك العلاقة. هذه الممارسة وتلك الأفكار الجديدة تقوم على مفهوم محدد لدور الموسيقى الشعبية في صياغة الموسيقى الفنية المتطورة في المجر بصورة خاصة، وربما في أي مكان آخر. كما أن هذه النقطة تطرح الخلاف الذي قام بين علماء الموسيقى المجريين وبين جماليّي الموسيقى في الغرب ممن صنّفوا بارتوك ضمن التيار المسمى بالفولكلوري. وفيما يعترف هؤلاء الجماليون الغربيون للتيار الفولكلوري ببعض الحسنات والمميزات، فانهم يعارضونه بنظام مدرسة شونبرغ الذي ظهر آنذاك، والذي يبدو لهم متميزاً «بالعلمية» الصارمة غير المتساهلة.

ولسنا هنا لنجادل بأن عددا من وجوه أعمال بارتوك لا يعكس التيار الفولكلوري، لأن لكل ممثل من ممثلي هذا الأسلوب خصائصه المميزة، ابتداء من الاستعمال المباشر للمادة الفولكلورية الى التنوع في الدوافع الايديولوجية والفنية. ان نقطة البداية لدى بارتوك هي بلا شك خلق ثقافة موسيقية مجرية مستقلة تكون على المستوى الأجود في أوروبا. ثم تجاوز في مراحل تطوره التالية هذا الهدف القائم بذاته لكي يصل الى أفق انساني شامل تتعانق فيه ثقافات الشعوب

وفنونها. وهكذا تُطرح مسألة جديدة لدى دراسة موسيقى بارتوك: الى أي مدى تحقق هذا اللقاء بين الموسيقى الشعبية والموسيقى الفنية، بين التراث الموضوعي والتجربة الذاتية... والى أي مدى نجح بارتوك في تركيب لثقافة موسيقية شرقية - غربية عُني هو بانجازه؟

ان مفهوم مركّب حقيقي من الشرق والغرب، بالمعنى الذي قصده بارتوك، لم يكن لينشأ الا في القرن العشرين. فقد وعت الثقافة البورجوازية الأوروبية مركزها المتقدم خلال القرون الماضية، واعتبرت نفسها الحاملة الوحيدة للثقافة الانسانية. لذا نظرت الى ثقافات الشعوب القاطنة خارج أوروبا باستعلاء وشعور بالتفوق. واذا كانت هذه الثقافة البورجوازية الأوروبية لم تحجم عن تبنّي بعض العناصر الثقافية الشرقية، فلأنها اعتبرت هذه العناصر مما يثير الفضول من الغرائب. لقد استعارت الكلاسيكية من الشرق أفكاراً وموضوعات مجردة تحت تأثير العقلانية الفرنسية. واستمد الموسيقي الرومانتيكي الذي يثيره الشرق كمناخ ملوّن غامض، عناصر من الموسيقى الشرقية ليرسم مشهدا أو يوجد جنساً من التأليف الموسيقي، فنجد في ذلك المشهد أو هذا الجنس الجديد عناصر عربية وتركية وهندية وصينية، مخلوطة سوية دون أي أثر للمنطق.

غير أن القرن العشرين كان فاتحة لعهد جديد من التعامل مع الشرق، وصارت المعرفة بموسيقى الشرق قائمة على تجربة شخصية من جهة، ومن جهة ثانية على التقدم السريع في علم الاثنولوجيا. كلود ديبوسي تعرف على الموسيقى الاندونيسية في المعرض العالمي في باريس عام ١٨٩٩، وكان لهذا التعرف أثره البالغ على أعماله التالية (رنين الأجراس، استخدام السلّم الخماسي...). هذا التأثير على موسيقى ديبوسي من قبل الموسيقى الاندونيسية نجد له شبيهاً في تأثير الموسيقى الشعبية المجرية على بارتوك. (الموسيقى الشعبية المجرية كانت خماسية - أي مبنية على السلّم الخماسي - في أول مراحلها، ثم تميزت لاحقاً بالنغميات المقامية). لقد حفّزه تأثره بالموسيقى الشعبية المجرية الى تصور هدفين لعمله: خلق ثقافة موسيقية رفيعة المستوى مستندة الى الروح الوطنية المجرية، ثم تجديد الموسيقى الأوروبية التي بدأت تتعثر في سيرها، وتتجه في بعض أجنحتها إلى الميكانيكية واللاعقلانية.

أول صلات بارتوك الشخصية بموسيقى الشرق كانت من خلال زيارته واحة بسكرة الجزائرية. وقد أوضح السبب في حرصه على جمع الموسيقى الشعبية في المكان الذي توجد فيه تلك الموسيقى وليس بعيداً عنه، بقوله في دراسة نشرت عام ١٩٣٦: «ان الذين يعيشون بعيدين عن وطنهم يبتعدون عن موسيقاهم أيضاً، بحيث ينتاب أداءهم لتلك الموسيقى تغيرات واضحة. وحتى اذا لم يتغير هذا الاداء، فان العلاقة المتبادلة بين المغني وزملائه القرويين ستزول. هذا اللمعان الحي لا ينوجد الا في الحضور الفعلي لعدد من سكان القرية أمامه».

في مجال آخر كان بارتوك أيضاً الأول في السعي الى التمييز - على اساس علمي - بين الأساليب الموسيقية في الريف، وبينها في

المدينة. فعندما نشر نتائج دراسته موسيقى واحة بسكرة كان من جملة ملاحظاته ان موسيقى الواحة تختلف نوعياً عن الموسيقى العربية في مقاهي المدينة. ثم يقول: «ما نصطلح على تسميته بالموسيقى العربية في كتابات متنوعة، انما هو دون شك ما تَبقّى من آثار ضئيلة من الموسيقى العربية الفنية القديمة. في هذه الدراسة سأتناول فقط الموسيقى الشعبية العربية، أي الفلاحية، التي تختلف بدرجة كبيرة عن الموسيقى المذكورة أعلاه».

ان أهمية بحث بارتوك تحددها حقيقة كونه الأول في استخدامه وسائل مقارنة حديثة، في اثناء دراسته موسيقى شمال افريقيا العربية. وبهذا الصدد هو يكتب: «في عام ١٩١٢ اكتشفت نمطا معيناً من لحن ذي تلوين شرقي وزخرفة شديدة، ويؤدى بصورة مرتجلة لدى رومانيّي مارمور. ثم وجدت أسلوباً مماثلاً في قرية على حدود الصحراء في وسط الجزائر، عام ١٩١٣. وبالرغم من التشابه الشديد، فاني لم أتجرأ على استنتاج شيء اكثر من المصادفة. الى أن علمت أن هذا النمط من اللحن موجود أيضاً في أوكرانيا والعراق وايران ورومانيا القديمة. لم تعد المصادفة واردة اذن الآن. فقد اجتاز هذا اللحن العربي الفارسي - كما يبدو - كل هذه المسافة الى أوكرانيا بطريقة غير قابلة للتفسير». وقد شرح بارتوك نظرياته هذه في مؤتمر القاهرة ١٩٣٢، ولا شك أن هذا المؤتمر كان ذا تأثير بالغ عليه بما سمعه فيه من أبحاث ومناقشات، ومن آثار موسيقية.

الشرق والغرب والنظام النغمي الجديد

لقد صار تَمثُّل بارتوك للمادة الموسيقية التي حصل عليها خلال أبحاثه العلمية جزءاً مهماً من وسائله الابداعية كمؤلف موسيقي، واستخدم العناصر الفولكلورية بمعان مختلفة وعلى مستويات متنوعة. لم تكن المادة الفولكلورية التي حللها بارتوك علمياً منتظمة بحد ذاتها، بل تتوزع على ثلاث مجموعات:

- الثقافة الموسيقية للفلاحين الذين يعيشون في شروط نصف اقطاعية وشروط الرأسمالية المبكرة.

- الثقافة الموسيقية لشعوب أفريقية تعيش في شروط متخلفة جداً، أو بدائية، أو نصف بدائية.

- موسيقى شعوب آسيا.

نستطيع أن نجد عناصر موسيقية عربية في الحركة الثالثة من «متتابعة للبيانو» (مصنف ١٤ - ١٩١٦) وفي الحركة الثانية من الرباعية الوترية الثانية (١٩١٥ - ١٩١٧)، وبعض أقسام الباليه الايمائية «الماندارين، أو الصيني العجائبي» (١٩١٨ - ١٩١٩)، و«المتتابعة الراقصة» (١٩٢٣)، و«الأغنية العربية» في السلسلة «٤٤ ثنائية للكمان» (١٩٣١)، وفي القطعة المسماة «على الاسلوب الشرقي» في سلسلة «ميكروكوزموس» (١٩٢٦ - ٣٧). أما العناصر الصينية والاندونيسية فنجدها في مقطع من «الماندارين العجائبي»، وفي مجموعة البيانو «على جزيرة بالي» من الميكوكوزموس، وفي

الحركة الثالثة من عمله « موسيقى للوتريات وآلات الايقاع والسيليست » (١٩٣٦) ، وفي الحركة الثانية من ثلاثيته المسماة « تغايرات » (١٩٣٨) .

ان هذه التأثرات ـ الاستعارات من موسيقى الشرق تحللت في موسيقى بارتوك من خلال كفاح واعٍ من أجل مزج أساليب مختلفة على أساس معرفة وافية بهذه الموسيقى ، فيما خلط الموسيقيون الرومانتيكيون ما ظنوه عناصر شرقية دون أي معرفة فعلية بالشرق . من جهة ثانية ، فقد بيّن علماء الموسيقى المجريون (إرنو ليندفاي وغيره) أن بارتوك وضع حداً للنغميات التقليدية وأوجد نظاماً جديداً دون اللجوء الى نظام شونبرغ الاثنا عشري (الدوديكا فوني) . كما بينوا من تحليل موسيقى بارتوك تواتر « مسافات نغمية » معينة ، وأنهم عبر هذه السلسلة من « المسافات النغمية » قد وجدوا واحداً من العناصر الاساسية في تكنيك بارتوك التأليفي ، ونقطة تلاق مباشرة وجليّة بين تجربته الشرقية وطموحاته الغربية . هذه السلسلة من المسافات النغمية تلائم الجهود الأوروبية المنْصبّة على النظام الاثنا عشري مثلما تلائم بعض السلالم والأنظمة النغمية الشرقية . وبكلمات أخرى فاننا نستطيع أن نجد بكل تأكيد في تنغيم بارتوك الشرقي روحَ نغميةِ الموسيقى الأوروبية ولا نغميتها atonality . وبالعكس ، نستطيع أن نلاحظ المقامية وبعض تأثيرات نظام الموسيقى الشرقية في تأليفه الموسيقى وأسلوبه العام ، كما يقول الباحث المجري يانوس كارباتي .

بيلا بارتوك اذن كان الموسيقي الأول في تاريخ الموسيقى الأوروبية الذي مزج في فنه الابداعي أسس أوروبا بموسيقى الشرق مزجاً يعكس رؤيته للعالم وتقنيته التأليفية . من جهة ثانية فانه يصعب فصل الشرق عن الغرب في غالبية أعماله التي تتضمن عناصر شرقية هي جزء بنيوي متجانس من لغته الموسيقية . وكما أن دائرة اهتمامه بالعالم النغمي للشعب المجري والشعوب المجاورة قد اتسعت لتشمل الموسيقى الشعبية لشعوب بعيدة خارج أوروبا ، كذلك اتسع أفق طموحاته الفنية ليتجاوز « وطنية » شبابه المباشرة الى أفق انساني أشمل يمس المسائل الاساسية في عصرنا . □

صدر حديثاً

أبواب المدينة

رواية جديدة

الياس خوري

دار : ابن رشد

«أزهار لبنان البرية» للدكتور مصطفى نعمة:

عمل وطني علمي جميل

د. محمد أحمد شومان

□ أنت تدخل إلى عالم النباتات المثير من أوسع أبوابه. فالصورة، والأسماء، وصلات القربى بين المختلف والمتباين من النباتات، تجعلك تعيش لحظات سعيدة من المعرفة الطبيعية. هذه هي الطبيعة التي تواطأنا على تدميرها بالمدنيّة، وغاباتنا الحجرية فأصبناها وهدّدناها بالانقراض ولوّثنا بيئتها.. كتاب الدكتور مصطفى نعمة(*) المصوّر وثيقة تسجيلية تاريخية لكائنات قد تتلاشى في المستقبل إذا لم تجرِ رعايتها، فضلاً عن أننا نفتقدها اليوم لبعدنا عنها؛ يستحضرها الكتاب لنتأمّل فيها، ونتنعّم بجمالها ورونقها.

يجيء كتاب «أزهار لبنان البرية» مناسبة للتحدث عن التصنيف كعلم بيولوجي مركّب وكمعرفة ضرورية لبلورة صورة إيكولوجية نقية عن الطبيعة الحية. وهي مناسبة أيضاً للكلام على علم البيئة ومشكلاتها والأخطار التي تتهدّدها، إذ أننا لا نعتقد أن المؤلف يتوخّى من تقديم كتابه إلى القارىء القيام بعمل جماليّ فحسب، حيث يزخر هذا العمل بمادة علمية غنية وبمادة توثيقيّة ملونة تعْبر الطريق المضنية من عدسة آلة التصوير الصافية إلى وعينا العلمي والجمالي في آن معاً. فقد اضطلع المؤلف، المعد الفنان، والعالم، بجهود حثيثة لإثبات حقائق من الصعب الوصول إليها لولا إصرار العالم، وإبداع الفنان، ومثابرة المؤلف المعدّ: فقد لا يخطر على بال القارىء أن العالِم يقف حائراً أمام تفاوت صفات الأنواع النباتية وتباينها من حيث انتشارها الجغرافي، وأوقات إزهارها وطرحها للبذور، مما يقتضي جهداً مضنياً في تجميعها بين جلدتي كتاب أنيق. ويَعْمرُ هذا الجهد بالزمن الطويل، وبالمعارف الدقيقة لخصائص النباتات المنويّ إثباتها.

١ ـ حول الكتاب

يشير الدكتور مصطفى نعمة إلى أن لبنان

(*) أزهار لبنان البريّة. د. مصطفى نعمة، منشورات المجلس الوطني للبحوث العلمية، الطبعة الأولى، النسخة العربية، ١٩٨١.

ـ على صغر مساحته ـ يحتضن قرابة ٢٦٠٠ نوع من النباتات تنمو تلقائياً في مختلف مناطقه. ولا شك أن هذه الكمية من النباتات تعتبر ضخمة بالقياس إلى بلدان أخرى تفوق من حيث مساحتها مساحة لبنان، ولكنها لا تتجاوزه من حيث عدد الأنواع النباتية المنتشرة فيه. ويعلّل المؤلف هذا الأمر بتعدّدية المناخات الموضعية في وطننا.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبقت هذه المحاولة الجميلة محاولات تميّزت بعلمية مضامينها، أي باقتصارها على وصف النوع وإرجاعه إلى نَسَبه وتقرير بعض مزاياه المورفولوجية وحقائق دورته الحيوية. إلاّ أنها افتقرت في كثير من الأحيان إلى تكنيكية جمالية، يأتي كتاب «أزها لبنان البرية» ليعوضها.

ولعله من الضروري التوقف بعض الشيء عند منهجية الكتاب لأهميتها الملموسة في تحضير القارىء لتلقّي جمالية الموضوع إضافة إلى استيعاب بعض الحقائق عن الأنواع النباتية المثبتة، ولو جاء ذلك مقتضباً.

تتضمّن الشروحات الموجودة في الكتاب اسم النوع باللاتينية مؤيَّداً باسمه العربي الشائع وببعض تسمياته المعجميّة. ويجد القارىء معلومات عن فترة إزهاره ومنبته ومناطق انتشاره في لبنان. وربما كان من المفيد أن نقدّم عيّنة ممّا في الكتاب. وقع اختيارنا على نبتتين هما: سوسن صوفر وخزامى أسطوخودس.

سوسن صوفر

Iris Sofarana Foster

«الفصيلة: سوسنيّات **Iridaceae**»

الوصف: نبات معمر ذو جذمور قصير ومتراصّ. الأوراق قليلة التقوّس، بطول ٢٥ سم وعرض ٥ ـ ١٢ ملم. الكفرّات منتفخة قليلاً في الأسفل. البتلات الخارجية منعكسة، بيضيّة، بطول ٧ سم وعرض ٤ سم، تحمل بقعاً أرجوانية عديدة على خلفية بيضاء مزرّقة. الظّفير مغطىً بأوبار عديدة ويشغل مساحة كبيرة، تعقبه بقعة كبيرة ذات لون بنفسجي أرجواني. البتلات الداخلية منتصبة، بلون البتلات الخارجية أو أفتح قليلاً. العروق بيضاء أو أرجوانية. فروع قلم الميسم بطولـــه ٢ ـ ٣ سم، ذات فصوص قصيرة، مستديرة، مسنّنة الحافة.

الإزهار: أيار (٥).

المَنْبِت: الأماكن الصخرية والحَجِرة.

التوزيع: الجبال الوسطى، السفح الشرقي.

المجال الجغرافي: محلّي التوطّن.

إن هذا السوسن الجميل الذي يبلغ اتساعه ١٢ سم أو أكثر يشتقّ اسمه من مصيف صوفر حيث اكتشفه هارتمان منذ حوالي مائة سنة. إنه ينبت فقط في لبنان وهو مهدّد بالزوال بسبب تمادي المتنزّهين في قطفه أو اقتلاع جذوره».

خزامى أسطوخودُس:

Lavandula Stoechas L.

أسماء متداولة: شعنينة، ضُرْم أسطوخودُس، شاه إسْبَرْم رومي.

الفصيلة: شفويات Labiatae.

الوصف: تحت جنيبة طولها ٣٠ ـ ٦٠ سم، ذات أفرع منتصبة مربعة الضلوع. الأوراق ضيقة. رمادية خضراء، مغطاة على الوجهين بأوبار مخملية بيضاء. النورات بشكل سنابل كثيفة رباعية المقطع العرضي. القنابات العليا عقيمة، متّسعة، أرجوانية مائلة إلى

البنفسجي. التاج مائل إلى البنفسي، ذو أنبوب يتجاوز الكأس. الشفة العليا أكثر نمواً، فصية ثنائية. الشفة السفلى فصية ثلاثية.

الإزهار: كانون الثاني ـ حزيران (١ ـ ٦).

المنبت: الأراضي غير الكلسية.

التوزيع: الساحل، الجبال السفلى والوسطى، حرمون، الجنوب.

المجال الجغرافي: سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، المغرب. حول المتوسط، البحر الأسود.

يتميّز هذا النبات بقناباته الأرجوانية الكبيرة التي تنتصب فوق النورات. يرجع اسمه النوعي أسطوخودس، **Stoechos**، إلى جزر تقع جنوبي فرنسا كانت تعرف قديماً بهذا الاسم. أما اسم الجنس **Lavandula** فينحدر من الإيطالية **Lavanda**، أي يستخدم للغسيل، إذ أن الخزامى تستعمل في تعطير مياه الغسيل. يستخرج من هذا النبات زيت معروف، وقال عنه داود الأنطاكي إنه يفرّح ويقوي القلب، المنقوع منه في الصعتر لا يعدله شيء في تنقية الكلى والطحال والمعدة والكبد.

٢ ـ منهجية ترجمة الكتاب

أما فيما يتعلّق بترجمة الكتاب عن الفرنسية(*) فقد اختطّ المترجمان منهجية يمكن القول عنها إنها متمايزة وعلمية وبعيدة عن الحذلقات اللغوية، رغم ما يشوبها أحياناً من المظاهر المعجمية التي تسهم في تغريب القارىء اصطلاحياً، حيث كان في المستطاع تعريب بعض المصطلحات محلّ ترجمتها. وفي ذلك لنا رأي نعود إليه في سياق العرض.

بصدد الألفاظ العلمية العربية حاول المترجمان(*) استعمال الكلمات والألفاظ الأكثر شيوعاً في علم النبات حسبما وردت في معجم النبات، الذي وضعه مكتب تنسيق التعريب في الرباط، وفي معجم الشهابي للألفاظ الزراعية. ثم سعيا إلى انتقاء لفظ عربي واحد مقابل اللفظ الفرنسي قدر الاستطاعة. ولكنهما لم يغفلا حقيقة تعدّد اللفظ العربي فأورداها جميعاً مفضّلين أحدها على الألفاظ الأخرى. وفي هذا إغناء لا للكتاب وحده، بل لمعلومات القارىء أيضاً. ولعل هذه «الديمقراطية» العلمية (إن صح التعبير) تعطينا حق الاعتراف للطبعة العربية المترجمة بالدقّة والأمانة والمعرفة المقدمة للقارىء. ومع ذلك، كما سبق وأشرنا، قد يعسر على القارىء العربي فهم المصطلحات العلمية بسهولة، حيث أن المراجع ـ المعاجم ـ التي يعتمدها المترجمان ـ قد أخفقت برأينا في تيسير المصطلح، فعمدت إلى ترجمة له هي أبعد ما تكون عن الواقع العلمي، فبات المصطلح العلمي العربي ـ أو غدا ـ فيها أعجمياً بمعناه، نائياً عن المضمون. إن شرط المصطلح الناجح هو في أن يتطابق شكله ومضمونه، أي أن يؤدّي معرفة علمية ما. لنحاول استغلال ما ورد من مصطلحات في العينتين اللتين سقناهما أعلاه. هاكم ما ورد فيهما مع الشروحات التي يسوقها الكتاب:

(*) الكتاب الذي بين أيدينا ترجمة للأصل الذي صدر للمؤلف بالفرنسية بعنوان **Fleurs Sauvages du Lian?**، وقد ظهرت الترجمة الانكليزية عن نفس الناشر بعنوان **Wild Flowers of Lebanon**.

(*) الدكتور إبراهيم نحّال والمهندس ميشال خزامي. راجع الترجمة الدكتور فؤاد صرّوف.

١ ـ جذمور ، جذمار ، ريزوم (Rhizome) : ساق أرضية .

٢ ـ الكفرّات (الكفريّ) (Spathe) : قنابة تحيط كلياً بزهرة أو أزهار . وعطفاً على المصطلح الثاني ، وكي نفهم ما هو المقصود بالكفرّات ، يتعيّن علينا أن نفتش عن معنى قنابة فوجدنا كلمتين إحداهما مذكرة والأخرى مؤنثة :

٣ ـ قنابة (Bractée) : عضو ورقي أو غشائي في إبط بعض الأزهار . وهنا أيضاً يتعين على القارىء أن يبحث عن معنى الإبط ليفهم معنى قنابة .

٤ ـ قنّاب (Involucre) : مجموعة من أجزاء ورقية أو شبه شفافة وجافة تحيط بمجموعة من أزهار لاطئة أو عنيقيّة . (ما معنى الكلمتين الأخيرتين؟) .

فأي القنّابين أو القنابتين المقصود؟ وما هي حكمة مكتب التنسيق (أو ربما الشهابي؟) في أن يذكّرا ويؤنثا نفس الكلمة للتدليل على معنيين؟ وهكذا ، وبعد هذه السلسلة من الانتقالات الباحثة يجد القارىء المتخصّص (فكيف بغير المتخصّص؟) نفسه لا يزال على عطش إلى المعرفة الدقيقة ، حيث يبدو أن السلسلة إياها مغلقة وذات محيط لا ينتهي .

ومن الناحية الأخرى نجد أن المصطلح الأول ميسّر واضح لقربه اللفظي من الجذر . بل من الايجابي أن نجد بين مرادفاته رديفاً معرّباً . وبالامكان أن نسوق الكثير الكثير من المبهمات إلا أننا نود التأكيد على أن مسؤولية تسيير المصطلح العلمي وتيسيره تقع على عاتق العلماء لا الأدباء . ولأن وضع علومنا ـ كعرب ـ وضع يرثى له ، ولأن كادراتنا بأغلبيتها إنما تتتلمذ على مدارس غربية ، فينبغي علينا أن ننظر في أحوالنا وإصلاح شأنها ، واللحاق بركب العلم العالمي والتقرّب منه بغير ابتعاد عن لغتنا الطيّعة ذات التراث العلمي البعيد . يمكننا التعريب كما روّس الروس وفرْنس الفرنسيون ، ويمكننا الترجمة حيث لا تكون الترجمة معيار الاغتراب عن العلم . والقضية بمجامعها ترتبط بالعلماء الذين هم على مصلحة في خلق لغة علومهم ، أي وسيلة معارفهم .

هذا الكتاب ، وهذا العالم الفنان الدكتور مصطفى نعمة ، يعيدان إلى الواجهة مسألة الحياة النباتية ـ على الأقل ـ في لبنان . إننا مقبلون على كارثة ستطال ، أول ما تطال ، الانسان نفسه . إن ما يفقده البشر من الطبيعة ـ إن عن طريق استحداث أنواع جديدة أو عن طريق انتهاك حدود النظام البيئوي ـ لن تستطيعوا تمثيله من جديد . والسبب بسيط جداً : فالانسان يفتقر إلى معرفة كاملة بقوانين تطور الطبيعة الحية والنظام البيئوي وسيرورة تغيّرهما . فمعارفنا ناقصة .. مبتسرة ومجتزأة . إننا لم نصل بعد الى مرحلة إحصاء شامل للعوامل التي تكتنف تطور الطبيعة . فنحن نعلم شيئاً ، وتغيبُ عنا أشياء أكثر .

وهكذا ، وما بين معارفنا الحقيقية وبين ما نجهله ولا نعرفه حتى الآن ، يتردد إحساسنا بجمال الطبيعة . ولعله إحساس يصلح لأن يكون مؤشراً أو معياراً نهتدي به لحماية البيئة الطبيعية التي نعيش فيها كذاتٍ فاعلة وكموضوع في آن معاً ، حتى إشعار آخر : أي حتى نبلغ من المعرفة شأواً يخوّلنا حقّ اتخاذ قرار تغيير البيئة وفقاً لما نراه أصلح . وإلى ذلك الحين ـ وهو لا شك بعيد ـ نقترح على القارىء التمتع بجمال الطبيعة ، ونسوق إليه «أزهار لبنان البرية» عملاً وطنياً وعلمياً يجدر بنا أن نفتخر به ونثني على واضعه الفنان والعالم الدكتور مصطفى نعمة .□

الرواية الإفريقية والاشتباكات السياسية ـ الاجتماعية المعاصرة

- التابع ينهض ـ الرواية في غرب إفريقيا.
- تأليف د. رضوى عاشور.
- إصدار دار ابن رشد (١٧٤ ص.)

□ سبق للدكتورة رضوى عاشور أن نشرت مقالة في مجلة «الطليعة» المصرية بعنوان «التابع ينهض: مدخل دراسة أدب العالم الثالث» (مايو ـ ١٩٧٦)، دعت فيها الكاتبة إلى التوجه إلى التعريف بآداب وفنون آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، ودراسة تلك الآداب والفنون. وقد رأت في النقل غير المسؤول لآداب الغرب وفنونه، الغث منها قبل السمين، ما يستدعي من المثقفين التقدميين التوجه بوضوح إلى منابع أكثر أصالة وجدة في الثقافة العالمية، منابع ملوّني الأرض وفقرائها... الاتباع في الماضي، أصحاب المصالح الحقيقية والأرض وما كمن فيها، أصحاب التاريخ وأيضاً أصحاب المستقبل. ومنذ أن جعلت د. عاشور من هذا التوجه «مهمة مطروحة على المثقفين التقدميين»، وحتى قبل ذلك، لم يتحقق إلا القليل، ظهر بصورة خاصة في مجلة «لوتس» القليلة الانتشار، وهي مجلة المكتب الدائم لكتّاب آسيا وإفريقيا.

وعلى أي حال بقي هذا القليل ضمن مجال المقالة بعامة، إذا استثنينا ترجمة لكتاب جيرالد مور «سبعة أدباء من إفريقيا» قدمها علي شلش في سلسلة «كتاب الهلال»، وإذا استثنينا جهود الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر («مختارات من النثر الإفريقي» في ترجمة سيئة، ورواية «الأشياء تتداعى» لشينوا أتشيبي في ترجمة لأنجيل بطرس سمعان... وغيرها)، وإذا استثنينا الاهتمام العربي ببعض آداب أميركا اللاتينية وتركيا هو في الواقع صدى للاهتمام العالمي بها. هذا الاهتمام ـ الصدى قد يعني أن مؤسسات النشر في لبنان والعالم العربي تبحث عن

الإثارات الأدبية التي كرّستها وسائل الإعلام فأصبحت مضمونة النجاح في سوق الكتاب. وإذا كانت بعض تلك الإثارات تستحق الانتشار، فإن أعمالاً أدبية إفريقية وآسيوية بالغة الجودة وغنية بالدلالات الثقافية والاجتماعية والحضارية تبقى خارج الاهتمام لافتقادها الضجة الإعلامية التي تكفل لها الرواج.

بهذا المعنى يبرز واحد من الجوانب المهمة في كتاب د. عاشور عن الرواية في غرب إفريقيا. غير أن ما تقدمه الكاتبة يتجاوز عملية التعريف بمضمونها الحيادي. إذ أن الكتاب يرتبط منذ البداية في جزء من عنوانه: «التابع ينهض»، يرتبط بمقالتها في «الطليعة» المصرية التي يتضمن عنوانها نفس العبارة. إنه تعريف يرتكز إلى موقف متقدم من مفاهيم أساسية مثل التراث والتاريخ والثقافة الوطنية. من جهة ثانية فإن المؤلفة تنظر بعين الشك والنقد إلى تعابير مثل: الرواية الإفريقية، والذات الإفريقية، والشخصية الإفريقية. وترفض اجتهاد ليوبولد سنغور أن «إفريقيا السوداء تشترك في حضارة واحدة تختلف بشكل أساسي عن حضارة أوروبا الهيلينية التي تعتمد على العقل والقدرة التحليلية»، في حين «أن للذات الإفريقية جوهراً يكمن في هبة القلب والعاطفة الجياشة والحس العارم بالصورة والإيقاع، بالرمز والجمال» (ص٤٠). وعن الحصيلة النهائية للرواية الإفريقية الحديثة ترى المؤلفة أنها جزء من حركة أدبية ذات ملامح مشتركة، وبالتالي نشأت تعبيراً عن ضرورة واحتياج، إذ «ليس بطول تاريخ الفن أي حركة نشأت نتيجة مزاج شخصي لهذا الفنان أو ذاك. فإذا كان الروائيون الإفريقيون قد استخدموا نوعاً أدبياً يعود في أصول نشأته إلى أوروبا القرن الثامن عشر، وتطور في أحضان بورجوازية القرن التاسع عشر، فإنهم استطاعوا أيضاً «أفرقة» الرواية، فأكسبوها الصفة الإفريقية عبر معرفتهم الحميمة بالواقع الإفريقي وإعادة خلقه بكل حيوية على الورق، سواء تنكّر بعضهم لإنجازات الرواية الغربية واعتمد الحكاية الشعبية أو استخدموها في صور كلاسيكية أو تجريبية. وبسبب من الطبيعة السياسية لهذه الروايات الإفريقية فقد ركزت الكاتبة على تفسيرها تفسيراً سياسياً، ذلك أن الكاتب الإفريقي منشغل بالتشابكات السياسية والاجتماعية في واقعه اليومي. هذا الانشغال يحتل المكانة الأولى في كتابته الإبداعية مما يجعل الغالبية العظمى من الإنتاج الروائي في إفريقيا يحمل رؤية سياسية اجتماعية ويرفض «صورة الفنان الذي يقف مقلماً أظافره بهدوء».

من خلال هذه المفاتيح تعرّفنا المؤلفة عبر صفحات كتابها على ما لا يقلّ من عشرين رواية لكتّاب ينتمون إلى بلاد من غرب إفريقيا.

ينقسم الكتاب إلى ثمانية فصول، إضافة إلى تمهيد وخاتمة وثبت بالمراجع. يتناول الفصل الأول نشأة الرواية في غرب إفريقيا كشكل من أشكال التمرد على مضمون الاستعمار الايديولوجي، وكانت قد ارتبطت هذه الرواية بحركة التحرر الوطني وعبرت عنها، واضطلعت بمهمة تقديم الصور الأصيلة للواقع الإفريقي. تقول المؤلفة إن هذه الرواية دحضت الصور الزائفة عن إفريقيا أنها دون تاريخ ولا ماضٍ حضاري، وأن الإنسان الأوروبي هو الذي حمل نور

المعرفة إلى هذه القارة «المظلمة». لكنه تاريخ لا يخلو من القصورات والعيوب، وليس كما يصوره رومانسيو الزنوجة فردوساً وعهداً ذهبياً. كذلك لم تتغاض هذه الرواية بعامة عن مساوىء القيادات الإفريقية التي تولت السلطة بعد الاستقلال، ولم تصمت عما قامت به من مذابح وقمع «ولا إنسانية سوداء»، بتعبير الكاتب النيجيري وولي شوينكا. وبالنسبة للكاتب: إذا كان الوطن هو المحور والمرتكز في رواية غرب إفريقيا، فإن اختيار الكاتب الإفريقي الوطن كان اختياراً يتركه مرة خلف قضبان السجون ومرة مشرداً في المنافي. من هنا كانت إشارة الكاتبة في تمهيدها إلى أن دراستها تطرح قضايا ليست بعيدة عن شواغل القارىء العربي اليومية، قضايا مشتركة وتطلعات متماثلة في بلدان العالم الثالث.

الفصل الثاني يعرض أحد الجهود الرائدة في أفرقة الشكل الروائي بالرجوع إلى التراث الشعبي الإفريقي واستلهام حكاياته وأساطيره، وهو جهد الروائي النيجيري آموس توتولا في كتبه «شرّيب نبيذ النخيل» و«حياتي في غابة الأشباح» و«الصيادة الإفريقية الشجاعة»، وكلها يعود تاريخها إلى الخمسينات. هل استطاع توتولا أن يخلق رواية بمجرد القدرة على إعادة سرد هذه الحكايات بشكل شيق؟ هل استطاع تنظيمها في شكل روائي يجعل من الكل إضافة جديدة تقول أكثر من مجموع ما تقوله كل حكاية على حدة؟ تجيب الكاتبة بأن روايات توتولا تقدم الشيئين، ثم تضيف أن كل واحدة من هذه الروايات تقدم شخصية رئيسية في رحلة تتجاوز في دلالتها ·ندود الخاص لتصل إلى الرمزي والعام. إن توتولا لا يكتب رواية مختلفة عن الرواية الأوروبية فقط، بل يكتب «الحكاية» الإفريقية، حكاية قوامها مجموعة من حكايات شعبية ينتظمها شكل الرحلة الذي يعبر عن تجربة محددة لبطل بعينه تتعرف الجماعة في صورته على نفسها وفي تجربته على خبرتها، وهي تجربة تعكس رغم خصوصيتها حركة القوى الأساسية الفاعلة في حياة البشر (ص٣٨).

الفصل الثالث يدرس روايات الغيني كامارا لايي في ضوء الاتجاه الشائع بين كتّاب الزنوجة إلى تمجيد الشخصية الإفريقية وماضيها الحضاري كردّ فعل على موقف المستعمِر. هذه الروايات هي «الطفل الأسود» و«نظرة الملك» و«دراموس». الكاتبة توضح ما في ذلك الموقف من رومانسية وما يقود إليه من مزالق. فإذا كانت «الطفل الأسود» سيرة ذاتية وصورة متوهجة لطفولة الروائي الغيني وحنيناً إلى الماضي الإفريقي السعيد، فقد انجلت هذه الرومانسية في «الطفل الأسود» عن تغييب للواقع الاستعماري وعن غياب النضال الذي كانت تخوضه غينيا من أجل الاستقلال. أما «دراموس» التي كتبت عام ١٩٦٦ وبعد ثلاثة عشر عاماً من «الطفل الأسود» فتنكشف عن مزالق الرومانسية لدى كامارا لايي: رواية سياسية بالمعنى المحدد للكلمة تحمل الثمار الطبيعية للبذور المثالية السلفية، ودون أن تحمل بصمات الفنان، وهكذا وقف لايي ضد تطور الثقافة الوطنية «وقاده عشق الماضي القبلي إلى مجابهة قضية التقدم في بلاده. وربما بسبب هذه المواقف الرجعية استقبلت رواياته في الغرب بالتهليل والترحاب، بعكس الاستقبال الغاضب الذي

لقيته روايات الكاتبين الكاميرونيين: مونغو بيتي وروايته «مسيح بومبا المسكين»، وفريديناند أويونو وروايتيه «حياة خادم» و«العجوز والوسام»، وهـذا هو موضوع الفصل الرابع. هذه الروايات تعالج سياسة الدمج التي انتهجتها الحكومة الفرنسية في مستعمراتها، سياسة غسل الأدمغة التي تجابه المستعمَرين منذ طفولتهم فيتطلعون إلى المستعمِر ودينه ونمط حياته وتاريخه كجوهر للخير والرقيّ، في حين يرون في أنفسهم وحضارتهم صورة للدونية والتخلف. يمثل ميكا في رواية «العجوز والوسام» أحد هؤلاء، ولكنه يفتح عينيه عبر فكاهة مأساوية على استحالة الاندماج واستحالة أن يصبح فرنسياً. أويونو وبيتي يقدمان إسهامهما الكبير في إغناء الثقافة الوطنية، ولم يتهيبا حتى تصوير التخلف في السلوك اليومي الإفريقي وتجاوز الحساسية تجاه إبراز هذا التخلف أمام الأوروبيين، كل ذلك بقدر كبير من الفكاهة والتعاطف والحب والمهارة الفنية.

الفصل الخامس يطرح قضية العلاقة بين الكاتب الإفريقي وتاريخه الذي تعرض للطمس والتشويه على يد المستعمر الأوروبي، وعلى التحديد تقدم د. عاشور الكاتب النيجري شينوا آشيبي الذي قد يصح اعتباره أهم روائي إفريقيا، في روايتين له: «الأشياء تتداعى» و«سهم الله». الأولى تدور أحداثها حول هزيمة الحضارة الإفريقية متمثلة في حياة جماعة من قبيلة الإيبو. وإذ يقدم لنا آشيبي حياة الإيبو بقدر كبير من الحب فإنه لا يقع في خطأ تمجيدها أو إخلاء مسؤولية الإفريقيين عن الهزيمة. لقد تسللت الإرساليات إليهم، فانقسم داخلهم مصارعاً بعضه بعضاً، وكانت الإرساليات الطريق إلى أستتباب الوجود الاستعماري. في الرواية الثانية «سهم الله» يكمل آشيبي روايته الأولى، إذ تدور أحداثها بعد ربع قرن من أحداث الأولى، وبعد أن انتهت صدمة المواجهة الأولى وأصبح الوجود البريطاني مستتباً من الناحية الدينية والإدارية وما ترتب على ذلك من تغيرات متزايدة في حياة الأهالي الاجتماعية والاقتصادية، ومن فقد الجماعة التدريجي حقها في تقرير مصيرها. وتعتبر الكاتبة أن هاتين الروايتين نموذج طيب للدور الذي يمكن للفن أن يلعبه في مرحلة التحرر الوطني. الرواية، هنا ليست سياسية بأن تطرح مشكلة سياسية أو ترسم صورة للنضال من أجل التحرر، ولكنها سياسية بمعنى أشمل إذ تتناول تاريخ الشعب وجذوره الثقافية وتدعوه إلى الوعي بأن له جذوراً قوية ضاربة في أرض الماضي. وفي تعبيره عن ماضي شعبه يتجنب آشيبي السقوط في التمجيد غير المسؤول، ولكنه يتجنب أيضاً السقوط في الموضوعية الزجاجية العينين.

في الفصل السادس تتناول د. عاشور رواية بروليتارية للكاتب السنغالي سمبيني عثمان، محددة هذه الرواية البروليتارية بكون كاتبها «يتبنى المنظور الطبقي ويصور الصراع بين العمال وأصحاب الآلة، وولادة المستقبل من خلال هذه العملية الجدلية». كما تقرر الكاتبة أن هذه «الرواية الواقعية الاشتراكية» تقدم للقارىء نسيجاً إفريقياً صرفاً، البشر فيه إفريقيون تماماً بعاداتهم وسلوكهم. الرواية، «قطع خشب الرب»، تعتمد على واقعة تاريخية هي إضراب عمال سكة حديد خط داكار ـ النيجر الذي بتد

مسافة ألف ميل تقريباً، واستمر الإضراب من ١٠/١٠/١٩٤٧ إلى ١٩/٣/١٩٤٨. الصراع يدور مع البيض في القمة، أصحاب الآلة وحكام البلاد، وفي القاع العمال الإفريقيون والكادحون والنساء، وبينهم منطقة عازلة تضم التجار اللبنانيين (لا السوريين كما تذكر الكاتبة) والأئمة الأغنياء، والمثقفين الإفريقيين الذين يتطلعون إلى البيض ثم يدفع بهم هؤلاء البيض ثانية إلى أسفل حيث يجد المثقفون الإفريقيون أنفسهم في القاع مرة أخرى. يدور الصراع مع هذه القوى، ولكن ليس قبل أن « يكسو الفنان هيكله الاجتماعي باللحم الإنساني وينفخ فيه من روحه فتدب الحياة فيه » (ص١٠٢)، فتتجاوز الرواية المزالق المعتادة في أدب الإضرابات العمالية.

ولعل الفصل السابع أكثر فصول الكتاب إمتاعاً بدراسته واقع الرواية الإفريقية بعد استقلال دول هذا الجزء من إفريقيا، وحين استلمت السلطة طبقة جديدة أخذت تنهب وتقمع وتخرّب في كل الاتجاهات، بما في ذلك إثارة الفتن الطائفية والقبلية وإغراق البلاد في دماء مذابح جماعية. وإذ نتعرف في هذا الفصل إلى عشر روايات صدرت بعد عام ١٩٦٤ تعرضها لنا د. عاشور، ندرك الاتجاه الصحيح الذي سارت فيه الرواية الإفريقية، مثلما ندرك الضربة القاضية التي سددها هذا الاتجاه إلى حركة الزنوجة بمفهومها الرجعي، بحيث نلمس صحة أن تصل هذه الحركة إلى لطريق المسدود. تقول الكاتبة إن كتّاب غرب افريقيا: آشيبي وعثمان وشوينكا وآرماه وأوكارا وأوونر تناولوا اللحظة التاريخية ساعة وقوعها، وهو أمر شديد الصعوبة يتجنبه الروائيون عادة. كذلك هي تعتقد أن غضب الكتّاب وعنف رد فعلهم على المشهد الفاجع الدائر أمام أعينهم دفعاهم إلى الإسراع في الكتابة. وإذا كان قد نتج عن هذا الإسراع بعض « العثرات الفنية وبعض المميزات أيضاً »، فإن هؤلاء الكتّاب لم يتنحّوا جانباً لحظة اضطرام الأحداث، بل شاركوا في الذي يحدث بتقديم شهاداتهم الجريئة.

الفصل الثامن يبحث مشكلة اللغة ـ الوسط التعبيري الذي سيستخدمه الكاتب لصياغة أدبه وإبداعه: هل ستكون اللغة المحلية الإفريقية الضيقة التداول، أم ستكون اللغة الوافدة إنكليزية كانت أم فرنسية أم برتغالية؟ تقرر الكاتبة أن المبدع الإفريقي لا يختار بين هذين الوسطين التعبيريين في المطلق، ولكنه يختار ويوازن في شروط ظرف موضوعي تاريخي محدد وجد الكاتب الإفريقي نفسه فيه، يوازن ويختار في سياق تاريخي مفروض عليه أصلاً. لكنه إزاء هذا الاختيار فإن عليه، كما يعبر أتشيبي، أن « يستخدم الإنكليزية ـ مثلاً ـ بالطريقة التي تعبر عن رسالته بالشكل الأفضل، وذلك بدون تغيير اللغة إلى الحد الذي تفقد فيه هويتها كوسيلة للاتصال العالمي. عليه أن يعمل على صياغة لغة إنكليزية تكون عالمية بنفس القدر الذي تكون قادرة فيه على نقل رسالته » (ص١٤٩).

بهذا المعنى: إذا كان من غير المنطقي التقليل من الصعوبات الكامنة في الكتابة بلغة أجنبية، فإنه من غير المنطقي أيضاً أن يُبالغ في تقدير هذه الصعوبات فتتخذ دفاعاً أو اعتذاراً عن الكتابة الإبداعية الفقيرة. (لا تدخل في هذا الدفاع تجربة آموس توتولا). وبهذا المعنى أيضاً يستطيع الكاتب

الروائي الإفريقي أن ينجح في استخدام اللغة الوافدة إذا استوعب حساسية قرائه واعتمد المواضيع الوثيقة الصلة بواقع الحياة أو التي توفر له رؤية أوضح لخصائص العصر والمجتمع، وإذا استوعب الأوضاع المتغيرة التي تعيش فيها شخصياته ورسم صورة مقْنعة عن تلك الأوضاع.

تبني د. عاشور مادة كتابها من معرفة واسعة بموضوعها ووجهة واضحة في التحليل والتفسير. لذلك فهي ليست سائحة منبهرة بما تتعامل معه من الجديد المجهول في الثقافة العربية. وليس أدل على ذلك من موقفها النقدي من الأعمال الروائية التي تتناولها، ومن حركة الزنوجة، وأيضاً ممن تناولوا الرواية الإفريقية بالنقد من الأوروبيين مثل جيرالد مور. فهي تخالفه في رأيه في روايات آموس توتولا حين يقول: «إن الرواية كما نعرفها تتناول الإنسان في المجتمع، في حين أن توتولا منشغل بالإنسان وحده ومعاناته ونموّه وسط صور يخلقها عقله وخيال جماعته». وهذا - في رأيها - خطأ ينبع من إسقاط بعض الاتجاهات الحديثة في الأدب والفن الأوروبيين على أعمال هذا الكاتب الذي ينتمي إلى واقع مخالف تماماً. إن توتولا يقدم الإنسان بهمومه وشواغله ومخاوفه الاجتماعية والميتافيزيقية من خلال الحكايات الخرافية الشعبية المدموجة بحكايات أخرى يخلقها هو نفسه ويستوحيها من واقعه المعاصر. وبالمناسبة... ألا يحتمل أن تكون الغابة والأقزام والرجل الكامل... إلخ... رموزاً معاصرة قد تحتمل التفسير السياسي، انطلاقاً من انطلاق الكاتب الإفريقي من انشغاله بالاشتباكات السياسية والاجتماعية المتورط بها؟ كذلك فإن موقفها المصيب من الزنوجة يستند إلى كل التطورات التي لحقت بالأدب الإفريقي، وإن كان تناولها لهذه الحركة في الكتاب يبدو غير كاف أمام ترسب كثير من الأوهام وأمام ما تنشره عنها الصحافة الثقافية والأدبية بصورة تهويلية ومبالغة. آخر هذه الكتابات في «السفير» بتاريخ الأحد ٢١/٩/١٩٨٠ بعنوان استفزازي: «الشاعر الإفريقي حائر وغاضب ولا يفهم الأبيض»!

بعض أحكام د. عاشور ربما يحتاج إلى مزيد من التوضيح. منها قولها إن كثيراً من الروايات التي أشارت إليها في دراستها تتسم بالتجريبية بكل ما تحمله هذه الصفة عادة من مزايا وعيوب، «البناء مرتبك (...) في حين يتّسم النسيج بدرجة من الكثافة تصل إلى مستوى الشعر أحياناً...» (ص١٤٢). فبعد الحديث المتحمس عن أفرقة الرواية قد يصح التساؤل عن مقاييس مطلقة للبناء أو النسيج الكثيف حتى مستوى الشعر. كذلك تبدو بعض عباراتها غير دقيقة تماماً مثل قولها: إن سمبيني عثمان تبنى «شكل» الرواية الواقعية الاشتراكية دون تعديل يذكر واستطاع رغم هذا أن يقدم رواية إفريقية خالصة (ص١٦٣). فقد يصح التساؤل هنا أيضاً عن «شكل» ثابت لرواية الواقعية الاشتراكية أو الواقعية النقدية أو... إلخ، والتساؤل عن العلاقة بين الجملتين المفصولتين بكلمتي «رغم هذا».

الخلاصة إن كتاب د. رضوى عاشور بالغ الفائدة والإمتاع في مجال التعريف بهذا الأدب الذي ما زال مجهولاً لدى الكثيرين. وصدور

هذا الكتاب الذي يستحق الكثير من فضل الريادة يزيد من مسؤولية المثقفين التقدميين ممن سبق أن ناشدتهم المؤلفة أن يبادروا إلى الكشف عن ينابيع آداب العالم الثالث وفنونه، مثلها سيزيد صدور هذا الكتاب من مسؤولية د. عاشور شخصياً في متابعة جهدها في هذا الميدان.

نزار مروة

الطريق

مجلة فكرية تصدر مرة كل شهرين / أسسها: انطون ثابت
أصحابها: ورثة انطون ثابت

AT-TARIK 5

REVUE
CULTURELLE
BEYROUTH - LIBAN
B.P.: 9120

OCTOBRE

□ العدد الخامس □ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١ □ السنة : الأربعون □

الاشتراك السنوي: ٤٠ ليرة لبنانية في لبنان/٥٠ ليرة لبنانية، أو ما يعادلها، في الاقطار والبلدان الأخرى تضاف اجور البرد الجوي/٢٠٠ ليرة لبنانية للدوائر الرسمية والمؤسسات/تحرر الحوالات البريدية والمصرفية لأمر «مجلة الطريق»/رقم حساب المجلة لدى بنك ليتكس LITEX BANK بيروت ٣١٣٥٨٦.

سعر العدد: في لبنان ٨ ليرات/سوريا ٨ ليرات/كويت ٨٠٠ فلس/العراق ٨٠٠ فلس/المغرب ١٢ درهماً/الامارات العربية ١٠ دراهم.

مكاتب المجلة: آخر شارع بشارة الخوري/بناية جراب/بيروت/ص.ب. ٩١٢٠
تلفون: التحرير ٣٠١٤١٥/الادارة/٢٣١٩٧٧/الاعلانات يتفق بشأنها مع الادارة.

BEIRUT - BERLIN
DIRECT

Presenting our new summer timetable, effective from 1, April 1980, with some 40 destinations in four continents.

Weekly flight
Depart Beirut, Thursday 08. 15 hrs
Depart Berlin–Schoenefeld, Thursday 03.00 hrs

NEW
IL 62

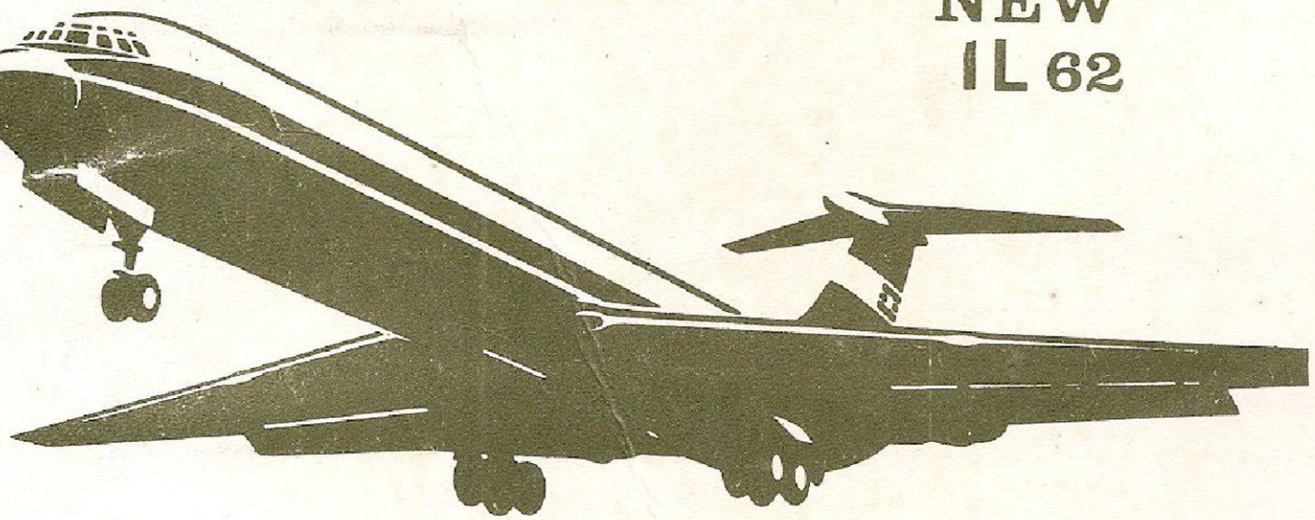

Via Berlin there are also connections to our other scheduled routes, for example to Amsterdam, Copenhagen, Vienna, Havana, Karachi and Hanoi.
Transit bus service between Berlin–Schoenefeld Airport and West Berlin.

Information and Bookings
TEMPORARY OFFICE:
BEAURIVAGE HOTEL **PHONE: 303120/300537**

INTERFLUG GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC

صدر حديثا

AT-TARIK 5
REVUE
CULTURELLE
BEYROUTH - LIBAN
B. P. : 9120
OCTOBRE 1981

ثمن العدد ٨ ليرات لبنانية أو ما يعادلها